جامعة باتنة -1-
الحاج لخضر
كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي: من مبادرة "النيباد" إلى تفعيل المنطقة الحرة الإفريقية

أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه LMD في العلوم السياسية

تخصص: الدبلوماسية والتعاون الدولي

إعداد الطالب:
قرة فارس

إشراف الأستاذ:
أ.د لموشي طلال

لجنة المناقشة:

أ.د محمدي صليحة	جامعة باتنة 1	**رئيسا**
أ.د لموشي طلال	جامعة باتنة 1	**مشرفا ومقررا**
د. سالك نبيلة	جامعة باتنة 1	**عضوا مناقشا**
أ.د رقولي كريم	جامعة سطيف 2	**عضوا مناقشا**
أ.د حروري سهام	جامعة بسكرة	**عضوا مناقشا**

السنة الجامعية: 2024/2023

كلمة شكر

بسم الله الرحمان الرحيم

بداية، نحمد الله عزوجل حمدا كثيرا على توفيقه لنا في إنجاز وإتمام موضوع هذه الأطروحة

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير لأستاذي المشرف، **الأستاذ الدكتور: لموشي طلال** على سهره الدائم للإشراف على هذا الموضوع من خلال مرافقته الدائمة بالنصح والتوجيه وتقديم المعونة من أجل إخراج هذا العمل، فكان بمثابة الأخ قبل الأستاذ، داعيا المولى عزوجل أن يبارك له ويرزقه الصحة والعافية

ولا يفوتني أن أتقدم بخالص شكري وامتناني للجنة المناقشة كل باسمه ومقامه لقبولوهم مناقشة هذا العمل وتقديم الملاحظات والتوجيهات اللازمة، فجزاهم الله كل خير

كما لا يفوتني المقام كذلك أن أشكر كل أساتذتي الكرام في جامعة باتنة 01 وجامعة سطيف 02 على ما قدموه لنا طيلة مشوارنا الدراسي، فبارك الله في جهودهم ورزقهم الصحة والعافية

وأتقدم كذلك بالشكر الجزيل إلى كل من شجعني طيلة مشواري البحثي وقدم يد المساعدة ولو بالجزء اليسير أو الكلمة الطيبة..

إهداء

إلى من دعمني وساندي خلال هاته الرحلة العلمية ووفرا لي كل سبل النجاح وغرسا فيّ حب العلم والتعلم، إلى والدي الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما..

إلى أستاذي المشرف الذي قبل الإشراف على هذه الرسالة وقدم لي كل الدعم والتوجيه، أهدي له ثمرة عملي المتواضع هذا، وله مني جزيل الشكر والإمتنان..

إلى كل أساتذتي ومعلميّ وكل من كان له الفضل في تعليمي وتدريسي من قريب أو بعيد، أهدي لكم هذا العمل رمز اجتهادي وثمرة تفانيكم وإخلاصكم..

إلى كل من أختي، أخي، وكل عائلتي وأصدقائي وكل من ساندني ووقف إلى جانبي..

إلى شخصي المميز..

إلى من يسعى بدون كلل لنشر النور والحقيقة..

أهدي لكم جميعا هذا العمل المتواضع، راجيا من المولى عزوجل أن يجعله عملا نافعا

Acronyms

ED	Economic Diplomacy
CD	commercial diplomacy
FDI	Foreign Direct Investment
GATT	General Agreement on Tariffs and Trade
IMF	International Monetary Fund
WB	World Bank
WTO	World Trade Organization
OECD	Organisation for Economic Co-operation and Development
SWIFT	Society for Worldwide Interbank Financial Telecommunication
AfCFTA	African Continental Free Trade Area
CIP	Competitive Industrial Performance Index
SAARC	South Asian Association for Regional Cooperation
GAFTA	Greater Arab Free Trade Area
NEPAD	New Partnership for Africa's Development
OPEC	Organization of the Petroleum Exporting Countries
AU	African Union
OAU	Organisation of African Unity
AEC	African Economic Community
UNECA	United Nations Economic Commission for Africa
APRM	African Peer Review Mechanism
MDGs	Millennium Development Goals
REC	Regional Economic Communities
FTA	Free Trade Area
UNCTAD	United Nations Conference on Trade and Development

ملخص الدراسة

تستهدف هذه الدراسة رصد وتقييم مدى تمكن الجزائر من توظيف آلية الدبلوماسية الاقتصادية كمحدد رئيسي لسياستها الخارجية ضمن توجهاتها الجديدة نحو الفضاء الإفريقي ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، حيث جاءت هذه الحركية كاستجابة لجملة من المتغيرات المحلية، الإقليمية والعالمية. وسيتم تحليل جدوى هذه الأداة الجديدة من خلال مسائلة أدوارها في إطار تعددية المبادرات الإفريقية من مبادرة النيباد باعتبارها خطة تنموية طويلة المدى لوقف الفقر وتحقيق التنمية، إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية باعتبارها مشروع رائد يهدف إلى تسريع التجارة البينية الإفريقية كمحرك للنمو والتنمية المستدامة، عبر تحليل مدى نجاعة الأداء الإقتصادي والتجاري للجزائر ومدى تمكنها من توظيف مقومات القوة التي تمتلكها وأثر ذلك على الاقتصاد الوطني.

توصلت الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية انخرطت بشكل فاعل ومؤسس في شراكة النيباد من خلال مقاربة الأمن بالتنمية، حيث جسدت عدد من المشاريع التنموية ذات البعد التكاملي التي تهدف إلى تقوية الحضور الاقتصادي ضمن عمقها الإستراتيجي وربط الاقتصاد الوطني بالإقتصاد الإفريقي، بالمقابل كان هناك خلل واضح في مؤشر الأداء التجاري البيني مع الدول الإفريقية من خلال تسجيل أداء أضعف من المتوقع، في ظل غياب استراتيجية واضحة للتموقع التجاري ضمن أسواق القارة، ولا يزال هذا يشكل اختبارا حقيقيا لحدود قدرات الاقتصاد الوطني على المنافسة الإقليمية في إفريقيا.

الكلمات المفتاحية:

الدبلوماسية الاقتصادية، النيباد، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الإفريقي، المصلحة الوطنية.

Abstract

This study aims to monitor and evaluate the extent to which Algeria has succeeded in employing the mechanism of economic diplomacy as a key determinant of its foreign policy, particularly within its new orientations towards the African sphere, with a specific focus on the Sahel region. This movement emerged as a response to a set of local, regional, and global changes. The feasibility of this new tool will be analyzed by examining its roles within the multiplicity of African initiatives, from the NEPAD initiative—a long-term development plan to alleviate poverty and achieve development—to the African Continental Free Trade Area (AfCFTA), a flagship project aimed at accelerating

intra-African trade as a driver of growth and sustainable development. This analysis will assess Algeria's economic and trade performance, its ability to leverage its strengths, and the impact on its national economy.

The study concludes that Algerian diplomacy has actively and fundamentally engaged in the NEPAD partnership through a development-security approach. This is embodied in several integrative development projects aimed at strengthening Algeria's economic presence within its strategic depth and linking the national economy to the African economy. Conversely, a clear deficiency was observed in the indicator of intra-African trade performance, with weaker-than-expected results due to the absence of a clear strategy for commercial positioning within the continent's markets. This remains a true test of the national economy's capacity for regional competition in Africa.

Key words:

Economic diplomacy, **NEPAD**, **Free Trade Area**, **African Union**, **National interest**.

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الاقتصادية

المبحث الأول: أنطولوجيا الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثاني: نشأة وتطور ظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية: الأهمية والأهداف

المبحث الثاني: فواعل، مستويات وأدوات، الدبلوماسية الإقتصادية

المطلب الأول: الجهات الفاعلة: جدلية المنظورات الدولاتية وغير الدولاتية

المطلب الثاني: تصنيفات مستويات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي

المطلب الثالث: استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية: بين الغايات التجارية والسياسية

المبحث الثالث: الإطار النظري لتحليل الدبلوماسية الاقتصادية: نحو مقاربة عبر تخصصية

المطلب الأول: التنظير في حقل الدراسات الدبلوماسية وإشكالية المقاومة للنظرية

المطلب الثاني: المقاربة اللبيرالية الجديدة

المطلب الثالث: مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي

المطلب الرابع: مقترب التحليل العقلاني

الفصل الثاني: المقاربة الاقتصادية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية: توظيف عناصر القوة الناعمة وإعادة رسم إحداثيات التموقع العالمي

المبحث الأول: المكون الاقتصادي وتعددية مسارات العمل الدبلوماسي

المطلب الأول: الأسس التاريخية للدبلوماسية الجزائرية وتجليات البعد الاقتصادي

المطلب الثاني: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة جديدة لتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

المطلب الثالث: الهياكل المؤسساتية لتفعيل وإدارة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية: بين التصورات النظرية ومقومات القوة

المطلب الأول: المقومات الداخلية

المطلب الثاني: المقومات الإقليمية والدولية

المبحث الثالث: أهداف المقاربة الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية وإعادة ترتيب الأولويات

المطلب الأول: الأولويات الإقتصادية الكبرى ومراجعة الأهداف الكلاسيكية

المطلب الثاني: مسارات دبلوماسية الإنفتاح والإنتشار العالميين: نحو إعادة هندسة مصفوفة الشراكات الإقتصادية الدولية

الفصل الثالث: الدور الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد: مساعي تنموية ذات أبعاد تكاملية

المبحث الأول: مشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): الدلالات والمضامين

المطلب الأول: ماهية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

المطلب الثالث: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا كآلية لتنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي 2063

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية ومشروع النيباد: نحو تفعيل النموذج التنموي الجديد في منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: دوافع التوجه الدبلوماسي الجزائري نحو الساحل الإفريقي (مقاربة الأمن بالتنمية)

المطلب الثاني: الجهود التنموية للجزائر تجاه الساحل الإفريقي: قراءة في المشاريع هيكلية

المطلب الثالث: تموضع الجزائر ضمن الرؤية الجديدة "لأودا–النيباد": تحليل وتقييم لأداء دبلوماسيتها الاقتصادية

المبحث الثالث: تقييم الدور التنموي للدبلوماسية الجزائرية في إطار النيباد: قراءة في الآثار الإقتصادية والتحديات المواجهة

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة والفوائد المتوقعة

المطلب الثاني: التحديات المواجهة لأدوار الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

الفصل الرابع: التوجه الجديد للدبلوماسية الإقتصادية في إطار مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: من المقاربة التنموية نحو الإندماج التجاري في السوق الإفريقية الموحدة

المبحث الأول: مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومسار التكامل الإفريقي

المطلب الأول: التعريف بمشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية

المطلب الثاني: تحليل مضمون الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

المطلب الثالث: سبل تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية والآليات الموظفة في دفع مشروع التكامل الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة

المطلب الأول: واقع المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي: بين وفرة الإمكانيات وضعف المؤشرات

المطلب الثاني: مسعى الجزائر من الإنخراط في المنطقة الحرة الإفريقية: فحص للآثار المترتبة من منظور التكامل الإقليمي لـ "بيلا بلاسا"

المطلب الثالث: الأهداف المحورية للجزائر في المنطقة الحرة الإفريقية: نحو هندسة شمولية للأولويات

المبحث الثالث: رهانات دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة الإفريقية

المطلب الأول: الفرص المتاحة للجزائر

المطلب الثاني: التحديات الراهنة للدور الإقليمي للجزائر

خاتمة

مقدمة

في خضم التحولات البنيوية التي شهدها عالم بعد الحرب الباردة مع انهيار المنظومة الإشتراكية وتنامي موجات العولمة الاقتصادية والنزعة النيوليبرالية، وكذا تصاعد مستويات التكامل والإندماج و الإعتماد المتبادل المعقد، كلها عوامل تمخض عنها تحول في المفاهيم والقضايا والأجندات الأساسية للسياسة العالمية المعاصرة، من قضايا تقليدية مرتبطة بالجوانب العسكرية كتوازن القوى و السباق نحو التسلح... إلى قضايا معاصرة متعلقة بالجوانب الاقتصادية كالتنافس الاقتصادي، التكتلات الاقتصادية، المساعدات الاقتصادية. الحروب التجارية وغيرها...

وتعد ظاهرة الدبلوماسية من الظواهر الهامة في ميدان العلاقات الدولية التي تأثرت بإفرازات هذه التحولات، حيث لم تعد وظيفة الدبلوماسية مرتبطة بالأصول التقليدية القائمة على إدارة العلاقات بين الدول القومية _في مرحلة النزاعات والحروب خاصة _ عن طريق المفاوضات، بل توسع هذا المفهوم ليشمل وظائف أكثر اتساعا وتعقيدا في إطار عولمة الاقتصاد العالمي وتنامي التدفقات العبر_قومية؛ ليظهر مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية التي تعتمد على الاقتصاد كمحدد وموجه للسلوك الخارجي للدول لتحقيق مصالحها القومية، تماشيا و المتغيرات الدولية الجديدة في النظام الاقتصادي العالمي.

سعت الجزائر في هذا الإطار إلى تفعيل هذه الآلية الجديدة –الدبلوماسية الاقتصادية– في محاولة منها لإعادة التموقع الجيو–اقتصادي ومواكبة التطورات الحاصلة في النسق العالمي، سواء ضمن أطر ثنائية أو متعددة الأطراف، أو ضمن أطر مؤسساتية من خلال الدفع بعلاقاتها مع منظمات إقليمية ودولية كالإتحاد الإفريقي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمية؛ سعيا لإعادة التوازن للإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية خصوصا في ظل تذبذب أسعار النفط والحاجة إلى تنويع مصادر الطاقة والبحث عن شركاء إقتصاديين جدد في إطار علاقة رابح–رابح.

وقد شكلت منطقة إفريقيا جنوب الصحراء الدائرة الجيوسياسية التي لاقت الاهتمام الأكبر لدى مخيال صانع القرار الجزائري، فتفعيل البعد الاقتصادي في إطار التوجه نحو العمق الإفريقي وخاصة منطقة الساحل قد يشكل فرصة وخيار استراتيجي هام في ظل السعي لرسم خارطة طريق جديدة خارج مجال المحروقات من خلال تنويع البدائل الاقتصادية؛ على اعتبار أن السوق الإفريقية سوق واعدة سواء من حيث مجالات الإستثمار أو فرص تصدير المنتجات الجزائرية كون أن أغلب دول القارة هي دول استهلاكية ومستوردة بدرجة أكبر في ظل ضعف مستويات التصنيع. من جهة أخرى، تفرض الهشاشة الأمنية وتردي

الأوضاع الإجتماعية التي تعاني منها بلدان الساحل المتاخمة للحدود الجزائرية ضرورة انتهاج الدبلوماسية الجزائرية لمقاربة اقتصادية تجاه هذه البلدان عبر تفعيل ميكانيزمات التعاون الاقتصادي والإنخراط في المبادرات الاقتصادية القارية من أجل تنمية هذه المناطق؛ والقضاء على أحد الأسباب الرئيسية المغذية للصراعات والانفلات الأمني المتمثلة في الفقر المدقع وتدني مستويات التنمية حيث تصنف من بين أفقر المناطق في العالم.

برزت المساعي الجزائرية عبر تفعيل المكون الاقتصادي في توجهاتها الدبلوماسية بشكل جلي من خلال مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا 2001 كخطة إنمائية شاملة لمعالجة معضلتي الفقر والصراع لتشرع الجزائر في تنفيذ جملة من المشاريع التنموية ذات البعد القاري، بالإضافة إلى سعيها للإنخراط بقوة منطقة التجارة الحرة الإفريقية كأحد البرامج الكبرى ضمن أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 التي تستهدف خلق سوق إفريقية موحدة عن طريق تعزيز ودعم حركة التجارة البينية، وخلق سوق إقليمية مشتركة تحفز مسارات التكامل الإقليمي داخل القارة.

أهمية الدراسة

بالنظر للدور المتزايد لدور الدبلوماسية الإقتصادية في العلاقات الدولية، فإن هذه الدراسة تكتسي أهمية علمية مرتبطة بالجانب الأكاديمي النظري، وأهمية أخرى عملية تتعلق بالواقع الميداني.

الأهمية العلمية:

- تتبع الجدوى العلمية من دراسة هذا الموضوع أنه يسعى لتقديم فهم واضح حول موضوع مستجد في غاية الأهمية وهو "الدبلوماسية الاقتصادية" كأحد الفروع الأكاديمية المهتمة بتحليل العلاقات الإقتصادية الدولية، كونه يجمع بين المتغيرين السياسي والإقتصادي عند دراسة وتحليل الظواهر.
- الحاجة العلمية الملحة لدراسة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في خضم تعددية المبادرات الإقليمية من الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة من منظور أكاديمي يساهم في تعميق البحث حول هذه الآلية الجديدة التي بدأت تراهن عليها الجزائر في توجهاتها الخارجية.

الأهمية العملية:

تبرز الأهمية العملية لهذه الدراسة من خلال اختبار ورصد واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار توجهاتها نحو العمق الإفريقي، من خلال مشروعي النيباد ومنطقة التجارة الحرة عبر تحليل مختلف

أدوارها الاقتصادية. ونظرا لأهمية تفعيل المكون الاقتصادي ضمن سلوك الجزائر الخارجي لعدة اعتبارات داخلية وخارجية، عملت الدبلوماسية على هذا المستوى من أجل تحقيق المصلحة الاقتصادية الوطنية وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية بما يتماشى مع التطورات الدولية الراهنة.

أهداف الدراسة:

يبقى الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو رصد وتقييم مدى تمكن الجزائر من توظيف دبلوماسيتها الاقتصادية ضمن توجهاتها نحو العمق الإفريقي عموما ومنطقة الساحل على وجه الخصوص، مع محاولة تخصيص حالة الدراسة لمبادرة النيباد ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية من خلال البحث عن قوة الأداء الاقتصادي للجزائر ضمن هاذين المشروعين، مع تحليل الفرص القائمة واستعراض أهم التحديات المواجهة من أجل معالجتها.

بينما تشتمل الأهداف الفرعية على مايلي:

- التعرف على ماهية الدبلوماسية الاقتصادية.
- فحص المقاربة الاقتصادية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية.
- تحليل الدور الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد.
- تحليل التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في إطار منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

إشكالية الدراسة:

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تشغل اهتمام الباحثين وصناع القرار في السنوات الأخيرة نتيجة للزخم المتنامي لأدوارها كآلية جديدة مرنة تدمج بين الشواغل السياسية والإقتصادية، وتساهم في تحقيق المصالح القومية للدول عبر استخدام المقدرات والأدوات الاقتصادية المتاحة من أجل ممارسة التأثير، مما يجعلها وسيلة من الوسائل الدبلوماسية الهامة في توجهات وسلوكات الفواعل الدولاتية وحتى غير الدولاتية. وعلى هذا الأساس، تبحث هذه الدراسة عن مساءلة دور الدبلوماسية الإقتصادية للجزائر كأسلوب جديد لتوجهاتها الخارجية في السنوات الأخيرة نحو إفريقيا ومنطقة الساحل، وكيف يمكن للجهاز الدبلوماسي أن يعيد تشكيل هياكله وسلوكه بما يتماشى مع هذا التوجه الجديد، ومن هذا المنطلق تبرز معالم الإشكالية البحثية التالية:

إلى أي مدى تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من توظيف المتغير الاقتصادي كأداة جديدة في إطار توجهاتها نحو منطقة الساحل الإفريقي؟

الأسئلة الفرعية:

من خلال الإشكالية المطروحة، تبرز مجموعة من الأسئلة الفرعية كالتالي:

1. ما المقصود بالدبلوماسية الإقتصادية في العلاقات الدولية؟

2. ماهي مضامين المقاربة الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية؟

3. ما هو واقع الدور الاقتصادي الذي لعبته الدبلوماسية الجزائرية ضمن مسار النيباد في ظل توجهاتها نحو منطقة الساحل الإفريقي؟

4. هل نجح التوجه الجديد للجزائر بالإنخراط في منطقة التجارة الحرة الإفريقية والإستفادة من الديناميكية الاقتصادية التي توفرها؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية سيتم اختبار الفرضية الرئيسية التالية: " **كلما تمكنت الدبلوماسية الجزائرية من توظيف المتغير الاقتصادي كمحدد لتوجهاتها الخارجية، ساهم ذلك في تحقيق مصلحتها القومية والاستراتيجية في محيطها الإفريقي** ".

دوافع اختيار الموضوع

تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين دوافع ذاتية وأخرى موضوعية:

دوافع ذاتية:

– الشغف العلمي والميول البحثي لدراسة الظواهر المرتبطة بحقل الاقتصاد السياسي الدولي والعلاقات الاقتصادية الدولية، حيث تعد الدبلوماسية الاقتصادية أحد الظواهر المركبة التي تعبر عن تلازم المكونين الاقتصادي والسياسي في النشاط الدبلوماسي، ومحاولة فهم كيفيات اشتغال ديناميكية هذه الظاهرة.

– الرغبة في إثراء رصيدي المعرفي وتكوين فهم أعمق لمدى تمكن الدبلوماسية الجزائرية من توظيف ورقة الاقتصاد في إطار علاقاتها مع دول الساحل الإفريقي.

دوافع موضوعية:

– حداثة الموضوع وجديته، إذ تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من المواضيع الحديثة التي لم يتم تناولها بشكل واضح في مختلف الأدبيات المهتمة بتحليل واقع الدبلوماسية والسياسة الخارجية للجزائر عموما، وقد بدأت تكتسب زخما متسارعا في خضم التحولات التي تشهدها السياسة العالمية مع موجات العولمة الاقتصادية والتكنولوجية وهيمنة منطق التكتلات الإقليمية وتنامي أدوار الفاعلين

الإقتصاديين في الساحة الدولية، ليشهد ذلك بروز للقضايا الاقتصادية والتجارية كمحدد للتفاعلات العالمية المعاصرة مقابل تراجع واضح للأجندات التقليدية.

– النشاط الملفت مؤخرا للجهاز الدبلوماسي الجزائري من خلال السعي لتوظيف مقاربة جديدة قائمة على "الآلة الاقتصادية"، برزت بشكل واضح في تصريحات المسؤولين الجزائريين وفي برنامج الرئيس "عبد المجيد تبون" تهدف بالأساس إلى اعتماد استراتيجية هجومية تكون في خدمة الاقتصاد الوطني والمصلحة العليا للدولة، ما يجعل من هذا الموضوع جديرا بالبحث والتقصي لتقييم مدى فاعلية الأداء الدبلوماسي على هذا المستوى.

مناهج الدراسة

إن البحث في ظاهرة مركبة كالدبلوماسية الاقتصادية تقتضي ضرورة الإعتماد على توليفة من المقاربات المختلفة من أجل معالجة مواطن التشعب والتعقد والتداخل بين الشواغل السياسية والإقتصادية ضمن الممارسة الدبلوماسية، وقد تم الإستعانة لدراسة هذا الموضوع بعدد من المناهج والإقترابات والأدوات التي تأخذ بعين الإعتبار الحالة المدروسة قصد الإحاطة بها من كل الجوانب، وتشمل ما يلي:

منهج دراسة حالة: يعد المنهج الرئيسي لهذه الدراسة كونه يساعد في الحصول على معلومات شاملة ومفصلة ومعمقة حول الحالة المدروسة من مختلف جوانبها، وقد تم استخدامه في هذه الدراسة بهدف تشخيص واقع الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي.

المنهج التاريخي: يساعد هذا المنهج في دراسة الظواهر عبر تتبع مسارها التاريخي من خلال دراسة وتفسير وتحليل الأحداث التي وقعت بطريقة علمية بغية الوصول إلى نتائج ومعلومات تُمكِّن من فهم الواقع الحالي والتنبؤ بالمستقبل، وقد استخدامه في هذه الدراسة من خلال تتبع إرهاصات البعد الاقتصادي بالنسبة للدبلوماسية الجزائرية عبر مختلف المحطات التاريخية بهدف تقديم تفسيرات على ضوء هذه التطورات ويبرز ذلك جليا في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

مقترب الاقتصاد السياسي: هو طريقة للتفكير يركز على دراسة التفاعل المتبادل بين السياسة والإقتصاد في العلاقات الدولية المعاصرة ومحاولة رصد التأثير المتبادل بينها. ولما كانت الدبلوماسية الاقتصادية مزيج من هاذين المكونيين، فإن هذا الإطار الفكري يعد جد مساعد لتقديم فهم أوضح من أجل دراسة هذا التفاعل. وقد تم توظيف هذا المقترب لتحليل أثر القرارات السياسية على مسار الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر، بالموازاة مع ذلك دراسة تأثيرات الحوافز الاقتصادية على كيفيات توجيه قرارات السياسية الخارجية.

مقترب الدور: يعد مدخلا مهما لفهم طبيعة الأدوار التي يعرفها صناع القرار لدولهم في علاقاتهم الخارجية والوظائف التي يجب أن يؤدوها في النسق الدولي أو الإقليمي بالاستناد إلى مجموعة من مقومات القوة الداخلية والخارجية، وتم توظيف هذا الإقتراب كمحدد أساسي لفهم طبيعة الأدوار التي أضحت تؤديها الجزائر عبر آلية دبلوماسيتها الاقتصادية بما يتناسب مع تلك القرارات والإلتزامات والسلوكات الصادرة عن صانع القرار، وتحديد الوظائف التي ينبغي على الدبلوماسية الجزائرية أن تؤديها ضمن هذا المسعى.

مقترب الحوكمة متعددة المستويات: يستخدم هذا المقترب لدراسة وتحليل ذلك التشابك الوظيفي بين مختلف الهياكل السلطوية المتفاعلة ضمن مستويات متعددة، وعند إسقاط هذا الطرح على موضوع دراستنا نجد بأن الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية هو حديث عن شكل جديد من أشكال العمل الدبلوماسي الذي تتفاعل فيه مجموعة من البنى والمؤسسات والفواعل الرسمية والغير رسمية من أجل تحقيق مصالح محددة وقد تم توظيف هذا المقترب لدراسة آليات اشتغال الدبلوماسية الاقتصادية عبر تجاوز النظرة النمطية المرتبطة بالمنظور الدولاتي نحو تضمين مجموعة كبيرة ومتنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية التي أضحت تقاسم الدولة نفس الأدوار، ونخص بالذكر شركات الأعمال الخاصة والمتعاملين الإقتصاديين وجماعات المصالح وغيرها.

تقنية الإحصاء: هي أحد التقنيات المساعدة التي تعتمد على جمع المعلومات والأرقام والإحصائيات عن موضوع معين وعرضها جدوليا أو بيانيا ثم تحليلها واستخلاص النتائج بشأنها، وقد تم استخدامها لتقديم تحليلات إحصائية حول حجم التبادلات الاقتصادية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي من خلال الإستعانة بالأرقام الصادرة عن عدد من المؤسسات الرسمية، وبرز ذلك بشكل واضح في الفصل الثالث والرابع من هذه الدراسة.

حدود الدراسة

الحدود الزمانية: تشكل الحدود الزمانية عاملا مساعدا في تقديم دراسة دقيقة ومحددة بمدى زمني واضح وبما أن هذه الدراسة تركز على تقييم الأداء الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية ضمن توجهاتها نحو الدائرة الإفريقية من مبادرة النيباد نحو مشروع المنطقة الحرة الإفريقية، فإن الحدود الزمانية تمتد من سنة 2001 وهو تاريخ تأسيس شراكة النيباد، إلى غاية سنة 2023 أي بعد مرور عامين على انضمام الجزائر رسميا لمنطقة التجارة الحرة سنة 2021 بعد أن كانت قد صادقت على قانونها الأساسي سنة 2018.

الحدود المكانية: ترتبط الحدود المكانية بالمجال الجغرافي لدولة الجزائر في إطار جوارها الإقليمي المتمثل في دول منطقة الساحل الإفريقي.

الحدود الموضوعية: وترتبط بحالة الدراسة المختارة وهي الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية ضمن توجهاتها نحو منطقة الساحل الإفريقي من مبادرة النيباد نحو مشروع المنطقة الحرة الإفريقية.

أدبيات الدراسة

إن المتتبع للكتابات الأكاديمية المتعلقة بالسياسة الخارجية الجزائرية عموما والدبلوماسية على وجه الخصوص يرصد كم هائل من الدراسات والأبحاث التي عالجت هذا الموضوع من مقاربة أمنية بحتة، حيث أن التركيز دائما ما كان ينصب حول استراتيجيات الأمن القومي الجزائري وكيفية مواجهة التهديدات اللاتماثلية التي تأتي من دول الجوار الإقليمي بسبب تعقد وهشاشة الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي، ومختلف الأدوار التي تقوم بها في المنطقة من خلال تفعيل آليات الوساطة والمساعي الحميدة وغيرها. بالمقابل لم تكن هناك دراسات متخصصة ومعمقة ركزت على البعد الاقتصادي في التوجهات الدبلوماسية للجزائر من منظور العلاقات الدولية عدا بعض الأبحاث في العلوم الاقتصادية والتجارية وبعض المقالات الأخرى المتخصصة. وعلى هذا الأساس، جاءت دراستنا لتسد هذه الفجوة العلمية وتتناول موضوع الدبلوماسية الجزائرية من مقاربة اقتصادية وتجارية بالإعتماد على ما تقدمه أدبيات العلاقات الدولية والإقتصاد السياسي الدولي من استبصارات في هذا المجال، ولعل من أبرز الدراسات والأدبيات التي ركزت على هذا البعد في موضوعنا ما يلي:

1. Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, eds, ***THE NEW ECONOMIC DIPLOMACY Decision-making and negotiation in international economic relations*** (London: Routledge, 4th Edition, 2017).

وهو أحد الكتب المرجعية المتخصصة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، تناول إشكالية كيفية إدارة الدول لعلاقاتها الاقتصادية الدولية منذ بداية القرن الحادي والعشرين، من خلال كيفية اتخاذها للقرارات على المستوى المحلي، وكيف تتفاوض مع بعضها البعض على المستوى الدولي، وكيف يتم التفاعل بين هاتين العمليتين. وقدم شرح واسع للأسباب التي تجعل الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة في الدبلوماسية الاقتصادية تتصرف على هذا النحو. توصل الكتاب إلى مجموعة هامة من النتائج التي أكد فيها أن الدبلوماسية الاقتصادية بدأت تأخذ منحى جديد واتجاهات مثيرة للاهتمام لتصبح حاليا أحد أبرز الأدوات التي تعتمدها الدول والفواعل الأخرى.

وبالرغم من أن الكتاب يعد محاولة جادة لتقديم دراسة شاملة عن الدبلوماسية الاقتصادية من حيث التنظير والممارسة، إلا تناول الموضوع كان من مقاربة اقتصادية تجارية أكثر منه من زاوية العلاقات الدولية

وهو ما ستحاول دراستنا هذه التركيز عليه. من جهة أخرى، فإن أغلب دراسات الحالة التي تم تناولها كانت مركزة على السياق الأمريكي والأوروبي والآسيوي ولم يتم الإشارة إلى أي حالة إفريقية، وسنحاول من خلال هذا الموضوع تناول الحالة الجزائرية كأحد النماذج الإفريقية بنوع من التحليل والنقد.

2. Charles Chatterjee, ***Economic Diplomacy and Foreign Policy-making*** (Switzerland: Palgrave Macmillan Cham, 2020).

كتاب مرجعي مهم لكل من الممارسين الدبلوماسيين وطلاب الدراسات العليا، حاول من خلاله الباحث معالجة كيف أن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت تشكل إلى حد كبير الأساس الأول لصنع السياسة الخارجية للدول، محددا مكوناتها الأساسية ومبادئها في عالم سريع التغير، وموضحا آليات وأساليب الإنخراط بشكل ناجح في مسار المفاوضات المتعلقة بها، مع إعطاء حلول جد مفيدة للدول النامية من أجل تفعيل هذه الآلية. توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الهدف الأساسي للدبلوماسية الاقتصادية هو تطوير العلاقات الاقتصادية بين الدول، ويتعين على الدبلوماسيين أن يكونوا مفاوضين أكفاء، من خلال امتلاكهم لقوة وسلطة التفاوض، ولكن لا يمكن للمرء أن يتفاوض بشكل فعال على أي شيء، إلا إذا كان لديه معرفة شاملة بموضوع التفاوض. ولسوء الحظ، فإن هذا هو الوضع الذي تعيشه الغالبية العظمى من الدول النامية، ونتيجة لذلك تسيطر عليها البلدان المقرضة ولا تستطيع أن تجعل صوتها مسموعا.

قدم الكتاب تشخيصا جيدا لعدد من المواضيع العامة في هذا الصدد، إلا تركيزه كان حول مفهوم الدبلوماسية بالمعنى التجاري أكثر منه ما تعلق بالدبلوماسية الاقتصادية التي تعد أشمل في الطرح وتتجاوز تلك المواضيع المتعلقة بالإستثمار والتجارة ومسألة التبادلات، نحو كيفية صنع السياسات وتغيير معادلة القوة والسعي لتحقيق المصالح القومية عبر الآلة الاقتصادية، وهذا ما ستحاول دراستنا التركيز عليه.

3. Guesmia El Hadi, Abrika Bélaid, Chegrouche Lagha, "***Contribution à l'analyse de la diplomatie économique de l'Algérie en Afrique Subsaharienne***" Revue recherche économique contemporaine 05, N°: 02 (2022).

يعالج هذا المقال مشكلة دور الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ترقية مستوى التبادلات التجارية وحجم الإستثمارات مع دول منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وذلك بهدف فهم أهمية تدخل الدولة في تعزيز التجارة ونشر الشركات الجزائرية في أسواق جنوب الصحراء الكبرى كمحاولة للاستجابة طوال الفترة الممتدة من 1999 إلى 2020. توصلت الدراسة إلى أن الأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية على هذا المستوى

كان بعيد عن التوقعات والأهداف المحددة، وأن توجهها نحو منطقة جنوب الصحراء لم يكن ناجح على الأقل حاليا مقارنة بحجم الموارد المتاحة والفرص غير المستغلة، خصوصا في ظل غياب القطاع الخاص الذي يبدو بعيدا عن سياسة هجومية تجاه الأسواق الإفريقية.

قدمت هذه الدراسة تشخيص عملي لواقع الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر ضمن توجهاتها نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال التركيز على ثنائيتي التجارة وحجم الإستثمار، وسنحاول تعميق هذه النظرة أكثر من خلال الإستناد إلى مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية كآلية أصبحت تراهن عليها الجزائر كثيرا بعد التصديق على الإتفاقية المنشئة سنة 2018 والتي تشكل خيار استراتيجي هام في ظل الإمتيازات والوعود التي تقدمها لصالح الشركات الوطنية.

4. فيروز مزياني ***الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الإقليمية والدولية***" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 15 (2019).

عالجت هذه الدراسة إشكالية "واقع ورهانات الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية " وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر قد تمكنت منذ سنة 1999 من كسر العزلة المفروضة عليها بسبب الأوضاع الأمنية التي عاشتها في تلك الفترة، ونجحت في استعادة مكانتها والتموضع إقليميا ودوليا رغم جملة التحديات التي واجهتها، إذ أصبح البعد الاقتصادي له أهمية كبرى في توجهات صانع القرار الجزائري قصد التكيف مع المتغيرات الإقليمية والدولية.

ورغم أن هذه الدراسة قد قدمت إطارا تحليليا متنوعا لدور الدبلوماسية الاقتصادية كأداة هامة للسياسة الخارجية الجزائرية، إلا أنها لم تتضمن بعض الجوانب المهمة المتعلقة بالرؤية الجديدة التي انتهجتها الجزائر بعد سنة 2019 مع وصول قيادة جديدة إلى الحكم مع الرئيس عبد المجيد تبون –كونها لم تغط هذه الفترة– حيث برزت مساعي قوية في برنامج الرئيس بهدف تصميم دبلوماسية اقتصادية هجومية تكون في خدمة المصلحة الوطنية، وكان تصديق الجزائر على مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية عنصرا مهما في دعم هذه الرؤية وهو ما ستحاول دراستنا تسليط الضوء عليه وتقييم المساعي الجزائرية على هذا المستوى.

5. أحمد بوقليلة، "***الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا (نيباد)***" (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2012/2011).

عالجت هذه الدراسة إشكالية حجم التأثير الذي مارسته الدبلوماسية الجزائرية ضمن مشروع النيباد وأبرز الإسهامات التي قدمتها ضمن هذا المسعى، حيث استعرضت أهم المحطات التي أكدت الحضور

الجزائري على مستوى القمم المختلفة لهذه المبادرة وكيفية عمل الدبلوماسية الجزائرية على تسويق مقاربتها لتفعيل أهداف النيباد. توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن الجزائر قد سعت بقوة إلى تأكيد حضورها القوي على المستوى القاري لتصبح لاعب وسيط في معالجة مختلف القضايا الإفريقية، وكان لها أثر إيجابي في الدفع بمختلف المشاريع وخطط العمل البارزة.

بالرغم من أهمية النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة والتي ساهمت في تعزيز فهمنا للموضوع بدرجة كبيرة، إلا أنها جاءت شاملة وواسعة حيث تم التركيز على مساعي الدبلوماسية الجزائرية بشكل عام في حين ستحاول دراستنا هذه تركيز الاهتمام على البعد الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية ضمن هذه المبادرة. من جهة أخرى، فإن الفجوة الزمنية منذ إعداد الدراسة (2011/ 2012) إلى غاية الوقت الراهن، يجعل من ضرورة إعادة طرح هذا الموضوع في غاية الأهمية بالنظر للعديد من التغيرات والمستجدات التي طرأت على المبادرة بعد أن أصبحت تسمى وكالة تنمية الإتحاد الإفريقي بعد عقد الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي في جويلية 2018 بنواكشوط "موريتانيا"، بالإضافة إلى تبني الإتحاد الإفريقي لمشروع أجندة 2063 منذ سنة 2013، وسنحاول من خلال الفصل الثالث من هذه الدراسة تغطية هذا الجانب بشكل موسع.

تبرير خطة الدراسة

قُسِّمت هذه الدراسة إلى أربع فصول، يستعرض الفصل الأول توصيفا لظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية كأداة لإدارة العلاقات بين الدول، قُسِّمَ إلى ثلاث مباحث أساسية، يناقش المبحث الأول أنطولوجيا الدبلوماسية الاقتصادية من خلال التعرف على ماهيتها عبر تقديم العديد من التعريفات المتنوعة التي تبرز وجهات نظر مختلفة، لكنها تتشارك في كونها تدمج بين الشواغل السياسية والإقتصادية مما يجعلها أداة مرنة للغاية. كما تم التطرق إلى الجانب التاريخي لتطور هذه الظاهرة سواء على المستوى الأكاديمي أو الممارساتي مع التركيز على إبراز السياقات الهامة التي جاءت في خضمها، وتوضيح أهميتها الراهنة كأداة لتغيير قواعد اللعبة. فيما عالج المبحث الثاني فواعل هذا النمط الجديد من العمل الدبلوماسي، وماهي مستوياته وأهم الوسائل التي يعتمد عليها، حيث تتجاوز الدبلوماسية الاقتصادية النظرة المتمركزة حول الدولة نحو طيف واسع من الفواعل غير الحكومية الأخرى، وتنتقل عبر مستويات مختلفة من الثنائية نحو الإقليمية، الجماعية ومتعددة الأطراف، كما أنها تزاوج بين الآليات القسرية المتعلقة بالإرغام، والآليات الناعمة المتعلقة بالجذب. بينما استعرض المبحث الثالث الإطار النظري من خلال تقديم مقاربة عبر تخصصية لتحليل هذه الظاهرة مع التركيز في المقام الأول على إشكالية التنظير في حقل الدراسات الدبلوماسية عموما وإبراز محدودية

الوعي النظري الذي يعاني منه هذا الحقل، ثم تقديم مجموعة من المقاربات الهامة التي تم الإستناد إليها ويتعلق الأمر بالمقاربة اللبيرالية الجديدة، مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي، ومقترب التحليل العقلاني.

بينما جاء الفصل الثاني ليعرض المقاربة الاقتصادية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية وسعيها لتوظيف عناصر القوة الناعمة وإعادة رسم إحداثيات تموقعها العالمي، وقد قُسِّم إلى ثلاث مباحث، ناقش المبحث الأول المكون الاقتصادي وتعددية مسارات العمل الدبلوماسي بالنسبة للجزائر موضحا ذلك الإنتقال من الآليات الدبلوماسية التقليدية نحو توظيف الآلة الاقتصادية كمحدد جديد لنشاط سياستها الخارجية، مبرزا حجم التعقيد الذي تكتنفه عملية صنع القرار بالنسبة لهذه الآلية كونها نتاج تفاعل العديد من المؤسسات والهياكل الحكومية وغير الحكومية. فيها استعرض المبحث الثاني مقومات قوة الأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية من خلال تقديم العديد من المتغيرات والمقومات الداخلية والخارجية التي شكلت عاملا رئيسيا في دفع الجزائر للعمل بهذه المقاربة الجديدة. أما المبحث الثالث، فاستعرض الأولويات الكبرى التي باتت على أجندة العمل الدبلوماسي وكيف تم مراجعة الأهداف الكلاسيكية، مع تقديم خارطة التوجهات الجديدة من خلال تبني مسارات دبلوماسية الإنفتاح والإنتشار العالميين، وإعادة هندسة مصفوفة الشراكات الإقتصادية الدولية.

فيما جاء الفصل الثالث بعنوان – الدور الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد: مساعي تنموية ذات أبعاد تكاملية– والذي قُسِّم إلى ثلاث مباحث، ناقش المبحث الأول مشروع شراكة النيباد من حيث ماهيتها وأهدافها وعلاقتها بالإتحاد الإفريقي. فيما يناقش المبحث الثاني المساعي الجزائرية في إطار النيباد من أجل تفعيل النموذج التنموي الجديد في منطقة الساحل الإفريقي، أين تم توضيح الدوافع الرئيسية لهذا التوجه من خلال مقاربة الأمن بالتنمية، مع إبراز الجهود التنموية للجزائر على المستوى من خلال سلسلة المشاريع الهيكيلة التي عملت على تجسيدها، وكذا تحليل وتقييم مدى قدرة الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر على التموضع ضمن الرؤية الجديدة "لأودا–النيباد". أما المبحث الثالث فجاء كإطار تقييمي للدور التنموي في إطار النيباد من خلال استعراض الآثار الاقتصادية والفوائد المترتبة على انخراط الجزائر في هذا المسعى، ثم الوقوف على أبرز التحديات المواجهة لهذا الدور.

أما الفصل الرابع والأخير، فناقش التوجه الجديد للجزائر ضمن مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية مبرزا تحول النهج الجزائري من المقاربة التنموية نحو الإندماج التجاري في السوق الإفريقية الموحدة. وقد قسم كذلك إلى ثلاث مباحث، يناقش المبحث الأول مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومسار التكامل الإفريقي من خلال توضيح ماهية المشروع وتقديم قراءة تحليلة للإتفاقية المؤسسة مع استعراض الأدوات

التشغيلية اللازمة لتفعيل المنطقة. فيما يناقش المبحث الثاني المقاربة الجزائرية والآليات الموظفة في دفع مشروع التكامل الإقليمي في إطار هذه المنطقة الحرة، من خلال توضيح في المقام الأول واقع المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي التي تطبعها ثنائية وفرة الإمكانيات مقابل ضعف مؤشرات التبادل، ثم فحص الآثار المترتبة عن مسعى الجزائر ضمن هذا الإطار من منظور التكامل الإقليمي لـ "بيلا بلاسا"، وتوضيح الأهداف الكبرى والمحورية التي تسعى الجزائر لتحقيقها. بينما يناقش المبحث الأخير رهانات دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة الإفريقية من خلال استعراض الفرص المتاحة والتحديات المصاحبة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الاقتصادية

يتفحص هذا الفصل الإطار العام لظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية كأحد المفاهيم الأكثر تداولا في مجال العلاقات الدولية والسياسات الخارجية للعديد من الدول، بعد أن أضحت القضايا الاقتصادية على رأس الأولويات في أجندة السياسيين والدبلوماسيين وصناع القرار، ويبرز الاقتصاد كقضية مركزية في إدارة الشؤون العالمية، مما جعل هناك حاجة ملحة للدمج بين النشاطات الدبلوماسية والأعمال التجارية، حيث يُعبَّر عن هذه الشواغل بـ "**الدبلوماسية الاقتصادية**" كأداة مهمة تستند إليها الدول من أجل تحقيق تطلعاتها على المستوى الخارجي، وكأحد الطرق الأكثر فعالية لقياس مدى قدرة هذه الوحدات على إدارة شبكة علاقاتها مقارنة مع غيرها، والمعيار للوصول إلى ذلك ينبني على وضوح الأهداف الكبرى للدولة التي يجب أن تكون في إطار توافقي بين السياسات الإقتصادية وأهداف السياسة الخارجية، ليشكل هذا التناغم أو التفاعل بين هاذين المجالين أمرا حاسما في إعادة هيكلة ديناميات العمل الديبلوماسي الحديث.

وعلى هذا الأساس، جاء هذا الفصل مفاهيميا معرفيا مقسم إلى ثلاث مباحث رئيسية، يقدم المبحث الأول تأصيل مفاهيمي للدبلوماسية الاقتصادية من خلال رصد أهم التعريفات التي تناولت هذا المفهوم وكذا محاولة تتبع الإرهاصات الأولى لظهوره وكيفية تطوره سواء على المستوى الممارساتي (كظاهرة) أو الأكاديمي (كحقل معرفي) لتصبح الدبلوماسية الإقتصادية أبرز الأدوات المستحدثة لتنفيذ العمل الدبلوماسي؛ دون إغفال أهميتها في العلاقات الدولية المعاصرة من حيث شموليتها لكافة القضايا الاقتصادية والسياسية. في حين استعرض المبحث الثاني الفواعل الهامة لهذا النمط من العمل الدبلوماسي مع التركيز على المستويات التي يُمَارس من خلالها، وإبراز أهم الأدوات والوسائل المختلفة التي تندرج في هذا الإطار والتي تعتمدها الدول والفواعل الأخرى لتحقيق أهدافها، فيما غطى المبحث الثالث الجوانب المعرفية من خلال إثارة العديد من الإشكاليات النظرية التي يعاني منها التنظير في حقل الدبلوماسية عموما وأثر ذلك على مجال الدبلوماسية الاقتصادية، ليتم بعد ذلك تقديم عدد من المقاربات النظرية المختلفة كأدوات تحليلية تساعدنا على فهم هذه الظاهرة من زوايا تحليل مختلفة.

المبحث الأول: أنطولوجيا الديبلوماسية الاقتصادية

يعد هذا المفهوم أحد المصطلحات المستحدثة والمبتكرة في حقل العلاقات الدولية في السنوات الأخيرة خصوصا بعد موجة التحولات الهيكلية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة منذ تسعينات القرن الماضي؛ وما رافقها من تدفقات العولمة الاقتصادية وتشابك المصالح وزيادة الاعتماد المتبادل، حيث فرض

هذا الوضع متطلبات ثقيلة بضرورة الدمج بين المكونين السياسي والاقتصادي في إطار توجهات السياسات الخارجية الدول، وهو ما تترجمه الدبلوماسية الاقتصادية كنمط مستحدث للنشاط الدبلوماسي المعاصر والذي سنكتشفه من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية

إن هذا المجال البحثي هو مجال حديث نسبيا في حقل العلاقات الدولية حسب ما يؤكده العديد من الباحثين، حيث يجادل سالواين مونس "Selwyn Moons" وبيتر فان بيرجيك "Peter van Bergeijk" بأن الدبلوماسية الإقتصادية وكما هو الحال مع أي ميدان بحث جديد خاصة عندما يكون متعدد التخصصات "multidisciplinary"، فإن تعريفات المفاهيم المقدمة لها كانت غامضة في البداية وأحيانا جعلت الاتفاق على تحديد الظواهر المراد دراستها بالضبط، واتخاذ قرار حول ما يجب تركه لتخصصات علمية أخرى أمرا في غاية الصعوبة.[1] وعليه، فإن وضع تعريف محدد وواضح لماهية الدبلوماسية الاقتصادية يبقى مرهون بالقدرة على تحديد ما الذي نريد دراسته بدقة، وعند الأخذ بعين الإعتبار الطبيعة العبر تخصصية لهذا المفهوم، نكون أمام تشتت معرفي بسبب توسع دائرة أنطولوجيا البحث. عموما، يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية مفهوم واسع مرن، ومركب من مكونين أساسين هما: "الدبلوماسية" و"الاقتصاد"، ولدراسة حدود التفاعل بين هاذين المكونين يستوجب أولا النظر في مفهوم الدبلوماسية بشكل عام، ثم محاولة رصد العلاقة بينها في إطار كلي.

I. تعريف الدبلوماسية

يشير كل من فريديريك رامل "Frédéric Ramel" وفريديريك شاريلون "Frédéric Charillon" وثيري بالزاك "Thierry Balzacq" إلى أن مفهوم الدبلوماسية يغطي ميدانا واسعًا، لكن العنصر الرئيسي هو أنه يتعامل مع العلاقات الدولية بمفهومها العام، ففي موسوعة لاروس "Encyclopédie Larousse" على سبيل المثال يتم إرفاق ما لا يقل عن ثلاث معانٍ لهذا المصطلح. أولا: تشير إلى "العمل والطريقة التي يتم بها تمثيل بلد واحد "representing one's country" لدى أمة أجنبية وفي المفاوضات الدولية "international negotiations". ثانياً، تتعلق بـ "السياسة الخارجية لبلد أو حكومة ما " external policy

[1] Peter A.G. van Bergeijk and Selwyn J.V. Moons, "Introduction to the Research Handbook on Economic Diplomacy" in ***Research Handbook on Economic Diplomacy –Bilateral Relations in a Context of Geopolitical Change***–, ed. Peter A.G. van Bergeijk and Selwyn J.V. Moons (Cheltenham : Edward Elgar Publishing, 2018), p.01.

of a country, of a government". وأخيرًا، تعتبر الدبلوماسية " فرع من العلوم السياسية يهتم بدراسة بالعلاقات الدولية "branch of political science which concerns international relations". وعليه، فهذا المفهوم يشير إلى ثلاث حقائق متميزة على الأقل، فهو في الوقت نفسه نشاط معين، وقطاع من تدخل الدولة، وتخصص فرعي من العلوم السياسية. ومع ذلك في الخدمة العامة، قد تستخدم الكلمة أيضا للإشارة إلى المهنة المكرسة لتمثيل بلد أو مجموعة من الأفراد الذين يقومون بهذا المهمة. [1]

فيما يعرفها شارل كالفو بأنها: "**علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول كما تنشأ عن مصالحها المتبادلة، وعن مبادئ القانون الدولي ونصوص المعاهدات والاتفاقات، وهي ضرورية لقيادة الشؤون العامة ومتابعة المفاوضات. وبتعبير أصح، الدبلوماسية هي علم العلاقات، أو ببساطة هي فن المفاوضة، فن قيادة وتوجيه وتتبع شروط المفاوضات السياسية بمعرفة**".[2] وهذا التعريف يؤكد على ثنائيتي العلم والفن في الدبلوماسية، فهي علم إدارة العلاقات بين الدول وفن التفاوض.

فيما قدم لويس دياموند والسفير جون ماكدونالد فهما موسعا للدبلوماسية من خلال اعتبارها: " **عملية سياسية سلمية بين الدول–الأمم تسعى لكي تَبني، تُشكِّل، وتُدير مع الزمن منظومة من العلاقات الدولية تضمن مصالح الأمة. فهي تستخدم لمتابعة أنواع عديدة من الأهداف السياسية، الاقتصادية، الوطنية، التجارية، المساعدات، حقوق الإنسان، التحكم بالسلاح، الإثراء العلمي، الثقافي والأكاديمي، لذا تعتبر الدبلوماسية نشاطا بانيا للسلام وصانعا له على حد سواء...**"[3] وهذا التعريف أكثر شمولا من التعاريف السابقة كونه يعتبر الدبلوماسية أداة تضمن مصالح الدول على مستويات متعددة سياسيا واقتصاديا وتجاريا وإنسانيا وأمنيا وثقافيا، مما يجعلها ضرورة لصنع وبناء السلام.

II. تعريف الدبلوماسية الإقتصادية

من خلال استقراء الأدبيات المختلفة في مجال الاقتصاد السياسي والعلاقات الدولية، نرصد جملة من التعريفات المختلفة التي تناولت مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية على غرار تلك المقدمة للدبلوماسية بمفهومها

---

[1] Thierry Balzacq, Frédéric Charillon and Frédéric Ramel, "Introduction: History and Theories of Diplomacy" In, ***Global Diplomacy: An Introduction to Theory and Practice***, ed. Thierry Balzacq, Frédéric Charillon and Frédéric Ramel (Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020), p. 01-02.

[2] علي حسين الشامي، " ***الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية***" (الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007)، ص.35.

[3] لويس دياموند وجون ماكدونالد، ***الدبلوماسية المتعددة المسارات، منهج منظوماتي للسلام***". تر: عبد الكريم ناصيف (سوريا، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2017)، ص.59.

الكلاسيكي، وسنحاول استعراض أهم هذه التعريفات من أجل تقديم فهم أكثر شمولية للعناصر الرئيسية المكونة لها.

يعرفها كل من جيف بيريدج "Geoff R. Berridge" وألان جيمس "Alan James"، بأنها " **تلك الدبلوماسية المعنية بمسائل السياسة الاقتصادية، و هي التي تستخدم الموارد الاقتصادية إما كمكافآت أو عقوبات، سعيا لتحقيق هدف معين من أهداف السياسة الخارجية، وهو ما يعرف بـ "تسخير الاقتصاد للسياسة" " Economic Statecraft**".[1]

وفي سياق آخر يشير Okano-Heijmans إلى أنها كمفهوم وممارسة تغطي ثلاثة أنماط على الأقل من النشاط الدبلوماسي وهي: **تشجيع التجارة والاستثمار (commercial diplomacy)، المفاوضات بشأن الاتفاقيات الاقتصادية (trade diplomacy)، والتعاون الإنمائي. وهو ما أكده كل من Van Bergeijk و Moons من خلال تعريفهما للتعاون الإنمائي، والتجارة الدولية، وسياسات الاستثمار بأنها لبنات أساسية لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية.**[2]

ووفقًا لـ "Hryniewiecki" و"Boroñska"، فهي تعد أداة لتنفيذ السياسة الاقتصادية الخارجية للدولة التي تحتفظ بتفاعلات دائمة مع الكيانات الأخرى التي تقوم بوظائف دبلوماسية في البيئة الدولية، هذا الطرح يؤدي إلى تقديم فهم جديد للدبلوماسية الاقتصادية من خلال كونها: " **أنشطة هياكل الدولة المتخصصة التي تهدف إلى تنفيذ السياسة الاقتصادية الخارجية للدولة التي تتمثل في تعزيز المصالح الاقتصادية والسياسية واسعة النطاق. إن بيئة مثل هذه الأنشطة عبارة عن شبكة معينة من المجالات الاقتصادية والسياسية المتداخلة، والقطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى العديد من اللاعبين الذين يتعايشون ويمثلون مصالح مختلفة (أو متقاربة في بعض الأحيان) "**.[3]

---

[1] Maaike Okano-Heijmans, "***Conceptualizing Economic Diplomacy: The Crossroads of International Relations, Economics, IPE and Diplomatic Studies***" The Hague Journal of Diplomacy 6, no. 1-2 (2011): 17.

[2] Mikheil Skhiereli, ***Economic Diplomacy in Georgia: Existing Practice and Future Prospects*** (Tbilisi, Georgia: Policy and Management Consulting Group, 2019), p. 10.

[3] Edward Molendowski, ***"The economic diplomacy of Poland– the origin and evolution of the organizational model and tasks during the transformation period"*** International Business and Global Economy, no. 37 (2018): 132.

وتعتقد رانا "K. S. Rana" أنها: "**عملية تستخدم لإقامة علاقة مع العالم الأوسع، وتعظيم مكاسبها الوطنية في جميع مجالات النشاط، بما في ذلك التجارة والاستثمار وغيرها من أشكال التبادلات المفيدة اقتصاديًا**".[1]

يشير فلورانس بويالا ايمبرت "Florence BOUYALA IMBERT" إلى أنه على الرغم من غياب تعريف موحد لمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، إلا أن هناك ثلاث فروع مشتركة على الأقل في جميع تعريفات هذا المفهوم، تقدم تعريفا أوسع وهي: "**1- تسهيل وصول الشركات الوطنية إلى الأسواق الخارجية، 2- جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) إلى التراب الوطني، 3- التأثير على القواعد الدولية لخدمة المصلحة الوطنية. فمصطلح الدبلوماسية الاقتصادية يشير إلى استخدام دولة ما في إطار سلوكها الخارجي لمجموعة من الأدوات الاقتصادية لتأمين مصلحتها الوطنية، وكذا إشراك مجموعة من الجهات الفاعلة (كالمجتمع المدني والقطاع العام والخاص)، ومجموعة من القضايا مثل الأمن، الموارد الطبيعية مثل المياه، المناخ، الطاقة، التجارة، النمو، الهجرة، الاستثمار، التنمية، التأثير والتفاوض**".[2]

ويشير بافول باراناي "Pavol Baranay" في بداية مقاله بعنوان: "Modern Economic Diplomacy" بأن الدبلوماسية الاقتصادية تفترض "**مجموعة الأنشطة الدبلوماسية الرسمية التي تركز على زيادة الصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية، والمشاركة في أعمال المنظمات الاقتصادية الدولية، أي تلك الأنشطة التي تركز على التعريف بالمصالح الاقتصادية للبلد على الصعيد الدولي**".[3]

بينما ركز جاكوب سكارب نيلسون "Jakob Skaarup Nielsen" في تعريفه لها من خلال مقاله بعنوان: "The power of economic diplomacy" على فكرة الفواعل الأساسية لهذا النمط من الدبلوماسية، إذ يجادل بكونها: " **قرارات سياسية تهدف إلى تعزيز المصالح التجارية لكل من الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية من خلال القنوات الحكومية، فجميع الهيئات الحكومية التي لديها تفويضات اقتصادية وتعمل على الصعيد الدولي، هي جهات فاعلة في الدبلوماسية الاقتصادية. وبالمثل، فإن**

[1] Charles Chatterjee, ***Economic Diplomacy and Foreign Policy-making*** (Switzerland: Palgrave Macmillan Cham, 2020), p.03.

[2] European Parliament, ***EU Economic Diplomacy Strategy***, by Florence BOUYALA IMBERT (European Union: European Parliament's online database, Think tank, 2017), p. 04.

[3] Pavol Baranay, "**Modern Economic Diplomacy**" Diplomatic Economic Club, May 25, 2017. https://linksshortcut.com/LyVmf

الجهات الفاعلة من غير الدول التي تشارك في الأنشطة الاقتصادية على الصعيد الدولي تعد أيضا أطراف فاعلة في الدبلوماسية الاقتصادية".[1]

ويشير التقرير الصادر عن وزارة الخارجية والتعاون الدولي لدولة كمبوديا لسنة 2021 بعنوان: " استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية 2021-2023" كونها " **تعبر عن ذلك الإرتباط بين السياسة الخارجية والدبلوماسية والتنمية الاقتصادية الوطنية. فهي دمج الجوانب الاقتصادية في السياسة الخارجية، واستخدام الآليات الدبلوماسية لتعزيز المصالح الاقتصادية من خلال سبل التعاون مع الفواعل الوطنية والدولية وكذلك مع الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم".**[2]

من جهة أخرى يجادل كل من إمرا نيسونوفيتش "Amra Nusinovic" و ايركان الجين " Erkan Ilgun" في تعريفهما بكونها: " **مزيج محدد من الدبلوماسية الكلاسيكية، العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، أساليب وتقنيات التفاوض مع الشركاء الأجانب، العلاقات العامة وجمع المعلومات الاقتصادية التي تهم اقتصاد بلد أو شركة ما بهدف اختراق السوق العالمية".**[3]

ويعرفها الطاهر القور بأنها: " **مجموعة من الآليات والمهارات والممارسات المعتمدة من طرف أفراد، أجهزة أو مجموعات، حكومية أو غير حكومية، تهدف إلى تحقيق غايات اقتصادية، لدولة أو مجموعة من الدول، انطلاقا من اعتبارات سياسية أو تحقيق غايات سياسية انطلاقا من اعتبارات اقتصادية".**[4]

في حين يعرفها يوسف صدقي بأنها: " **إجمالي الأنشطة الإقتصادية الخارجية للحكومة وقطاع الأعمال لبلد ما؛ هدفها الترويج للصادرات والإستثمار، ونقل التكنولوجيا وإدارة الدعم الفني أو التعاون التنموي، فهي آلية لتحقيق الأهداف الإقتصادية على المستوى الثنائي والمتعدد، كما أنها أداة رئيسة لتطوير تعاون فعال على المستوى الدولي".**[5]

---

[1] Jakob Skaarup Nielsen, "**The power of economic diplomacy**" Communication Director, Last seen January 04, 2016.
https://linksshortcut.com/BgUfU

[2] Ministry of foreign affairs and international cooperation of Cambodia, "***ECONOMIC DIPLOMACY STRATEGY 2021-2023***" (Cambodia: Ministry of foreign affairs, 2021), p. 06.

[3] Ali Ahmed Saleh, "***Examination of economic diplomacy in promoting investments: the case of Tanzania, Oman and United Arab Emirates***" (PhD thesis, the open university of TANZANIA, 2015), p. 18.

[4] الطاهر القور، "***مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية*** " المجلة الدولية للإقتصاد، المناجمنت والبحوث القانونية 01 (2017): ص. 07.

[5] يوسف صدقي، "***إستراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي توسّع المجال وتعدّد الفاعلين***"، مجلة سياسات عربية 12 (2015): ص. 56.

ويعرفها ألكسندر كاتب بأنها: " **بأنها وسيلة الدولة لدعم قوتها في مواجهة الدول الأخرى، باستخدام وسائل اقتصادية كالمفاوضات التجارية العالمية (GATT. OMC) وتدابير توسيع الشركات الوطنية في العالم، أو بجذب الإستثمارات الأجنبية لأرض الوطن**".[1]

كتعريف إجرائي يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية هي مجموع النشاطات والممارسات التي تقوم بها الدول والفواعل الأخرى غير الدولاتية، بهدف حماية وتعزيز المصالح الاقتصادية القومية وتعظيم المكاسب السياسية والاستراتيجية على المستوى الخارجي، عبر توظيف الوسائل والمقدرات الاقتصادية (تفاوض، تصدير، استيراد، استثمار، تبادل تجاري، قروض، مساعدات...) كأدوات هامة سواء من أجل الضغط وممارسة التأثير، أو عن طريق الجاذبية والإقناع في إطار تقديم المساعدات.

III. الدبلوماسية الاقتصادية والمفاهيم المشابهة

عادة ما يتم استخدام هذا المفهوم بالترادف مع مفاهيم أخرى على غرار الدبلوماسية التجارية، دبلوماسية المساعدات، العقوبات وغيرها... إذ أن هناك نوع من التداخل وعدم الوضوح بين هذه المفاهيم، وهو ما من شأنه أن يشكل عائقا معرفيا أمام الباحثين في هذا المجال. من هنا تظهر الحاجة إلى ضرورة النظر في هذه "الفوضى المفاهيمية" من أجل ضبطها وتوضيح دلالات كل مفهوم كما يلي:

1. الدبلوماسية التجارية: غالبا ما يتم استخدام مفهومي الدبلوماسية الاقتصادية والتجارية بشكل مترادف، وإذا ما تم إجراء فحص لكلا المفهومين، فإن الدبلوماسية الأولى تهتم في المقام الأول بصنع السياسات المتعلقة بالأمن الاقتصادي لبلد ما عن طريق الدبلوماسية والمفاوضات، والتي يمكن أن تتم على أسس ثنائية أو متعددة الأطراف. بينما تركز الثانية على المسائل التجارية، بما في ذلك الصفقات عبر الوطنية، كالتبادل التجاري (استيراد وتصدير)، أو التفضيلات التجارية التي يتم التفاوض بشأنها بين دولتين أو أي صفقات أو امتيازات أخرى ذات طبيعة تجارية، وتعتمد الدبلوماسية التجارية بشكل أساسي على الأطر الثنائية "bilateral" أو على أساس ترتيبات إقليمية "regional arrangement" ذات طابع اقتصادي أو سوسيو–اقتصادي.[2]

بمعنى أن الدبلوماسية التجارية لديها قاعدة أضيق بكثير من الدبلوماسية الاقتصادية، فهذه الأخيرة تهتم بشكل أكبر بصنع السياسات على نطاق أوسع، على غرار المناقشات على المستوى الدبلوماسي.

[1] Alexandre Kateb, "***La diplomatie économique des nouvelles puissances***" Géoéconomie n° 56 (2011) : 88.

[2] Charles Chatterjee, Op. cit. p. 67.

فمثلا، أدت جولات الأوروغواي في النهاية إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (WTO)، بينما تشكل الدبلوماسية التجارية ذلك النشاط الذي يضطلع به الدبلوماسيون بهدف تعزيز الأعمال التجارية بين الدولة الأم والدولة المضيفة.

هذا التعريف الأخير يؤكد على أن الهدف الرئيسي للدبلوماسية التجارية هو تشجيع تنمية الأعمال التجارية بدلا من صنع السياسات، وعادة ما يتم إشراك المستشارين التجاريين أو الملحقين التجاريين أو الممثلين التجاريين فيها، وهي تقوم على أساس تحقيق المنفعة المتبادلة. في المقابل، تستلزم الدبلوماسية الاقتصادية استخدام الأدوات الدبلوماسية التقليدية مثل الضغط، التمثيل، التفاوض، بالإضافة إلى تعزيز المزيد من السياسات الاقتصادية للدولة، حتى أصبحت توصف أحيانا بأنها "فن إقتصادي" " economic craft"، كما يجب أن يكون الدبلوماسيون على معرفة خاصة بالاحتياجات الاقتصادية لبلدهم، وفي عملية التفاوض، يجب التأكيد على بناء قدرات البلد باعتبارها قضية رئيسية.[1]

يتضح بأن الدبلوماسية التجارية تعد جزءا رئيسيا من الدبلوماسية الاقتصادية التي تعد أوسع نطاقا وشمولية لمختلف القضايا الاقتصادية، فالدبلوماسية التجارية تهتم فقط بالجوانب التجارية المتعلقة بالتبادل التجاري والإستثمار، والشكل رقم 01 يوضح الاختلاف بين الدبلوماسي الاقتصادي والدبلوماسي التجاري.

شكل رقم 01: الفرق بين الدبلوماسي الاقتصادي والدبلوماسي التجاري

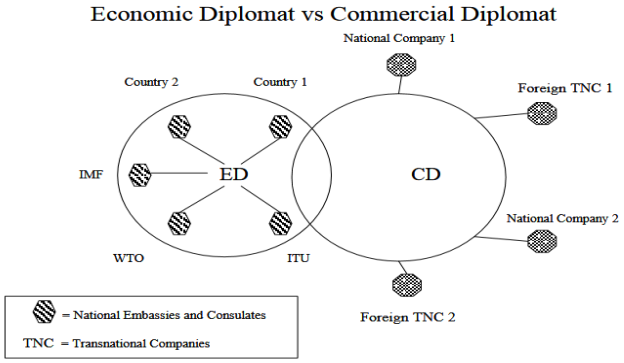

المصدر: Raymond Saner and, Lichia Yiu, "***International Economic Diplomacy: Mutations in Post-modern Times***" Discussion papers in diplomacy, no: 84, Netherlands Institute of International Relations Clingendael, (2003), p.14.

[1] Ibid, p. 68.

2. دبلوماسية المساعدات الاقتصادية: وهي تشير إلى تلك التحويلات الطوعية للموارد العامة من حكومة نحو حكومة أخرى مستقلة، أو نحو منظمة غير حكومية، أو منظمة دولية (مثل البنك الدولي أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) على ألا يقل عنصر المنحة بها عن نسبة 25 بالمائة من إجمالي قيمتها ويتمثل أحد أهدافها الهامة في تحسين الحالة الإنسانية للدولة المتلقية لتلك المساعدات.[1] فالمساعدات الاقتصادية والتنموية –على عكس العقوبات الاقتصادية– تمثل نية الدولة المانحة في تقديم المساعدة ومحاولة التأثير في/ أو تغيير سلوك الدولة المستقبلة، وإذا كانت العقوبات الاقتصادية تعتمد على التهديد والعقاب في تحقيق هذه الأهداف، فإن مقدمو المساعدات يسعون إلى ذلك من خلال تقديم الوعود بتسليم الإعانات الفعلية وما إلى ذلك.

وقد اقترح إيكونوميديس وويلسون أربعة أسباب تدفع الدول إلى تقديم مساعدات تنموية لصالح دول أخرى وتشمل: **الخطط السياسية والاستراتيجية** كمشروع مارشال الذي يعد أكثر مشروع شمولا للجوانب التنموية خصصته الولايات المتحدة الأمريكية لصالح أوربا الغربية بين عامي 1948 و1952، **تشجيع التنمية الاقتصادية الدولية** مثل تقديم المساعدات للعديد من الدول للتعافي من الحرب من أجل تسريع عملية اندماجها ضمن نظام تجاري ليبيرالي يخدم مصالح تلك الدول المانحة، **المساعدات الإنسانية** والتي تكون عادة في حالة الكوارث الطبيعية الكبرى أو حتى الحروب والنزاعات، وأخيرا **المساعدات كوسيلة لتحقيق أهداف أخرى:** مثل، محاربة الفساد، الدفاع عن حقوق الإنسان، تطوير المؤسسات الديمقراطية والحكم الفعال في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وغيرها...[2]

3. دبلوماسية العقوبات الاقتصادية: تشكل العقوبات الاقتصادية جزءا هاما من السياسة الخارجية للعديد من دول العالم وحتى المنظمات الدولية، وهي أحد أهم أدوات الدبلوماسية الاقتصادية بحيث تشتمل على مجموعة من الممارسات التي تختلف من حيث النطاق والأهداف المرجوة. يشير "غالتونج" إلى أن العقوبات الاقتصادية هي تلك التدابير المتخذة من قبل فاعل/أو مجموعة من الفواعل الدولية ضد دولة أو أكثر قصد معاقبتها على سلوكها غير اللائق، أو إجبارها على قبول معايير وسلوكات محددة بالشكل الذي يكون فيه فرض تلك العقوبات على الدولة المعنية معقولا ويتماشى مع توقعات المجتمع الدولي. بينما يشير

---

[1] Carol lancaster, ***Foreign Aid Diplomacy, Development, Domestic Politics*** (Chicago: University of Chicago Press, 2007), p. 10.

[2] Dubravko Duby Zirovcic, "**Theoretical Principles of Economic Diplomacy**" Social Science Research Network, Last seen January 4, 2016.
https://linksshortcut.com/XcwpZ

"هوفباور" و"شوت" و"إليوت" إلى العقوبات الاقتصادية على أنها إجراء حكومي متعمد، وتدبير موجه، أو تهديد بمثل هذا الإجراء من أجل تعليق العلاقات التجارية أو المالية، بهدف تغيير بعض عناصر السياسات الداخلية والخارجية للدولة الخاضعة لتلك العقوبات، في حين يؤكد دريزنر أن العقوبات الاقتصادية هي التهديد/ أو التعليق الفعلي للتبادل الاقتصادي من قبل دولة أو تحالف دول موجه ضد دولة أخرى (الهدف) قصد إجبارها على تغيير سياستها، وقد يشتمل تعليق التبادل الاقتصادي على: عقوبات تجارية، مقاطعة، حجب المساعدات الاقتصادية، تجميد الأموال في الخارج، أو فرض رسوم جمركية...[1]

وعلى هذا الأساس، فإن كل من المساعدات والعقوبات الاقتصادية هي أدوات للدبلوماسية الاقتصادية من أجل تحقيق غاية محددة، قد تكون سياسية أو اقتصادية أو استراتيجية أو إنسانية وحتى قيمية.

المطلب الثاني: نشأة وتطور ظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية

تتفق أغلب الأدبيات في مجال القانون الدولي والعلاقات الدولية على أن الدبلوماسية بالمفهوم التقليدي تكرس عادة تلك الصورة النمطية المرتبطة بإدارة العلاقات بين الدول من خلال القنوات الرسمية الممثلة في الوزارات والسفارات والقنصليات وغيرها، وعادة ما ترتبط بالجوانب السياسية والأمنية حيث تعد أداة هامة لحل النزاعات وإحلال السلم خاصة أوقات الحروب. لكن التحولات الحاصلة خاصة مع نهاية العقد الأخير والتأثيرات الهامة للعولمة الاقتصادية والتدفقات العبر وطنية، ولدت أنماط جديدة من التفاعلات العالمية بحيث لم تعد الدبلوماسية الكلاسيكية قادرة على استيعاب كل هذه التحديات الجديدة، خاصة مع انهيار الشيوعية في العالم واكتساح القيم اللبيرالية للنظام الاقتصادي العالمي، ما انجر عنه تزايد أدوار الفواعل الجديدة (المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، المجتمع المدني العالمي، فواعل القطاع الخاص...). كل هذه العوامل شجعت على ضرورة توسيع هذا المفهوم بعيدا عن النظرة النمطية التي بقيت لصيقة بها لعقود من الزمن، حيث ظهرت دبلوماسيات متعددة كدبلوماسية الشركات، دبلوماسية المنظمات، الدبلوماسية التجارية، وكانت الدبلوماسية الاقتصادية هي المصطلح الأكثر تداولا بسبب شموليتها لكل القضايا الاقتصادية.

[1] Ibid.

وعند تتبع الإرهاصات الأولى لتطور هذه الأخيرة، نجد العديد من الباحثين الذين يجادلون بأن هناك اختلاف كبير حول تاريخها نظرا لتقاطعها مع مفهوم الدبلوماسية التجارية الذي ساد عقودا من الزمن، وهو ما يستدعي ضرورة البحث في تطور هذا المفهوم عبر مستويين كما يلي:

I. الدبلوماسية الاقتصادية كظاهرة

تعود بدايتها إلى تلك المبادلات التجارية البدائية بين مختلف سكان المناطق ودول–المدن "City–states" الذين تبادلوا عدد من المنتوجات وقدموا خدمات فيما بينهم، ولعل من أقدم السجلات الوثائقية التي تثبت عملية التبادلات التجارية بين الممالك هي أرشيف العمارنة "the Amarna Archives"، وكذا الألواح الطينية لمصر الوسطى في الفترة من 1460 إلى 1220 (ق.م) –تم نسخها مؤخرا إلى حد ما– التي توضح بالتفصيل حركية التجارة الواسعة في تلك الحقبة بين دول وحضارات مصر وغرب آسيا، ومن الأمثلة كذلك التي تبين عمليات تبادل السلع والتحف الدينية والمخطوطات بين الشعوب والثقافات عبر مساحات جغرافية شاسعة ما يعرف بطرق الحرير في الهند والصين وأوروبا، وهي الطرق الغربية التي كانت تعبر آسيا الوسطى والطريق الشرقي والجنوبي الذي يجتاز ما يعرف اليوم بـ "ميانمار".[1]

وقد بدأت معالمها بالظهور مع ازدهار حركية التبادل التجاري في أوروبا خصوصا في القرن الخامس عشر في كل من بريطانيا وإيطاليا، عبر إجراء مفاوضات لعقد معاهدات ذات طابع سياسي وتجاري حيث كان الهدف منها هو إنشاء علاقات تجارية، وقد تميزت هذه المعاهدات بكونها بسيطة جدا من حيث الشروط الأساسية التي تتضمنها، وتعتبر المعاهدة التجارية بين بريطانيا وفلورنسا عام 1490 من أبرز النماذج على هذا النمط من المعاهدات حيث بموجبها تعهدت بريطانيا لفلورنسا بترك المجال لها لاحتكار تجارة الصوف في إيطاليا، في مقابل ذلك تسمح فلورنسا بتأسيس نقابة رسمية للتجار البريطانيين في مدينة "بيزا" على أن تكون خاضعة لسلطة القنصل البريطاني، كما اشتملت هذه المعاهدة على مجموعة من القوانين فيما يتعلق بالنزاعات التجارية بين الطرفين. [2]

من هنا بدأت ملامح تأثير المصالح التجارية على الدبلوماسية والسياسة الخارجية ومعها تكريس أطر قانونية ملزمة لحماية مصالح مختلف الأطراف، وشكل التوسع التجاري للدول الكبرى مع نهاية الحرب

[1] Kishan Rana and Bipul Chatterjee, "***Economic Diplomacy: India's Experience***" (India: CUTS International, 2011), p. 05.

[2] وسام كلاكش، ***الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة***، ط.2 (لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2021)، ص. 33.

العالمية الأولى ومخرجات مؤتمر الصلح في فرساي 1919 بدايات تطور الدبلوماسية الاقتصادية من طابعها القديم نحو شكل حديث عرف بـ "**دبلوماسية المؤتمرات**"، وكان ذلك نتاج لثلاث عوامل تفاعلت منذ زمن غير بعيد حتى بلغ تأثيرها الذروة في أعقاب الحروب النابوليونية، وهذه العوامل هي:

1. الرغبة في التوسع الإستعماري.
2. التنافس التجاري الرهيب والرغبة في تطوير الدبلوماسية الاقتصادية وآلياتها.
3. تطور المواصلات بالموازاة مع المخرجات الاقتصادية التي حققتها الثورة الصناعية الثانية عبر الكهرباء والطيران.

كل عامل من هذه العوامل كان له تأثير كبير في تطور العمل الدبلوماسي، وكل واحد يحمل أبعاد سياسة واقتصادية، فالمد الإستعماري الذي انتهجته القوى الكبرى كان يولي في طياته اهتماما كبيرا بالمصالح الاقتصادية والسياسية في آن واحد، وكمثال على ذلك حرص بريطانيا على الحفاظ على مصالحها التجارية الحيوية عند احتلالها لشبه القارة الهندية من خلال العمل على ضمان خط تجاري بحري يربط بين الطرفين وهكذا شهدت بدايات القرن العشرين تلازم الاهتمام بالشأن الاقتصادي والسياسي في إطار التوجهات الخارجية للدول.[1]

لتأتي مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية التي شكلت نقطة تحول من خلال بروز الدبلوماسية الاقتصادية بشكل واضح وملحوظ، أين اتجه المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة الأمريكية إلى ضرورة خلق مؤسسات دولية من أجل تنظيم العلاقات الاقتصادية العالمية والعمل على تجاوز العقبات التي تعيق عملية تدويل التجارة وحرية تنقل عوامل الإنتاج. وهنا بدأت القضايا الاقتصادية تشغل حيزا كبيرا في إطار النشاط الدبلوماسي على المستوى الدولي، في ظل تنامي الوعي الدولي بأهمية الرخاء الاقتصادي العالمي والتطور التجاري، وتنمية العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحفيز التعاون الدولي. في هذا الصدد، تم عقد اتفاقية بروتن وودز (Bretton Woods) سنة 1944، التي أسست صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للتعمير والتنمية، وكذا اتفاقية هافانا سنة 1948 التي حاولت –دون نجاح– إنشاء منظمة التجارة العالمية، لتأتي بعدها الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية GATT وتظهر فيما بعد العديد من المؤسسات والمنظمات الدولية التي تهدف لتحفيز حركية التبادل التجاري، بالإضافة إلى بداية توجه العديد من الدول نحو إرساء تكتلات إقتصادية إقليمية وعالمية من أجل تحقيق عملية التكامل الاقتصادي، عبر تحرير التبادل

[1] وسام كلاكش، مرجع سابق الذكر، ص.35.

التجاري وتنسيق السياسات المالية والنقدية وحماية منتوجاتها الوطنية، كما عملت على تخفيض تكاليف التنمية واستغلال الموارد الاقتصادية بشكل عقلاني، وتهيئة مناخ الإستثمار، وتنسيق الجهود لمواجهة المشكلات والأزمات الاقتصادية، الأمر الذي جعل من وجود هذه التكتلات محفزا كبيرا للعمل الجماعي على مستوى الترتيبات الاقتصادية العالمية.[1]

وقد تعمق هذا المنحى بصفة كبيرة مع نهاية الحرب الباردة وانهيار الإتحاد السوفياتي، حيث تراجع التصور التقليدي للعلاقات الدولية وأولويات السياسة الخارجية القائمة على فكرة أن القوة والمكانة الدولية لدولة ما تتحدد من خلال إمكاناتها العسكرية، لتتدعم وجهة النظر القائلة بأن قوة الدولة تتحدد من خلال ما تتمتع به من مقدرات إقتصادية، ومن الأمثلة الممتازة التي توضح عملية دمج الاقتصاد في الشؤون الخارجية "Process of the economisation of foreign affairs" السياسة التي اتبعتها الحكومة الفيدرالية الأمريكية سنة 1990، حيث أن أحد أعظم إنجازات إدارة كلينتون كان الجمع الناجح بين السياسة الخارجية للولايات المتحدة واقتصادها الوطني وانتهاج سياسة خلق فرص العمل، وكانت المهمة الأساسية لإدارته هي استخدام جميع الوسائل الدبلوماسية اللازمة لفتح أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية التي تهدف إلى خلق فرص العمل وانتعاش الاقتصاد الأمريكي بعد الركود.

وعلى هذا الأساس أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية في أواخر القرن العشرين أحد الأشكال الأساسية للدبلوماسية الحديثة، وهي تعتمد على الدبلوماسية العامة في أدواتها ووسائلها الأساسية لتنفيذ المهام كما أنها تشكل تكتيكًا جديدًا في تنفيذ استراتيجية تعزيز المصالح الاقتصادية المحددة في أهداف السياسة الخارجية ومبادئها التوجيهية، وهو يعكس عملية "اقتصادية" و"عولمية" العلاقات الدولية " The process of the economisation and globalisation of international relations" والدور المتزايد للروابط التجارية في بناء قوة وصورة الدولة في البيئة الدولية، وتجدر الإشارة إلى أن الفصل في هذا الشكل من الدبلوماسية قد نتج عن ديناميكية تطورية ولم يفرض تطوير الروابط التجارية وتوسيع نطاق العلاقات الاقتصادية الدولية المتبادلة، بدلاً من تنفيذ أنظمة مصطنعة. [2]

II. الدبلوماسية الاقتصادية كحقل معرفي

[1] دانا على صالح البرزنجي ويعقوب مهدي عارف، ***دور الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون والصراع الدولِيين – دراسة نظرية***" مجلة الدراسات السياسية والأمنية 03 (2019): 45.

[2] Edward Molendowski, op. cit. p.130.

تشير العديد من الدراسات إلى أن بدايات الاهتمام بمفهوم الدبلوماسية الاقتصادية هو تطور حديث نسبيا في الدراسات الدبلوماسية المتخصصة، وبدأ بشكل محتشم مع ثمانينات القرن الماضي على الرغم من أن هناك مجموعة التطورات الرئيسية على غرار إنشاء مؤسسات بريتون وودز بعد الحرب العالمية الثانية (بشكل رئيسي البنك الدولي [WB] وصندوق النقد الدولي [IMF]) ، أزمات النفط سنوات 1970، تراجع الهيمنة الأمريكية، وتراكم المديونية لدى البلدان النامية منذ ثمانينيات القرن الماضي وما بعدها، ضف إلى ذلك الأزمة المالية في شرق آسيا في التسعينيات والصعود الاقتصادي لكل من الصين والهند في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين... والتي تعد دليلا على المخاطر الكبيرة التي تنطوي عليها العلاقات الاقتصادية الدولية فضلاً عن أهميتها السياسية والاجتماعية، حيث يمكن لمثل هذه التطورات أن تغير فهمنا للطريقة التي يعمل بها العالم، وتفرض تحولات فكرية كبيرة في حقل العلاقات الدولية مثل ظهور نظريات الاعتماد المتبادل، تراجع الهيمنة، التنمية، الإنتقال السياسي والاقتصادي، الأقلمة، والعولمة...

في خضم هذه التحولات الفكرية بدأت هناك حركة كبيرة تعرج بعيدا عن التركيز الضيق على الدول والقضايا الأمنية، لتتوجه نحو تحليل الترابط بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكذا الترابط بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في النظام الدولي، لكن الأدبيات المتعلقة بالدبلوماسية كانت أقل تأثرا بهذه التطورات من حقل العلاقات الدولية بشكل عام، وبالتالي لا تزال الأبعاد الاقتصادية للممارسة الدبلوماسية تجتذب القليل من الاهتمام رغم أن هناك اعتراف متزايد بأن الدبلوماسية الاقتصادية مهمة لتقديم فهم واضح للدبلوماسية سواء على مستوى المفهوم أو الممارسة.[1]

تشير العديد من المقالات إلى أن الخطاب الأكاديمي حول هذه الظاهرة كان مدفوعًا في جزء كبير منه بكتاب كل من "باين وولكوك" 2003 تحت عنوان :"The new economic diplomacy: decision-making and negotiation in international economic relations"، والذي سعى إلى إنتاج أول مجلد شامل مُحَرَّر من شأنه أن يعتمد على الخبرات الدولية لمناقشة القوة الممارساتية الناشئة للدبلوماسية الاقتصادية.[2]

---

[1] Donna Lee and Brian Hocking, "**Economic Diplomacy"** Oxford Research Encyclopedia of International Studies, Last Seen January 11, 2018.
https://linksshortcut.com/MXBsE

[2] Usman W. Chohan, "***Economic Diplomacy: A Review***" Social Science Research Network, Last Seen January 7, 2021.
https://linksshortcut.com/qopUM

رسم بياني رقم 01: معدلات الإنتاج السنوية لعدد المراجع العلمية التي تتناول الدبلوماسية الاقتصادية (2016-1950)

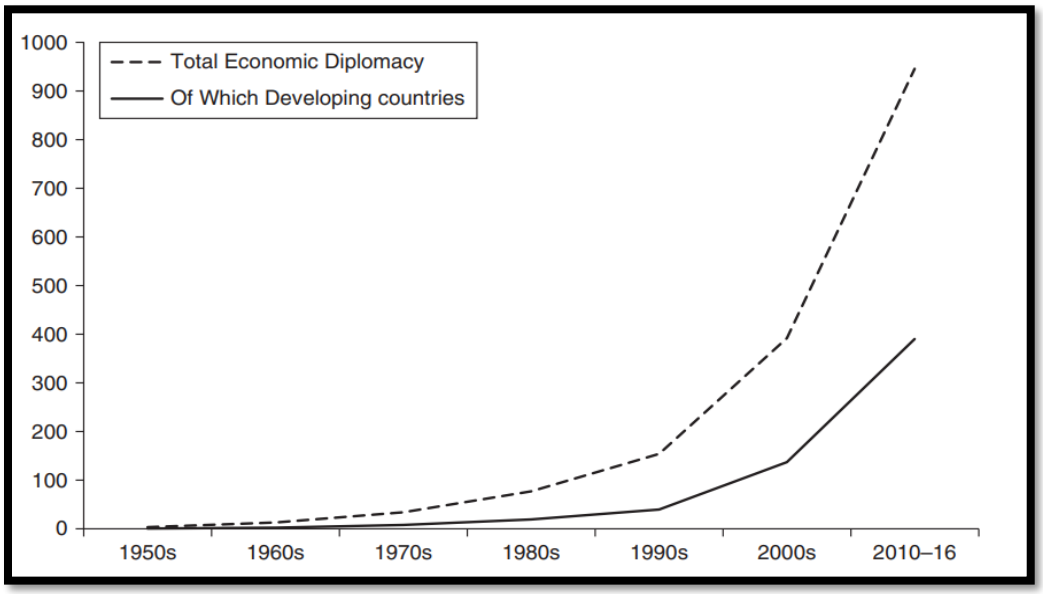

المصدر: Peter A.G. van Bergeijk and Selwyn J.V. Moons, Op.cit, p.04.

على هذا الأساس، يجادل كل من بيتر فان بيرجيك "Peter A.G. van Bergeijk" و سلواين مونز "Selwyn J.V. Moons" في مقدمة كتابهم المرجعي " Research Handbook on Economic Diplomacy" بكونها مفهوم حديث لم يحصل على موطئ قدم مقنع ضمن الأدبيات العلمية إلا في العقد الماضي، حيث بدأ الاستخدام الواسع لـ "الدبلوماسية الاقتصادية" كمفهوم/ أو مصطلح بعد مطلع الألفية (كما هو موضح في المنحى رقم 01 أعلاه)، في حين لم يتم استخدام هذا المفهوم إلا نادرا في فترة الستينيات إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي، ومنذ عام 2010 هناك ما يقرب من ألف مرجع علمي سنويًا يتناول هذا الموضوع البحثي.

يُظْهِرُ الشكل السابق عدد المراجع العلمية التي تناولت هذا الموضوع من سنة 1950 إلى 2016 حيث يتبين بأن نقطة الاهتمام الأولى كانت مع بدايات 1980 لتشهد مع مطلع الألفية ارتفاعا ملحوظا إلى أن وصلت سنة 2016 لأكثر من 1000 مؤلف علمي، من بينها 400 مؤلف بالنسبة للدول النامية. والشكل رقم 03 أدناه يؤكد هذا الإتجاه استنادا إلى مراجعات الأدبيات والتوليفات البحثية، حيث يعد استخدام دراسات الحالات النوعية للتحقيق في الدبلوماسية الاقتصادية ظاهرة حديثة نسبيا، وتلخص الأعمدة البيانية رقم 01 النتائج التي توصل إليها ويوسعها ويحدثها، مبرزا كيف أصبحت هذه الظاهرة حقلا مهما ضمن

المجال العبر– تخصصي، علاوة على ذلك يحتوي هذا الحقل على مجلة أكاديمية مخصصة تمت مراجعتها من قبل النظراء، وهي تحمل عنوان: "المجلة الدولية للدبلوماسية والإقتصاد" " The International Journal of Diplomacy and Economy" محررها "Gorazd Justinek".

رسم بياني رقم 02: تطور عدد الدراسات النوعية والكمية حول الدبلوماسية الاقتصادية (1986-2015)

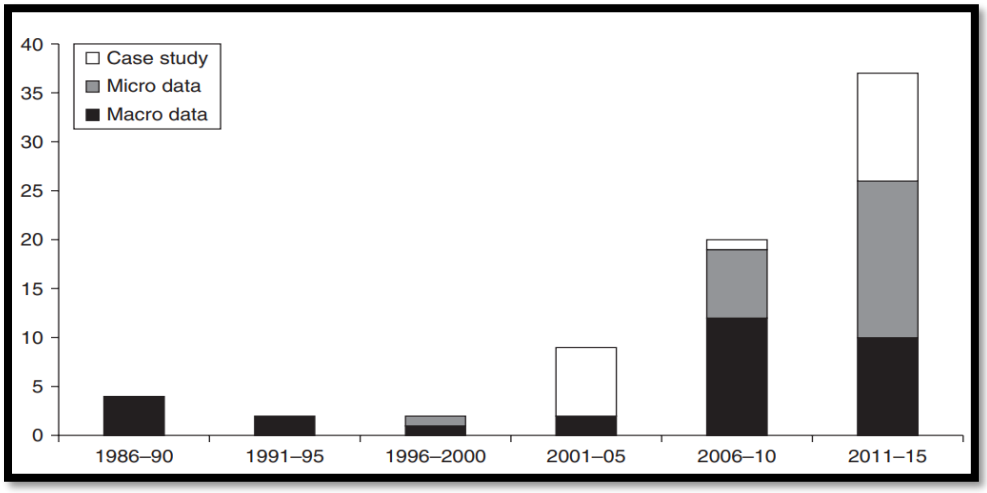

المصدر: Ibid, p.05.

عموما، يوضح الكتاب المرجعي حول الدبلوماسية الإقتصادية خصوبة الأجندة البحثية المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية وأثرها على التجارة والاستثمار الخارجيين، ومن المهم ملاحظة أن البرامج البحثية يضعها علماء وباحثين من خلفيات أكاديمية مختلفة، على غرار المحاسبة، اقتصاد الأعمال، دراسات النزاعات، دراسات التنمية، الاقتصاد الدولي، العلاقات الدولية، علوم الإدارة، علوم السلام، العلوم السياسية والمالية العامة، وهو ما يؤكد مرة أخرى أن الأجندة البحثية للدبلوماسية الاقتصادية في جوهرها عبر تخصصية.[1]

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية: الأهمية والأهداف

أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أحد أهم أدوات السياسة الخارجية للدول بحيث يمكن اعتبارها تلك الطريقة التي تدير بها علاقاتها الاقتصادية الخارجية، ويتفق الكثيرون على أن قواعد اللعبة الاقتصادية "rules of economic game" هي بالأساس "ألعاب أو قواعد دبلوماسية"، ما يعني أن الدبلوماسية

[1] Peter A.G. van Bergeijk and Selwyn J.V. Moons, Op.cit, pp. 4- 5.

الاقتصادية أصبحت تكتسي أهمية بالغة، فالدول والتكتلات الإقليمية ملزمة للإضطلاع بأنشطتها والتي قد توفر لها مكانة مرغوبة أو غير مرغوبة في إطار التشكيل العالمي "global configuration"؛ فالعالم قد أضحى شديد التنافسية حيث لم تعد الدول تحتكر السلطة الدولية، وهي بالطبع لا تزال مهمة لكن التركيز يتجه نحو المنظمات الدولية (مثل صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، منظمة التجارة العالمية...) وكذا المنظمات الإقليمية (كالاتحاد الأوروبي، نافتا، ميركوسور، آسيان، إلخ...) ، و أيضا مجموعات الحوكمة العالمية (مثل G7 – مجموعة الدول الأكثر تقدمًا وقوة في العالم).[1]

يجادل مايكل سخيرلي "Mikheil Skhiereli" بأن الدبلوماسية الاقتصادية تكتسي أهمية كبرى بالتوازي مع تكثيف العلاقات الاقتصادية الدولية في خضم العولمة المتزايدة للاقتصاد العالمي، وتطوير سلاسل القيمة العالمية* والأهمية المتزايدة لأجندة التعاون الاقتصادي بين الحكومات لإتاحة الفرص للقطاع الخاص؛ فنحن نعيش في عصر المنافسة الدولية الكبيرة لجذب الشركات متعددة الجنسيات، وتوسيع الأسواق لتصريف المنتجات والخدمات المحلية، ونقل المعرفة والتقنيات وتكييفها واعتمادها للانتقال من التكنولوجيا المنخفضة إلى الإنتاج القائم على التقنية المتوسطة والعالية والاقتصاد المبتكر. في الوقت نفسه، تهدف المنظمات الدولية إلى تنظيم العلاقات الاقتصادية عبر الوطنية من خلال إدخال قواعد اللعبة العالمية في التجارة والاستثمارات وحقوق الملكية الفكرية وغيرها من المجالات المهمة، وتواجه هذه المحاولات عقبات بسبب اختلاف أحجام الدول وقوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وقدراتها، وكذا اختلاف أولوياتها واستراتيجياتها الاقتصادية.[2]

من جهة أخرى، تكمن أهمية الدبلوماسية الاقتصادية في ارتباطها بالأمن الاقتصادي، حيث يؤكد العديد من الخبراء الدوليين بأن هناك ارتباط وثيق بينها وبين وقضايا الأمن الاقتصادي " economic security" واستراتيجيات الدول، ومع مراعاة حقيقة أن التهديدات التقليدية للأمن الاقتصادي تتدعم دائما بمصادر جديدة، فإن أدوار الدبلوماسية الاقتصادية يصبح أكثر أهمية من أجل تحييد تلك المخاطر التي

[1] Maria Ewa Szatlach, "***The importance of economic diplomacy in the era of globalization (the case of China)***" Świat Idei i Polityki, no. 14 (2015): 216.

* تمثل عملية تفكيك عناصر الإنتاج عبر أجزاء كثيرة من العالم وتجميعها في المنتج النهائي، وفقا لظروف الطلب وتكلفة الإنتاج وسهولة الوصول للأسواق، فسلسلة القيمة ترتبط بتلك الخطوات المختلفة لنشاط الشركات المتعلق بمنتوج أو خدمة ما من بدايته إلى غاية تقديمه في حالته النهائية.

[2] Mikheil Skhiereli, Op. cit. p,10.

تهدد الأمن الاقتصادي للدولة. [1] وبالتالي فهي تشكل أداة رئيسية لتحقيق الأمن الاقتصادي عبر الوسائل السلمية أو القسرية، في ظل نظام دولي يتسم بالفوضوية وغياب سلطة تضبط مختلف التفاعلات الاقتصادية الدولية، لكن دورها لا يقف عند هذا الحد فقط بل تعتبر كذلك مقوم أساسي في التعامل مع مختلف قضايا السياسة الخارجية كتعزيز السلم والأمن خصوصا في حالة عجز الآليات الدبلوماسية التقليدية. فمن وجهة نظر ليبرالية، فإن تنامي حجم التدفقات الإستثمارية مثلا من شأنه أن يشكل حافزا لتبني نهج تعاوني قائم على أساس تحقيق المصالح المتبادلة وفقا لمقاربة رابح- رابح، في مقابل ذلك قد تشكل الدبلوماسية الاقتصادية أسلوب للإرغام وممارسة الضغط على الأطراف الأخرى بغية تحقيق مكاسب محددة عوض استخدام الآليات التقليدية العسكرية.

أما على مستوى الأهداف التي تسعى لتحقيقها، فهناك عدة تصنيفات قدمها الباحثون في هذا المجال فمثلا قدم تشارلز شاترجي "Charles Chatterjee" فهماً موسعا لهذه الأهداف بناء على مستوياتها، حيث يجادل بأن الهدف الرئيسي للدبلوماسية الاقتصادية على المستوى الوطني (National level) هو التوصل إلى ترتيبات ذات منفعة متبادلة مما يؤدي إلى تعزيز علاقات السياسة الخارجية بين الدولتين المعنيتين، في حين تهدف على المستوى الدولي (International level) إلى وضع لوائح وأطر في شكل اتفاقيات أو قرارات أو إعلانات دولية... وتختلف التكتيكات والإستراتيجيات على هذين المستوين؛ فإذا كانت الدبلوماسية الاقتصادية ثنائية الأطراف (Bi-lateral economic diplomacy) تهدف إلى حماية المصالح الاقتصادية الوطنية المتبادلة عن طريق مبدأ المعاملة بالمثل بين الأطراف المعنية، فإن تلك التي تتم على المستوى الدولي غير معنية بتحقيق المنفعة المتبادلة لأي طرف، بقدر ما يندرج هدفها الرئيسي ضمن تحقيق اهتمامات مشتركة للمجتمع الدولي ككل.

وفي سياق آخر، تطرق Charles Chatterjee إلى مراحل صياغة الدبلوماسية الاقتصادية والتي حددها في ثلاث مراحل أساسية وهي: المدى القصير (Short-term)، المدى المتوسط (medium-term) والمدى الطويل (long-term)، وكل مرحلة تحمل مجموعة من الأهداف الأساسية؛ حيث تسعى الدبلوماسية قصيرة الأجل (لا تتجاوز فترة خمس سنوات) إلى تحقيق أهداف قصيرة المدى والتي ترتبط بعقود الاستيراد أو أي عقود أخرى قصيرة على أساس ترتيبات متبادلة أو بشروط ميسرة، في حين تهدف

[1] Tatoul Manasserian, '' ***Economic diplomacy: from theory to real life***'' Discussion papers in diplomacy, 2017, Research Center ALTERNATIVE.

الدبلوماسية متوسطة المدى إلى بناء قدرات (capacity building) بالتعاون مع الشريك الأجنبي، حيث أن نجاح المفاوضات بهذا الشأن يؤدي إلى صياغة اتفاقية استثمارية بين البلدين والتي على أساسها يتم إبرام العقود التجارية بما في ذلك عقود الاستثمار التي عادة ما تتخذ شكل عقود حكومية. بينما ترتبط أهداف الدبلوماسية طويلة المدى بضمان تحقيق الإنتاج المحلي بالوسائل المحلية من أجل تقليل الاعتماد على الآخرين، وتجدر الإشارة إلى أن العلاقة بين الدبلوماسية متوسطة المدى وطويلة المدى واضحة حيث أن الدبلوماسية الأولى ستؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الأخيرة، في المقابل يجب أن توفر هذه الأخيرة الاكتفاء الذاتي الاقتصادي.[1]

باختصار، فإن هذه الأهداف سواء كانت أهداف قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى، وسواء اختلفت أولوياتها من دولة لأخرى، إلا أنها في النهاية ترتبط بالمصلحة العليا للدولة التي تقوم على مكونين متلازمين هما الاقتصاد والسياسة؛ فالمصالح الاقتصادية لها دور كبير في توجيه القرارات السياسية على مستوى السياسة الخارجية كما أن من شأن مخرجات العملية السياسية أن تؤثر على هذه المصالح الاقتصادية الأمر الذي يجعل من الهدف الأكبر للدبلوماسية الاقتصادية هو الدمج بين الشواغل السياسية والإقتصادية في إطار التلازم العملي بينها.

المبحث الثاني: فواعل، مستويات وأدوات الدبلوماسية الإقتصادية

تشتمل الدبلوماسية الاقتصادية على مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية المركزية تتفاعل مع أهداف سياسية واستراتيجية ضمن علاقة "تآثر"، وهذا الأمر من شأنه أن يفضي إلى دائرة واسعة من الفواعل التي تعمل على المستوى الدولي وتمارس الدبلوماسية الاقتصادية كأحد الأدوات الهامة لتحقيق مصالحها. بالموازاة مع ذلك، فإن تعدد الفواعل يوسع من مستويات عملها ضمن أطر مختلفة لتنتقل من المستوى المحلي نحو المستوى العالمي المتعدد الأطراف، كما تشتمل الدبلوماسية الاقتصادية كذلك على نطاق واسع من الآليات والأدوات التي تعتمدها، والتي تعبر في النهاية عن حجم التعقد والتراكب والتداخل بين هو سياسي واقتصادي.

المطلب الأول: الجهات الفاعلة: جدلية المنظورات الدولاتية وغير الدولاتية

[1] Charles Chatterjee, op. cit, pp. 1- 7.

غالبا ما يتم تناول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية من منظور دولاتي على اعتبار أن الدولة هي الجهة الرئيسية الفاعلة في مجال السياسة الخارجية ممثلة بوزارة الخارجية ودور السفارات والقنصليات عبر العالم لكن بالإستناد إلى التعريف الذي قدمه "Jakob Skaarup Nielsen" في المبحث السابق*، فإن هذا الطرح يبدو ضيقا نوعا ما، حيث يؤكد أنه وبالإضافة إلى الدول كجهات رسمية فاعلة في الدبلوماسية الاقتصادية، فإن الفواعل من غير الدول والتي تشارك في الأنشطة الاقتصادية على الصعيد الدولي تعد أيضا أطراف فاعلة فيها، ويشير العديد من الباحثين إلى أن هناك عاملين رئيسيين قد ساعدا في توسيع مجال الدبلوماسية الإقتصادية لتشمل مجموعة من الفواعل الجديدة غير الدولاتية وهما: نهاية الحرب الباردة 1990 والتغيرات الجوهرية التي مست النظام الاقتصادي الدولي، والعامل الثاني تنامي موجات العولمة خصوصا مع بدايات القرن الواحد والعشرين وما صاحبها من تسارع التدفقات الاقتصادية العالمية، وقد أدى كل هذا إلى إعادة النظر في دور اللاعبين غير الحكوميين كالقطاع الخاص والشركات والمنظمات غير الحكومية، ما جعل من الدبلوماسية الاقتصادية في المحصلة لعبة تفاعلات معقدة.

يشير كل من ستيفن وولكوك "Stephen Woolcock" ونيكولاس باين "Nicholas Bayne" إلى أن الدبلوماسية الاقتصادية تركز بشكل أساسي على ما تفعله الحكومات (الدول)، إلا أنها وفقا للتعريف الواسع فهي أوسع بكثير من وزارات الخارجية أو أي دائرة مغلقة من البيروقراطيين، حيث تشارك جميع الوكالات الحكومية التي لديها مسؤوليات اقتصادية وتعمل على المستوى الدولي في هذا المجال، على الرغم من أنها قد لا تصفها على هذا النحو؛ فالوزراء ورؤساء الحكومات والبرلمانات والهيئات العامة المستقلة والهيئات دون الوطنية كلها تمارس تأثيرا واضحا. من جهة أخرى، هناك مجموعة كبيرة ومتنوعة من الجهات الفاعلة غير الحكومية أيضا، سواء من خلال تشكيل السياسات الحكومية أو كجهات فاعلة مستقلة في حد ذاتها، ففي الماضي كانت شركات الأعمال تتألف من مجموعة المصالح الأكثر نشاطا ويمارسون نفوذهم بشكل أساسي في الخفاء، إلا أنه في الآونة الأخيرة اضطر القطاع المالي ليكون مركز الاهتمام، والآن تحولت المنظمات غير الحكومية (NGOs) المصنفة كمجتمع مدني (Civil society) إلى مركز الصدارة وتسعى بنشاط إلى الدعاية وممارسة الضغط على الحكومات، في حين أن المنظمات الدولية تكتسي أهمية من حيث كونها منتدى للتفاوض بين الدول.[1]

* انظر الصفحة 17 من هذا البحث.

[1] Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, eds, ***THE NEW ECONOMIC DIPLOMACY Decision-making and negotiation in international economic relations*** (London: Routledge, 4th Edition, 2017), p.3.

من جهة أخرى، ناقش كل من ريموند سانر "Raymond Saner" وليشيا يوي "Lichia Yiu" واقع التشظي الذي أصبح يميز الدبلوماسية الاقتصادية الدولية في ظل عصر ما بعد الحداثة*، حيث رصدا بأن من أهم تجليات العولمة غير المتوقعة هو المشاركة المتزايدة للجهات الفاعلة غير الحكومية في مجال الدبلوماسية، وقد ساد العرف تقليديا على أن الدبلوماسية من اختصاص السفراء والمبعوثين الذين يمثلون وزارة الخارجية ومكاتب الحكومة المركزية، وكانت ولايتهم مقتصرة على شؤون الدولة فقط، أما اليوم فلم تعد إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية مقتصرة على الدولة كفاعل أساسي، بل امتدت لتشمل الشؤون المدنية والتجارية من خلال دور الجهات الفاعلة غير الدولاتية على غرار الشركات المتعددة الجنسيات (Multinational Enterprises)، المنظمات غير الحكومية الوطنية (National NGOs)، المنظمات غير الحكومية عبر الوطنية (Transnational NGOs) وغيرها...[1]

فعملية صنع القرار على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية معقدة جدا كونها تعبر عن ديناميكية تفاعلية بين مجموعة من الفواعل والكيانات الخاصة سواء على المستوى المحلي أو الدولي، بحيث يسعى كل طرف لممارسة أدوار معينة في إدارة هذا النمط من النشاط الدبلوماسي.

جدول رقم 01: تعددية فواعل الدبلوماسية الاقتصادية

	محليا	**دوليا**
فواعل حكومية/ دولاتية	الوزارات والهيئات الحكومية: كوزارة الخارجية، وزارة المالية... الهيئات التشريعية: البرلمان، مجلس الشيوخ... الهيئات التنظيمية المستقلة: البنوك المركزية، الخزينة العمومية...	الدولة كفاعل أساسي في العلاقات الدولية.
فواعل غير حكومية/ غير دولاتية/ عبر دولاتية	المنظمات غير الحكومية الوطنية ممثلة في حركات المجتمع المدني جماعات المصالح كالشركات الخاصة... رجال المال والأعمال	المنظمات الدولية الحكومية. المنظمات الدولية غير الحكومية ممثلة في المجتمع المدني العالمي الشركات المتعددة الجنسيات.

المصدر: من إعداد الطالب.

* استخدم Raymond Saner و Lichia Yiu مصطلح "ما بعد الحداثة" في سياق الحديث عن البلدان المتقدمة، حيث تم استبدال التمييز بين الشؤون الداخلية والسياسة الخارجية بشكل متزايد، بمشاركة فواعل متعددة الأطراف في الدبلوماسية والعلاقات الاقتصادية الخارجية والشؤون العامة.

[1] Raymond Saner and, Lichia Yiu, Op.cit, pp. 3-9.

المطلب الثاني: تصنيفات مستويات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي

يرى كل من نيكولاس باين وستيفن وولكوك "أن الدبلوماسية الاقتصادية الجديدة تحاول تفسير كيفية إدارة الدول لعلاقاتها الاقتصادية الخارجية في القرن الحادي والعشرين من خلال فهم: كيف تتخذ القرارات محليًا؟ وكيف تتفاوض دوليا؟ وكيف يتم التفاعل بين هاتين العمليتين؟" [1]. وعليه، فالدبلوماسية الاقتصادية لا تشتغل على مستوى واحد فقط بل هي متعددة المستويات "Multi-level nature"، وتشير أغلب الأدبيات التي تناولت موضوع الدبلوماسية الاقتصادية إلى وجود ثلاث مستويات رئيسية تحكم مجال هذا النمط من العمل الدبلوماسي وهي: المستوى الثنائي، المستوى الإقليمي، والمستوى المتعدد الأطراف.

حيث تؤدي الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية "Bilateral economic diplomacy" دورا هاما في العلاقات الاقتصادية وهي تشمل الاتفاقيات الثنائية بشأن التجارة والاستثمار والعمالة والضرائب، فضلاً عن مجموعة واسعة من القضايا الاقتصادية الرسمية وغير الرسمية بين الدولتين، وتشكل اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية النظام السائد اليوم ويجري العمل بها على نطاق واسع عبر دول العالم.[2]

أما بالنسبة للبعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية "Regional economic diplomacy"، فقد أضحى يكتسي أهمية بالغة نظرا لما توفره الإتفاقيات الاقتصادية الإقليمية من مزايا في إطار فتح الأسواق كما أنه قد يكون من الأسهل قبول تحرير الاقتصاد "Liberalisation of economy" من أجل المصالح الوطنية عندما يحدث ذلك داخل تجمع إقليمي لمجموعة من الدول، فمثلا وافقت كل الدول الأعضاء على اتفاقية التجارة الحرة لجنوب آسيا(SAFTA) في بلدان جنوب آسيا السبعة.[3]

في حين أخذت الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف "Multilateral economic diplomacy" حيزا هاما في إطار منظمة التجارة العالمية (WTO)، فضلاً عن العديد من المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية على غرار البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF) ووكالات الأمم المتحدة المختلفة وما إلى ذلك، وقد أدى إنشاء منظمة التجارة العالمية إلى حدوث تحول في النظام التجاري العالمي" Global

[1] ibid, p.01.

[2] Gulsara Arystankulova, "***Economic Diplomacy-Important Component of Foreign Policy of Modern State***" The Turkish Online Journal of Design, Art and Communication, 08, *Special Edition*, (2018): 01.

[3] Harun ur Rashid, "Economic Diplomacy in South Asia" working paper Address to the Indian Economy & Business Update, 18 August 2005, p. 05.

"trading system من خلال تعزيز الأنشطة الاقتصادية، ومع ذلك لا يزال الحفاظ على القدرة التنافسية يمثل تحديا مهمًا للأدوات والآليات التي أنشأتها الاتفاقات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف.[1]

من جهة أخرى، عرض نيكولاس باين وستيفان ولكوك تصنيفا معمقا لمستويات الدبلوماسية الاقتصادية من خلال ما يلي:

1. **الدبلوماسية الإقتصادية الأحادية أو الإنفرادية "Unilateralism"**: قد يبدو من الغريب أن تكون النزعة الأحادية ضمن مستويات الدبلوماسية الاقتصادية لأنها لا تنطوي على مفاوضات مع الطرف الآخر، فالعمل من طرف جانب واحد؛ على سبيل المثال تحرير التجارة أو اتخاذ إجراءات حمائية هو بالأساس قرار سياسي محلي، لكن من شأن هذا القرار أن يؤثر على اقتصاديات الدول الأخرى من خلال توسيع أو تقييد وصول المستثمرين أو المصدرين من البلدان الأخرى إلى السوق المعنية، ومن الأمثلة على ذلك تهديدات الكونجرس الأمريكي باتخاذ إجراءات ضد الواردات من الصين ما لم تسمح لعملتها بالارتفاع.

2. **الدبلوماسية الإقتصادية الثنائية:** وتشتمل على كافة المعاملات الرسمية وغير الرسمية، كما أنها تقوم على أبسط الأساليب مما يجعل من السهل شرحها للمصالح المحلية، وهي تساهم كذلك في بناء اتفاقيات أكثر تعقيدا على المستوى الإقليمي والعالمي.[2]

3. **الدبلوماسية الإقليمية:** يهتم البعد الإقليمي في الدبلوماسية الاقتصادية بعقد الإتفاقيات الاقتصادية الإقليمية ومحاولة تجميع المصالح المشتركة بين الدول ذات المستويات المتقاربة من التنمية والتفضيلات السياسية المماثلة، وخلق سوق إقليمية واسعة.

4. **الدبلوماسية الاقتصادية الجماعية "Plurilateralism"**: ترتبط بمجموعة من الهيئات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، قمم مجموعة الثماني ومجموعة العشرين (The G8 and G20 summits)، مجموعة الكومنولث (Commonwealth)... وكلها تخدم غرضين أساسين هما: أولاً، أنها توفر منتدى تسعى من خلاله الحكومات الوطنية إلى التوفيق بين الأهداف الاقتصادية المحلية والدولية من خلال عملية تعاون طوعي. ثانيًا، أنها تُمكّن الحكومات ذات التفكير المماثل من تطوير مواقف متفق عليها يمكن تعزيزها أو استيعابها في سياقات متعددة الأطراف أوسع نطاقا، على

[1] Gulsara Arystankulova, Op. Cit.

[2] Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, Op. Cit, pp. 07, 08.

سبيل المثال شكلت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منتدى للعمل التحضيري الذي وفر الأساس لاتفاقيات حول الخدمات والزراعة التي تعد عناصر أساسية لمنظمة التجارة العالمية (WTO).

5. **الدبلوماسية الإقتصادية متعددة الأطراف (Multilateralism):** توفر الدبلوماسية الاقتصادية متعددة الأطراف ذات العضوية المفتوحة مشاركة جميع الدول رغم أن هذا الأمر قد يجعلها بطيئة، وهي تشتمل على الأنظمة المنصوص عليها في منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي والعمل الاقتصادي للأمم المتحدة، فضلاً عن مجموعة واسعة من المنظمات المتخصصة.[1]

وبالتالي، فالدبلوماسية الاقتصادية عملية ديناميكية ومعقدة لا تقتصر على مستوى معين فقط، بل تعمل في إطار متعدد المستويات انطلاقا من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى المتعدد الأطراف (انظر الشكل رقم 02) ويمكن تفسير هذا الأمر بالإستناد إلى سببين رئيسيين هما: أولا، تعددية الفواعل التي تمارس الدبلوماسية الاقتصادية، والسبب الثاني مرتبط بالأول وهو تعددية المصالح بحيث يسعى كل طرف لتحقيق مصلحته.

شكل رقم 02: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية

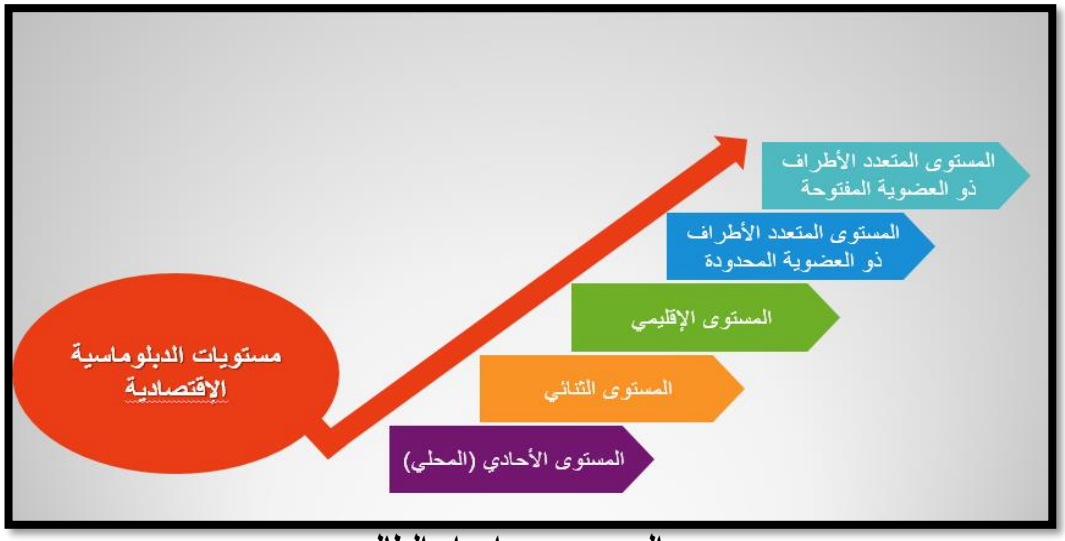

المصدر: من إعداد الطالب.

المطلب الثالث: استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية: بين الغايات تجارية والسياسية

قدم أوكانو هيجمانس تصورا مميزا للأدوات التي تعتمدها الدبلوماسية الاقتصادية، حيث يرى بأن هناك مجموعة من الأدوات المتنوعة التي تكون ذات طابع إما إقتصادي أو سياسي بشكل نسبي، بمعنى

[1] Ibid, pp. 08, 09.

آخر فإن الدبلوماسية الاقتصادية تتضمن غايات تجارية "business end" وغايات تتعلق باللعبة السياسية "power-play end" وكل أدوات الدبلوماسية الاقتصادية تقع في مكان ما بين هذين الغايتين (أنظر الشكل رقم 03).

شكل رقم 03: مسارات الدبلوماسية الاقتصادية

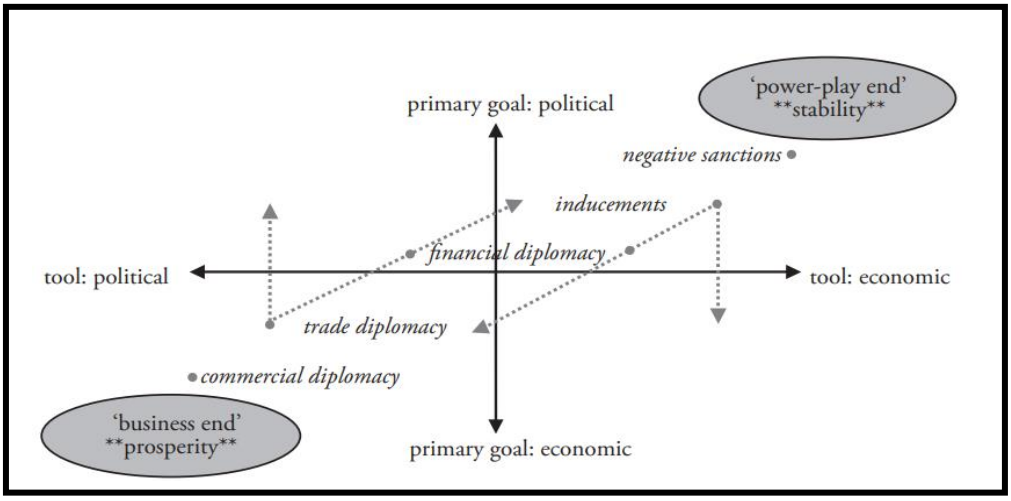

المصدر: Maaike Okano-Heijmans, Op.cit, p.18.

يتضح من خلال الشكل أعلاه بأن الغايات المتعلقة باللعبة السياسية تنطوي على تلك الأدوات التي تتضمن بشكل عام إجراءات ومفاوضات ذات طابع سياسي في المقام الأول، مثل العقوبات الاقتصادية "sanctions" (رفع هذه العقوبات) ويشير هيجمانس إلى أن الدوافع الأساسية وراء هذه الأنشطة هي الأهداف الإستراتيجية للحكومة، وتتبع حسابات التكلفة والفوائد الأساسية منطقا سياسيا، وتهدف هذه الأنشطة في المقام الأول إلى المساهمة في بيئة دولية مستقرة وغالبا ما يشار إليها باسم "economic statecraft" بمعنى تسخير الاقتصاد للسياسة، في المقابل تنطوي الغايات التجارية على الجهود التعاونية من قبل الحكومة والشركات التي تهدف إلى تحقيق الأهداف التجارية التي تعزز المصالح الوطنية، بما في ذلك الترويج للتجارة والاستثمار (الدبلوماسية التجارية)، وهنا تتبع حسابات التكلفة والفوائد في المقام الأول المنطق الاقتصادي، وتعظيم فرص العمل هو المحرك الأساسي وراء الأنشطة.

بينما توجد أنشطة تشتمل على أبعاد اقتصادية وسياسية إلى حد ما، مثل المساعدات الاقتصادية أوالإنمائية (وتعليق هاته المساعدات)، المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن الاتفاقيات التجارية (الدبلوماسية التجارية)، السياسات/ المفاوضات المالية والنقدية (الدبلوماسية المالية)، كلها أدوات تقع بين الغايات التجارية وتلك المتعلقة باللعبة السياسية. [1]

[1] Maaike Okano-Heijmans, Op. Cit, pp.16- 18.

من جهة أخرى، يقدم نموذج "لعبة العصا والجزرة" (the Carrot and Stick Game) فهما جيدا للأدوات التي تعتمدها الدولة في ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، حيث يشكل هذا النموذج أحد الاستراتيجيات العديدة للدبلوماسية القسرية التي طورها ألكسندر جورج "Alexander George" ويجادل بأنها تتضمن تلك الجهود الرامية إلى إقناع الخصم بالتوقف و/أو التراجع عن إجراء شرع في تنفيذه، فهي أداة تكتيكية دفاعية صارمة تتميز عن كل من "الابتزاز" "blackmail" الذي اعتبره أداة مساومة هجومية وعن المفهوم الذي طوره شيلينج "Schelling" المتعلق بـ "الإرغام" "compellence" والذي يعتبره جورج متوافق مع العمل الهجومي أو الدفاعي، وهكذا حاول جورج تقديم نموذج رائع لإمكانية وجود دبلوماسية أكثر مرونة يمكنها توظيف الإقناع غير القسري وتسوية الخلافات، بالموازاة مع ذلك اعتماد التهديد القسري.[1]

بناءا على هذا النموذج يمكن إجراء تصنيف للأدوات والآليات التي تقتضيها ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي، وذلك عبر استراتيجيتين أساسيتين هم

ا. استراتيجية الدبلوماسية الإقتصادية الترغيبية

ويقصد بها تلك الإجراءات والتدابير والسياسات القائمة على ممارسة الإقناع والترغيب قصد تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية خصوصا في حالة وجود علاقات تتميز بالودية، وذلك من خلال تقديم حوافز إقتصادية "Economic incentives" من شأنها أن تؤثر في سياسات ومواقف الطرف الآخر بشكل مباشر أو غير مباشر بطريقة غير قسرية، فهي تقوم على ما سماه جوزيف ناي بالقوة الناعمة "soft power" وبالتالي فهي تستخدم الإغراء لا الإكراه كوسيلة لتحقيق المصالح وكسب الشركاء.

وتشمل الحوافز الاقتصادية ما يتم تقديمه من مكاسب أو سلع من قبل دولة أو مجموعة من الدول سواء وعدت بها أو قدمتها فعليا للدولة أو الطرف المستهدف، قصد الحصول بالمقابل على مكاسب سياسية على غرار تحالف عسكري، امتياز إقليمي، أو إنهاء مبيعات الأسلحة لأطراف أخرى... وتشمل هذه الحوافز والإغراءات الإقتصادية أشكالا متنوعة من مثل: القروض الميسرة، المساعدة الفنية، المنح، المساعدات والمعونات الخارجية، وقف العقوبات الاقتصادية القائمة، واتفاقيات التجارة التفضيلية، فعلى سبيل المثال في أكتوبر من سنة 2004 استخدم الاتحاد الأوروبي حوافز اقتصادية من خلال إعلانه عن فرض تعريفات

[1] FRANK C. ZAGARE, "***THE CARROT AND STICK APPROACH TO COERCIVE DIPLOMACY***" International Journal of Development and Conflict, no: 10 (2020): 106.

جمركية مخفضة أو صفرية "reduced or zero import tariffs" على الواردات إلى البلدان النامية مقابل موافقتها على توقيع معاهدات دولية "تقدمية" لحقوق الإنسان، العمال والبيئة.[1]

وفيما يلي عرض لأبرز الآليات التي تعتمدها الدبلوماسية الاقتصادية من أجل ممارسة الإقناع والترغيب:

أ. **المساعدات الخارجية:** غالبا ما يتم النظر إلى المساعدات الخارجية على أنها أداة سياسية تعتمدها الدول لتحقيق أهداف السياسة الخارجية أكثر من كونها تندرج ضمن البعد الأخلاقي للسياسة الدولية، على الرغم من أنه عادة ما يتم التسويق لهذه الأداة من قبل صناع القرار محليا ودوليا على أنها تلك التحويلات الطوعية نحو الطرف المستهدف بغية تحسين الحالة الإنسانية في ذلك البلد المتلقي للمساعدات وبالتالي تعزيز التقدم الاقتصادي والإجتماعي في البلدان ذات الإقتصاديات الضعيفة أو المتوسطة.

تأخذ المساعدات الخارجية شكل نقدي على غرار المنح أو القروض المسيرة، أو قد تكون مساعدات عينية مثل المساعدات الغذائية، أو في شكل إعفاء من الديون، وعادة ما توجه هذه المساعدات لتمويل عدد من الأنشطة من مثل: احتياجات الميزانية وميزان المدفوعات في البلدان المتلقية، مشاريع الاستثمار وأنشطة البحث، برامج الإصلاح الاقتصادي أو السياسي، المشورة الفنية والتدريب، والإغاثة الإنسانية.[2] لكن السؤال الرئيسي الذي يجب أن يطرح هو لماذا تقوم الحكومات بتقديم المساعدات الخارجية لصالح أطراف أخرى؟ يتحدث البعض عن "الدوافع" (motivations) أو "المبررات" (rationales)، حيث ترتبط الدوافع بالأفراد ما يجعل من الصعب ملاحظتها، في حين أن المبررات قد لا تعكس نية الجهة المانحة، لكن عادة ما يتم استخدام المساعدات الخارجية من أجل أربع أغراض أساسية وتشمل: الأهداف الديبلوماسية (diplomatic)، التنموية (developmental)، الإغاثة الإنسانية (humanitarian relief)، والأهداف التجارية (commercial).[3]

وعليه، فإن المساعدات الاقتصادية الخارجية بكافة أشكالها الدبلوماسية والتنموية والإنسانية والتجارية تعد أداة تعاونية هامة في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، وهي في المقام الأول تسعى لخدمة أهداف الجهة المانحة، حيث أن هذه المساعدات غالبا ما تشكل دافعا أو حافزا لتكييف سلوك الطرف المستفيد بما يتوافق

[1] Jean-Marc F. Blanchard and Norrin M. Ripsman, "***Economic Statecraft and Foreign Policy Sanctions, incentives, and target state calculations***" (London: Routledge, First Edition, 2013), p.06.

[2] Carol Lancaster, "***Foreign Aid Diplomacy, Development, Domestic Politics***" (Chicago: The University of Chicago Press, 2007), p. 11.

[3] Op. cit, pp. 12- 15.

مع توجهات الطرف المانح. على سبيل المثال، دعم موقف الدولة المانحة في قضية معينة أو مفاوضات دولية بما يحقق أهدافها، كما قد يكون منح المساعدات الاقتصادية مرتبط بمدى اتجاه الطرف المستفيد نحو تبني إصلاحات سياسية واقتصادية (كتكريس حماية حقوق الإنسان، تحرير القطاع الاقتصادي، ضمان الحريات...) والتي تتماشى مع سياسات الجهة المانحة، ويمثل صندوق النقد الدولي أحد أبرز النماذج في هذا المجال.

ب. **الآليات المتعلقة بتطوير روابط التبادلات التجارية:** تشكل العلاقات السياسية والدبلوماسية الودية حافز أساسي لتنمية التبادل التجاري بين الدول، بيد أن الترويج الاقتصادي أصبح أحد أهم محاور العمل الدبلوماسي في الوقت الحاضر، وذلك من منطلق تسخير الأطر الدبلوماسية من أجل خدمة القضايا التنموية والإقتصادية كهدف رئيسي من أهداف السياسة الخارجية لمختلف دول العالم. بناءا على هذا، أصبح حجم التبادلات التجارية مؤشرا رئيسيا في مجال العلاقات الدولية، كما أن عقد الإتفاقيات التجارية أضحى معيار هام في قياس قوة العلاقات بين الدول، وأيضا أضحت الجوانب الاقتصادية والتجارية عنصرا فعالا وموجها للعمل الدبلوماسي اتجاه دولة معينة، من خلال الدور الهام الذي تقوده في تشبيك العلاقات وضمان استمراريتها، فكلما كانت هناك ارتباطات اقتصادية وتجارية، أدى ذلك إلى تعزيز العلاقات بين الطرفين بالشكل الذي يسمح بالحفاظ على مصالحهما. [1]

تشير الإحصائيات الصادرة عن منظمة التجارة العالمية إلى أن التجارة الدولية شهدت تزايد كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت تجارة السلع "goods" سنة 2016 حوالي 16 تريليون دولار أمريكي، و5 تريليون بالنسبة للخدمات التجارية "Commercial services"، فيما شهدت ارتفاعا 2017 لتبلغ 17 ترليون دولار لتجارة السلع مع المحافظة على نفس قيمة الخدمات التجارية، لتصل سنة 2018 إلى 25 تريليون دولار لتجارة السلع والخدمات التجارية. لكن بداية من سنة 2020 شهدت التجارة العالمية انخفاضا ملحوظا أين بلغت تجارة السلع والخدمات 22 تريليون دولار أمريكي، بانخفاض بنسبة 12 في المائة مقارنة بعام 2019 حيث وصلت إلى 24 تريليون دولار، وذلك راجع لتأثيرات جائحة كوفيد 19 "The COVID-19 pandemic"، حيث أدت عمليات الإغلاق والتقييد إلى تراجع حركة التجارة العالمية، لكن مقابل ذلك

[1] دانا على صالح البرزنجي ويعقوب مهدي عارف، مرجع سابق الذكر، ص.47.

سجلت التجارة في مجال السلع الطبية "medical goods" نموًا بنسبة 16.3 في المائة في عام 2020 مقارنة بنسبة نمو 4.7 في المائة في عام 2019 عند بداية الجائحة.[1]

رسم بياني رقم 03: حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات للفترة من 2016- 2020

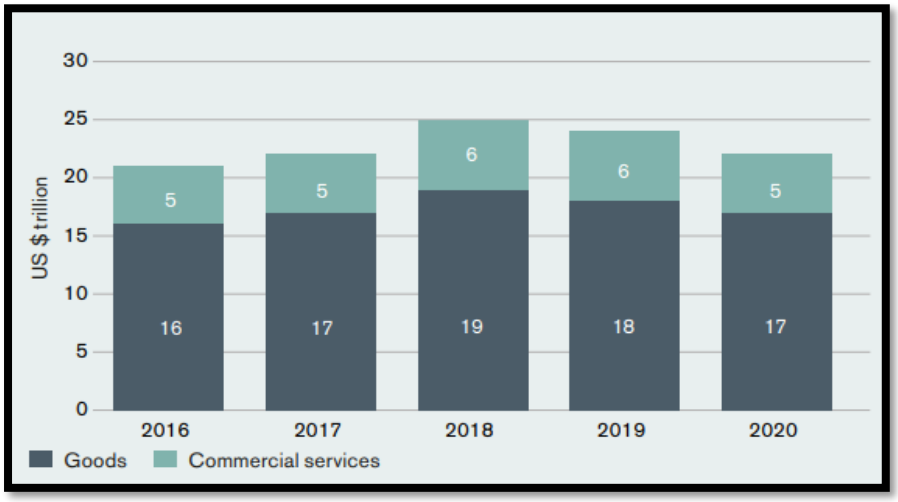

المصدر: World Trade Organization, Ibid, p. 11.

ج. **السياسات المتعلقة بجلب الإستثمارات وحركة رؤوس الأموال:** تعد أحد الأدوات الهامة التي تعتمدها الدول في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، وهي تقوم على تلك الشروط المتعلقة بانتقال رأس المال وحركية التجارة نحو الخارج بطريقة مقيدة أو مطلقة، الأمر الذي يترتب عليه تغيير في هيكل العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة، وهذا التعديل قد يكون شاملا لكافة القطاعات المرتبطة بالقطاع الاقتصادي أو جزئيا بحيث يقتصر على قطاعات محددة؛ فالدول تسعى لجلب الإستثمارات الخارجية قصد الإستفادة من مخرجاتها في مجال التنمية الاقتصادية المحلية وزيادة مستويات الإنتاج وتنمية معدلات التدفقات التجارية نحو الخارج.[2] تجدر الإشارة إلى النجاح في جلب الإستثمارات الخارجية مرتبط بمدى نجاعة الدولة في رسم صورة إيجابية في الخارج عبر وضع علامة تجارية للبلد، لأنه بدون السمة التجارية لن يكون من السهل الحصول على الاستثمار الأجنبي، وهنا يقع على عاتق الحكومة الترويج للدولة في الخارج، وهو إجراء

[1] World Trade Organization, "***World Trade Statistical Review 2021***" (Switzerland: World Trade Organization, 2021), pp. 11- 13.

[2] سهى شويحنة، "***الدبلوماسية الاقتصادية***" (رسالة ماجيستير في القانون الدولي، قسم القانون الدولي، جامعة حلب – سوريا، 2013)، ص. 54.

أساسي للدبلوماسية الاقتصادية حيث أن صورة الدولة تؤثر على تجارتها وسياستها العالمية وعلاقاتها الدولية.[1]

إن كل هذه الأدوات سواء المساعدات الخارجية بكافة أشكالها، أو الآليات المتعلقة بتحفيز التبادلات التجارية، أو تلك المرتبطة بجلب الإستثمارات ورؤوس الأموال، كلها أدوات تندرج ضمن الشق التعاوني للدبلوماسية الاقتصادية، وهي تهدف بالأساس لخدمة الأغراض السياسية للدولة وكذا حماية المصلحة الاقتصادية الوطنية عن طريق الترغيب والإقناع (سياسة الجزرة)، وعادة ما يبرز تأثيرها بشكل واضح عندما تكون هناك علاقات ودية بين الطرفين، بيد أنه في حالات أخرى قد تعجز مثل هذه الأدوات الناعمة عن تحقيق أهدافها، وهنا تلجأ الدولة لإعتماد أساليب وآليات قسرية تقوم على ممارسة الضغط الاقتصادي من أجل إخضاع الطرف الآخر، وعادة ما ترتبط هذه الأدوات بسياق التوتر في العلاقات بين الطرفين وهو ما سيتم توضيحه.

II. استراتيجية الدبلوماسية الاقتصادية القسرية

تشمل مجموعة من السياسات والأدوات الإقتصادية التي تهدف إلى إضعاف الطرف الآخر من أجل تغيير سلوكه أو موقفه عبر ممارسة الضغط والمساومة والإكراه، ويعرف هذا النمط من الدبلوماسية بدبلوماسية العقوبات الاقتصادية* " economic sanctions"diplomacy. والعقوبات الاقتصادية هي تعطيل جزئي أو كامل للترتيبات الاقتصادية القائمة في المجالات التجارية والمالية والنقدية من قبل دولة (أو مجموعة دول) من أجل إجبار دولة مستهدفة على تغيير سلوكها السياسي، و يرتبط المنطق التقليدي للعقوبات الاقتصادية بأن العقاب الاقتصادي أو التهديد باستخدامه سيؤدي إلى مكاسب سياسية من خلال حث الدولة المستهدفة على تغيير سلوكها، أو إحداث ضغط شعبي على الحكومة يدفعها إلى تغيير سياساتها، أو إثارة انقلاب أو تمرد يؤدي إلى قيام حكومة جديدة تتصرف وفق رغبات الدولة التي تمارس تلك العقوبات.[2]

فالعقوبات الاقتصادية تشكل وسيلة هامة لتحقيق أهداف الطرف المباشر لهذه العقوبات سواء بشكل فردي أو جماعي، وهي آلية للضغط والمساومة بحيث تمكن من التأثير على سلوك أو موقف الطرف المستهدف بالشكل الذي يراه الطرف المعاقب مناسبا له، وكلما كانت الأطراف الموقعة لهذه العقوبات كثيرة

[1] Vidya .H.N, "***Innovative Approaches in International Relations: Promotion of Economic Diplomacy as an Instrument of Economic Development: An Analysis***" International Journal of Academic Research 1, No: 1 (2014): 110.

*انظر الصفحة 21 من هذا البحث

[2] Jean-Marc F. Blanchard and Norrin M. Ripsman, Op. cit, p. 05.

كلما زادت إمكانية الخضوع من قبل الطرف المستهدف وإرغامه على تعديل سلوكه. وهناك أمثلة عديدة في واقع العلاقات الدولية لعل أحدثها تلك العقوبات الاقتصادية التي باشرتها الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية بسبب الإجتياح الروسي لأوكرانيا في 24 فيفري 2022، حيث تهدف هذه العقوبات إلى إجبار موسكو على التراجع عما تسميه بالعملية العسكرية في أوكرانيا.

وتتخذ العقوبات الاقتصادية صور متعددة حسب درجة شدتها والهدف من ورائها، وفيما يلي أبرز هذه الصور:

أ. **الحروب الاقتصادية (Economic warfare)**: إذا كانت الغاية من فرض عقوبات اقتصادية هو دفع الطرف المستهدف إلى تغيير سلوكه وجعله يتصرف بطريقة مطاوعة، فإن الحرب الاقتصادية تهدف إلى أعمق من ذلك من خلال سعي الطرف المعاقِب إلى إلحاق الضرر باقتصاد الطرف المعاقب وإضعافه سواء بشكل مؤقت أو دائم، وتطبق تلك التدابير عادة كجزء من سياسة عامة لشن الحرب على الطرف المعاقب في اللغة العسكرية.[1] وتقدم وزارة الدفاع الأمريكية وحلف الناتو توصيفا هجوميا للحرب الاقتصادية حيث تُعرف بأنها "**ذلك الاستخدام العدواني للوسائل الاقتصادية من أجل تحقيق أهداف وطنية**".[2]

ب. **الحظر الاقتصادي والتجاري (Trade and economic Embargoes)**: يعد أحد الأدوات العقابية التي تعتمدها الدبلوماسية الاقتصادية وقد يكون حظرا تجاريا شاملا أو جزئيا، حيث يقوم الحظر التجاري الشامل على منع تصدير جميع السلع من الدولة المحظورة أو الاستيراد منها، باستثناء بعض الإمدادات الطبية والغذائية الذي تبرره الحاجة الإنسانية، في حين يقتصر الحظر الجزئي على سلع معينة فقط، وكمثال على ذلك هو الحصار الدولي الذي فرض على ليبيا من قبل مجلس الأمن سنة 1992 على إثر حادثة "لوكيربي"، حيث تم حظر توريد الأسلحة والطائرات ومعدات الطائرات وخطوط أنابيب النفط ومعدات التكرير، لكن لم يتم حظر استيراد النفط الذي يعد المنتج الرئيسي لليبيا، كما لم يتم حظر العائدات المالية لهذه الصادرات النفطية، وعادة ما يكون للحظر الاقتصادي والتجاري سواء كليا أو جزئيا تأثيرا كبيرا على اقتصاد الدولة المستهدفة.[3]

---

[1] غراهام إيفانز، وجيفري نوينهام، "***قاموس بنغوين للعلاقات الدولية***" (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 194، 195.

[2] Tor Egil Førland, "***Economic Warfare' and 'Strategic Goods': A Conceptual Framework for Analyzing COCOM***" Journal of Peace Research 28, No: 02 (1991):193.

[3] Bernard Sitt and others, "***Rapport about Sanctions and Weapons of Mass Destruction in International Relations***" (Geneva: Geneva Centre for Security Policy, 2010), pp.36, 37.

والحظر التجاري والإقتصادي هو أداة قسرية يقع تنفيذها إما من قبل حكومات أو سلطات المنظمات الإقليمية أو الدولية مما يجعله يحمل صفة القانون وهو أشد خطرا من المقاطعة الاقتصادية، وغالبا ما يخلف نتائج كارثية جراء محدودية الغذاء والدواء مما يتسبب بأضرار كبيرة على المدى البعيد، وتقدم الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا رائدا في ممارسة الحظر الاقتصادي حيث شملت الإحصائيات ما يقارب مئة حالة على غرار الحظر الاقتصادي الممارس على الإتحاد السوفياتي في ديسمبر 1979، الحضر الاقتصادي على الصين سنة 1989. من جهة أخرى فقد مارست الدول العربية حظرا ضد إسرائيل بعد حرب 1967 أو ما يسمى بنكسة حزيران، حيث مارست حظرا نفطيا على الدول الداعمة لإسرائيل سنة 1973 بغية إجبار هذه الأخيرة على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة في حرب 1967.[1]

ج. **المقاطعة الاقتصادية (Economic Boycott)**: من أبرز صور العقوبات الاقتصادية التي تقوم بالأساس على تعليق كافة المعاملات الاقتصادية مع الطرف المستهدف من خلال تعطيل عملية إستيراد وتصدير المنتجات الخاصة بها بالشكل الذي يحد من نشاطها الاقتصادي على المستوى الدولي خصوصا في ظل عولمية العلاقات الاقتصادية المتشابكة القائمة على التعاون الإقتصادي والإعتماد المتبادل بين الدول، وهو الأمر الذي من شأنه أن يعمق الآثار السلبية بالنسبة للدولة المستهدفة بالمقاطعة الاقتصادية.[2]

وهذا يعني أن المقاطعة أداة سياسية تهدف إلى قطع كل التعاملات التجارية مع الدولة المستهدفة بغية تغيير أو تعديل سياساتها عبر ممارسة الضغط عليها، وهناك العديد من الأمثلة في ميدان العلاقات الدولية والتي تبرز فاعلية هذه الأداة في تحقيق الأهداف السياسية الإستراتيجية للدول أكثر مما تحققه القوة العسكرية، ولعل أشهر مثال في هذا الصدد هو ما قام به السياسي الهندي "المهاتما غاندي" عندما قاد حركة المقاطعة الهندية للبضائع والمنتجات البريطانية اعتراضا منه على احتلال بلاده من قبل بريطانيا، وقد أدى سلاح المقاطعة إلى تسجيل خسائر فادحة في الاقتصاد البريطاني والتي كانت إحدى أهم دوافع الإنسحاب البريطاني من الهند سنة 1947.

د. **العقوبات المالية (Financial sanctions)**: هي شكل آخر من أشكال العقوبات الاقتصادية التي تستهدف على وجه الخصوص القطاع المصرفي والمالي، وعادة ما تأخذ هذه الجزاءات المالية ثلاث أشكال وهي: تعليق القروض أو الإعانات المقدمة من قبل الدولة المرسلة، منع الوصول إلى الأسواق المالية

[1] قاسم أبو دست، "***سياسات العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق على الحالة الإيرانية***" مجلة دراسات 02 (2013): 63، 64.

[2] سهى شويحنة، "***الدبلوماسية الاقتصادية***" (رسالة ماجيستير في القانون الدولي، قسم القانون الدولي، جامعة حلب – سوريا، 2013)، ص. 55.

الدولية، وحظر الإستثمار الرأسمالي في الدولة المستهدفة. وفي الغالب ترتبط العقوبات المالية ارتباطا وثيقا بالحظر التجاري من أجل منع الدولة المحظورة من دفع ثمن السلع المهربة، وقد يتم فرض تجميد شامل على كل الأموال الموجودة في الخارج التابعة للدولة المعاقبة وحظر إتاحة أموال جديدة لها، ومع ذلك يتم هناك استثناءات تتعلق بدفع تكاليف الإمدادات الطبية أو المواد الغذائية اللازمة الموجهة للأغراض الإنسانية.[1]

فالعقوبات المالية تتخذ أشكالا متعددة سواء من خلال تجميد الأصول المالية، أو منع القروض والمساعدات المالية، أو تعليق الإستثمارات الخارجية ونحو ذلك، وعلى غرار الأشكال الأخرى من العقوبات الإقتصادية فهي تهدف إلى التأثير على سلوك الدولة المستهدفة، ويصور واقع العلاقات الدولية العديد من الأمثلة في هذا المجال لعل أبرزها العقوبات المالية الأخيرة المقررة ضد روسيا بعد اجتياحها لأوكرانيا، حيث تم استبعاد أغلب البنوك الروسية من نظام خدمة الدفع "سويفتSWIFT " الأمر الذي من شأنه أن يخلق صعوبات مالية للمؤسسات الروسية في إطار تعاملاتها المالية الدولية.

المبحث الثالث: الإطار النظري لتحليل الدبلوماسية الاقتصادية: نحو مقاربة عبر تخصصية

من المهم في أي دراسة أكاديمية الإستعانة بالنظريات كأدوات تحليلية تساعدنا على فهم وتحليل الظاهرة محل الدراسة، فالنظريات بمثابة "عدسات ملونة" يرتديها الباحث من أجل رؤية الواقع بـ "ألوان مختلفة" مما يساعده في فرز العوامل والمتغيرات المعقدة والمتشابكة المتحكمة في تلك الظاهرة وتشكيل فهم أعمق، لكن عند محاولة الإقتراب نظريا من الدبلوماسية كظاهرة في العلاقات الدولية نرصد تلك الفجوة التحليلية على المستوى النظري من خلال افتقار حقل الدراسات الدبلوماسية لعملية التنظير الأمر الذي يجعلنا نقف عند أبرز الإشكالات التي جعلت منظري العلاقات الدولية لا يهتمون كثيرا بهذا الحقل، ثم البحث عن كيفية تجاوز هذا العجز من أجل المرور لبناء إطار تحليلي خاص بالدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الأول: التنظير في حقل الدراسات الدبلوماسية وإشكالية المقاومة للنظرية

إن التأصيل النظري لظاهرة الدبلوماسية عموما والدبلوماسية الاقتصادية على وجه الخصوص تثير إشكالات معرفية متعددة وذلك اعتمادا على عدد من الإعتبارات، الأول مرتبط بحقل الدراسات الدبلوماسية أساسا حيث طالما اعتبر هذا الحقل مجالا غامضا خاليا من أي محتوى – نظري– إذ يعاني هذا الحقل من

[1] Bernard Sitt and others, Op. Cit, pp. 36, 37.

محدودية الوعي أو الإدراك النظري "theoretical awareness"، ويعزى هذا القصور إلى الموقف المناهض للنظرية الذي اتخذه قطاع كبير من الجماهير المستهدفة المهتمة بالدراسات الدبلوماسية: وهم الدبلوماسيون أنفسهم. ومع ذلك، فإن جوهر المشكلة تنبع من عدم الاتفاق على معنى النظرية ووظائفها. وفي هذا الصدد يجادل كل من فريديرك رامل "Frédéric Ramel" فريديرك شارلون " Frédéric Charillon" وثيري بالزاك "Thierry Balzacq" بأنه لا بد على النظرية أن تُمكّن المرء من التحليل والوصف أحيانا بمزيد من المعلومات، أو من خلال شرح ما الذي تستلزمه الدبلوماسية، وكيفية عملها سواء على المدى الطويل أو بشكل يومي. [1]

وفي سياق متصل، يحاجج جيمس دير دوريان "James Der Derian" قائلا: "من الممكن أن تكون الدبلوماسية قد عانت من الإهمال النظري "Theoretical neglect" إلى الحد الذي استفادت منه سياسة القوة سواء على المستوى النظري أو الممارساتي، حيث أن تفسير الدبلوماسية على أنها استمرار للحرب بوسائل أخرى كما هو الحال في كثير من الأحيان في حالة الواقعية السياسية، فإن القليل من الجهد الفكري يجب أن يوجه نحو تسليط الضوء على متغير القوة ". [2] حيث حاول دوريان في هذا الصدد الإشارة إلى أن هيمنة سياسات القوة على واقع العلاقات الدولية جعلها في صلب اهتمامات عملية التنظير على مستوى الحقل، في المقابل عانت الدبلوماسية من التهميش النظري وأصبحت مرادفة للحرب لكن بوسائل أخرى، فهي لا تخرج عن كونها أداة من أدوات تحقيق مصلحة الدولة في الخارج وفقا للتأملات النظرية الواقعية.

من جهة أخرى قدم كل من هال وجونسون مجموعة من الأسباب التي جعلت الدبلوماسية تعاني من مشكلة "الفقر أو التهميش النظري" لعل أبرزها أن الأدبيات الضخمة في مجال الدبلوماسية دائما ما ارتبطت إما بالممارسين (الدبلوماسيين أنفسهم)، أو المهتمين بالتاريخ والقانون الدبلوماسي، ما جعلها بعيدة عن عملية التنظير من منطلق عدم اهتمام كلا الفئتين بالسعي لبناء نظرية. حيث يميل الممارسون إلى أن يكونوا سرديين "Anecdotal" أكثر من كونهم منهجيين، بينما المؤرخين الدبلوماسيين كانوا أميل إلى تقديم انطباعات تفردية أو شخصية "Idiographic" من السعي لوضع قوانين عامة "Nomothetic"، فالسمة المميزة للمؤرخين تركيزهم على ماض محدد دون الإلمام بالماضي بشكل عام، بالمثل ركز الممارسون على

[1] Thierry Balzacq, Frédéric Charillon and Frédéric Ramel, Op.cit, p. 8.

[2] Sascha Lohmann, "***Understanding Diplomacy in the 21st Century***" Working Paper Project "Diplomacy in the 21st Century" (German Institute for International and Security Affairs, 2017), p. 5.

تجاربهم الشخصية حصرا، وعليه لم يكن للممارسين ولا المؤرخين عرضة لاعتبار التجارب الفردية والأحداث التاريخية المختلفة قابلة للمقارنة (على أساس علمي) دون ارتباطها بالنزعة الذاتية والإنطباعات الشخصية... وعلى الرغم من وصف التاريخ الدبلوماسي بأنه لصيق بالعلاقات الدولية "brothers under the skin" إلا أن هناك نوع من القصور في إقامة أي روابط قوية بين المؤرخون الدبلوماسيون ومنظري العلاقات الدولية، حيث أن ضيق الأفق الأكاديمي بالإضافة إلى القراءات النمطية لبعضهما البعض، قد أعاق عملية التلاقح المتبادل العبر – تخصصي "Interdisciplinary cross-fertilization".[1]

رغم وجود العديد من الأدبيات التي تناولت موضوع الدبلوماسية إلا أن إهمال الجانب النظري كان صفة ملازمة لأغلب هذه الكتابات، فعلى سبيل المثال عنوان المؤلف الذي كتبه بول جوردن لورين " Paul Gordon Lauren" " مقاربات تاريخية جديدة، النظرية، والسياسة" (New Approaches History, Theory, and Policy) يوحي بأن حوالي ثلث الكتاب مخصص للنظرية الدبلوماسية ويقدم شرح مفصل حول حقل التنظير الدبلوماسي، لكن الملاحظ أن فقط مقدمة الكتاب التي كتبها المحرر نفسه أشار فيها إلى إشكالية العلاقة بين الدبلوماسية والنظرية، أين ناقش لورين العلاقة بين التاريخ الدبلوماسي " diplomatic history" و نظرية العلاقات الدولية "IR theory" و السياسة الخارجية "foreign policy" وجادل بضرورة وجود حاجة إلى تلاقح بين هذه التخصصات، إلا أنه لم يبين بوضوح ما يعتبره نظرية دبلوماسية من خلال غياب افتراضات واضحة وبسيطة في عمله ليبقى القارئ يفكر في ماهية " المقاربة الجديدة" (new approach) للورين حول الدبلوماسية وإشكالية التنظير.[2]

بالإستناد إلى طرح لورين، يمكن الإشارة إلى أن العجز النظري الذي يعاني منه الحقل الفرعي للدراسات الدبلوماسية يستلزم ضرورة البحث عن استبصارات مفيدة من الحقول والتخصصات الأخرى على غرار العلاقات الدولية، الاقتصاد السياسي الدولي، السياسة الخارجية... بحيث تمكن من سد تلك الفجوات التنظيرية التي تعاني منها الدراسات الدبلوماسية خصوصا في ظل طبيعة التحولات التي شهدها عالم ما بعد الحرب الباردة والتي فرضت توسيع مفهوم الدبلوماسية " Broadening the Concept of Diplomacy" لتتحول من المعنى السياسي الذي يرى بأنها مجرد أداة للسياسة الخارجية تستخدم للإدارة

[1] Christer Jönsson and Martin Hall, ***Essence of Diplomacy*** (United States: PALGRAVE MACMILLAN, 2005), p p. 7-9.

[2] Murray Stuart, "***Reordering diplomatic theory for the twenty-first century: a tripartite approach***" (PhD thesis, Bond University, Department of International Relations and Diplomacy, Australia, 2006), pp. 5-6.

السلمية للعلاقات بين الدول، نحو نهج أكثر شمولية لكافة الميادين الأخرى في السياسة العالمية كالجوانب الاقتصادية، الثقافية، البيئية، الرقمية، الإنسانية... هذا من جهة، ومن جهة أخرى تنامي الفواعل الدبلوماسية الغير دولاتية من مثل المنظمات الدولية، الشركات المتعددة الجنسيات... بعد أن كانت الدولة هي الفاعل الأساسي في المجال الدبلوماسي.

وبالعودة للحديث عن أدبيات التنظير في مجال الدبلوماسية الاقتصادية، يقترح مايك أوكانو ميجمانس Heijmans Maaike Okano أربع عناصر يمكن الإستناد عليها في بناء إطار تحليلي من شأنه أن يزودنا بفهم كلي complete understanding حول الدبلوماسية الاقتصادية لأي بلد، وتشمل ما يلي: السياق context، الأدوات Tools، الميادين Theatres، والعمليات Process (أنظر الشكل رقم 07).

شكل رقم 04: الإطار التحليل لدراسة الدبلوماسية الإقتصادية

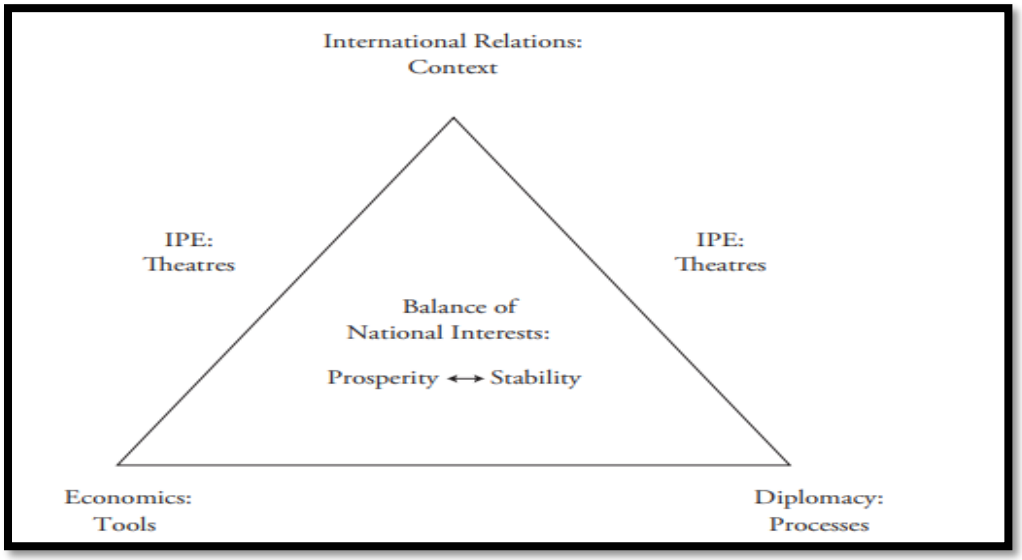

المصدر: Maaike Okano-Heijmans, Op.cit, p.21.

يوضح هذا الشكل كيف أن هذه المفاهيم (والتي تمثل رؤوس زوايا المثلث، بحيث تشكل جوهر هذا الإطار التحليلي الثلاثي) ترتبط ببعضها من خلال أن كل مفهوم يعبر عن مجال بحثي معين أو بعد واحد للإطار التحليلي للدبلوماسية، فالسياق "context" يرتبط بمجال العلاقات الدولية من خلال تحديد المستويات التي تمارس فيها الدبلوماسية الاقتصادية؛ بمعنى آخر تزويدنا بفهم حول التفاعل بين المستوى المحلي والدولي، وبين السياسة والإقتصاد، ومن شأن هذا التحليل أن يقدم استبصارات تتعلق بتنوع وفعالية الأدوات المستخدمة، وكذا طرق ودوافع الوكلاء اللذين يمارسون الدبلوماسية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، فإن

إلقاء نظرة على التحليلات التي يقدمها علم الاقتصاد، الاقتصاد السياسي، وتقاليد الدراسات الدبلوماسية تعد في غاية الأهمية؛ حيث يهتم الاقتصاد "Economics" بفعالية الأنشطة مما يجعل الإقتصاديين يركزون بشكل بارز على أدوات "Tools" الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال البحث عن الأدوات التي تعتمدها الحكومات ومدى نجاعتها، بينما يركز الاقتصاد السياسي الدولي على الهياكل والمؤسسات في العلاقات الدولية الأمر الذي يمكن من تقييم الميادين "Theatres" (أي منتديات التفاوض مثل المؤسسات الدولية) التي تمارس عبرها الدبلوماسية الاقتصادية، في حين يتناول علماء الدراسات الدبلوماسية المسارات أو العمليات "Process" الأكثر ممارساتية التي من خلالها بناء وممارسة الدبلوماسية الاقتصادية ويدخل في هذا الإطار تحليل كيفية سير المفاوضات بطرق وفي بيئات مختلفة مثل مؤتمرات القمم "summits" الدبلوماسية الإقليمية "regional diplomacy"، وكذا المؤسسات الاقتصادية والنقدية، الثنائية والمتعددة الأطراف "bilateral and multilateral economic or monetary institutions"، وما هي التكتيكات المستخدمة في تحقيق الغايات الاستراتيجية فضلا عن دوافع ومصالح الدول الأطراف.[1]

لكن السؤال الأهم هو كيف ترتبط هذه العدسات التحليلية "analytical lenses" ببعضها؟ من المهم هنا الحديث عن "البراغماتية في التحليل" من خلال سعي الباحث لتحقيق أقصى استفادة من منظورات مختلفة في إطار ما يسمى بالإنتقائية التحليلية "analytical eclecticism" التي تتعامل مع التقاليد البحثية بشكل مرن، حيث تقوم بالإستعارة من هذه التخصصات بصورة انتقائية لبناء حسابات تنتقل عبر جوانب المثلث، وعليه فإن هذه العدسات التحليلية الأربع ليست مترابطة فقط بل متكاملة كذلك، مما يوحي بأن الدبلوماسية الاقتصادية تكون أكثر فعالية عندما تستند إلى تفكير استراتيجي شامل يراعي تحليل جميع المفاهيم الأربعة وتفاعلاتها. أو بعبارة أخرى، فإن الأسئلة المتعلقة بـ "متى" "when" (السياق)، و"ماذا" "what" (الأدوات)، و"أين" "where" (الميادين) و"كيف" "how" (العمليات)، تخبرنا بسؤال "لماذا" "why" توجد الدبلوماسية الاقتصادية كاستراتيجية تتبعها الدول لتحقيق مصالحها الوطنية والتي تشمل الازدهار الاقتصادي والاستقرار السياسي.[2]

استنادا إلى هذا الطرح، يمكن القول بأنه لا توجد نظرية واحدة لتحليل وفهم ظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية، وعلى هذا الأساس تحاول هذه الدراسة بناء إطار تحليلي من خلال الإعتماد على مقاربة عبر

[1] Maaike Okano-Heijmans, Op. cit. pp 20-22.

[2] Ibid, p. 23.

تخصصية تشمل منظورات مختارة من حقل العلاقات الدولية، السياسة الخارجية، والإقتصاد السياسي الدولي، وهذه العدسات التحليلية المختلفة من شأنها أن تقدم فهما أوضح يمكن من خلاله فحص آلية عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية وتوجهاتها.

المطلب الثاني: المقاربة الليبرالية الجديدة

بالرغم من تعدد المدراس الفكرية داخل المنظور الليبرالي إلا أن أسس ثابتة تشكل نواة هذا الطرح حيث يحاجج بعض الليبراليين بأن تأسيس ديموقراطيات مستقرة والحفاظ عليها من شأنه أن يشكل ضمانا أساسيا للسلام العالمي (وتعرف بفكرة السلام الديموقراطي)، وهنا يؤكد الرئيس الأمريكي وودرو ولسن مثلا بأن "الحكومات الديموقراطية ستجعل الحروب أقل احتمالا للحدوث"، وذلك لأن الدول المحكومة ديموقراطيا من الصعب أن تتجه نحو استخدام القوة لحل خلافاتها مع الدول الديموقراطية الأخرى، بدلا من ذلك يتم اللجوء إلى الآليات الدبلوماسية للتوصل إلى حلول توافقية تحقق رضا الأطراف المتصارعة. في حين يقوم الأساس الثاني للتنظير الليبرالي على دور المؤسسات الدولية، حيث يجادل أنصار هذا الإتجاه بأن للمنظمات دور في التقليل الحساسيات والصراعات وتشكل فضاءا لتقريب المصالح بين الدول وتحقيق السلم وفقا لمبدأ الأمن الجماعي، عكس سياسات توازن القوى الحادة. أما على مستوى الأساس الثالث، فيجادل فئة من الليبراليين بأن التجارة الحرة free trade تشكل عاملا مهما لتكريس النزعة التعاونية مع الشركاء التجاريين وتقليل الصراعات...[1] وهذا هو المحور الهام الذي يتقاطع مع تقاليد الدبلوماسية الاقتصادية.

بالتركيز على الليبرالية التقليدية في شقها الاقتصادي، يمكن استكشاف عدد من الطروحات الهامة التي قدمها الليبراليون التقليديون والتي يمكن الإستناد عليها لفهم كيفية اشتغال الدبلوماسية على المستوى الاقتصادي، حيث يتفق الليبراليون على فكرة مفادها أن الإدراك العقلاني لمصالحنا الذاتية ومتطلبات الرفاهية من شأنه أن يؤدي إلى تخفيف حدة الصراعات القومية وتوسع حركية التجارة عبر العالم، ويجادل جيرمي بينتام "Bentham" من خلال مشروعه السلام العالمي الدائم "Universal and Perpetual Peace" بأنه "لا يوجد هناك أي صراع حقيقي بين الدول حول تحقيق مصالحهم، إنما ترتبط فكرة الصراع فقط بسوء الفهم والإدراك". كما قدم عدة افتراضات هامة من خلال كتاباته المتعلة بالقانون الدولي بين عامي 1786 و1789 توصل من خلالها لقناعة راسخة بأن الحرب وسياسات التسلح وحركات الإستعمار لا تخدم

[1] Charles William Kegley and Shannon Lindsey Blanton "***World Politics Trend and Transformation***" (United States, Wadsworth: Cengage Learning, 2011), pp.38-39.

المصالح الحقيقية لأي دولة وأنها تشكل عقبات أمام تطور التجارة الدولية؛ فالنشاطات التجارية بمختلف أشكالها تحقق مكاسب وفوائد حتى للأطراف التي تكون محصلة استفادتها أقل، من جهة أخرى فإن الحرب بكافة أشكالها تعد مدمرة، ومع ذلك يبقى الدور الكبير للحكومات لتقدير مناسبات الحرب ووضع قيود على التجارة. [1] وبالتالي فإن بينتام يحاول التأكيد على محورية المحددات الاقتصادية والتجارية في سلوكات الدول الخارجية كونها تحقق المصلحة المتبادلة بين كافة الأطراف، في مقابل ذلك فإن الحرب تعد أداة غير عقلانية كونها لا تكرس إلا مشاعر العداء والخوف، ولا تحقق المصلحة الحقيقية للدولة من منطلق الخسائر وحجم الدمار الذي تخلفه.

إن اللبيراليون التقليديون يؤكدون على أن الاقتصاد والتجارة تشكل وسائل مهمة على الصعيد الخارجي وأن اشتغال السياسيين والدبلوماسيين على مثل هذه الجوانب من شأنه أن يحقق مصالح أي دولة، في حين تبقى أساليب القوة والغزو العسكري عوامل مهددة للسلم العالمي وتقويض فرص التعاون الدولي، إلا أن الطفرة الثالثة في التنظير اللبيرالي والتي تبلورت بشكل واضح في سبعينيات القرن الماضي هي من حملت الصيغة الأكثر شهرة بالنظر إلى تبنيها مجموعة من الإفتراضات التي قدمت فهومات "علمية" جديدة ارتبطت أساسا بظاهرة الإعتماد الاقتصادي المتبادل والمعقد وكذا دور المؤسسات الدولية في مأسسة عملية التعاون الدولي، وقد تجلت هذه الصيغة فيما يعرف باللبيرالية الجديدة أو اللبيرالية المؤسساتية الجديدة.

تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن بروز هذا الطرح اللبيرالي الجديد قد جاء في سياق الإهمال الواقعي للعلاقات العبر وطنية "Transnational relations"، ورغم تأكيد الواقعيين على دور الدولة إلا أن الأحداث المحيطة بأزمة النفط 1973 قد كشفت أيضا عن الدور الهام للفواعل غير الحكومية "nonstate actors" وأصبح هناك إدراك بأن الإعتماد المتبادل المعقد "Complex interdependence" يقدم وصفا أفضل لواقع السياسة العالمية من تلك الطروحات التي يقدمها الواقعيون، خصوصا ما تعلق بالمسائل الاقتصادية والبيئية الدولية؛ فبدلا من اقتصار العلاقات بين الدول على الأطر الرسمية فقط، وبدلا من هيمنة القضايا الأمنية والعسكرية على أجندة السياسة الخارجية، فإن المجتمعات قد ترتبط بقنوات اتصال متعددة، كما أن هذه القضايا المطروحة المتعلقة بالأمن قد لا تحظى بنفس الأولوية بالنسبة لأطراف أخرى. وعلى الرغم من أن القوة العسكرية تشكل أداة رئيسية لفن الحكم، إلا أن هذه الوسيلة تفقد فعاليتها عندما

[1] MICHAEL JOSEPH SMITH, "LIBERALISM AND INTERNATIONAL REFORM "In, ***TRADITIONS OF INTERNATIONAL ETHICS,*** ed. Terry Nardin and David R. Mapel (United Kingdom: Cambridge University Press, 1992), p. 204.

يتعلق الأمر بعملية التفاوض بين مجموعة من الدول مترابطة إقتصاديا لصالح أدوات أخرى.[1] وهنا تبرز الدبلوماسية الاقتصادية كأداة رئيسية في مسار هاته العمليات التفاوضية لحماية وتعزيز المصالح الاقتصادية من خلال تكريس أطر التعاون بين هذه الدول وتنمية شبكة التفاعلات الاقتصادية فيما بينها.

يشكل التعاون الاقتصادي بين الدول سواء على المستوى الإقليمي أو العالمي " Regional as well as global scale " أحد الأهداف الرئيسية للدبلوماسية الاقتصادية، وعلى الرغم من أن الأمر مرتبط بتحقيق مصالح دولة معينة داخل دولة أخرى، إلا أن جميع الأطراف المتفاوضة في النهاية تحقق مكاسب محددة. لا يركز الليبراليون على القوة المنفردة للدول، ولكن عادة ما ينظرون لمسألة القوة من منظور التعاون والعمل معا بدلا من سياسة الإعتماد على الذات والهيمنة؛ بعبارة أخرى فإن الليبرالية تعارض النزعة الميركانتالية "mercantilism" خاصة في ظل النظام العالمي المعاصر، حيث لا يمكن الإدعاء أن اقتصاديات الدول في عالم اليوم محصنة تماما ضد الصدمات الاقتصادية العالمية " global economic shocks"، –ببساطة لأن الأنظمة الإستبدادية لم تعد موجودة، وهي تشكل النموذج الأوضح لتجنب فكرة الإعتماد على دول أخرى– وعادة ما ينطبق هذا الأمر على الدول الضعيفة أين يكون الإعتماد على الذات أمرا غير ممكن، فضلا عن ذلك يؤكد بعض العلماء أن التنمية الاقتصادية بالنسبة لاقتصاديات الدول الصغرى تعتمد بشكل كبير على درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي، بحيث يكون من الصعب عليها تحقيق النمو في عالم مقيد بالحواجز التجارية، بالمقابل يمكنها تحقيق ازدهار معقول في ظل ظروف تجارية حرة قائمة على أساس نظام اقتصادي ليبيرالي.[2]

وقد ارتبطت فكرة الإعتماد المتبادل بشكل بارز بأعمال كل من روبرت كيوهان "Robert Keohane" وجوزيف ناي "Jospeh Nye" من خلال كتابهما المشترك بعنوان "القوة والإعتماد المتبادل" " Power Interdependence and" حيث يشيران إلى أن الإعتماد المتبادل في السياسة العالمية يعبر عن تلك الحالات التي تتميز بوجود تأثيرات متبادلة فيما بين الدول أو بين الجهات الفاعلة في مختلف تلك الدول وغالبا ما تنتج هذه الآثار عن مختلف التعاملات الدولية على غرار تدفقات الأموال، السلع، الأشخاص

[1] Ibid, p. 41.

[2] Povilas Maţeika, "***ECONOMIC DIPLOMACY OF GERMANY, POLAND AND LITHUANIA***" (Master Thesis, VYTAUTAS MAGNUS UNIVERSITY, D DEPARTMENT OF POLITICAL SCIENCE, Kaunas, Lithuania, 2016), p 16.

والرسائل عبر الحدود الدولية.[1] فعالم اليوم قد أضحى أكثر تعقيدا وتشابكا ويشهد تنوعا ضخما من حيث اتساع نطاق القضايا العالمية، وهو ما جعل الدولة كفاعل أساسي تعجز عن مواجهة كل هذا الزخم من التدفقات العبر–قومية دون انخراطها ضمن أطر تعاونية مع الأطراف والفواعل الأخرى.

في هذا الصدد، يجادل الليبراليون الجدد بأن الإعتماد المتبادل المعقد يعبر عن ذلك "العالم الذي يشارك فيه الفاعلون من غير الدول مباشرة في السياسة الدولية والتي لا توجد فيها ترتيب تصاعدي واضح للموضوعات، والتي تكون فيها القوة أداة غير فعالة للسياسة". فالليبراليون يؤكدون على فكرة "تعدد قنوات التواصل السياسي" وبالتالي تعدد الفواعل المشكلة للعلاقات الدولية من خلال إعادة النظر في دور المنظمات الدولية الحكومية والغير حكومية، الشركات المتعددة الجنسيات، المعايير القائمة وكذا شبكة العلاقات عند محاولة تقييم مخرجات السياسة الدولية. [2]

من جهة أخرى يرفض الواقعيون أهمية المؤسسات، ويجادلون بأن الفوضوية سمة مميزة لجميع الأنظمة الدولية، بحيث تسمح للقوى الكبرى بأن تحقق مكاسب تتناسب وحجم قوتها، وأن القواعد والمعايير والمؤسسات والمنظمات الموجودة هي من صنيع هذه القوى لخدمة مصالحها فقط، بينما يعارض الليبراليون هذه الإدعاءات ويجادلون بأن احتمالية تحقيق السلم والتعاون قد تكون عالية في بعض الأنظمة الدولية على حساب أخرى، وأن القواعد والمعايير والمؤسسات الموجودة لها تأثير على آفاق التعاون، كما يعتقدون بأن التقليل أو التغلب على آثار الفوضى المعززة للصراع يكمن في وجود أنماط مناسبة من المؤسسات الدولية فمن خلالها يمكن للدول التصرف على أساس وجود انسجام في المصالح في ظل قدرتها على التواصل والتفاوض وإبرام المعاهدات وتوقع الامتثال، وبالتالي تحقيق الاستفادة لجميع الأطراف.[3]

في سياق آخر، يؤكد الليبراليون على مسألة غياب التراتبية التصاعدية على مستوى قضايا العلاقات الدولية، حيث يجادلون بأهمية قضايا السياسة الدنيا (المرتبطة بالموضوعات الاقتصادية والإجتماعية والبيئية...) وكذا قضايا السياسة العليا (متمثلة في الإعتبارات الأمنية والعسكرية)؛ فكلا الموضوعات تكتسي أهمية كبرى بالنسبة للدول، فمثلا الدولة التي تركز على المسائل الأمنية والعسكرية حصرا وتستبعد قنوات

[1] Robert O. Keohane and Joseph S. Nye, ***Power and interdependence*** (Pearson Longman: United States, 2011), p. 7.

[2] بيتر سوتش، جوانيتا إلياس، ***أسس العلاقات الدولية***. تر: منير محمود بدوي السيد. (السعودية، الرياض، النشر العلمي والمطابع، 2013)، ص.85.

[3] Fred Chernoff, ***Theory and Metatheory in International Relations Concepts and Contending Accounts*** (PALGRAVE MACMILLAN: United States, 2007), pp. 61-62.

التعاون الاقتصادي هي لا تشكل نموذجا نادرا فقط، بقدر ما ستخسر العديد من فرص التعاون المتميزة. وهذا ما يؤكد عليه الواقعيون عندما يؤسسون لتلك التراتبية في الموضوعات ويصرون على أهمية قضايا السياسة العليا على حساب إمكانية تحقيق التعاون في الشؤون الدولية.[1] لكن المعطى الدولي الحالي يثبت عجز هذا الادعاء الواقعي، حيث أضحى الاقتصاد والتجارة هما المحركين الرئيسيين للسياسة العالمية المعاصرة، ولم تعد الآلة العسكرية الوسيلة المثلى لتحقيق مصالح وأهداف الدول كونها أضحت خيار غير عقلانية في عالم يتسم بالتشابك والترابط، خصوصا في ظل الثورة التكنولوجية الهائلة.

ومن شأن هذا الإفتراض أن يقود إلى التمييز الذي قدمه جوزيف ناي حول أنماط القوة وهي القوة الصلبة "hard power" والقوة الناعمة "soft power"، فالقوة الصلبة هي التي تمارس فيها الدولة الإكراه على الآخرين باستخدام الأداة التقليدية للقوة العسكرية. أما القوة الناعمة فهي استخدام الوسائل غير القسرية ويعرفها بأنها القدرة على الحصول على ما تريد من خلال الجذب بدلا من الإكراه، بينما تقع القوة الاقتصادية "economic power" في موقع وسط بينهما؛ واستخدام الدولة لكل هذه الأنماط بشكل متكامل يعبر عما سمته وزيرة الخارجية الأمريكية هلاري كلينتون بمفهوم القوة الذكية "smart power"، واستنادا لهذه الرؤية العامة حول مفهوم القوة كما قدمه جوزيف ناي يمكن استخلاص بعض الفهوم حول الدبلوماسية الاقتصادية.

النقطة الأولى هي التأكيد على العلاقة بين القوة الاقتصادية والدبلوماسية الاقتصادية، فالأهمية المعترف بها لهذه الأخيرة اليوم مستمدة من الأهمية المتزايدة للعلاقات الاقتصادية والمالية بين البلدان في عصر العولمة. أما النقطة الثانية فترتبط بذلك التغير الحاصل في أنماط القوة بالنسبة للدول الكبرى، حيث أصبحت هذه الدول أكثر إحجاما عن استخدام القوة العسكرية بسبب التكلفة الناجمة عنها، وبدلا من ذلك يتم استخدام الأدوات الاقتصادية – ومن بينها الدبلوماسية الاقتصادية – كونها أكثر مرونة وأقل تكلفة. في حين أن النقطة الثالثة فتركز على وجود صلة بين القوة الاقتصادية والقوة الناعمة، ووفقا لتصنيف ناي فإن الدبلوماسية الاقتصادية ستهتم بشكل أساسي بالقوة الاقتصادية بمعنى كيف يمكن أن ترتبط التجارة ارتباطا وثيقا بالشؤون الخارجية وأن تكون مصدرًا للقوة السياسية في العلاقات الدولية. لكن عندما ترتكز على أساس اقتصادي، يمكن أن يكون للقوة الناعمة أيضًا روابط مع القوة الاقتصادية، على سبيل المثال شركة هوليوود هي أحد ركائز القوة الناعمة لأمريكا باعتبارها وسيلة لنشر الثقافة الأمريكية في العالم، لكنها أيضا شركة

[1] بيتر سيتش وجوانيتا إلياس، ص. 86.

تجارية مزدهرة تدر ملايير الدولارات من عائدات التصدير. وبالمثل، فإن النبيذ الفرنسي صناعة تصديرية ناجحة للغاية، وفي نفس الوقت يعمل على ترويج القيم التقليدية الفرنسية وفن الحياة، فهو ناقل للقوة الناعمة.[1]

على هذا الأساس، فإن الليبرالية المؤسساتية الجديدة تعد نظرية مناسبة جدا لفهم وتحليل ظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال رفضها لمفاهيم القوة الصلبة والأمن العسكري وتأكيدها على دور الجوانب الاقتصادية في تحقيق المنافع المتبادلة وتكريس التعاون الدولي، بمعنى تحقيق المكاسب المطلقة في مقابل المكاسب النسبية كما يدعي الواقعيون. وهنا يصبح اعتماد الدول –وفقا للمنطلقات الفكرية الليبرالية– على الدبلوماسية الاقتصادية من أجل التواصل والتفاعل مع الدول والمؤسسات الأخرى محددا أساسيا في دعم تلك العلاقات التعاونية وتعميق الإعتمادية المتبادلة وفقا لمقاربة رابح– رابح، خصوصا عندما تكون المؤسسات الدولية قادرة على ضبط سلوكات الدول وتشكيل خياراتها؛ فانخراط الدول في مسار الدبلوماسية الاقتصادية كما يراه الليبراليون من شأنه منع الحروب والنزاعات والتقليل من حدة الفوضوية الدولية، ولعل الدول كفواعل عقلانية ستتجه نحو خلق وتدعيم شبكة علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع العديد من الشركاء لما توفره من حوافز وعائدات مادية، عكس الخسائر التي تخلفها الصدامات العسكرية وما ينجر عنها من قطع العلاقات على كافة الأصعدة خاصة الاقتصادية منها.

وبالتالي، فإن العدسة الليبرالية تقدم استبصارات مفيدة جدا لفهم الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مجمل الإدعاءات والإفتراضات التي تقدمها هذه النظرية، ويمكن أن نجادل بأن الأهداف الكبرى التي تسعى الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيقها سواء على المستوى القطري أو العالمي، تتقاطع بشكل كبير وواضح مع الإفتراضات والغايات التي ينشدها الليبراليون في عالم اليوم.

المطلب الثالث: مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي

تعد مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي أحد أهم المداخل النظرية التي من شأنها تقدم شروحات وتفسيرات واضحة لفهم الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال دراسة ذلك التأثير المتبادل بين الجوانب السياسية والجوانب الإقتصادية على المستوى الدولي، على اعتبار أنها كمفهوم تعرف في أبسط معانيها بكونها "تسخير الاقتصاد للسياسة" "Economic Statecraft" مثلما ذهب إليه كل من جيف بيريدج وألان جيمس.

[1] Pierre-Bruno Ruffin, "***International Trade and Foreign Affairs – Some Reflections on Economic Diplomacy***'' JOURNAL OF INTERNATIONAL LOGISTICS AND TRADE 14, No: 01 (2016):12- 14.

من هذا المنطلق تأتي أهمية الاقتصاد السياسي الدولي كإطار تحليلي لفهم العلاقة بين السياسة والإقتصاد، حيث يجادل روبرت جيبلين في مقدمة كتابه "الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية" بأن فهم القضايا التجارية والمالية وتلك المتعلقة بالجوانب التنموية تتطلب المزاوجة بين علمي الاقتصاد والسياسة معا. ورغم أنه كان ينظر للقضايا السياسية وكأنها منفصلة عن القضايا الاقتصادية بمعنى الفصل بين السياسة والإقتصاد كحقلين علميين متمايزين، إلا أن التحولات العالمية مع نهاية القرن العشرين فرضت منطقا مختلفا حيث جعلت العلماء يركزون على دراسة التفاعل المستمر بين السياسة والإقتصاد ومحاولة تجسير الفجوة بينهما؛ فالجمع بين الاقتصاد الدولي والسياسة الدولية قد أضحى ضرورة علمية في عالم أصبحت القضايا والمشاكل الراهنة تتجاوز فكرة الفصل الفكري بينهما، وأن الإدراك التقليدي لطبيعة التفاعل بين هذين العلمين دائما ما كان يشوبه القصور والتبسيط.[1]

إن الاقتصاد السياسي الدولي هو مجال أكاديمي وطريقة للتفكير ضمن ميدان العلاقات الدولية وتحليلها من خلال التأكيد على أمرين أساسيين، الأول مفاده وجود علاقة متداخلة بين الاقتصاد والسياسة بحيث لا يمكن فهم السياسة دون الاقتصاد والعكس نظرا للترابط الوظيفي بينهما؛ وهذا يعني أن الاقتصاد الدولي يعد دائما "مسيس" لأنه يختص أساسا بمن يحصل على (ماذا، متى، وكيف)، وهو نفسه تعريف السياسة. ويحاجج كل من بول هيرست وغراهام طومسون بأن مفهوم الاقتصاد الدولي هو محصلة لذلك التفاعل المعقد بين العلاقات السياسية والإقتصادية، تشكله وتعيد تشكليه القوى العظمى. أما التأكيد الثاني فيتعلق بغياب حدود التمايز بالنسبة للإقتصاد بين ما هو دولي وما هو وطني، وذلك راجع إلى مدى عمق التداخل بين المستوين الناتج عن الأنشطة الاقتصادية العابرة للحدود الوطنية، وتنامي حركية التجارة، وكذا عضوية التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وأيضا موجات العولمة؛ كلها عوامل جعلت الإقتصاديات الوطنية مترابطة لدرجة يصعب فيها أن تكون السياسة الاقتصادية لدولة ما "محلية" حصرا، وقد دفع هذا الأمر إلى تلاشي الحدود بين السياسة والإقتصاد، وبين الوطني والدولي، وهو ما كرس نمطا عاليا من الإعتمادية المتبادلة بين الإقتصاديات لدرجة أن أي اقتصاد وطني قد أصبح أكثر انكشافية وحساسية للتغيرات التي تحدث على مستوى الإقتصاديات الأخرى.[2]

---

[1] روبرت جيبلين، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***. تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 18، 19.

[2] جون بيليس وستيف سميث، "***عولمة السياسة العالمية***". تر: مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص. 454، 455.

في هذا الصدد، يؤكد كل من دونا لي "Donna lee" ودافيد هادسون "David hudson" على أهمية التغييرات التي أضحت تمس الممارسة الدبلوماسية من خلال تنامي دور العوامل الاقتصادية والتجارية مستعرضين عدد من تجارب الدول حول العالم التي أصبح تركيزها الأساسي ينصب حول دمج الإعتبارات الاقتصادية والتجارية في هيكلة مؤسساتها الدبلوماسية، على سبيل المثال قامت كل من كندا، أستراليا وبلجيكا بإصلاحات هيكلية عن طريق دمج وزارتي الخارجية والتجارة في وزارة واحدة، في حين قامت دول أخرى بإنشاء هيئات مشتركة لتنسيق الجهود بين هاتين الوزارتين في إطار دبلوماسيتها التجارية على غرار المملكة المتحدة والتشيك... كل هذه الأمثلة تشكل دلالات على أن الأنشطة الاقتصادية والتجارية قد أصبحت ضمن مركز اهتمامات الحكومات الوطنية من خلال بروز ممارسات دبلوماسية جديدة قوامها الحفاظ على المصالح التجارية.[1] وهذا الأمر تأكيد واضح على أحد أهم الإدعاءات المحورية ضمن مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي التي تفترض تلازم كل من الاقتصاد والسياسة على المستوى الوطني والدولي والدبلوماسية الاقتصادية ماهي إلا انعكاس لهذا التلازم كونها أداة لخدمة المصالح الاقتصادية والسياسية للدولة في العالم الخارجي.

توفر مقاربة الإقصاد السياسي الدولي فهما جيدا لظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تركيز الاهتمام في المقام الأول على طرق تشكيل الأنظمة من قبل القوى والفواعل السياسية التي من خلالها يتم التعبير عن التفاعلات الاقتصادية (أي المصالح الاقتصادية)، ومن جهة أخرى التركيز على آثار تلك التفاعلات الاقتصادية على البنى والمخرجات السياسية، كما ينطوي عمل علماء الاقتصاد السياسي الدولي في مجال الدبلوماسية الاقتصادية على مزيج من أهداف السياسة الخارجية والأدوات التجارية من جهة ومزيج من الأهداف التجارية والأدوات السياسية من جهة أخرى، ضمن بيئة معينة أين يتم تشكيل أو ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية.[2]

إن مثل هذا الإطار التحليلي من شأنه أن يمدنا باستبصارات عديدة حول ذلك التفاعل المعقد بين الدبلوماسية (كتجسيد للسياسة الخارجية) والإقتصاد (كتجسيد للمصالح التجارية والإقتصادية)، فالدبلوماسية الاقتصادية من منظور الاقتصاد السياسي الدولي تعبر عن نمطين من عمليات التأثير: النمط الأول، يرتبط بتأثير الإعتبارات السياسية على تعريف وتوجيه المصالح الاقتصادية للدولة في الخارج، بمعنى التأثير على

[1] Donna Lee and David Hudson, "***The old and new significance of political economy in diplomacy***". Review of International Studies 30, No: 03 (2004): 343, 344.

[2] Maaike Okano-Heijmans, Op. cit. p 27.

توجهات الدبلوماسية الاقتصادية والأهداف التي تسعى لتحقيقها. أما النمط الثاني، فيتعلق بتأثير المصالح والتفاعلات الاقتصادية الدولية على دور القوى والهياكل السياسية الفاعلة في عمليات صنع القرار الخارجي. وبناءا على ديناميكية التأثير المتبادل هذه، يمكن للدولة أن توازن بين الأهداف والمصالح التي تسعى لتحقيقها، وبين التأثيرات التي تمارسها البيئة الاقتصادية الدولية عبر صياغة دبلوماسية إقتصادية مرنة تستجيب لهذا الغرض.

ولو نلق نظرة على أدبيات الاقتصاد السياسي الدولي حول هذه النقطة، يمكننا رصد ذلك الجدال الفكري بين المنظورات الكبرى أو كما سماها روبرت جيبلين بـ "الأيديولوجيات الثلاث" حول الرؤى المتضاربة بشأن العلاقة بين السياسة (الدولة) والإقتصاد (السوق)؛ حيث يجادل أنصار القومية الاقتصادية (تعرف أحيانا بالميركنتالية أو الحمائية) بأن العوامل السياسية هي التي توجه وتحدد العلاقات الاقتصادية بين الدول؛ بمعنى أن الهدف القومي مرتبط بالحفاظ على المصالح العليا (الأمن العسكري) للدولة في مقابل الإعتبارات الاقتصادية. بينما يحاجج اللبيراليون بأهمية العوامل الاقتصادية في تحديد سلوكيات الدول، إذ يفترضون بأن حرية التجارة والتعاملات الاقتصادية تعد محددا رئيسيا في تعزيز العلاقات التعاونية من خلال حجم المنافع الاقتصادية المتبادلة. أما الماركسيون فيؤكدون بأن الاقتصاد هو المحرك الأساسي للعلاقات السياسية بين الدول، وأن النزاع السياسي ما هو إلا صراع طبقي حول توزيع الثروة في الأسواق العالمية.[1] وعليه فإن كل منظور داخل الإقصاد السياسي يختلف اختلافا جوهريا في إدراكه للعلاقة بين السياسة والإقتصاد.

بناءا على هذا الطرح، يجادل المهتمون بالإقتصاد السياسي الدولي بأن العلاقات الدولية المشمولة على كل من العلاقات السياسية والاقتصادية تعد جزءا من مجموعة أكبر من الهياكل والعلاقات التي يمثلها هذا الحقل (أي الاقتصاد السياسي الدولي) بمعنى أنه لا يمكن إدراك هذه العلاقات السياسية إلا من خلال مقاربتها من زاوية الإقتصاد السياسي الدولي، في حين تذهب أطراف أخرى للتأكيد على أن الاقتصاد السياسي الدولي يركز على دراسة القضايا المرتبطة بالنقود، التمويل، التجارة، والإستثمار التي لا تشكل أقسام أخرى من موضوعات العلاقات الدولية.[2] هذه القضايا كلها تعد أنشطة هامة لممارسة الدبلوماسية الاقتصادية، ويظهر ذلك جليا من خلال التعريف الذي قدمه أوكانو هيجمنس لهذا المفهوم باعتباره يغطي

[1] راجع روبرت جيبلين، مرجع سابق الذكر، ص 44- 90.

[2] جون بيليس وستيف سميث، مرجع سابق الذكر، ص. 458، 459.

ثلاثة أنماط على الأقل من النشاط الدبلوماسي والمرتبطة بتشجيع التجارة والاستثمار (commercial diplomacy)، عقد المفاوضات بشأن الاتفاقيات الاقتصادية (trade diplomacy)، و تحقيق سياسات التعاون الإنمائي. وهو الطرح الذي أكده كل من "Van Bergeijk" و "Moons" من خلال تعريفهما للتعاون الإنمائي، والتجارة الدولية، وسياسات الاستثمار بأنها لبنات أساسية لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية.*

باختصار، فإن مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي تؤكد على تلاشي الحدود بين السياسية والإقتصاد ما يجعلها أداة تحليلة مفيدة جدا للتعامل مع الديناميات التي تقوم عليها الدبلوماسية الاقتصادية، من خلال فهم الجزئيات الهامة المرتبطة بالعلاقة بين الثنائيات المكونة للعمل الدبلوماسي الإقتصادي سواء تعلق الأمر بالتأثيرات المتبادلة بين الاقتصاد والسياسة، التفاعل بين المستوى الوطني والدولي، التفاعلات بين القطاع العام والخاص، حيث أن ضبط جوهر هذه التأثيرات والتفاعلات من شأنه أن يحل لغز الدبلوماسية الاقتصادية لأي دولة.

المطلب الرابع: مقترب التحليل العقلاني

يعد هذا المقترب أحد أهم المداخل النظرية التي تكتسي أهمية كبرى في تحليل وفهم سلوك الدول والفاعلين الآخرين على مستوى الدبلوماسية الإقتصادية، من خلال البحث عن الموازنة العقلانية بين المصالح والتكاليف عند اتخاذ قرارات بشأن المسائل والاتفاقيات والقضايا التي تخص الجوانب الاقتصادية والتجارية في إطار تعاملات الدولة مع العالم الخارجي.

يجادل باين وولكوك بأن الدبلوماسية الاقتصادية مرتبطة بما تفعله الحكومات، ولابد من أخذ مفهوم الحكومة بالمعنى الواسع، لأن السياسات الحكومية هي نتاج عمل عدد من الوزارات والهيئات الإدارية والعمومية والبرلمانات وغيرها. ومن منطلق أن الدبلوماسية تعبر عن سيادة الأمة، فإن الدبلوماسية الاقتصادية هي مسؤولية دول ذات سيادة كالقول بالدبلوماسية الاقتصادية الفرنسية أو الأمريكية أو الكورية. إلا أن شركات متعددة الجنسيات مثل ميشلان "Michelin" أو جوجل "Google" أو سامسونج "Samsung" لديها استراتيجيات عالمية، في مقابل ذلك لا تملك دبلوماسية إقتصادية خاصة بها، وهذا لا يعني تهميش دور هذه الفواعل، بل إن الدور الذي تقوم به هذه الشركات على مستوى الدبلوماسية الاقتصادية له تأثير واسع، بالإضافة إلى دور منظمات حماية المستهلك وتبينها لسياسات المقاطعة، وكذا دور المنظمات

* راجع الصفحة 15 من هذا البحث.

غير الحكومية التي قد تؤثر في القرارات المتعلقة بالتجارة والتصنيع بدعوى سلامة الأغذية، حماية البيئة، حقوق الإنسان، الدين... وبالتالي فإن كل هذه الفواعل تندرج في مجال الدبلوماسية الاقتصادية عبر تفاعلها بطريقة متناغمة مع الشؤون الخارجية والمصالح الوطنية لدولها.[1] ويؤكد تشارلي ويلسون " Charlie Wilson" الرئيس التنفيذي السابق لشركة جنرال موتورز "General Motors" هذه الفكرة من خلال مقولته الشهيرة بأن "كل ما هو مفيد للبلد، هو مفيد كذلك لشركة جنرال موتورز والعكس صحيح"، والذي أصبح فيما بعد وزير للدفاع الأمريكي في عهد الرئيس دوايت إيزنهاور.[2]

يُعنى التحليل العقلاني بدراسة المصالح المتنوعة، حيث يفترض بأن الدول أو الأطراف الأخرى في أي مفاوضات تسعى إلى تحقيق توازن بين تفضيلات هذه المصالح المتنوعة من أجل تعزيز المنافع، ويأخذ تعظيم هذه المكاسب أشكالا مختلفة كزيادة مستوى الرفاهية الاقتصادية أو تعزيز الأرباح التجارية، كما قد تتضمن مكاسب سياسية لصالح الحكومات والأحزاب على شاكلة الإحتفاظ بالسلطة أو الوصول إليها من خلال الدعم المقدم من قبل الدوائر المستفيدة بشكل أو بآخر من مخرجات العملية التفاوضية.[3]

فالدول كفواعل عقلانية تعمل على دائما في إطار توجهاتها الخارجية على الموازنة بين المكاسب والتكاليف عبر تحليل كافة مخرجات العمليات التفاوضية المتعلقة بالدبلوماسية الاقتصادية، واختيار التفضيلات المناسبة التي تحفظ مصالحها سواء تعلق الأمر بعقد الإتفاقيات الاقتصادية والتجارية والتصديق عليها، أو الإنخراط في عمليات تعاونية مع أطراف أخرى، أو الدخول في مناطق تجارة حرة وغيرها...

إن هذا الطرح يستند إلى الافتراض الأساسي ضمن تحليل العلاقات الدولية القائل بأن الحكومات الوطنية يقع على عاتقها تحديد تفضيلات ومصالح الدولة وتعزيزها على الصعيد العالمي، الذي يعد ميدان للتفاعل بين الدول حيث قد تتوافق/ أو تتصارع المصالح والتفضيلات الخاصة بكل دولة، وعلى الحكومات أن تضمن تحقيق الرفاه الاقتصادي من خلال التركيز على التجارة الدولية وحركية رؤوس الأموال وهو ما يفسر اهتمام الدول بالدبلوماسية الاقتصادية التي قد تحمل جوانب تعاونية وأخرى تنافسية.[4]

وعلى هذا الأساس، يجادل أنصار التحليل العقلاني على أن صناع القرار يتخذون القرارات على أساس تحليل التكاليف والفوائد "cost-benefit analysis" الذي يتيح تحقيق أقصى قدر من الربح؛ فغالبا

[1] Pierre-Bruno Ruffini, Op. cit, p. 07.

[2] Ibid, p.10.

[3] Nicholas Bayne and Stephen Woolcock, Op. cit, p. 43.

[4] Pierre-Bruno Ruffini, Op. cit, p. 09

ما يتم التخطيط لعملية المفاوضات الاقتصادية من خلال دراسات سابقة أو مصاحبة لها لقياس التكاليف المترتبة والفوائد المتوقعة لمختلف الخيارات المتاحة، لكن تبقى هذه الدراسات تفتقر للدقة اللازمة حتى مع اعتمادها على النمذجة القياسية الاقتصادية التفصيلية "detailed econometric modeling"، حيث أن هناك اعتبارات أخرى تدخل في مسار التفاوض على غرار ما إذا كان سيتم تنفيذ مخرجات الإتفاقية بشكل كامل، وكذا العوامل المرتبطة بالتطورات الحاصلة على مستوى الأسواق. وبالتالي فإن مقترب التحليل العقلاني يعتمد بدرجة أكبر أو أقل – حسب القضية المطروحة– على ما يعرف بالعقلانية المحدودة "rationality bounded" بمعنى آخر محدودية المعلومات الكاملة عن التأثير، الأمر الذي يقود إلى فكرة أعمق تتمثل في أن الدبلوماسية الاقتصادية قد تتشكل أحيانا وفقا لأحكام ذاتية "subjective judgments" من خلال دور الأفكار أو التفضيلات المبنية اجتماعيا في تشكيل مخرجات العملية الدبلوماسية.[1]

بناءا على هذا الطرح، يمكن القول بأن المقاربة العقلانية لتحليل الديبلوماسية الاقتصادية تقوم على أساس تحديد المصالح الاقتصادية الوطنية المختلفة وتجميعها والتعبير عليها في شكل تفضيلات أو قرارات عقلانية من قبل صناع القرار والحكومات، وعادة ما تخضع هذه الخيارات للمفاضلة بناءا على حسابات التكلفة والربح، ومن شأن هذه المقاربة أن تمنح مرونة أكبر لصانع القرار من أجل المفاوضة والمساومة عند الإنخراط في ترتيبات معينة كعقد الإتفاقيات التجارية، أو الإنضمام لمؤسسات اقتصادية إقليمية أو دولية، أو الدخول في مناطق تجارة حرة...

[1] Nicholas Bayne and Stephen Woolcock. Op. cit, p. 43

الفصل الثاني: المقاربة الاقتصادية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية: توظيف عناصر القوة الناعمة وإعادة رسم إحداثيات التموقع العالمي

لعل ما يثير الانتباه لدى أغلب المهمين بشؤون السياسة الخارجية للجزائر هو تركيزهم على غلبة البعد السياسي والأمني على تشكيل دبلوماسيتها، فالجزائر بعد الإستقلال عملت على الانخراط في مختلف القضايا الإقليمية والدولية عن طريق الوساطة والتوفيق وتطبيق سياسات حسن الجوار الإيجابي من أجل تكوين تلك السمعة الجيدة في الخارج مما يعزز من فرضية أن عقيدتها كانت "أمنية" بامتياز، في مقابل ذلك لم يأخذ البعد الاقتصادي نصيبه من البحث والتحليل كون أن المقاربة الأمنية كانت الأبرز، بالرغم من أن تجليات النشاط الاقتصادي كان مرافقا لمسارها خصوصا في فترة السبعينيات وسعي الجزائر للانضمام في مسار إصلاحات المنظومة الاقتصادية العالمية، وتدعم هذا المسعى أكثر بعد انهيار الشيوعية ونهاية الحرب الباردة لتؤكد هذه التغيرات مرة أخرى على أن المتغير الاقتصادي هو المتحكم في توجيه العلاقات الدولية. في خضم هذه التحولات بدأ عهد جديد في السياسة الخارجية الجزائرية من خلال الدمج بين الجوانب الاقتصادية والسياسية في إطار النشاط الدبلوماسي، لتصبح الدبلوماسية الاقتصادية المصطلح الأكثر شمولا لوصف حركية انفتاح السلوك الخارجي للجزائر على محيطها الإقليمي والدولي، وتكون بذلك أحد الأدوات أو الآليات الجديدة التي تبنتها الجزائر من أجل تعظيم مكاسبها الوطنية.

وعليه، سيحاول هذا الفصل تقديم مقاربة تحليلية لفحص هذه الآلية بعيدا عن المقاربة الكلاسيكية المرتبطة بالأبعاد الأمنية حصرا، حيث سيعالج المبحث الأول دور المتغير الاقتصادي في إعادة توجيه وترتيب أولويات الدبلوماسية الجزائرية، في حين يقدم المبحث الثاني العوامل أو المقومات الداخلية والخارجية الدافعة لاستخدام صناع القرار الجزائري للدبلوماسية الاقتصادية كأداة للتوجه نحو الخارج، بينما يوضح المبحث الأخير الأهداف الكبرى التي تسعى الجزائر لتحقيقها من وراء هذه المقاربة الجديدة، وفهم كيفية إعادة هندسة شراكاتها الإقتصادية الإقليمية والدولية تبعا لمتغير المصلحة القومية.

المبحث الأول: المكون الاقتصادي وتعددية مسارات العمل الدبلوماسي

إن تضمين العامل الاقتصادي كحافز مهم للعمل الدبلوماسي جعله أحد الأولويات الكبرى التي تراهن عليها السياسة الخارجية الجزائرية بعد أن ظلت لفترات طويلة حبيسة القضايا التقليدية، حيث شهدت المقاربة الدبلوماسية الجزائرية إعادة تشكيل في أجندتها من أجل تحقيق التوازن والمرونة بين الاستمرار في دعم

القضايا العادلة والدفاع عن مصالح الفئات الهشة والضعيفة، وبين ضرورات الإنفتاح الاقتصادي على العالم ضمن مقاربة تستهدف حماية المصلحة الاقتصادية عن طريق تنمية حركية التجارة الخارجية وجلب الإستثمارات وتنويع الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: الأسس التاريخية للدبلوماسية الجزائرية وتجليات البعد الإقتصادي

إن المتتبع والمهتم بدراسة وتحليل السياسة الخارجية الجزائرية يرصد كيف أن عقيدتها الدبلوماسية تستند إلى "خطاب معياري قيمي" جعلها تصنع هوية دولية متميزة تقوم على مجموعة من المبادئ الناظمة لسلوكها الخارجي، بما يتوائم مع قوانين المجتمع الدولي والشرعية الدولية في إطار احترام سيادة الدول من خلال جملة المبادئ الراسخة في عقيدتها الخارجية المرتبطة بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى حق الشعوب في تقرير مصيرها، والحل السلمي للنزاعات الدولية. هذه العقيدة مستوحاة من التراكمات التاريخية والمخاض العصيب الذي عاشته الجزائر عبر سعيها الحثيث للنضال ضد الاحتلال الفرنسي، أين برزت الدبلوماسية الجزائرية بشكل ملفت في تلك الفترة وكان لها اسهام كبير في استرجاع السيادة الوطنية وتحقيق الإستقلال عام 1962.

شكل رقم 05: المبادئ الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية

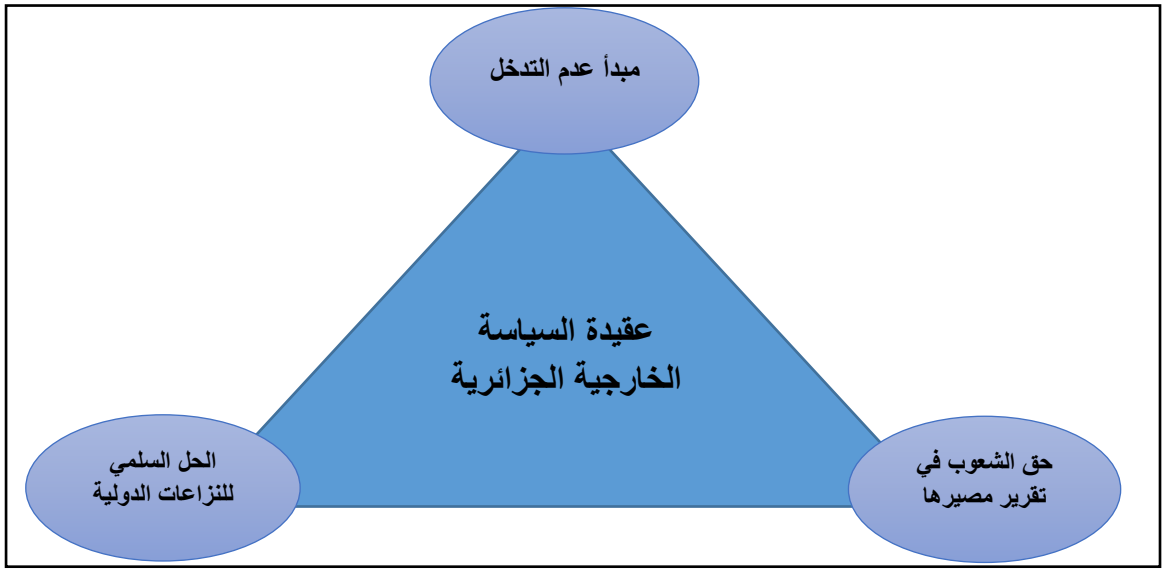

المصدر: من إعداد الطالب

تمتد جذور الدبلوماسية الجزائرية إلى فترة الكفاح السياسي والعسكري الذي قادته الحركة الوطنية ضد الاحتلال الفرنسي، حيث شكلت مرحلة النضال المسلح الأساس الذي بنيت عليه هويتها الدبلوماسية ومبادئها

الثابتة ، وكان لها تأثير كبير على صوغ رؤية صانع القرار الجزائري على المستوى الخارجي، مما جعل "ميراث الثورة" يشكل المرجعية الكبرى التي تحكم السلوك الخارجي للجزائر.[1] مما جعلها تعرف بـ "دبلوماسية الثورة"، وأنها قبلة الثوار في العالم.

لتأتي مرحلة ما بعد الإستقلال أين عملت الجزائر على تكوين هوية دبلوماسية تحررية ارتكزت أساسا على مسار نضالها الثوري، حيث نصبت جهودها كداعم لحركات التحرر وتصفية الإستعمار على المستوى الدولي، وقد ساهم نجاح الثورة الجزائرية في تشكيلها كـ "قوة ناعمة" من خلال بروزها كنموذج قائم على جاذبية تحقيق الحرية والسيادة. وفي الواقع، فقد عملت الجزائر بقوة على الترويج لهذا النموذج التحرري من أجل التأكيد للعالم على أن الكفاح المسلح هو البديل الوحيد لاستعادة السيادة الوطنية بالنسبة للدول القابعة تحت الهيمنة الإستعمارية، وشكل هذا التوجه أساسا إيجابيا حفز العديد من الدول خاصة الإفريقية على استعادة استقلالها في فترة الستينيات من القرن الماضي.[2]

بناءا على هذا، قدمت الجزائر مقاربة مميزة لمشكلة التوفيق بين المبادئ والمصالح الوطنية ضمن توجهات سياستها الخارجية، من خلال سلوكاتها ومواقفها تجاه مختلف القضايا الإقليمية والدولية؛ حيث تستند هذه المقاربة إلى فكرة أن المصالح والمبادئ لا يمكن أن تكون بدائل لبعضها البعض، ولكن التصور الجوهري يقوم على فرضية أن المبادئ هي التي تُكَوِّنُ المصالح بطريقة متشابكة؛ فوجود مبادئ ثابتة تحكم السلوك الخارجي من شأنه أن يخلق نوعا من التقارب مع الدول التي تعتنق ذات المبادئ، مما يؤدي لتشكيل مجموعة من المصالح المشتركة بينها؛ فالأساس الذي تقوم عليه السياسة الخارجية للجزائر يرتكز على تلك المبادئ التي تحدد بشكل تفاعلي مجموع المصالح الوطنية. [3]

ظهرت البوادر الأولى لاهتمام صانع القرار الجزائري بالبعد الاقتصادي على مستوى توجهات السياسة الخارجية والدبلوماسية، بعد تنفيذ القرار السيادي المتعلق بتأميم المحروقات في 24 فيفري 1971 والذي

---

[1] رابح زغوني، ***أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ :وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"*** مجلة سياسات عربية (23): ص ص. 87، 88.

[2] Laeed Zaghlami, "***PUBLIC DIPLOMACY AND SOFT POWER IN ALGERIA'S FOREIGN POLICY***" Algerian Journal of Human and Social Sciences, no.02 (2021), p.462.

[3] Mohamed Reda SOLTANI, Ayoub DEHEGANI, "***Algerian diplomacy in regional environment turbulence: role challenges and lead opportunities*** "THE ARABIC JOURNAL OF HUMAN AND SOCIAL SCIENCES, No. Special Issue (2021),p. 195.

كُلِّلَ بنجاح باهر من خلال اقتحام النفط الجزائري للأسواق العالمية، إلى تكثيف نشاطها الدبلوماسي على المستوى الدولي من خلال المطالبة بحق الشعوب في التصرف في مواردها الطبيعية، وشكل هذا النداء حجر الزاوية للمطالبة بإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد، كما عملت على الترويج لهذا المبدأ على المستوى الإفريقي لتشكل منظمة الوحدة الإفريقية في قمتها التاسعة من 15 إلى 23 جوان 1971 إطارا مؤسساتيا للعمل على هذا الأساس من خلال تبنيها لقرار حاسم يؤكد على الحق الثابت والمطلق لكل دول العالم والدول الإفريقية خاصة على التصرف بحرية وسيادة كاملة في مواردها الطبيعة من أجل تحقيق التنمية لصالحها، بناءا على ما تتضمنه مواثيق ومبادئ الأمم المتحدة. وقد علق الناطق الرسمي باسم الوفد الجزائري على هذا القرار بقوله أنّ "**هذا الأخير يجب أن يدرج في إطار "الخلاف البترولي" الذي تشهده الجزائر مع فرنسا، وكان الأمر في غاية الأهمية بأن مخرجات هذه الدورة حملت دعما كبيرا للطرف الجزائري**". ولم تنصب الجهود على المستوى القاري فحسب، بل كان العمل أيضا على مستوى الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية على غرار منظمة الدول المصدرة للنفط "OPEP" وكذا منظمة الأمم المتحدة بغية التأسيس لنظام اقتصادي عالمي جديد.[1] وشكَّلَ احتضان الجزائر للقمة الرابعة لرؤساء دول وحكومات حركة عدم الانحياز في سبتمبر 1973 بالجزائر العاصمة، فرصة للمطالبة بضرورة إيجاد الآليات اللازمة لتنفيذ هذا المشروع.

إن البعد الاقتصادي الذي طبع التحرك الدبلوماسي للجزائر في هذه المرحلة يعبر عن محور اهتمام رئيسي رافق تلك التحولات الدولية التي كان يشهدها العالم، إذ أن تبنيها لخطاب العدالة الاقتصادية العالمية وإيجاد نموذج اقتصادي يقلص الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية، في ظل نظام دولي يشهد استقطابا ثنائيا حادا، كان الغرض منه حماية الحقوق الاقتصادية للدول الضعيفة ودعم قدراتها في الحفاظ على مواردها وثرواتها ومصالحها، وكذا محاولة الإنعتاق من التبعية وتحقيق التحرر الاقتصادي من خلال تبني أسس الحوار البناء بين الشمال والجنوب، وهو ما يعد تأكيدا للمرجعية الثابتة التي تأطر عقيدة سياستها الخارجية. وقد سمح هذا الأمر بفتح آفاق واسعة لدول العالم الثالث من أجل الإصطفاف خلف نداءات الجزائر في هذا السياق من أجل كسر الهيمنة الإستعمارية الجديدة (الإستعمار الاقتصادي)، ووضع القواعد الأساسية للدفع بالتنمية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتجاري لدول الجنوب.

[1] عبد الله بلحبيب، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1922- 1997*** (مصر: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012)، ص.19.

ظلت استمرارية الأداء الدبلوماسي على هذا النهج إلى غاية الثمانينات، أين ظهرت عدة عوامل غيرت نمط هذا العمل نحو تبني منهج الوساطة لحل النزاعات في مقابل تراجع الاهتمام بالبعد الاقتصادي والتنموي الذي برز بشكل واضح في السبعينيات، ولعل من أبرز هذا المتغيرات تراجع الهيمنة الإستعمارية في إفريقيا من خلال موجة التحرر، ورفض الدول المتقدمة ومقاومتها لمشروع المطالبة بنظام اقتصادي عالمي جديد، وتداعيات الأزمة الاقتصادية التي ميزت الواقع الاقتصادي الجزائري في تلك الفترة بسبب انخفاض مداخيل البترول وارتفاع المديونية الخارجية.[1] لتشكل أحداث أكتوبر 1988 نقطة انعطاف في مسار الدبلوماسية الجزائرية أين أدت إلى انفجار الوضع وانفلات الأوضاع الأمنية سنة 1992، وهو ما شكل عاملا لتقييد العمل على المستوى الخارجي خصوصا بعد الهجمة الشرسة من قبل العديد من الأطراف في الخارج التي طالت المشهد السياسي في الداخل، وحاولت تقديم صورة غير مشرفة عن خطورة الوضع وتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية؛ لتتوج بعد ذلك بحصار اقتصادي طبقته بعض الدول كتعبير منها عن رفضها التعامل مع النظام السياسي وكذا الخوف من عجزه على تسديد الإختلالات التي تمس الموازنات التجارية على المستوى الثنائي، وهو ما جعل النشاط الدبلوماسي يتراجع لأدنى مستوياته.[2]

تجدر الإشارة إلى أن كل هذه الأحداث قد تزامنت مع ما شهده العالم من تغيرات هيكلية على مستوى النظام الدولي في تلك المرحلة مع انهيار الإتحاد السوفياتي سنة 1991 وما رافقها من تحولات مست العديد من جوانب السياسة العالمية، الأمر الذي شكل تحديا آخر أمام السياسية الخارجية بضرورة التكيف مع الأوضاع الدولية الجديدة وإعادة ترتيب أولوياتها بما يتماشى وثنائية التوفيق بين المصالح والمبادئ في عالم ما بعد الحرب الباردة.

لتشهد الدبلوماسية الجزائرية عهدا جديدا مع انتخاب الرئيس الراحل "عبد العزيز بوتفليقة" سنة 1999 إذ سعى لإعادة بعث وتنشيط العمل الدبلوماسي من جديد من منطلق خبرته كوزير للخارجية في عهد الرئيس "هواري بومدين"، وقد ساعده على ذلك بداية استباب الأمن وتحسن الأوضاع الاقتصادية داخل البلد؛ البداية كانت من إفريقيا حيث عملت الجزائر على استعادة دورها الريادي من خلال عدد من القضايا على غرار منهج الوساطة لحل النزاع الإثيوبي الإيريتيري سنة 2000 التي تم على إثرها التوصل لاتفاق سلام في

[1] المرجع نفسه، ص ص. 21، 22.

[2] راجع العايب سليم، ***"الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي"*** (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010، 2011)، ص ص. 92-98.

العاصمة الجزائرية، بالإضافة إلى استحداث منصب وزاري للتعامل مع القضايا الإفريقية، ضف إلى ذلك انخراط الجزائر في مسار الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا النيباد سنة 2001؛ كما شكلت هجومات 11 سبتمبر 2001 فرصة سانحة لها من أجل تسويق مقاربتها للحد من الظاهرة الإرهابية من منطلق التجربة التي عاشتها، حيث أضحت فاعلا رئيسيا في الحرب العالمية ضد الإرهاب العابر للحدود، كما استطاعت كسر تلك الصورة النمطية التي ما فتئت تُعرَفُ بها، وهو ما عزز من فعالية وطموحات الأداء الدبلوماسية الجزائري على المستوى الدولي.[1] وقد رافق هذه الحركية تركيز الجهود على ضرورة الإنفتاح الإقتصادي على العالم الخارجي كمواكبة لتنامي موجات العولمة الاقتصادية التي أضحت السمة البارزة مع مطلع الألفية الجديدة.

يشير عدد من الباحثين بأن دبلوماسية الجزائر بدأت تتجه نحو مسارات جديدة بغية التكيف السياق العالمي الجديد "new global context" من خلال العديد من المؤشرات التي يمكن رصدها في السنوات الأخيرة، على غرار انضمامها للحوار المتوسطي لحلف الناتو "NATO's Mediterranean Dialogue" ودعوتها لحوار سياسي شامل من أجل حل النزاعات المنخفضة والمتوسطة الحدة مثل هو حاصل في ليبيا مالي واليمن، وكذا تقديم مساعيها الحميدة من منطلق خبرتها في هذا المجال على غرار وساطتها في العديد من القضايا، بالإضافة إلى إدراجها للإهتمامات الاقتصادية والتجارية من خلال تنفيذها لاتفاقيات التجارة الحرة العربية "GZALE" والإفريقية "ZLECAf"، وأيضا رغبتها في مراجعة اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوربي "Association Agreement with the European Union" لمرافقة التحولات الراهنة، وعلى مستوى عالمي من خلال مفاوضاتها الجارية للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية "WTO". كما تشتغل أيضا على مستويات إقليمية "Regional level" وأخرى دون إقليمية "Sub-regional" من خلال عدد من المنابر المميزة من مثل الإتحاد الإفريقي "African Union"، مجموعة التعاون 5+5 "5+5 Cooperation"، لجنة الأركان العملياتية المشتركة "CEMOC"، مبادرة مكافحة الإرهاب العابر للصحراء Trans-Saharan Counter Terrorism Initiative، منظمة الشرطة الجنائية الإفريقية "Afripol"... وغيرها من الشراكات التي تعتزم الجزائر إطلاقها وفقا لأنماط وصيغ جديدة.[2] وعلى هذا الأساس، فإن تعدد

[1] Anouar Boukhars, ***"Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring"*** CTC SENTINEL, No.01 (2013): 17.

[2] Arslan Chikhaoui, "***The Non-Alignment Posture of Algeria's Foreign Policy***". Near East South Asia Center, Last seen January 15, 2023.

هذه المسارات يندرج ضمن المقاربة الشاملة التي تعتمدها الدبلوماسية الجزائرية الجديدة من أجل إعادة التموضع على المستوى القاري والإقليمي وحتى العالمي، ومن الواضح أن الشواغل الاقتصادية تلاقي الاهتمام الأكبر في أجندة عملها في الآونة الأخيرة على اعتبار أن الاقتصاد هو الورقة الدافعة للتحرك الجزائري نحو الخارج.

المطلب الثاني: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة جديدة لتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية

يجادل عدد من الباحثين بأن القضايا السياسية لم تعد هي المحاور المهمة في عمل البعثات الدبلوماسية والقنصلية، بل أن هناك توجه من قبل العديد من الدول نحو إعادة تموضع سفاراتها وقنصلياتها في أقاليم معينة من أجل تعظيم على مصالحها الاقتصادية، ولم تعد هذه البعثات تقتصر على "التمثيل الدبلوماسي الفخري" "honorary representations" أو بكونها فروع ترتبط بالبيروقراطيات "bureaucracy"، بدلا من ذلك يتم فتح هذه التمثيليات على أساس ما تحققه من مكاسب اقتصادية ليصبح عملها خاضع للإعتبارات المادية والمالية، وأضحى هدف الدبلوماسي هو تنمية المصالح الاقتصادية لبلده ومحاولة استثمار العلاقات السياسية الجيدة مع الدولة المضيفة من أجل تعظيم هذه المصالح.[1]

استنادا لهذا، أصبح المتغير الاقتصادي يكتسي أهمية كبرى بالنسبة للسلوك الخارجي للجزائر من منطلق أنه عامل مهم في تنمية حركية التجارة الخارجية وجلب الإستثمارات، ما جعل من وزارة الشؤون الخارجية الجزائرية تحظى باهتمام كبير في إطار السياسة الاقتصادية للبلد، وأضحى من مهامها الرئيسية الترويج للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية، وتشجيع الإستثمارات الأجنبية المباشرة مما يساهم في خلق الثروة وخلق مناصب شغل، وهي مهمة معقدة نوعا ما.[2] وهذا السعي يندرج في إطار سياسة التنويع الاقتصادي بهدف مراجعة تموقعها على المستوى الإقليمي القاري كضرورة حتمية في ظل الإصلاحات التي عكفت الجزائر مباشرتها على مستوى كل القطاعات، وبتفعيل "الآلة الاقتصادية" على هذا المستوى تكون الدبلوماسية الجزائرية قد دخلت عهدا جديدا من خلال المزاوجة بين العمل الدبلوماسي والإقتصادي مثلما هو حاصل لدى العديد من الدول الكبرى، وذلك بهدف خدمة الاقتصاد الوطني من جهة، والتكيف مع التطورات الدولية التي يفرضها الأزمات الإقتصادية العالمية من جهة أخرى، إذ أن هذه الأخيرة تشكل دافعا

https://linksshortcut.com/MkEMY

[1] Mohamed Reda SOLTANI, Ayoub DEHEGANI, Op.cit, p. 201.

[2] وسيم قطاب الجمعي، ***العولمة وتأثيراتها على الدبلوماسية الاقتصادية***" مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 02 (2021): ص. 64.

للبحث عن فرص الإستثمار، وهو الأمر الذي يظهر جليا من خلال الزيارات الرسمية التي يقودها وفود من مختلف الدول الأجنبية نحو الجزائر، والتي عادة ما تجمع رؤساء الدول، الدبلوماسيين، رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات.[1] وخلال هذا المسعى جسدت الجزائر جملة من الإصلاحات التحفيزية للدفع بثقلها الاقتصادي وتحقيق أهدافها الخارجية، إذ أن تشجيع حركية التصدير وجلب الإستثمارات الأجنبية وإنعاش النمو الاقتصادي الوطني قد أضحت رهانات كبرى تعول عليها كثيرا، وفيما يلي عرض لأهم هذه الإصلاحات والإجراءات التي تم تبنيها على هذا المستوى:

I. إصلاحات على مستوى وزارة الخارجية

ظهرت مؤشرات تبني الجزائر للمقاربة الاقتصادية من خلال جملة من الإصلاحات القانونية التي باشرتها، حيث تم إعطاء صلاحيات واسعة لوزارة الشؤون الخارجية من أجل تفعيل البعد الإقتصادي ومحاولة تقديم الإضافة اللازمة للانفتاح الاقتصادي للجزائر على الخارج. وفي هذا الصدد تم إقرار عدد من المراسيم الرئاسية التي وسعت من صلاحيات السفراء القناصل على مستوى التمثيليات الدبلوماسية الخارجية؛ إذ حدد مثلا المرسوم الرئاسي رقم 02-406 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002 صلاحيات سفراء الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من خلال المادة 09 على أن: "**يعمل السفير على تطوير العلاقات الاقتصادية وترقية التبادلات التجارية والشراكة مع مؤسسات بلد الاعتماد**". بينما حدد المرسوم الرئاسي رقم 02-407 المؤرخ في 26 نوفمبر سنة 2002 صلاحيات رؤساء المراكز القنصلية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من خلال المادة 15 على أن: " **يعمل رئيس المركز القنصلي على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية والعلمية بين الجزائر والجماعات الإقليمية والمؤسسات الموجودة في دائرة اختصاصه. ويشجع، من خلال أعمال الاستكشاف والترقية، على إقامة علاقات شراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ومتعاملي دولة الإقامة**". كما جاء في المادة 16 بأن: "**يسهر رئيس المركز القنصلي على إطلاع المتعاملين الإقتصاديين الموجودين في دائرة اختصاصه بصفة منتظمة على كل تظاهرة أو معرض وطني أو دولي تنظمه الجزائر، ويقدم لهم لهذا الغرض المساعدة اللازمة**".

II. التسهيلات البنكية والمصرفية

[1] فيروز مزياني، "***الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية والدولية***" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 15 (2019): ص. 203.

يمس الدعم المالي المتعاملين الإقتصاديين في مجال التصدير من خلال عدد من الإجراءات:[1]

1- دعم بقيمة 50% من تكاليف النقل الدولي بالنسبة للمنتجات الزراعية القابلة للتلف، المنتجات غير الزراعية، وكذا المنتجات المصدرة الموجهة للتصدير على أن يتم تعويض هذه القيمة بعد الإنتهاء من عملية التصدير وتقديم وثائق الإثبات (لابد من تقديم مستندات مقروءة تثبت القيام بعملية التصدير).

2- المساهمة بجزء من نفقات المشاركة في المعارض والصالونات في الخارج كالآتي:(80% بالنسبة للمشاركة الجماعية في الفعاليات المدرجة في البرنامج الرسمي، 50% للمشاركة الفردية في التظاهرات الغير مدرجة، 100% للمشاركات الإستثنائية أو تلك التي تكون في شكل شباك موحد، 50% من نفقات إعداد تشخيص للتصدير وإنشاء خلايا تصدير داخلية).

3- دعم بنسب تتروح ما بين 10% و25% و50% لنفقات استكشاف الأسواق الخارجية والإنشاء الأولي لكيانات تجارية فردية وجماعية على مستوى هذه الأسواق. وبنسب تتروح بين 25% و50% للنفقات المتعلقة بدراسة الأسواق وتقديم المعلومات لصالح المصدرين.

4- التكفل بنسبة 50% من النفقات المتعلقة بنشر وتوزيع المواد المواد الترويجية للمنتجات أو الخدمات ذات الطابع التصديري. وبنسب تتروح ما بين 10% و50% و100% من نفقات ابتكار علامة تجارية وحمايتها في الخارج، واستحداث أوسمة لصالح المصدرين المبتدئين، وكذا تقديم مكافئات للبحوث والدراسات المهتمة بترقية الصادرات الجزائرية.

III. التحفيزات الضريبية والجبائية

تعد هذه الإعفاءات الضريبية حافزا مهما لترقية نشاط الصادرات خارج المحروقات، وتشتمل على مجموعة من المزايا التي يستفيد منها المتعاملون الإقتصاديون الجزائريون أثناء تصدير منتجاتهم على غرار الإعفاء من الضريبة على النشاط المهني(TAP)، الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات(IBS)، الإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة(TVA)، الشراء بالإعفاء من الرسم على القيمة المضافة(TVA)، وكذا إرجاع الرسم على القيمة المضافة(TVA).[2]

[1] Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, ***''Guide Signaletique De L'exportateur''***. (Algerie : ALGEX, 2022), p.05.

[2] للمزيد من المعلومات التفصيلية، راجع: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، ***"دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية"*** (الجزائر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2008)، ص ص. 99، 100.

إن هذه الإجراءات والتسهيلات التي عكفت الجزائر على تجسيدها تعبر عن إرادة سياسية واضحة بشأن خلق ديناميكية واسعة لتشجيع حركة المبادلات التجارية وتعزيز الصادرات خارج القطاع الكربوني كما تعكس هذه السياسات التزامات الدولة الواضحة بضرورة دعم المتعاملين الإقتصاديين الجزائريين للنهوض بقطاع التصدير، وهو ما يعبر عن مدى أهمية الدور الذي أضحى يكتسيه هذا الجانب في الدبلوماسية الجزائرية؛ وإذ باشرت الجزائر هذه الإصلاحات والسياسات فإنها عملت من جهة أخرى على إرساء آليات من خلال استحداث مجموعة من الهياكل والبنى المؤسساتية من أجل التنفيذ الفعلي لهذه الإجراءات ضمن استراتيجية تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الهياكل المؤسساتية لتفعيل وإدارة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

I. مؤسسات وهياكل ذات طابع سياسي

وهي مجموعة المؤسسات والبنى ذات الطابع السياسي التي تساهم في صنع واتخاذ القرارات على المستوى الخارجي من أجل تشجيع وترقية النشاط الاقتصادي والتجاري، ومن أهم هذه الأطر ما يلي:

1. وزارة الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج: تشتمل وزارة الشؤون الخارجية على العديد من المديريات الفرعية التي تختص كل واحدة منها بمهام محددة، وفي سياق الحديث عن الدبلوماسية الاقتصادية سيتم التطرق لكل من مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية ومكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات كونها الجهتين الأكثر اختصاص في هذا المجال.

أ. مديرية ترقية ودعم المبادلات الاقتصادية Department of Promotion and Support to Economic Exchanges: تعد هذه المديرية محور التواصل بين مختلف الدوائر الوزارية وكذا المؤسسات والهيئات الوطنية الداعمة للتنمية الاقتصادية، من خلال تنسيق نشاطاتها على المستوى الدولي ومرافقة مختلف المؤسسات الوطنية في إطار جهودها لغزو الأسواق الخارجية؛ ويندرج عمل هذه المديرية في إطار الإختصاصات الممنوحة لها، في ظل المقاربة الجديدة التي تعتمدها الدولة من أجل تحقيق استقلالية الاقتصاد الوطني عن قطاع المحروقات عبر تنويع المصادر، والعمل على جذب الإستثمارات الأجنبية لإنعاش اقتصاد البلد.[1]

[1] الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2023/02/20. الساعة: 22:25. -بتصرف- https://linksshortcut.com/dLmzF

ب. مكتب الإعلام وترقية الاستثمارات والصادرات Information and Promotion Office for Investments and Exports: يعد هذا المكتب التابع لوزارة الشؤون الخارجية إطار مخصص للمتعاملين الإقتصاديين الجزائريين، بالإضافة لأفراد الجالية الوطنية الجزائرية المقيمين بالخارج العاملين في مجال التصدير أو إقامة شراكات مع المتعاملين الأجانب عبر العالم. وتتمثل المهام الرئيسية لهذا المكتب في استقبال المتعاملين الإقتصاديين وتوجيههم ومرافقتهم بالمعلومات الهامة، وتسهيل عملية تواصلهم مع شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية على مستوى مختلف البعثات الدبلوماسية والقنصلية المتواجدة عبر العالم...[1]

إن المديريتين السابقتين يشكلان الأساس الذي تقوم عليه إدارة الشؤون الاقتصادية على مستوى وزارة الخارجية من خلال الإختصاصات والصلاحيات الممنوحة لهما، ويندرج هذا المسعى في إطار تحديث الهيكل التنظيمي للوزارة بضرورة تبني مقاربة اقتصادية ناجعة تدخل في صميم التوجه الجديد للدبلوماسية الجزائرية.

2. الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية: نشأت هذه الوكالة بموجب مرسوم رئاسي رقم 20-42 مؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1441 الموافق لـ 11 فيفري 2020، وعرفتها المادة 2 من هذا المرسوم بكونها: " **مؤسسة عمومية ذات طابع خاص، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتوضع تحت وصاية رئاسة الجمهورية**".[2] وقد تم الإعلان عن تأسيسها من قبل رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون" في سياق خطابه خلال أشغال قمة رؤساء الدول والحكومات للإتحاد الأفريقي المنعقدة بأديس أبابا في 9 فيفري 2020، مما يعني أن تركيزها الأساسي سيكون نحو القارة الإفريقية وبخاصة منطقة الساحل.

يُشكّل عمل هذه الوكالة أولوية هامة للمؤسسات العامة في الدولة إذ تتمتع هذه الوكالة ببعض الخصوصيات التي تميزها عن التنظيمات الإفريقية الأخرى المماثلة، كونها تندرج مباشرة تحت وصاية أعلى سلطة في الدولة وهي رئاسة الجمهورية، فهي آلية جديدة تعبر عن إرادة الدولة لدفع التعاون الدولي جنوب-

[1] المرجع نفسه. -بتصرف-

[2] المرسوم رئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1441 الموافق لـ 11 فيفري 2020 المتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. الجريدة الرسمية، رقم 07، 12 فيفري 2020.

جنوب (SSC)، تماشيا مع أهداف التنمية المستدامة (SDGs) ضمن أجندة الأمم المتحدة (UN) 2030* وكذا أجندة الإتحاد الإفريقي 2036. إن إطلاق هذه الوكالة يندرج في إطار الإصلاح أو التحديث السياسي ووفقا للتقرير العالمي بعنوان "تقرير التنمية المستدامة 2019" (development report Sustainable) الذي أعدته المنظمة غير الحكومية الألمانية "بيرتلسمان ستيفونغ" (Bertelsmann stifung) وشبكة حلول التنمية المستدامة (Sustainable Development Solutions Network) الصادر في أفريل 2020 فإن الجزائر قد احتلت المرتبة الأولى على المستويين الإفريقي والعربي والمرتبة 53 عالميا من حيث تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وبهذه الديناميكية تسعى الجزائر للاستفادة من ريادتها من خلال إعادة ترتيب الأولويات لبدء مشاريع تنموية مشتركة وفقا لمؤهلات كل دولة.[1]

استنادا لهذا، فإن هذه الوكالة المستحدثة ذات البعد الإفريقي تعد القاطرة الأساسية لتعزيز آلية عمل الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مبدأي التضامن والتنمية، وهي تندرج ضمن المساعي الوطنية لتحديث وعصرنة القطاع الدبلوماسي بما يتماشى مع التحولات التي تفرضها المتغيرات الإقليمية والدولية، وإضفاء تلك الديناميكية الجديدة وجعلها في خدمة الاقتصاد الوطني، عبر الحفاظ على مستوى العلاقات الجيدة مع الدول المستفيدة من المساعدات الاقتصادية الجزائرية، وبالتالي الحفاظ على المشاريع الاستثمارية داخل تلك الدول، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي وسهولة ولوج الصادرات الوطنية نحو هذه البلدان، الأمر الذي ينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني؛ فهذه الوكالة بالنظر إلى الصلاحيات المنوطة بها، والأهداف التي تسعى لتحقيقها بإمكانها أن تكون إطار ناظما لدبلوماسية المساعدات الاقتصادية وكذا الدبلوماسية التجارية والإنسانية والثقافية والعلمية وغيرها، أو باستعارة مفهوم جوزيف ناي يمكن القول بأنها أداة مهمة لتجسيد معالم "القوة الناعمة" للدبلوماسية الجزائرية.

II. مؤسسات وهياكل ذات طابع اقتصادي وتجاري

* هي خطة وضعتها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سنة 2015 بحيث تتضمن خارطة طريق تضم 17 هدفا من أجل تحقيق التنمية المستدامة على كوكب الأرض بحلول عام 2030. بحيث تشتمل هذه الأهداف على مجموعة من الأولويات المتعلقة بالفقر، عدم المساواة، قضايا البيئة والمناخ، الطاقة، المياه، الغذاء... وللمزيد من التفاصيل راجع الموقع الرسمي للأمم المتحدة على الرابط التالي:
https://linksshortcut.com/aBfNh

[1] Mohamed-Salah Benteboula, ‘’***L’ALDEC, une approche novatrice pour la coopération régionale dans l’Océan Indien***’’ Salama Magazine. Consulté le : 27/02/2023, 18h :32.
https://linksshortcut.com/eQUWA

وهي مجموعة المؤسسات والهياكل الاقتصادية والتجارية المتخصصة في تنمية المبادلات وتشجيع حركية الصادرات الجزائرية والإنفتاح على الخارج، ومن أهم هذه الهياكل ما يلي:

1. وزارة التجارة وترقية الصادرات

تعد أحد أهم الهياكل المكلفة بتنظيم الشؤون الاقتصادية والتجارية على المستوى الداخلي والخارجي بهدف تحقيق النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد الوطني، وقد شكل التحول من تسمية "وزارة التجارة" نحو "وزارة التجارة وترقية الصادرات" مؤشرا واضحا على التوجه الجديد الذي تتبناه الجزائر من ضرورة الإنفتاح الاقتصادي وتركيز الجهود على ترقية الصادرات الجزائري خارج قطاع المحروقات من أجل تنويع مصادر مداخيل الاقتصاد الوطني.

يشمل نشاط الوزارة جميع العناصر المتعلقة بالتجارة والتي تندرج في إطار السياسة العامة للدولة، إذ يمارس وزير التجارة صلاحياته –عبر التنسيق مع الدوائر الوزارية والهيئات الأخرى– في ميادين التجارة الخارجية، مراقبة وضبط الأسواق، ضبط وترقية المنافسة، مراقبة جودة السلع والخدمات وكذا حماية المستهلك، ممارسة الرقابة الاقتصادية ومحاربة الغش، ترقية الإنتاج الوطني، إنجاز الدراسات وتطوير الإعلام الاقتصادي والتجاري.[1] وفي إطار الإستراتيجية التي تنتهجها الجزائر في الوقت الراهن بضرورة إنعاش التجارة الخارجية والرفع من قيمة الصادرات الجزائرية، فإن أحد المحاور الكبرى التي تشتغل عليها وزارة التجارة هي مجال التجارة الخارجية والتي تندرج ضمن خطة إنعاش الإقتصاد الوطني التي وضعها الرئيس "عبد المجيد تبون" حيث تعمل هذه الدائرة الوزارية في هذا المجال من خلال جملة من الصلاحيات كوضع الأطر اللازمة المرتبطة بالتبادلات الخارجية والتفاوض حول الإتفاقيات التجارية الدولية، وكذا توفير الشروط اللازمة لتعزيز العمل التجاري الخارجي ودعم المتعاملين الإقتصاديين لولوج الأسواق الدولية وغيرها... ومن أجل الدعم الفعلي لوزارة التجارة في هذا المجال تم تطوير الجهاز المؤسساتي التابع للوزارة بعدد من المصالح التابعة والمتخصصة في مجال ترقية الصادرات، ولعل من أبرز هذه الأجهزة نجد الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX والشركة الجزائرية للمعارض والتصدير SAFEX اللتان يشكلان

[1] راجع المرسوم التنفيذي رقم 02–453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 المحدد لصلاحيات وزير التجارة. الجريدة الرسمية، رقم 85، 22 ديسمبر 2012. بتصرف

أدوات مهمة للانفتاح التجاري للجزائر على الخارج عن طريق ترقية حجم الصادرات ودعم المتعاملين الجزائريين.

2. وزارة المالية

تشكل وزارة المالية حجر الأساس الأول في إدارة وتنفيذ السياسات المالية والنقدية للدولة في إطار مشروع السياسة العامة من خلال جملة الإختصاصات التي تشرف عليها المديريات المركزية للوزارة والمتعلقة بالميزانية العامة، التسيير المحاسبي، الضرائب والجبايات، الأملاك العمومية، العلاقات الاقتصادية والمالية مع الخارج، الجمارك وغيرها... فهي الجهة المسؤولة عن كافة السياسيات والبرامج النقدية والمالية المرتبطة بالإقتصاد الوطني، كما تعد فاعلا أساسيا في تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية للبلد من خلال طبيعة الأدوار المنوطة بها في هذا المجال حيث يبرز دورها بشكل واضح في تشجيع وترقية التجارة الخارجية وجذب الإستثمارات الأجنبية من خلال العمل على تطوير العلاقات المالية والتجارية مع الدول والمؤسسات والشركات الأجنبية وإيجاد أرضية استثمارية مناسبة ومحفزة بما يحقق أهداف التعاون الاقتصادي والمالي مع الخارج.[1] وتعمل وزارة المالية على هذا المستوى من خلال عدد من المديريات التي تساهم في إدارة الشؤون الاقتصادية والمالية مع الدول والمنظمات الدولية على غرار التفاوض والتنسيق والتعاون، ولعل من أهم هذه الأجهزة نجد المديرية العامة للعلاقات الاقتصادية والمالية الخارجية وكذا المديرية العامة للجمارك واللتان يشرفان على تقديم الإمتيازات اللازمة في هذا المجال.

3. الصندوق الخاص لترقية الصادرات

تم إنشاء هذا الصندوق بموجب قانون المالية لسنة 1996 كأداة دعم مالي لصالح المتعاملين الإقتصاديين في إطار مرافقة حركية التصدير من أجل تسويق منتوجاتهم في الأسواق الخارجية، كما تمنح الدولة عبر هذا الصندوق قروض وإعانات مالية تستفيد منها الشركات المنتجة للثروة أو تلك التي تقدم خدمات، وكذا التجار الذين ينشطون في مجال التصدير ومسجلون بصفة منتظمة في السجل التجاري

[1] المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 25 شوال 1442 الموافق لـ 06 جوان 2021 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 47، 15 جوان 2021. -بتصرف-

وتخضع هذه الإعانات لحجم الموارد المتوفرة بصفة مسبقة وتكون تحت إشراف وزارة التجارة وترقية الصادرات.[1]

4. البنوك الوطنية الجزائرية

تفترض التعاملات التجارية الدولية ضرورة وجود ضمانات مالية تغطي على المخاطر المحتمل أن تنشأ بسبب بعد النطاق الجغرافي واختلاف الأنظمة القانونية حسب كل دولة، وهو ما أدى إلى ضرورة اعتماد المتعاملين الإقتصاديين في إطار نشاطهم التجاري على البنوك كآلية إلزامية سواء من أجل الحصول على السيولة المالية عبر التمويل، أو من خلال تحويل رؤوس الأموال، أين تعتمد في الحالة الأخيرة على مجموعة من التقنيات المعروفة بوسائل الدفع. وتستخدم البنوك الجزائرية هذه الوسائل كأحد أهم العمليات الرئيسية التي تشرف عليها من خلال النصوص القانونية المحددة مثلما جاء في الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض عبر المادة 68 التي عرفت وسائل الدفع بأنها: "**كل الأدوات التي تمكن كل شخص من تحويل أموال مهما يكن السند أو الأسلوب التقني المستعمل**" وكذا النظام 07/01 المؤرخ في 2007/02/03 المتضمن القواعد المتعلقة بالمعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة.[2]

ويمثل البنك الوطني الجزائري أحد أبرز هذه النماذج من خلال إسهاماته في تمويل التجارة الخارجية حيث يرافق البنك المتعاملين الإقتصاديين من مصدرين ومستوردين في مختلف الإجراءات المتعلقة بممارسة نشاطهم التجاري على مستوى الخارج، وذلك من خلال عمليات التركيب، التفاوض، والقيام بالمعاملات مع الدول الأجنبية، ويعتمد البنك في ذلك على وسائل دفع متعددة على غرار القروض المستندية، الدفع المستندي، التحويلات الحرة، والضمانات الدولية.[3]

5. الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات CAGEX

إن سعي الجزائر للانخراط في حركية التبادل التجاري وتعزيز قدراتها التصديرية نحو الأسواق الأجنبية قد ينطوي على جملة من المخاطر التي تحول دون وصول المنتجات التصديرية إلى وجهتها بأمان

[1] الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2023/03/15. الساعة: 13:40.
https://linksshortcut.com/Kjmrm

[2] حسين بوخيرة، ***استخدام البنوك الجزائرية لوسائل الدفع في التجارة الخارجية*** " المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية 02 (2010): ص ص. 158، 159.

[3] الموقع الرسمي للبنك الوطني الجزائري، "التجارة الخارجية"، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2023/03/20. الساعة: 21:53.
https://linksshortcut.com/wCzvV

من خلال ما تسببه بعض من هذه المخاطر التجارية والسياسية وتلك المتعلقة بالكوارث ما قد يعطل القدرة التصديرية للبلد، ليتم استحداث هذه الشركة كآلية لمرافقة المصدر الجزائري لوصول سلس لأفضل الأسواق وحمايته من مختلف الأخطار التي يمكن أن تنشأ في البلد المضيف.

ظهرت هذه الشركة بموجب الأمر رقم 96-06 المؤرخ في 10 جانفي 1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير، حيث تعمل على مستويين: الأول لصالح حسابها الخاص وتحت سيطرة الدولة من أجل تأمين المخاطر التجارية، والثاني لصالح الدولة وتحت سيطرتها من خلال العمل على تأمين المخاطر السياسية، مخاطر عدم التحويل ومخاطر الكوارث الطبيعية. ويندرج نشاطها الرئيسي في إطار تشجيع وتعزيز الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، وضمان المبيعات بالائتمان لصالح الفاعلين الاقتصاديين النشطين في السوق الوطنية، وكذا ضمان تحويل الصادرات، وتأمين المعارض، وتقديم المعلومات الاقتصادية والمالية القانونية لصالح المصدرين.[1]

يتضح جليا من خلال هذه الطرح أن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تنطوي على مزيج من الهياكل والمؤسسات الحيوية بهدف تحقيق أهداف مشتركة وتعزيز كفاءة وفعالية أداء هذا النموذج الدبلوماسي(انظر الشكل رقم 09)، وتشكل هذه المؤسسات من وزارات مختلفة ووكالات وطنية وصناديق متخصصة وبنوك تجارية أدوات مهمة تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والتجارية المرتبطة بتعزيز التجارة والإستثمار وتوسيع شبكة العلاقات الاقتصادية على المستوى الإقليمي والدولي، كما تساهم في توفير الدعم والتمويل اللازم للشركات والمتعاملين الإقتصاديين وكذا المستثمرين الذين يرغبون في الاستثمار داخل الوطن، كما يتجلى دورها كذلك في ترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية نحو الأسواق العالمية، مما يعزز النمو الاقتصادي ويخلق فرص عمل جديدة، الأمر الذي يجعل الاقتصاد الجزائري أكثر انفتاحًا وتنافسية على المستوى الخارجي.

شكل رقم 06: رسم توضيحي لأهم الهياكل الرسمية لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

[1] Compagnie Algérienne d'Assurance et de Garantie des Exportations, '' Historique, MISSIONS ET ACTIVITES PRINCIPALES'', CAGEX site web, consulté le : 25/03/2023. 12h :01.
https://linksshortcut.com/mGFao

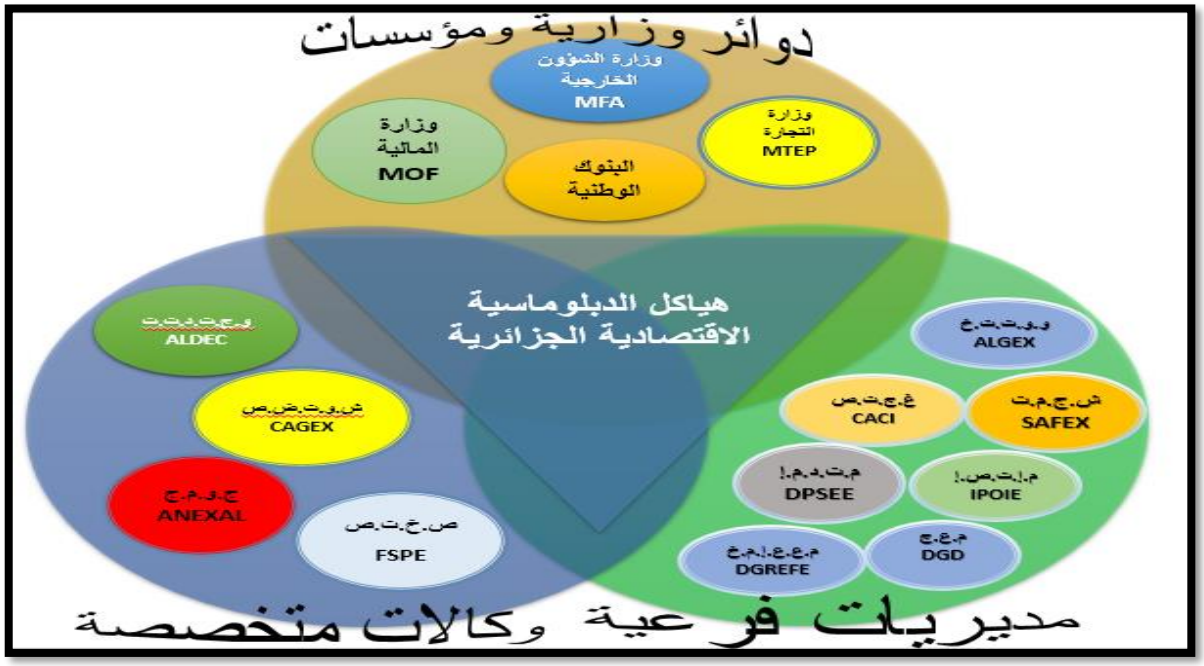

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية: بين التصورات النظرية ومقومات القوة

إذا كانت السياسة الخارجية لأي دولة هي محصلة لذلك التفاعل بين العوامل والمتغيرات الداخلية والخارجية، فإن الدبلوماسية الاقتصادية كأحد أدوات تنفيذ هذه السياسة تخضع لنفس هذه العوامل، وهذه القاعدة لا تشذو عن الحالة الجزائرية حيث أن الدافع لتفعيل هذه الآلية لا يرتبط بمتغير بعينه، بقدر ما كان محصلة لتفاعل جملة من المحددات الداخلية والخارجية التي ولدت رغبة ملحة بضرورة إعطاء الأولوية لخدمة الأمن الاقتصادي للدولة، والحفاظ على مصالحها الاستراتيجية.

المطلب الأول: المقومات الداخلية

تشتمل المقومات الداخلية على مجموعة واسعة من العوامل والمتغيرات النابعة من البيئة الداخلية التي يختلف تأثيرها من دولة إلى أخرى، وفيما يلي سيتم عرض أبرز هذه المقومات التي ترتبط بخصوصية الحالة الجزائرية من خلال العناصر التالية:

I. المقوم الجيوبوليتيكي

يجادل علماء الجيوبوليتيكا بأن العوامل الجيوسياسية تعد الأساس الإستراتيجي الذي تبني على أساسه الدول سياساتها وتوجهاتها الخارجية، بمعنى أن المحددات الجغرافية المرتبطة بالموقع، المساحة، الموارد الطبيعية، الإمتداد الجغرافي... كلها عوامل تؤثر على صياغة الدولة لتوجهات سياستها الخارجية وتحدد

خصائصها الكبرى. وبالعودة إلى أدبيات الجيوبوليتيك، يمكن تفحص العديد من التحليلات والدراسات التي ناقشت تأثير دور العوامل الجغرافية المختلفة على سلوك الدولة في الخارج، على سبيل المثال يحاجج كولين غراي* "Colin Gray" بأن "تفاعل الدول مع القيود والفرص المتاحة النابعة من البيئة الجغرافية هو ما يفسر "الثقافات الإستراتيجية" أي أنماط السياسة الخارجية، حيث أن السلوك الخارجي لأي دولة ماهو إلا انعكاس لتاريخها، وتاريخ ذلك البلد في جزء كبير منه –إن لم يكن كله– ناتج عن وضعه الجغرافي".[1] مما يعني أن الظروف الجيوسياسية للدولة تشكل مكون رئيسي في تشكيل توجهات دبلوماسيتها وسلوكها نحو الخارج، على الرغم من تنامي طروحات تنادي بموت الجغرافيا وانتهاء عصر الجيوبوليتيك بفعل تسارع وتيرة العولمة ودخول العالم مرحلة العصر الرقمي.[2]

ومما لا شك فيه أن الجزائر تحتل موقع جيوسياسي متميز على الصعيد المغاربي والإفريقي والمتوسطي والعربي، إذ تتوسط قلب منطقة المغرب العربي وتعد من الدول المحورية في هذا الفضاء ولها امتداد شاسع في أعماق الصحراء الكبرى، بحيث تطوقها عدد من دول الساحل الإفريقي بما يضمن لها التواجد في العمق الإفريقي، كما تطل على حوض المتوسط بشريط ساحلي طويل يؤهلها لتكون بوابة إفريقيا نحو أوروبا، ضف إلى ذلك الإنتماء الجزائري للفضاء العربي الإقليمي مما جعلها نقطة تلاقي بين مختلف قارات العالم وشريانا حيويا لحركية التجارة العالمية.

تتربع الجزائر على مساحة تقدر بـ 2.381.741 كم² حيث يبلغ امتدادها من الشمال نحو الجنوب 1900 كم، ومن الشرق نحو الغرب حوالي 1200 كم على طول الشريط الساحلي و 1800 كم من تندوف نحو غدامس، تحدها شرقا دولة تونس على امتداد حدودي يقدر بـ 965 كم، وليبيا بـ 982 كم، بينما يحدها جنوبا كل من دولة النيجر بطول حدودي 956 كم، ومالي بـ 1376 كم، وموريطانيا على الجهة الجنوبية الغربية بـ 463 كم، أما من الجهة الغربية فتحدها كل من الصحراء الغربية بطول حدود 50 كم، والمغرب بـ 1559 كم.[3]

تعد هذه المؤشرات الجغرافية عاملا مساعدا للجزائر في صياغة توجهاتها الخارجية والعمل على تطوير دبلوماسيتها الاقتصادية، إذ أن تربعها على أكبر مساحة جغرافية إفريقيا وعربيا واحتلالها المركز العاشر عالميا يساهم في تنويع مصادر الاقتصاد الوطني وتنوع الثروات، كما يعطيها مرونة أكبر لتوسيع

*كولين غراي هو عالم بريطاني أمريكي في الجيوبوليتيك والعلاقات الدولية، عمل مستشار للسياسة الخارجية لدى إدارة ريغن.

[1] Sören Scholvin, ***"Geopoliticsan Overview of Concepts and Empirical Examples from International Relations"*** FIIA Working Paper, the Finnish Institute of International Affairs, (2016), p.16.

[2] راجع: جلال خشيب، "الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس"، موقع مركز دراسات الوحدة العربية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 02 ماي 2023. الساعة: 09:08.

https://linksshortcut.com/uthIU

[3] عائشة بوزيد، ***"هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية 'قضية الصحراء الغربية نموذجا'"*** (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، السنة الجامعية: 2016/2017)، ص.57.

نطاق عمل القطاعات الاقتصادية المنتجة للثروة خصوصا في المجال الزراعي. فعلى سبيل المثال، تشير الإحصائيات الزراعية الصادرة عن وزارة الفلاحة والتنمية الريفية إلى أن المساحة الكلية للجزائر تقدر بـ 238 مليون هكتار، وتقدر إجمالي المساحة الزراعية (S.A.T) حوالي **44 مليون هكتار** أو ما يعادل **18.5%** من المساحة الكلية، وهي مقسمة بين أراضي مخصصة لرعي الحيوانات على امتداد 32.75 مليون هكتار أي 74.5% من إجمالي المساحة الزراعية، وأراضي غير منتجة تصل إلى 2652454 هكتار أي ما يعادل 6% من المساحة نفسها، وأراضي أخرى مفيدة للزراعة على مساحة تمتد إلى 8.56 مليون هكتار بنسبة 19.5%. بينما تتوزع النسبة الأخرى الغير زراعية المقدرة بـ **81.5%** على أراضي حلفاوية* تقدر بـ 2.47 مليون هكتار بنسبة 01%، وأراضي حرجية (أحراش وأشجار) بمساحة 4.1 مليون هكتار بنسبة 1.7%، وأيضا أراضي أخرى غير منتجة وغير مخصصة للزراعة (كثبان رملية، طرق...) بمساحة 187.6 مليون هكتار بنسبة 78.8% (أنظر الجدول أدناه).

جدول رقم 02: التوزيع العام للأراضي الزراعية في الجزائر

Spéculations				Superficie (ha)	% (1)	% (2)
Superficie Agricole Totale	Superficie Agricole Utile	TERRES LABOURABLES	Cultures herbacées	4 682 024	10,6	
			Terres au repos	2 848 556	6,5	
		CULTURES PERMANENTES	Plantations fruitières	910 322	2,1	
			Vignobles	68 649	0,2	
			Prairies naturelles	54 117	0,1	
		Total Superficie Agricole Utile		**8 563 669**	**19,5**	
	Pacages et parcours			32 752 530	74,5	
	Terres improductives des exploitations agricoles			2 652 454	6,0	
Total des terres utilisées par l'agriculture(S.A.T)				**43 968 653**	100,0	**18,5**
AUTRES TERRES	Terres alfatières			2 467 401		1,0
	Terres forestières (bois, forêts, maquis...)			4 090 985		1,7
	Terres improductives non affectées à l'agriculture			187 647 061		78,8
Total Superficie Territoriale				**238 174 100**		**100,0**

المصدر: statique agricol serie b, p 07.

إن ما تمتلكه الجزائر من إمكانيات زراعية طبيعية يؤهلها لتجعل القطاع الفلاحي القاطرة الأساسية لتطوير الاقتصاد الوطني بدلا من الإعتماد على الطاقات الأحفورية، فتوفر مساحات جغرافية شاسعة وتنوع التضاريس (سهول، هضاب، صحاري...) والمناخ وامتلاك موارد مائية (سطحية وجوفية) ضخمة من شأنه أن يشكل حافزا أساسيا لرفع إنتاجية القطاع الفلاحي وتحقيق الإكتفاء الذاتي وبالتالي أمنها الغذائي، وأن توجه الجزائر ضمن هذه الرؤية من شأنه أن يقلب المعادلة الإقتصادية لتتحول الجزائر من بلد مستورد إلى بلد مصدر للمنتوجات الفلاحية والغذائية وخاصة نحو دول إفريقيا جنوب الصحراء بما ينعكس على إنعاش عجلة التصدير الوطني وتحقيق أهداف الدبلوماسية الاقتصادية، كما أن التماس الحدودي للجزائر مع العديد

*الأراضي التي ينمو عليها نبات الحلفاء المعمر الذي يمكن استخدامه في صناعة الورق.

من الدول المغاربية والإفريقية وطول هذه الحدود جعلها تتمتع بعمق استراتيجي واسع خاصة في إفريقيا بما يسمح لها بتوسيع مجالها الحيوي وتعزيز نفوذها الاقتصادي في المنطقة الخلفية؛ إذ تعد هذه التخوم عاملا مساعدا ومحفزا في تكثيف التبادل التجاري والإقتصادي البيني وتعزيز فرص التعاون والإستثمار المشترك بالنظر إلى القرب الجغرافي مع هذه الدول، وبالتالي سهولة الوصول للأسواق الإفريقية مما قد يفتح آفاق جديدة لنمو الاقتصاد الوطني على الرغم من أن طول هذه الحدود قد تكون مواقع حساسة حيث تفرض أعباء كبيرة تتعلق بضرورة تأمينها وخاصة ممرات التصدير، في ظل تدهور المشهد الأمني في منطقة الساحل الإفريقي.

خريطة رقم 01: توضح تموقع الجزائر جيوسياسيا

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على موقع AMCharts على الرابط التالي:
https://linksshortcut.com/KTIfA

على صعيد آخر، فإن امتلاك الجزائر لواجهة بحرية متوسطية تطل على القارة الأوروبية يعد قيمة مضافة حقيقية لحركة التجارة الدولية، خصوصا في ظل انخراط الجزائر في مشروع "استراتيجية الحزام والطريق" الذي يعد فرصة واعدة للإقتصاد الجزائري لتنويع مصادره واندماجه في السوق العالمية، وذلك عبر بوابة "ميناء الحمدانية" بشرشال من خلال شراكة جزائرية صينية مما يعطي خيارات أكبر لمهندس القرار الخارجي من أجل تطوير منظومة التجارة الخارجية، وجعل الجزائر نقطة محورية في عمليات التبادل التجاري الدولي بين آسيا، أوروبا وإفريقيا، وهنا تكمن أهمية استثمار العامل الجغرافي كعنصر تأثير في بناء استراتيجية ذات بعد اقتصادي، قائمة على أساس تعظيم المصالح والأولويات وفق رؤية شاملة ومتوازنة.

II. المحدد الاقتصادي

تشتمل الجزائر على مكونات إقتصادية ضخمة وموارد طبيعية تؤهلها للّعب على ورقة الدبلوماسية الاقتصادية كأداة فاعلة في سلوكها الخارجي، ويعد القطاع الهيدروكربوني الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الوطني بالنظر إلى الإحتياطات النفطية الهامة التي تتمتع بها الجزائر اذ تعتبر من أهم البلدان في إفريقيا من حيث هذا المورد بعد كل من نيجيريا وليبيا، أما بالنسبة للغاز فتحتل المرتبة التاسعة عالميا والثانية افريقيا بعد نيجيريا، وتتمركز اغلب احتياطات البترول والغاز في كل من حاسي مسعود وحاسي الرمل. وبحسب التقرير الصادر عن وزارة الطاقة بعنوان: " BILAN ÉNERGÉTIQUE NATIONAL 2021" فقد بلغ حجم إنتاج الطاقة الأولية التجارية 164.4 مليون طن مكافئ Tep* في نهاية عام 2021، مقابل 144.4 مليون طن خلال نفس الفترة من عام 2020 ، مما يعكس زيادة كبيرة بنسبة 13.9%، كما هو مبين في الجدول أدناه.

جدول رقم 03: يوضح إنتاج الطاقة الأولية التجارية لسنتي 2020 و2021.

Produit	Unités	2020	2021	Evolution	
				Quantité	(%)
Gaz naturel	K Tep	79 944	99 260	19 316	24,2
	10^6 m³	84 597	105 037		
Pétrole brut	K Tep	46 952	47 084	133	0,3
	K Tonnes	42 567	42 688		
Condensat	K Tep	8 611	8 712	101	1,2
	K Tonnes	7 607	7 696		
GPL aux champs	K Tep	8 686	9 222	536	6,2
	K Tonnes	7 361	7 816		
Electricité primaire	K Tep	167	160	-7	-4,1
	GWh	722	662		
Combustibles solides :	K Tep	10	2	-8	-75,9
Bois	10^3m³	52	13		
TOTAL	K Tep	144 370	164 442	20 072	13,9

المصدر: Ministère de l'Énergie et des Mines, *"BILAN ÉNERGÉTIQUE NATIONAL 2021"* (Algerie: BAOSEM, 2022) , p.08.

ويشير التقرير إلى أن الزيادة في حجم الإنتاج بشكل رئيسي تعود إلى الزيادة الكبيرة في إنتاج الغاز الطبيعي بنسبة 24٪ بفضل الأداء الجيد للحقول والإستكشافات الجديدة، كل هذا كان مقترنا بزيادة الطلب الأوروبي على الغاز الجزائري. كما زاد إنتاج النفط الخام بنسبة 1٪ حيث ارتفعت الحصة المخصصة للجزائر بموجب اتفاقية دول "أوبك +" من متوسط 900 ألف برميل/ اليوم في عام 2020، إلى ما يقارب من 911 ألف برميل/ اليوم في عام 2021.[1]

* وحدة قياس حرارية تعادل كمية الطاقة المنتجة على شكل حرارة، عن طريق احتراق طن واحد من النفط الخام وتطبيقها على مصادر طاقة أخرى.

[1] Ministère de l'Énergie et des Mines, Ibid, p p.08- 09.

وقد أشار تقرير للبنك الدولي إلى أن هذا الارتفاع في الإنتاج الطاقوي لسنة 2021 قد انعكس إيجابا على الاقتصاد الجزائري الذي سجل تعافيا قويا بفضل هذا الإرتفاع بعد الركود الناجم عن جائحة كورونا، وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.4% بعد انكماشه بنسبة 5.1% سنة 2020، ومع ذلك شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي تباطؤا خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2022 نتيجة لتراجع إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي بعد تجاوز ذروتهما بسبب جائحة كورونا. خلال هذه الفترة، سجل الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات نموًا بنسبة 3.7%، وذلك بفضل زيادة الاستهلاك الخاص وتقليل حجم الواردات كما شهد أيضا تحسنا من الناحية الإنتاجية، بفضل تعافي قطاعي الزراعة والصناعات التحويلية والخدمات الموجهة للمستهلكين، كما شهدت الجزائر سنة 2022 انتعاشا كبيرا في أرصدة الموازنة والأرصدة الخارجية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات عالميا، مع تحقيق فائض بنسبة 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي، بعد أن وصل لعجز يقارب 2.9% في عام 2021، كما زادت الواردات السلعية بنسبة 7.4% بسبب ارتفاع أسعار السلع عالميا، وازدادت الاحتياطيات الأجنبية إلى 61.7 مليار دولار مع نهاية 2022 ما يعادل 16.3 شهرا من واردات السلع والخدمات. ومن المتوقع تقلص عجز الموازنة من 7.2% لسنة 2021 إلى 0.9% سنة 2022 بفضل زيادة الإيرادات النفطية والضريبية، بالرغم من سياسات الدولة الإجتماعية في زيادة الإنفاق العام، وزيادة الأجور، وإعانات البطالة، ودعم المواد الغذائية واسعة الإستهلاك. كما تشير الأرقام إلى أن الدين العام قد وصل إلى 50.9% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية 2022 ولا يزال محتفظ به محليا بأجل طويل وأسعار فائدة سلبية. بلغ معدل التضخم 9.3% سنة 2022، نتيجة لزيادة أسعار الغذاء مما أثر على بعض الفئات المحتاجة، ويشكل الغذاء أكثر من نصف الإنفاق لأكثر من 40% لهذه الفئات في إطار برامج الدعم الاجتماعي.[1] وأشار البنك الإفريقي للتنمية في تقرير له حول آفاق الجزائر على المستوى الإقتصادي إلى تحسن ترتيب مؤشر التنمية البشرية " Human Development Index" للجزائر إلى 91 من بين 191 دولة، كما انخفض معدل الفقر متعدد الأبعاد " Multidimensional poverty" من 2.1% سنة 2013 إلى 1.4% سنة 2019 على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة (14.5% في عام 2021 و 14.9% في عام 2022)، إلا أنه في سنة 2021 أطلقت الحكومة إعانة بطالة قدرها 15 ألف دينار جزائري (حوالي 110 دولارات) في الشهر.[2]

[1] الموقع الرسمي للبنك الدولي، "عرض عام حول المستجدات الاقتصادية في الجزائر"، تم الإطلاع على الموقع يوم: 20 ماي 2023، الساعة: 15:31.

https://linksshortcut.com/sLCLi

[2] African Development Bank, “Algeria Economic Outlook”, African Development Bank website, Last seen May 24, 2023. At: 22:30.

بالإستناد إلى هذه التقارير، يتضح بأن الإنتعاش الاقتصادي وتحقيق النمو مرتبط بالإنتاج الطاقوي من القطاع الهيدروكربوني؛ فزيادة الطلب على الطاقة على المستوى العالمي خصوصا في ظل الحرب الروسية الأوكرانية أدى إلى ارتفاع أسعار الطاقة عالميا، مما عزز من إيرادات الدولة الجزائرية وهو ما انعكس إيجابا على مؤشرات النمو الاقتصادي وتحسين الاستقرار المالي، وهنا يمكن للجزائر أن تُفعّل "دبلوماسية الطاقة"* "Energy diplomacy" كرافد لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية من خلال العمل على استغلال الموارد المالية المحصلة من الإيرادات النفطية، لتحقيق إقلاع اقتصادي قوي يرتكز على الإنتاج والتصدير وبالتالي تعزيز حضورها الاقتصادي والتجاري في مختلف الأسواق الدولية. من جهة أخرى، توفر الدبلوماسية الطاقوية قوة تفاوضية تعزز من قدراتها في المفاوضات حول مختلف الإتفاقيات التجارية والإقتصادية بما يحقق المصالح الحيوية للجزائر، كما ستمكنها من أن تصبح عنصرا مؤثرا في تفاعلات اللعبة الدولية، وقد شكلت أزمة الطاقة الأخيرة التي مست دول الإتحاد الأوروبي بسبب الحرب الروسية الأوكرانية نقطة تحول أين جعلت الجزائر محط إنزال وفود أوروبية رفيعة المستوى من أجل التفاوض حول زيادة إمدادات الغاز الطبيعي نحو القارة الأوربية، وهنا يبرز ذلك الدور الحاسم للموارد الطاقوية كمتغير هام في تشكيل الدبلوماسية الاقتصادية للدول، وتعزيز مصالحها التجارية في الخارج.

وعلى الرغم من مساهمة قطاع المحروقات في تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة إيرادات الدولة، يبقى هاجس الاعتماد بدرجة أكبر على هذه الموارد الأحفورية حلقة ضعف أساسية في هيكل الاقتصاد الوطني والسبب في ذلك راجع لاعتبارين أساسين: الأول مرتبط بكون هذه الموارد ناضبة ومحدودة وغير متجددة إذ تشير الكثير من الأبحاث إلى أن الإنتاج النفطي العالمي سيتناقص في السنوات القادمة نتيجة نضوب حقوله في العديد من مناطق العالم بسبب الإستغلال المفرط الناجم عن التطور الاقتصادي الكبير للعديد من اقتصاديات العالم. وعلى الرغم من امتلاك الجزائر لاحتياطات نفطية ضخمة إلا أنه وفق المؤشرات الحالية المتعلقة بالإنتاج والاستهلاك الذي يقتضيه النمو الاقتصادي والنمو السكاني والطلب المتزايد على هذه الموارد محليا، قد يرهن القدرات التصديرية للبلد مما ينعكس سلبا على الاقتصاد الوطني. أما الإعتبار الثاني – وهو الأهم– فيتعلق بتقلبات أسعار النفط على المستوى العالمي وعدم استقرارها حيث أن تراجع

https://linksshortcut.com/tnTVs

* على الرغم من عدم وجود تعريف دقيق للدبلوماسية الطاقوية، إلا أنها تتعلق بالأنشطة الخارجية المتعلقة بالحكومة والهادفة إلى ضمان أمن الطاقة للبلد وفي الوقت نفسه تعزيز فرص الأعمال المرتبطة بقطاع الطاقة. وهي من أهم أدوات السياسة الخارجية التي يمكن استخدامها لدعم المصالح الطاقوية للدولة المعنية. يمكن مراجعة المقال التالي في هذا الصدد:

Steven Griffiths, ***"Energy diplomacy in a time of energy transition"*** Energy Strategy Reviews, no: 26 (2019).

هذه الأسعار يمكن أن يؤثر سلبا على مداخيل الدولة مما يؤدي إلى تدهور الموازنة العامة والعجز في التمويل.

وقد أشار التقرير السابق لبنك التنمية الإفريقي إلى توقعات المخاطر في ظل اعتماد الاقتصاد الجزائري على إيرادات المحروقات بشكل شبه كلي، فمن المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى 3.1% سنة 2023 قبل أن ينخفض إلى 2.1% سنة 2024 (أنظر الشكل البياني رقم 04). وبما أنه من المتوقع أن تظل أسعار النفط الخام مرتفعة، فإن القدرة على توسيع الإنتاج قد تكون محدودة على المدى القصير، وكنتيجة لذلك قد يتراجع النمو بسبب عدم وجود سياسة تنويع اقتصادي واضحة والقيود المفروضة على القدرة توسيع إنتاج الغاز الطبيعي على المدى القصير. من المتوقع أن ينخفض التضخم إلى 7.7% سنة 2023 و6.7% سنة 2024 (أنظر الشكل البياني رقم 05) وقد تؤدي القيود المفروضة على إمدادات الحبوب العالمية إلى استمرار الضغط على أسعار المواد الغذائية، وبسبب التمويل النقدي لعجز الميزانية من المتوقع أن تظل السياسة النقدية توسعية، ومن الممكن أن يتسع عجز الموازنة إلى 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023 و5.0% سنة 2024 بسبب انخفاض الإيرادات الضريبية وزيادة الإنفاق في الميزانية تحت ضغط الإنفاق الاجتماعي (أنظر الشكل البياني رقم 06). من المتوقع كذلك أن يحقق الحساب الجاري الخارجي فائضا بنسبة 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2023 و2.4% سنة 2024، وكلاهما أقل من فائض 2022 (أنظر الشكل البياني رقم 07)، ويخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أن "التبعية القوية" للإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات، يشكل خطرا على التوقعات الاقتصادية على المدى المتوسط.[1]

رسم بياني رقم 04 يوضح ن م إ الحقيقي 2021-2024 **رسم بياني رقم 05 يوضح معدل التضخم 2021-2024**

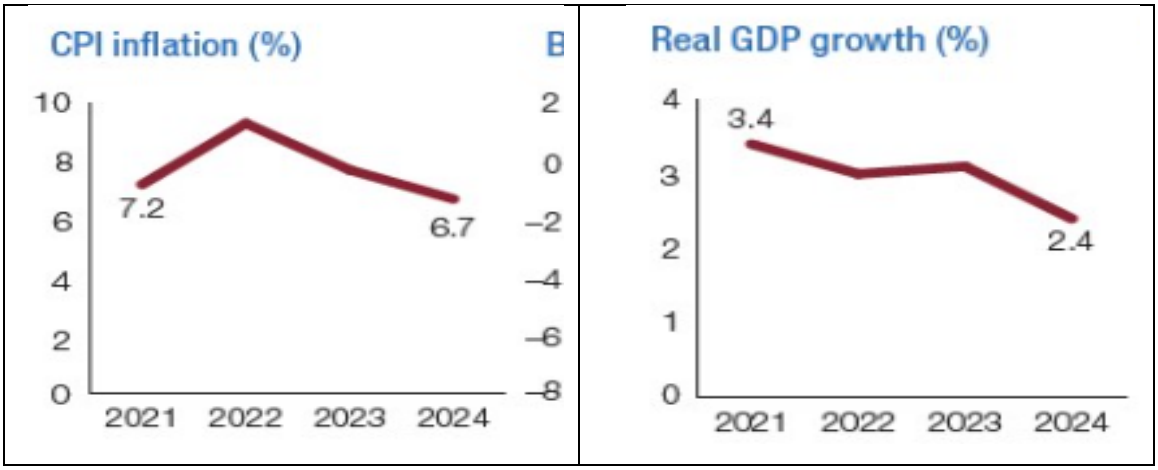

[1] African Development Bank, Op.cit.

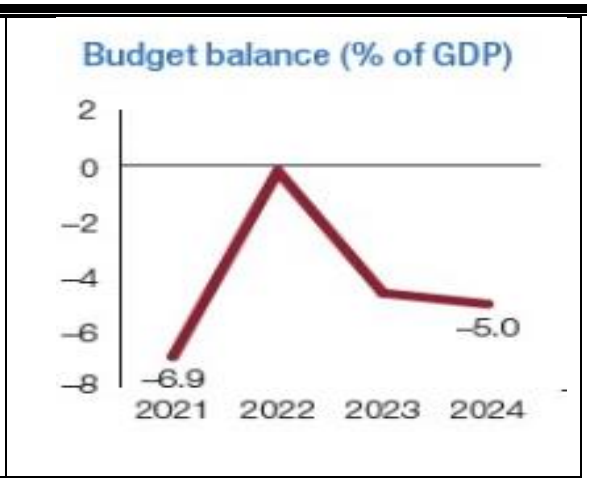

رسم بياني رقم 06 يوضح عجز الموازنة المالية 2021-2024

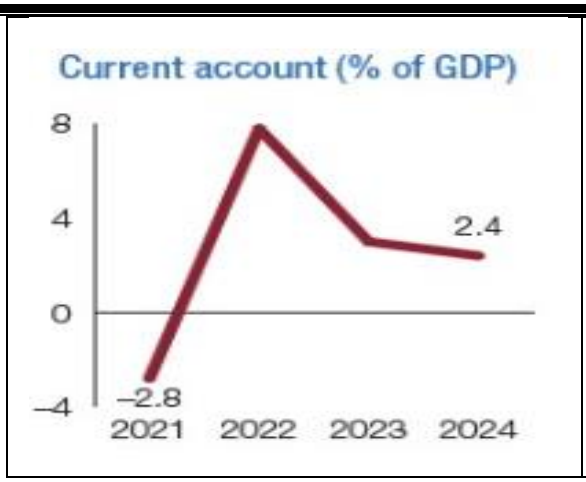

رسم بياني رقم 07 يوضح الحساب الجاري الخارجي 2021-2024

المصدر: African Development Bank, Op.cit.

III. محدد الإرادة السياسية وتوجه صانع القرار

تعد المتغيرات السياسية عنصرا فائق الأهمية في مجال صياغة الدبلوماسية الاقتصادية، فهذه الأخيرة تعبر عن ذلك التفاعل بين المكونات السياسية والإقتصادية، وهي نتاج لتوجهات القادة السياسيين والدبلوماسيين الذين يسعون لتحقيق المصالح الاقتصادية لدولتهم عن طريق وضع سياسات واستراتيجيات نابعة من البيئة السياسية الداخلية وطبيعة النسق السياسي السائد ودور صانع القرار، بمعنى أن الدبلوماسية الاقتصادية في نهاية الأمر هي نتاج لقرارات سياسية من قبل رجال الدولة.

تشير الوثائق الرسمية للدولة الجزائرية على أن لرئيس الجمهورية السلطة الكاملة في تصور السياسة الخارجية وصنعها وتنفيذها، بناءا على مساهمات عدد من الهياكل المؤسساتية، بحيث تمثل وزارة الخارجية الأداة التنفيذية الرئيسية للسياسة الخارجية من خلال صلاحياتها المتعلقة بمختلف الأنشطة وإعداد التقارير القائمة على تحليل الوضع السياسي، وتصور وتنسيق الإجراءات المختلفة، وكذا إعداد الاتفاقيات والمعاهدات، كما تشارك السفارات والقنصليات والمركز الثقافي والمبعوثون الرئاسيون الخاصون في عمليات صنع القرار. إلى جانب ذلك، يتم التماس عدد من المؤسسات السياسة والعامة الأخرى مثل المعهد الوطني للدراسات الاستراتيجية العالمية من أجل الحصول على إسهاماتها وتقديم المشورة، كما قد يقترحون أيضا تحليلا لاستراتيجيات مختلفة حول موضوعات العلاقات الدولية والأمن والدفاع...[1] ويشير الدستور الجزائري (تعديل 2020) في المادة 91 إلى الصلاحيات المخولة لرئيس الجمهورية في مجال السياسة الخارجية للدولة، فهو الذي "**يقرر السياسة الخارجية للأمة ويوجهها**" و"**يبرم المعاهدات والإتفاقيات الدولية**". كما

[1] Laeed Zaghlami,Op.cit, p.463.

نصت المادة 92 على أن يُعيِّنَ رئيس الجمهورية في الوظائف التالية: " **يُعيّن سفراء الجمهورية والمبعوثين فوق العادة إلى الخارج، وينهي مهامهم، ويتسلم أوراق اعتماد الممثلين الدبلوماسيين الأجانب وإنهاء مهامهم**".[1] وهذا ما يؤكد سيطرة الجوانب الشخصية المرتبطة بصانع القرار على السلوك الخارجي للدولة فرئيس الجمهورية له الصلاحيات الواسعة في صنع وتنفيذ أجندة السياسة الخارجية بما يتناسب مع مصالح الأمة وبما يتماشى مع طبيعة التحولات الإقليمية والدولية، وهنا تبرز الإرادة السياسية كعامل مهم في قوة الدولة على المستوى الخارجي.

إن الإرادة السياسية القوية والمؤثرة هي انعكاس حقيقي لإرادة الشعب الجزائري من أجل لعب أدوار ريادية على الساحتين الإقليمية والدولية، وقد شكل حراك 22 فيفري 2019 فرصة لبناء مؤسسات قوية بإرادة سياسية قوية وصادقة نابعة عن إرادة الشعب، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال تكريس آليات الديموقراطية من عملية انتخابية ومجالس منتخبة ورئاسيات نزيهة، فمن غير الممكن تحقيق تطلعات الشعب وقياس تأثيره الحقيقي في الشراكات مع الشعوب الأخرى والدول الصديقة إلا عن من خلال وجود نخب مؤهلة يمكنها التعبير عن هذه الآمال بمشاريع وشراكات سياسية واجتماعية واقتصادية متنافسة يكون هدفها الأساسي خدمة الفرد الجزائري والجزائر وفق أسس علمية.[2] وعلى اعتبار أن الدبلوماسية الاقتصادية هي أحد أدوات السياسة الخارجية التي تهدف خدمة المصالح الحيوية على المستوى الخارجي، فإن الإرادة السياسية تعد مكونا هاما لتفعيلها شأنها في ذلك شأن العديد من دول العالم التي تشتغل على هذه المقاربة.

وقد شكّل وصول قيادة جديدة لسدة الحكم بعد حراك فيفري 2019 مع الرئيس "عبد المجيد تبون" إعادة تدوير لأهداف وأولويات النشاط الدبلوماسي ليكون في خدمة الاقتصاد الوطني، وكان تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية أحد الإلتزمات الكبرى الـ 54 التي جاءت في برنامج الرئيس الإنتخابي حيث ورد في الإلتزام رقم 49 ضرورة "**وضع معالم دبلوماسية اقتصادية هجومية في خدمة التنمية الوطنية والمؤسسات والمستثمرين العمومين والخواص**"، وهذا نابع من إدراك الرئيس بأن الرهان الدبلوماسي لا يجب أن يركن فقط إلى إدارة العلاقات السياسية التقليدية، بل لا بد أن يقترن كذلك بتعزيز الآلة الاقتصادية كرافد لخدمة التنمية الوطنية.

في هذا الصدد، تم تخصيص مكانة هامة لدور هذه الآلية ضمن مخطط الحكومة للإنعاش الاقتصادي 2020-2024 حيث تم تنظيم ندوة وطنية حول الدبلوماسية الاقتصادية لتقديم حلول لموضوعات الاستثمار

[1] دستور الجزائر لسنة 2020، المؤرخ في 2020/09/30، الجريدة الرسمية رقم 82، لسنة 2020.

[2] محمد الشريف بن جدو، "***طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة***" ، مجلة الأصالة للدراسات والبحوث 01 (2019): ص.42

الأجنبي المباشر، وتعزيز القدرات التصديرية نحو الأسواق الخارجية خاصة في إفريقيا والبلدان المجاورة وأعقب ذلك تنظيم ندوة لرؤساء المراكز الدبلوماسية والقنصلية في الجزائر في نوفمبر 2021. أما بالنسبة لتعزيز وتنظيم احترافية شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية في البعثات الدبلوماسية في الخارج فقد وضعت الحكومة خطة شاملة تتضمن تجديد الدورات التدريبية وتحسين مستوى الدبلوماسيين، وذلك بهدف تحقيق تفاعل أفضل بين المراكز الدبلوماسية والقنصلية والمتعاملين الإقتصاديين الجزائريين والأجانب في هذا المجال.[1] وتؤكد الزيارات المختلفة التي قادها الرئيس تبون إلى عدد من دول العالم على غرار المملكة العربية السعودية، تونس، البرتغال، تركيا، إيطاليا، روسيا وغيرها على هذا التوجه الجديد بضرورة تعزيز الشراكات الاقتصادية مع مختلف المحاور الإستراتيجية، ومما لا شك فيه أن "دبلوماسية القمة" من خلال التقاء الرئيس مع زعماء هاته الدول تشكل فرصة هامة لعقد إتفاقيات ومعاهدات التعاون في المجال الاقتصادي والتجاري مما يعزز حركية ونشاط الدبلوماسية الاقتصادية. وعلى هذا الأساس، تعد هذه الأخيرة غالبا "صناعة سياسية" مكونها الأساسي وجود إرادة سياسية قوية تنعكس على الميدان من خلال التوجهات الكبرى لصانع القرار عن طريق خلق شراكات اقتصادية جديدة من شأنها فتح آفاق واعدة أمام الاقتصاد الجزائري.

IV. محددات مستوى التحديث الصناعي والميزة التنافسية

يشمل مستوى التحديث المهارات الفنية والتنظيمية التي تعزز قدرة المجتمع على تحويل موارده إلى أشكال وأنماط جديدة، وقد تتوفر الدولة على الموارد بوفرة إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أنه يمكن استخدامها أو تحويلها بشكل فعال. بالإضافة إلى ذلك، فإن وفرة الموارد للدولة لا يعد عنصر قوة إلا إذا تم استغلالها بكفاءة عبر مختلف النواحي التكنولوجية والاقتصادية، وبدون ذلك فإن تلك الموارد تصبح إمكانيات مهدورة أو غير مستغلة بشكل كامل. عموما، يُعبّر مستوى التحديث عن مجموعة المهارات التكنولوجية التي تساهم في إعادة إنتاج الموارد البشرية والطبيعية بأشكال وأنماط جديدة عند الضرورة، وتوفر التكنولوجيا وسائل أكثر كفاءة لاستغلال الإمكانيات الطبيعية والمادية والبشرية المتاحة، وذلك بدلاً من الاعتماد على النماذج التقليدية التي لا تسمح بالاستفادة القصوى من تلك الموارد؛ فمستوى التحديث يعد أحد المحددات الرئيسية التي تؤثر بشكل كبير على قوة الدولة ومدى قدرتها على التأثير في الأحداث الدولية، فالدول الأكثر تقدماً

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، " بيان السياسة العامة للحكومة: تكريس سياسة خارجية "نشطة واستباقية" امتدادا لسياسة التقويم الوطني"، تم الإطلاع على الموقع يوم: 2023/05/30، الساعة: 08:32.

https://linksshortcut.com/cbQhT

من الناحية التقنية والتكنولوجية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، تتمتع بالقدرة على التأثير بشكل واضح في مختلف المسائل الدولية.[1]

تمتلك الجزائر مستوى متوسط من حيث التطور وفقا لما ذهب إليه "نيفين مسعد" و"علي الدين هلال" حيث يركز القطاع الصناعي في البلد على تصنيع المواد الغذائية والملابس، ولكن يفتقر إلى معدات وآلات النقل التي تعد مؤشرا للتقدم الاقتصادي، كما تتوفر قاعدة إنتاجية متوسطة بما في ذلك قطاع إنتاج المواد الغذائية والاستهلاكية، قطاع النسيج، قطاع الصناعات الثقيلة لمعدات النقل، وإنتاج بعض الأدوية، ومع ذلك يواجه هذا المستوى المتوسط من التحديث مشكلة أساسية وهي أن هذه القطاعات لم تحقق بعد مستوى الاكتفاء الذاتي، حيث لم تتمكن من تلبية احتياجات السوق المحلية بشكل كامل، ضف إلى ذلك ضعف الميزة التنافسية للسلع المحلية، فهي تعتبر سلع ذات جودة متوسطة مما يجعلها ضعيفة التنافسية أمام السلع الأجنبية ولا سيما السلع الأوروبية والصينية.[2]

بحسب التقرير الصادر عن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية "UNIDO" فقد احتلت الجزائر المرتبة 96 من أصل 154 دولة من حيث مؤشر الأداء الصناعي التنافسي* Competitive Industrial Performance لسنة 2022، وصنفت ضمن المتوسط الأدنى (أنظر الخريطة أدناه) متحصلة على درجة (CIP score=0.013)، وما قيمته 0.062 من المتوسط العالمي.

خريطة رقم 02: توضح تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الأداء الصناعي التنافسي العالمي

[1] العايب سليم، *"السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار"* (رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2020/2019)، ص. 43.

[2] المرجع نفسه، ص. 41، 42.

* يقيس ويقارن مؤشر الأداء التنافسي الصناعي قدرة الدولة على المنافسة الصناعية وذلك من خلال قياس مدى مساهمة قطاع التصنيع داخل الدولة في التنمية، ومدى كفاءة الصناعات في إنتاج السلع وبيعها في الأسواق المحلية والأجنبية وبالتالي المساهمة في التغيير الهيكلي.
يغطي مؤشر أداء التنافسية الصناعية ثلاثة أبعاد رئيسية. كلما كانت النقاط عالية في أي بعد، زادت قدرة الدولة على المنافسة الصناعية ومؤشر أداء التنافسية الصناعية لديها وتشمل ما يلي: القدرة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة، العمق والتطور التكنولوجي، ومدى التأثير العالمي.

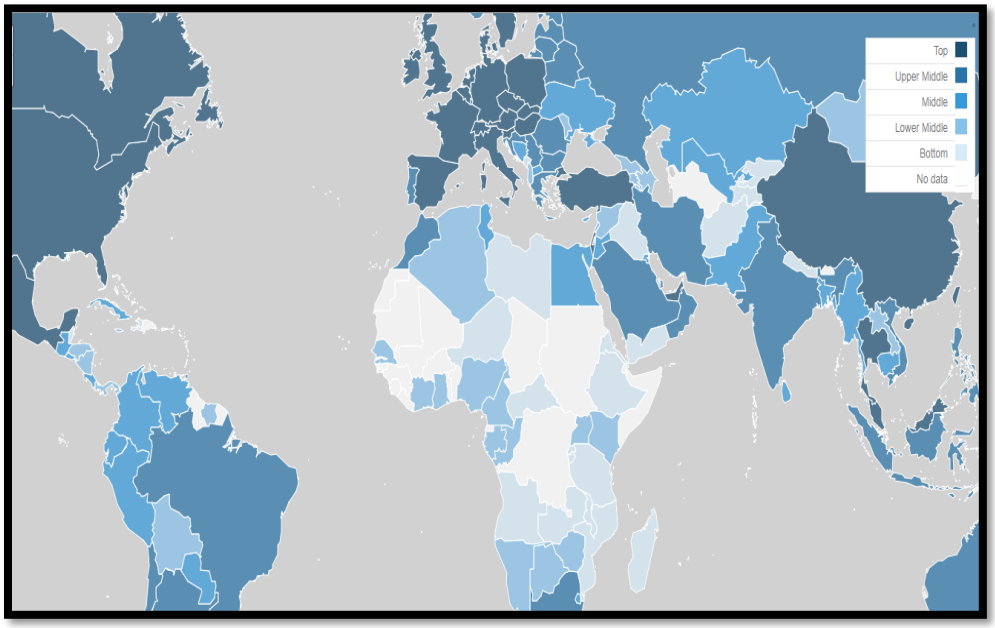

المصدر: United Nations Industrial Development Organization, '' **Competitive Industrial Performance Index (CIP)**'', UNIDO website, Accessed on June 05, 2023, at 23:05.

https://linksshortcut.com/lxljz

ويمكن استعراض مجموعة من المؤشرات التي اعتمدتها "UNIDO" لقياس الأداء الصناعي التنافسي للجزائر كالتالي: [1]

أ. مؤشرات نصيب الفرد:

- صادرات التصنيع للفرد الواحد: 278.3387 دولار
- القيمة المضافة للتصنيع للفرد الواحد: 190.9468 دولار

ب. مؤشرات الحصة العالمية للبلد:

- تأثير البلد على تجارة الصناعات العالمية: 0.0009
- تأثير البلد على القيمة المضافة في الصناعة العالمية: 0.0006

[1] Ibid.

ج. حصة الأنشطة ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية:

- حصة صادرات الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في إجمالي صادرات التصنيع: 0.0395
- حصة القيمة المضافة في الصناعات ذات التكنولوجيا المتوسطة والعالية في القيمة المضافة الإجمالية للتصنيع: 0.0269

د. حصة البيانات الوطنية:

- حصة صادرات التصنيع في إجمالي الصادرات: 0.3274
- حصة القيمة المضافة من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي: 0.0497

تعكس هذه المؤشرات حجم الإنتاج الصناعي التنافسي للجزائر والذي يبدو متواضعا جدا في حالة ما إذا تمت مقارنته مع دول عربية أخرى، فعلى سبيل المثال حققت الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى عربيا من حيث مؤشر الأداء الصناعي التنافسي والمرتبة 31 عالميا متحصلة بذلك على "أداء مرتفع" بدرجة (CIP score=0.102) في التصنيف، بينما حققت دول الجوار المغاربي تقدما ملحوظا (انظر الأعمدة البيانية رقم 04)، إذ تربعت المغرب على ريادة مؤشر الأداء الصناعي التنافسي بين دول المغرب العربي محتلة المركز 61 عالميا متحصلة على أداء أعلى من المتوسط بدرجة (CIP score=0.038) تليها تونس التي جاءت في المرتبة 70 متحصلة على أداء متوسط بدرجة (CIP score=0.033) لتأتي ليبيا في مؤخرة الترتيب إذ احتلت المرتبة 131 عالميا متحصلة على أداء أدنى بدرجة (CIP score=0.005). وبمقارنة الأرقام مع المغرب وتونس نلاحظ ضعف تنافسية القطاع الصناعي في الجزائر ومحدودية قدراته.

رسم بياني رقم 08: يوضح درجة الأداء التنافسي الصناعي لدول المغرب العربي

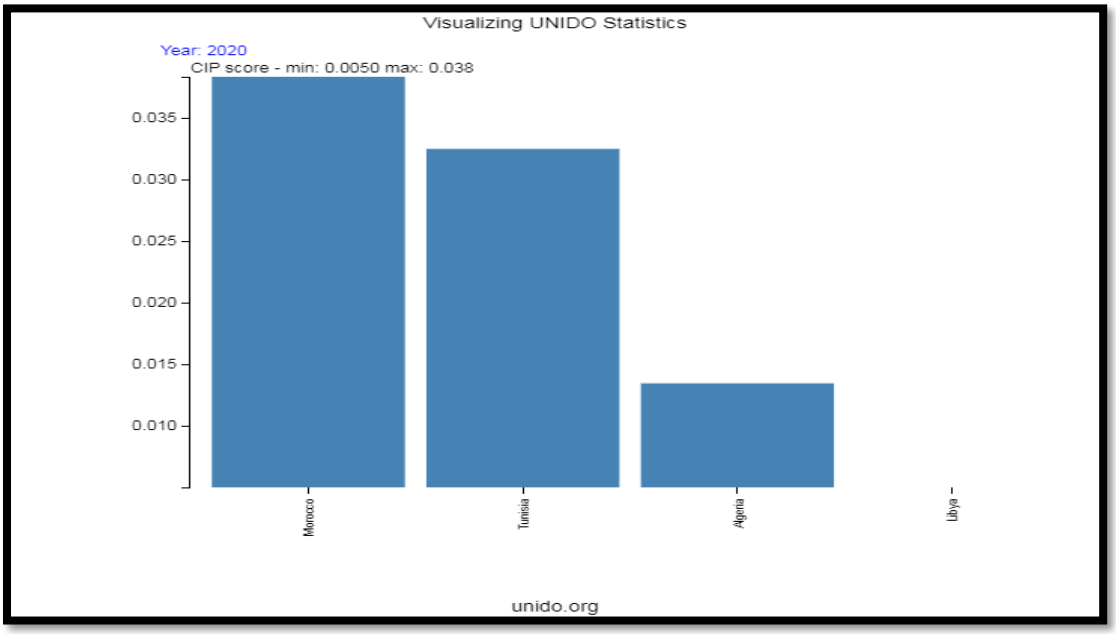

المصدر: .Ibid

تشير الدراسات إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر يعاني من محدودية الإنتاج والتنافسية، إذ لا يزال قطاع الصناعات الإستخراجية (النفط، الغاز، المعادن) هو الأكثر مساهمة في الناتج المحلي حيث تتراوح مساهمته بين 38% و15% خلال الفترة من 2011 إلى 2018، كما بلغت القيمة المضافة لهذا القطاع حوالي 40 مليار دولار في عام 2018 مقابل أكثر من 72 مليار دولار في سنة 2011 ويعود هذا التراجع بلا شك إلى انخفاض أسعار النفط في بداية سنة 2014. ومع ذلك، يمكن ملاحظة تحسن في القيمة المضافة للصناعات الاستخراجية ابتداء من 2016 بسبب تحسن أسعار النفط عالميا، في حين سجل قطاع الصناعات التحويلية نسب ضئيلة جدا تتراوح بين 3،68% و4،33% من الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة، ما يقارب قيمة 8 مليار دولار من 2011 إلى 2018؛ وهي تعبر عن ضعف هذا القطاع مقارنة حتى مع دول المغرب العربي حيث تفوق مثال نسبة مساهمة قطاع الصناعات التحويلية في كل من المغرب وتونس أكثر من 15,7 %و13,5% ضمن الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2018 على التوالي. [1] وعلى هذا الأساس، تبرز الحاجة إلى ضرورة تطوير استراتيجية محددة الأهداف من أجل تطوير القطاع الصناعي في الجزائر ليكون القطاع الأكثر فعالية كونه يساهم في تنويع مصادر الدخل وخلق الثروة.

[1] عبد الحكيم عمران، "***واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية***" مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 01 (2021): ص ص. 591- 593.

V. المورد البشري

مما لا شك فيه أن الموارد البشرية تعد أحد العوامل الأساسية في بناء القوة الاقتصادية للدولة؛ فلا يمكن للموارد الطبيعية أو الثروات وحدها أن تحرك عجلة النمو الاقتصادي إن لم تكن هناك كوادر بشرية تعمل على هذا المستوى، كما أن الدولة التي تمتلك ثروات طبيعية كبيرة لا يعني بالضرورة أنها دولة قوية اقتصاديا؛ فالعبرة هنا بقدرتها على تحويل تلك الموارد إلى سلع ومنتجات تساهم في تعزيز الإنتاجية وتحقق المنافسة على المستوى الدولي، وهناك العديد من دول العالم التي تتميز بكونها فقيرة من ناحية الموارد الطبيعية لكنها حققت قفزات اقتصادية هائلة مكنتها من اكتساب مكانة هامة في الاقتصاد العالمي واستطاعت الدفع بدبلوماسيتها الاقتصادية من أجل اكتساح العديد من الأسواق عبر العالم. على سبيل المثال، دولة اليابان تُعتبر نموذجا رائدا في التأكيد على أهمية العنصر البشري في التنمية الاقتصادية، فعلى الرغم من أن اليابان تفتقر إلى موارد طبيعية غنية، إلا أنها استثمرت بشكل كبير في تطوير قدرات ومهارات العمالة حيث يتم تشجيع الطلاب والمتعلمين في اليابان على العمل الجاد والمثابرة للحفاظ على مستوى المعيشة والتقدم الذي حققته البلاد، وتتجلى هذه الاهتمامات العملية في تنظيم النظام التعليمي الياباني حيث يُطلب من الطلاب أن يبذلوا جهودًا كبيرة ويخصصوا ساعاتٍ طويلة للدراسة، كما يتم زيادة عدد ساعات اليوم المدرسي وتقديم امتحانات صعبة تحتاج إلى جهود إضافية للتفوق فيها، فتعزيز ثقافة العمل الجاد والتصميم والمثابرة بين الشباب الياباني يسهم في بناء قاعدة قوية للموارد البشرية المؤهلة.[1]

تشير الإحصائيات الصادرة عن البنك الدولي إلى أن عدد السكان المقيمين في الجزائر يتزايد بشكل تدريجي (انظر الجدول رقم 05) حيث بلغ عددهم حوالي 44،17 مليون نسمة سنة 2021 مقابل 41.31 مليون سنة 2017 ترافق مع ذلك تقلص نسبة النمو السكاني في السنوات الأخيرة حيث وصلت سنة 2017 إلى 2% لتنحدر 1.70% في 2020 و2021 على التوالي، وربما يرجع السبب ذلك إلى تأثير جائحة كوفيد 19 على معدلات الإنجاب والخصوبة. بالمقابل نلاحظ أن التمركز السكاني ينحصر في المدن الحضرية بنسب قوية جدا تفوق 74% من مجموع السكان؛ ففي سنة 2021 بلغ إجمالي عدد سكان المناطق الحضرية 32.80 مليون من مجموع عدد سكان الجزائر المقدر بـ 44.17 مليون وهي نسبة مرتفعة جدا والسبب في ذلك راجع لهجرة السكان من المناطق الريفية والصحراوية نحو المدن الحضرية بحثا عن فرص

[1] وسام كلاكش، مرجع سابق الذكر، ص.199.

العمل والخدمات وتحسين مستوى المعيشة، ويعكس هذا التوزيع نمطا غير منتظم على المجال الجغرافي للجزائر إذ أن تركز غالبية السكان في المناطق الشمالية والهضاب العليا بينما تقل الكثافة كلما اتجهنا جنوبا.

جدول رقم 05: يوضح بعض مؤشرات القوة الديموغرافية للجزائر في الفترة من 2017-2021

السنوات	عدد السكان الإجمالي (مليون/ن)	نسبة النمو السكاني %	عدد سكان المناطق الحضرية (مليون/ن)	إجمالي القوى العاملة (مليون)	العاملون في الزراعة من إجمالي المشتغلين %	العاملون في الصناعة من إجمالي المشتغلين %	العاملون في الخدمات من إجمالي المشتغلين %
2017	41.13	2.00	29.63	12.06	10.00	31.00	59.00
2018	41.92	1.90	30.45	12.22	18.00	31.00	59.00
2019	42.70	1.80	31.25	12.39	10.00	30.00	60.00
2020	43.45	1.70	32.03	11.85	11.00	30.00	59.00
2021	44.17	1.70	32.80	12.63	10.00	31.00	59.00

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على معطيات البنك الدولي على الرابط التالي:

https://linksshortcut.com/IVSEy

يوضح الجدول ثبات نسبة القوى العاملة النشيطة في الجزائر عند حدود 12 مليون شخص، أما بالنسبة لتوزيع هاته القوى العاملة فيتضح بأن هناك تنوع في توزيعها على القطاعات الثلاث لكن تبقى النسب جد متفاوتة من قطاع إلى آخر، حيث يشهد القطاع الزراعي انخفاضا كبيرا في العمالة ويشهد تناقصا في السنوات الأخيرة حيث وصل إلى ما نسبته 18% من إجمالي السكان العاملين سنة 2018 لتنحدر نحو 10% سنة 2021 وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بحجم المساحات الصالحة للزراعة (حوالي 44 مليون هكتار) ما يجعل من تحقيق الجزائر لأمنها الغذائي أمرا مستعصيا في ظل وجود عدة أسباب على غرار عزوف اليد العاملة الزراعية، وتغير الظروف المناخية ونقص الإمكانيات التقنية وغيرها. أما من حيث قطاع الصناعة فنرصد بأن متوسط العاملين في هذا القطاع يتراوح بين 30% و31% من إجمالي اليد العاملة ورغم أنها نسبة مستقرة نوعا ما لكن تبقى ضئيلة كون أن قطاع الصناعة هو قطاع منتج ويشكل عصب التنمية الاقتصادية، وتبقى الصناعات البترولية أساس النشاط الصناعي تليها الصناعات الغذائية والنسيجية

والمعادن ومواد البناء والصناعات الخفيفة وغيرها... في حين أخذ قطاع الخدمات الحصة الأكبر من ناحية اليد العاملة أين تراوحت النسبة بين 59% و60% من إجمالي فئة المشتغلين، حيث يشمل هذا القطاع جميع أنواع الخدمات سواء كانت خدمات مسوقة (كالمواصلات، الفنادق...) أو غير المسوقة (كالإدارات العمومية...) وهو ما يعكس هيمنة القطاع الخدماتي على هيكل الاقتصاد الوطني من حيث الطلب المتزايد للأفراد على مختلف الخدمات المقدمة، وارتفاع عدد السكان في المناطق الحضرية والمدن الكبرى.

وعلى هذا الأساس، تبرز أهمية الموارد البشرية في تحقيق النمو الاقتصادي، يؤكد رومر "Romer" هذه العلاقة عن طريق إدراج رأس المال البشري في وظيفة الإنتاج في نموذج النمو الاقتصادي طويل المدى "the long-term economic growth model" وقد أدى ذلك إلى زيادة الإنتاج الهامشي والنمو على المدى الطويل، كما أشار إلى أن البلد الذي يمتلك مستوى أعلى من الموارد البشرية قد ينمو بشكل أسرع مقارنة بالبلد الذي يمتلك موارد بشرية محدودة، بالإضافة إلى ذلك تم إثبات العلاقة الإيجابية بين الموارد البشرية والنمو الاقتصادي سواء على المدى القصير أو الطويل.[1] إن المورد البشري مورد هام للاستفادة من جميع الموارد الأخرى المتاحة للتنافس من أجل اختراق الأسواق العالمية وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، حيث يؤدي تطوير الموارد البشرية إلى تحسين جودة وإنتاجية العمالة التي بدورها تحفز النمو الاقتصادي، إنها حقيقة عالمية أن الاستثمار في الموارد البشرية يعزز النمو الاقتصادي؛ فتنمية الموارد البشرية وسيلة هامة تدفع بالاقتصاد السريع للبلد، يقول هاريسون "Harrison" أن الموارد البشرية تشكل الأساس النهائي لثروة رأس مال الدولة، فالموارد هي عامل سلبي في عملية الإنتاج، والبشر هم العناصر الفاعلة التي تُراكم رأس المال وتستغل الموارد الطبيعية وتبني التنظيم الاجتماعي والاقتصادي والسياسي؛ ومن الواضح أن أي بلد غير قادر على تنمية مهارات ومعارف شعبه واستخدامها بفعالية في السباق الاقتصادي الدولي، لن يكون قادرا على تطوير أي شيء آخر.[2] فمعرفة حجم وقدرات القوى والموارد البشرية للجزائر- خصوصا فئة الشباب التي تشكل أغلبية السكان- والعمل على تطويرها وتنميتها هو أمر حاسم لتعزيز مسار الدبلوماسية الاقتصادية، والإستثمار في العنصر البشري الشاب مع حجم الموارد

[1] Thi Anh Nhu Nguyen, ***"Financial Development, Human Resources, and Economic Growth in Transition Countries"*** *Economies* 10 (2022): p p. 1-2.

[2] Jahangir Irshad Jaisar, "Human Resource: A Competitive Edge in Global Market", modern diplomacy, Accessed on June 07, 2023, at 14:45.
https://linksshortcut.com/BGjXu

الاقتصادية التي تحوزها الجزائر قد يشكلان عامل قوة تمكن من زيادة الإنتاجية وتعزيز الإبتكار وخلق الثروة.

المطلب الثاني: المقومات الإقليمية والدولية

مما لا شك فيه أن البيئة الإقليمية والدولية تفرض أنماط وسلوكات محددة على صانع القرار من أجل تبني توجهات وتفضيلات محددة تنسجم مع متطلبات ما يفرزه النسق الخارجي، فأي دولة ليست بمعزل على عن مختلف التحولات التي تجري في محيطها وهي تؤثر بشكل واضع على توجهاتها الخارجية بصرف النظر عن حجم تلك الدولة، والجزائر ليست استثناءا لهذه القاعدة حيث أن تبنيها لمقاربة الدبلوماسية الاقتصادية ليس نتاج عوامل داخلية حصرا بقدر ما هو مرتبط كذلك بجملة من العوامل والمتغيرات الخارجية وفيما يلي عرض لأبرز هذه المحددات:

I. الدينامية المتشظية للنظام الاقتصادي العالمي وانتقال القوة

إن الجزء الكبير من النقاش اليوم يتمحور حول المركزية الغربية للنظام الاقتصادي العالمي ومؤسساته التي تعد نتاج تسويات عالم مابعد الحرب العالمية الثانية، حيث كرست رؤية أحادية قائمة على مبادئ الرأسمالية وتحرير الأسواق والإنفتاح التجاري، وهي تعبر عن وجهة نظر أورو–أطلسية في مقابل ذلك تهمش الأصوات القادمة من شرق العالم وجنوبه، وعلى هذا الأساس أضحى الاقتصاد العالمي يتعرض لضغوطات هائلة؛ إذ تشير التقديرات إلى أن هناك نظام اقتصادي آخر قيد التشكل وفي السنوات القادمة ستنتقل قواعد اللعبة الاقتصادية من الغرب نحو الشرق أو ربما جنوب العالم.

شكلت السنوات الأخيرة تسارعا دراماتيكيا في تحول موازين القوة الاقتصادية من الغرب نحو الشرق وعلى الرغم من إدراك الدول الغربية لقوة الصين وآسيا عموماً منذ فترة مبكرة إلا أنها لم تتخذ أي تدابير وقائية، وتشهد الدول الغربية فقدان تدريجي لنفوذها في قيادة الاقتصاد العالمي نتيجة للانتعاش القوي في آسيا رغم ممارسة الدول الغربية لسياسات حمائية في الوقت الراهن، لكن يبدو الفشل واضحا في مجابهة هذا المد الاقتصادي؛ حيث أضحى هناك إدراك قوي من قبل هذه القوى المتحدية بأن تحرير التجارة والعولمة الاقتصادية وديناميكية اقتصاد السوق، وهي المفاهيم التي صاغتها الغرب نفسه من شأنها تقلب موازين الاقتصاد العالمي بشكل جذري. ولعل من بين العوامل المؤثرة في المعادلة العالمية، ارتفاع أسعار الطاقة على الصعيد العالمي والضغوط التضخمية في الدول الكبرى، وتدهور قيمة العملة الأمريكية، وتنامي عجز

الموازنات الحسابية الجارية في الولايات المتحدة إلى مستويات قياسية مقابل نمو قوي ومطرد في باقي دول العالم، جميع هذه العوامل شكلت نقطة تحول في هيكل الاقتصاد العالمي، وهي معادلة من الصعب تغيير أو تعديل حدودها بالنظر لعدد من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية المعقدة.[1] يجادل بعض المحللين أننا دخلنا بالفعل في مرحلة عالمية جديدة يمكن تسميتها بـ "النظام العالمي لما بعد أمريكا" " post-American world order" بينما يفضل البعض الآخر تسميته بمرحلة "ما بعد الغرب" "post-Western" ويتوقعون إمكانية حرب باردة جديدة بين الصين والولايات المتحدة، ومن الواضح أن كل هذه التقييمات لها آثار مهمة على النظام الدولي ذو التوجهات الليبرالي، كما يحاجج بعض الواقعيين أنه على الرغم من أن التوزيع العالمي للقدرات يتغير لصالح لاعبين جدد "new players" فإن الفجوة the gap بين القوى الصاعدة والقوى القائمة لا تزال واسعة جدًا، مما يعني أن هناك مجالًا واسعا لإقامة توافقات.[2]

يمكن أن تسفر هذه الديناميات عن فرص مواتية للجزائر من خلال إعادة ترتيب الأولويات والمصالح الاقتصادية في ظل عالم جديد بصدد التشكل، فهذا المسعى يوفر للجزائر استخدام ورقة الدبلوماسية الاقتصادية للتعريف بهويتها الإقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي، وتحديد الأسس والممارسات والإستراتيجيات اللازمة في تعزيز مصالحها الحيوية على المستوى الدولي من خلال مراجعة الإتفاقيات والشراكات الإقليمية والدولية، والسعي لكسب تحالفات جديدة وتنويع شركائها الإقتصاديين بما يتماشى مع التحولات العالمية، وتراهن الجزائر بشدة على الإندماج الاقتصادي في المسارات الجديدة لهذه المنظومة قيد التشكل. فعلى سبيل المثال، بادرت الجزائر رسميا بطلب الإنضمام إلى تكتل "بريكس" في 7 نوفمبر 2022 وجاءت هذه المبادرة في ظل عزمها على تعزيز نموها الاقتصادي على اعتبار أن انفتاح الاقتصاد الوطني على الخارج هو أساس تحقيق النمو والتطور، ومن الممكن أن تقدم البريكس كمجموعة فرص واعدة للإقتصاد الجزائري، وهنا يظهر جليا ذلك التأثير الواضح للتغيرات المعقدة في النظام الاقتصادي العالمي على دينامية السلوك الخارجي للدولة.

II. التكتلات الاقتصادية والتشبيك العالمي للمصالح

[1] أحمد محمد المناوي، "تغير موازين القوى الاقتصادية.. العالم يتجه شرقا" مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 10 جوان 2023، الساعة: 07:55.

https://linksshortcut.com/edjHN

[2] Augusto Leal Rinaldi and Cristina Soreanu Pecequilo, ***"The Contemporary World Order, BRICS and the R2P Principle: the Cases of Brazil and China (2005/2017)"*** *Colombia Internacional* 1 (105): p p. 8-9.

في دراسة للبنك العالمي، أكد تزايد عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية حيث كان هناك خمسون اتفاقية تجارية سارية المفعول سنة 1990 لتصل إلى أكثر من 280 اتفاقية سنة 2017 (انظر المنحى رقم 06) وفي الوقت الحاضر، تتجاوز المفاوضات في العديد من اتفاقيات التجارة الرسوم الجمركية حصرا لتشمل مجالات سياسية متعددة تؤثر على التجارة والاستثمار في السلع والخدمات، بما في ذلك التنظيمات الداخلية مثل سياسة المنافسة وقواعد المشتريات الحكومية وحقوق الملكية الفكرية، وتُعتبر اتفاقيات التجارة الإقليمية التي تغطي الرسوم الجمركية وغيرها من التدابير الحدودية "اتفاقيات سطحية" "shallow agreements" بينما تُعتبر الاتفاقيات التي تغطي مجموعة أوسع من المجالات السياسية، سواءً على الحدود أو في الداخل "اتفاقيات عميقة" "deep agreements".[1]

منحنى بياني رقم 06: يوضح تطور عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية في الفترة من 1990- 2017.

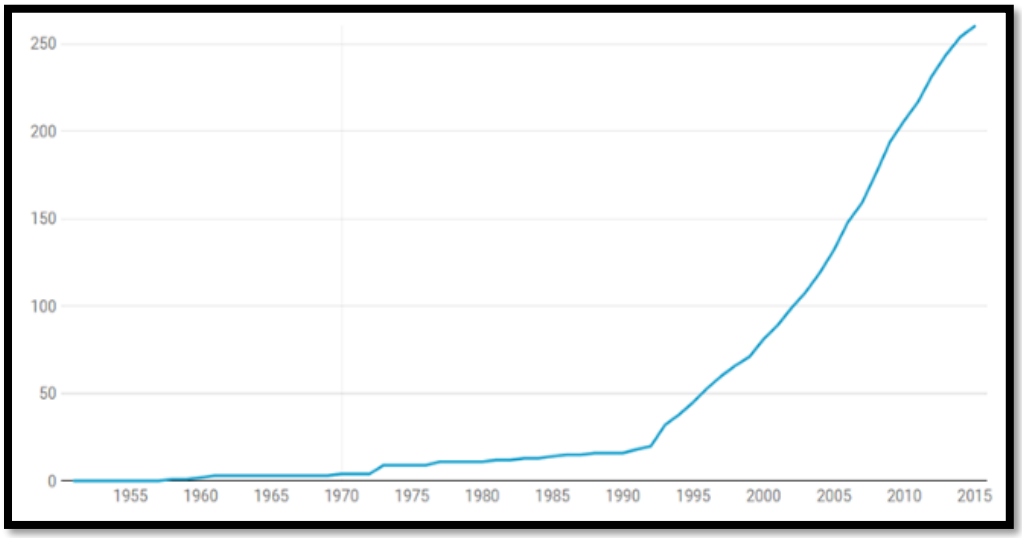

المصدر: https://linksshortcut.com/DFjvQ

هناك توجه واضح إلى إنشاء وتوحيد التجمعات الإقليمية التي بصرف النظر عن تعاونها المتصل بالجانب التجاري، تسعى إلى تعزيز التعاون السياسي الأكثر ارتباطًا من خلال الاستفادة من القرب الجغرافي والانتماء الثقافي؛ وتعتبر الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) التي تأسست سنة 1957 والتي أصبحت في الوقت نفسه جزءًا من الاتحاد الأوروبي (EU) نموذجًا يحتذى به، لتتوالى اتفاقيات التكامل في أمريكا الوسطى والجنوبية في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي على غرار السوق المشتركة لأمريكا الوسطى

[1] Dana Smillie, "Regional Trade Agreements", WORLD BANK website, Accessed on June 14, 2023, at 09:38. https://linksshortcut.com/DFjvQ

CACM 1961 ومجموعة دول الأنديز 1969 والجماعة الكاريبية (Caricom) 1973. وفي التسعينيات نشأت مجتمعات مماثلة في القارة الأفريقية مثل الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي (SADC) 1992 وجماعة شرق أفريقيا(EAC) 1999 وكذلك الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا(CEEAC) 1999. في آسيا، حيث يتم دعم التعاون الإقليمي بشكل رئيسي من قبل الشركات عبر الوطنية وشبكات الإنتاج، لا تزال درجة التكامل الاقتصادي والمؤسسي الرسمي منخفضة نسبيا؛ فالاتفاقات التجارية التي أخطرت بها المجتمعات الإقليمية لرابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (SAARC) إلى منظمة التجارة العالمية تشمل منطقة التجارة الحرة الآسيان (AFTA) 1992 ومنطقة جنوب آسيا للتجارة الحرة (SAFTA) 2008.[1] وعلى الرغم من عدم تحقيق جميع الإتفاقيات التجارية الإقليمية على مستوى العالم لنتائج إيجابية، إلا أن العديد من هذه النماذج قد نجحت في توسيع المبادلات التجارية وتعزيز المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء، تشجع هذه النجاحات الثقة في أن الاتحادات الإقليمية ستعزز التجارة داخليا بين الأعضاء وخارجيا مع باقي دول العالم، وهنا يتجلى بشكل واضح أهمية البعد الإقليمي للدبلوماسية الاقتصادية.

خريطة رقم 03: توضح أهم التكتلات الإقتصادية الإقليمية في العالم

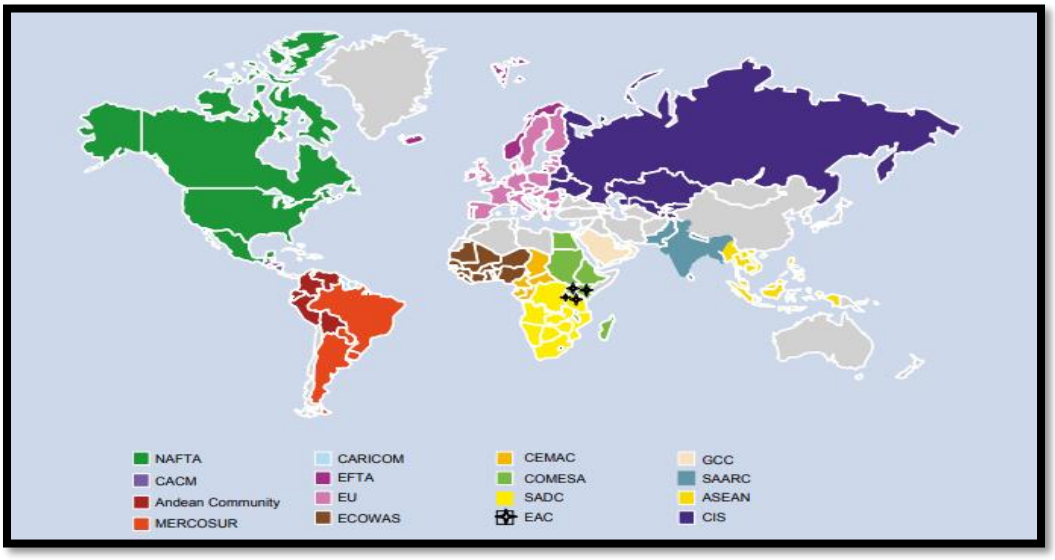

[1] Uwe Miesner,"Contributions of quality infrastructure to regional economic integration: Insights and experiences gained from Technical Cooperation of PTB" Discussion Paper (Germany: Physikalisch–Technische Bundesanstalt , 2009), p. 8.

المصدر: Uwe Miesner, "***Contributions of quality infrastructure to regional economic integration: Insights and experiences gained from Technical Cooperation of PTB"*** Discussion Paper (Germany: Physikalisch–Technische Bundesanstalt , 2009), p. 8.

فرضت هذه المتغيرات على الجزائر ضرورة التوجه نحو تفعيل مسارات التعاون والتكامل الإقليمي كأولويات ضمن نشاطها الدبلوماسي، وكان لها خيارات عديدة في هذا الجانب حيث عملت على المستوى المغاربي من خلال إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989 الذي كان يهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول الأعضاء من خلال محاولة التأسيس لمنطقة تجارة حرة إلى غاية بلوغ الوحدة الاقتصادية، – وقد تعثرت هذه التجربة التكاملية بسبب تصادم الإرادات وغلبة الإعتبارات السياسية ليبقى إقليم المغرب العربي من أقل الأقاليم تكاملا على مستوى العالم–. أما على المستوى الإفريقي فقد تعددت المشاريع والمبادرات التكاملية على غرار مبادرة النيباد التي كان للجزائر دور هام في تأسيسها سنة 2001 حيث عملت على تكريس استراتيجية واضحة عن طريق تنمية إفريقيا من خلال التعاون والتكامل الإقليمي بالنظر إلى حجم التقارب والمستقبل المشترك للدول الإفريقية. كما انخرطت الجزائر أيضا في مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية سنة 2018 كمبادرة رائدة في أجندة الاتحاد الأفريقي 2063 بهدف تحرير ومضاعفة التجارة بين البلدان الأفريقية عن طريق خلق فضاءات حرة لتنقل السلع والخدمات مما قد يعد خطوة أولى لتعميق التكامل الإقليمي الإفريقي، كما كان للبعد العربي كذلك نصيب من اهتمامات الدبلوماسية الجزائرية في إطار المشاريع الاقتصادية الإقليمية أين بادرت بالإنضمام رسميا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سنة 2009، كفضاء حر لتعزيز الصادرات الجزائرية في السوق العربية وتنمية حجم الإستثمارت في المنطقة. بالإضافة إلى الفضاء المتوسطي، أين عملت مع الشركاء التقليديين على عقد اتفاقيات شراكة مع المجموعة الأوروبية في إطار مسار برشلونة 1995 الهادف لخلق منطقة تجارة حرة بين ضفتي المتوسط، والتي دخلت رسميا حيز التنفيذ سنة 2005 في إطار ما يسمى الشراكة الأورو–جزائرية عن طريق التركيز على التبادل الحر والتخلي التدريجي عن التعريفات الجمركية.

واستنادا لهذا يمكن رصد ديناميكية الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية للجزائر من خلال تنويعها لـ "ورشات التكامل الإقليمي في محيطها الجيوسياسي" استجابة لطبيعة العلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية السائدة، ورغبة منها في تحقيق مصالحها الذاتية داخل تجمعات إقليمية مختلفة.

III. الآثار المتراكبة لـ "جائحة كوفيد 19": تفاقم الانكماش الاقتصادي وانحسار أسعار الطاقة العالمية

يُقيّم الخبراء والباحثين جائحة كوفيد 19 على أنها أكبر كارثة صحية عالمية وأكبر تهديد للأمن الإنساني في القرن 21 حيث أحدثت صدمة عالمية على كافة المستويات، وأصيبت العديد من القطاعات بشلل شبه كلي أثرت على الاقتصاد العالمي بسبب الإغلاق العام الكامل والجزئي في كل الدول بهدف الحد من انتشار الوباء، مما أدى إلى حدوث انتكاسة غير مسبوقة هزت أركان الاقتصاد العالمي وزادت من حدة مخاطر تباطؤ أداءه وانكماشه في ظل تأثر سلاسل التوريد العالمية وضعف التجارة الدولية وفرض القيود على العمل و تنقل الأشخاص واختلال التوازن العالمي بين العرض والطلب، ويقدر الخبراء تداعيات هذه الأزمة بكونها ربما أكبر من فترة الكساد العظيم الذي حدث خلال ثلاثينات القرن الماضي، أين تسارعت المؤشرات الاقتصادية نحو الإنزلاق إلى "مناطق قاتمة" في فترة أسابيع فقط الأمر الذي استغرق عدة سنوات بالنسبة لأزمات سابقة شهدها العالم – كالأزمة المالية العالمية 2008– مما يوحي حقيقة بحجم "الهشاشة" و"القابلية للإنكشاف" التي تطبع الاقتصاد العالمي المعاصر.

توقع صندوق النقد الدولي في تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" لشهر جوان 2020 أن النمو الاقتصادي العالمي سيشهد انكماشًا بنسبة 4.9– % سنة 2020 وهو انخفاض بنسبة 1.9 نقطة مئوية عن التوقعات التي نُشِرَت في التقرير الصادر في أفريل من نفس العام، علاوة على ذلك كان تأثير جائحة كوفيد–19 على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من العام 2020 أكثر سلبية مما كان منتظرا، ومن المتوقع أن يكون التعافي بشكل تدريجي، أما بالنسبة لسنة 2021، توقع التقرير أن يشهد الاقتصاد العالمي معدل نمو يبلغ 5.4%(انظر الشكل رقم 07). وبشكل عام، سينتج عن هذا تقليص نسبة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.5 نقطة مئوية مقارنة بتوقعات جانفي 2020 السابقة لظهور جائحة كوفيد–19، وسيؤثر هذا بشكل سلبي على الأسر ذات الدخل المنخفض بشدة، مما يعيق مسار مكافحة الفقر المدقع على مستوى العالم الذي بدأ منذ تسعينيات القرن الماضي، وفي الوقت نفسه يؤكد التقرير بأن هناك درجة من عدم اليقين أعلى من المعتاد تطبع هذه التنبؤات، فهي ترتبط بعدة متغيرات أساسية كعمق الإنكماش وحجم الصدمة المعاكسة ومدى استمراريتها ومدى الإضطرابات التي ستخلفها هذه الجائحة وغيرها... [1]

[1] صندوق النقد الدولي، تقرير بعنوان *"مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: أزمة لا مثيل لها، وتعافٍ غير مؤكد"*، متاح للتحميل على الموقع الرسمي للبنك الدولي، ص.05.

https://linksshortcut.com/tjszS

شكل رقم 07: توقعات النمو الاقتصادي لسنوات 2019، 2020، 2021 وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي

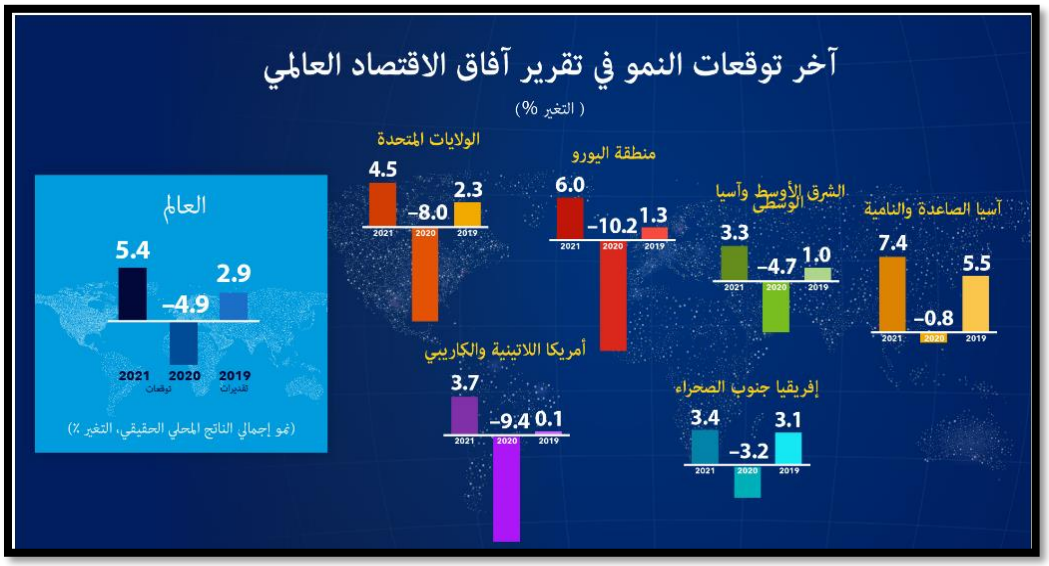

المصدر: صندوق النقد الدولي، المرجع نفسه.

اتسعت تأثيرات جائحة كوفيد 19 على نطاق عالمي وبوتيرة سريعة، وكانت الجزائر من بين الدول التي تعرضت لصدمة صحية كبيرة منذ ظهور أول إصابة بهذا الوباء في فيفري 2020، كما تزامنت هذه الأزمة الصحية مع سياق سياسي واقتصادي مغاير تماما ميز الوضع، فعلى المستوى السياسي ترافق ذلك مع وصول قيادة جديدة لمقاليد السلطة في ديسمبر 2019 بعد حراك شعبي دام أكثر من عام نادى فيه الجزائريون بضرورة التغيير السلمي وتحسين الأوضاع. أما على المستوى الاقتصادي، فقد تسببت الصدمة الخارجية للطلب العالمي على المحروقات في انخفاض حاد في أسعار النفط العالمية، مما أدى إلى عجز في الموازنة العامة بسبب تدهور الإيرادات النفطية التي تشكل عصب الاقتصاد الوطني، وقد فرضت هذه الأوضاع اختبارا حقيقيا أمام الحكومة الجديدة بسبب ازدياد مخاطر تدهور المنظومة الصحية مقابل اتساع نطاق العجز المالي لتغطية التكاليف المتعلقة باللقاح وتدابير الحجر الصحي.

وفي هذا الصدد، أشار البنك الدولي في تقرير له بعنوان: "تسريع وتيرة الإصلاحات لحماية الاقتصاد الجزائري" إلى أن الجزائر سجلت عجزا واضحا في الحساب الجاري بسبب الانخفاض الكبير في قيمة صادرات المحروقات خلال النصف الأول من العام، حيث تشير التقديرات إلى أنه في سنة 2020 انخفض الطلب العالمي على الغاز بنسبة 4٪ والطلب على النفط بنسبة 9٪ مما تسبب في انخفاض سعر برميل

برنت من أكثر من 60 دولارًا أمريكيًا للبرميل في النصف الثاني من مارس 2020 إلى أقل من 15 دولارًا أمريكيًا للبرميل في النصف الثاني من أفريل 2020، وقد تزامن هذا الإنخفاض مع تفشي جائحة كوفيد 19 التي أدت إلى تباطؤ الطلب العالمي على المنتجات الهيدروكربونية والانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية، كما انخفضت الواردات بشكل كبير بسبب انخفاض الطلب المحلي وانخفاض قيمة الدينار الجزائري وتوسيع سياسات تقليص الواردات التي بدأت في 2018 في محاولة لحماية احتياطيات النقد الأجنبي حيث انخفضت واردات الآلات والمعدات، بالإضافة إلى المواد الخام والمنتجات المتوسطة بشكل أكبر من عام 2019. في الوقت نفسه، أظهرت نتائج تحقيق "COVEPE" أن 45% من الشركات واجهت صعوبات في تأمين المواد الأولية لإنتاجها، ورغم تراجع قيمة الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي إلا أن انخفاض الصادرات أكثر من الواردات أدى إلى تفاقم عجز الحساب الجاري، ليسجل الربع الثالث من عام 2020 تعافي واردات وصادرات النفط والغاز بشكل متزامن مع استئناف جزئي للنشاط المحلي وزيادة إنتاج الغاز مما أدى إلى استقرار الميزان التجاري للسلع، ومع ذلك تسبب تدهور كبير في رصيد الخدمات في تفاقم عجز الميزان الجاري مما أدى إلى" نزيف مستمر" لاحتياطات النقد الأجنبي حيث بلغت نهاية 2020 حوالي 46.9 مليار دولار أمريكي (-20.5% مقارنة بنهاية عام 2019). من جهة أخرى، تأثرت الشركات في القطاع الاقتصادي خارج قطاع النفط بشكل كبير بأزمة كوفيد-19، فعلى مستوى الطلب يُتوقع أن يشهد الاستهلاك الخاص والاستثمار الخاص انخفاضًا قويًا في سياق من عدم اليقين الاقتصادي وتوفير الاحتياطيات للمستهلكين والقيود المالية للشركات، أما على مستوى الإنتاج فقد تأثرت قطاعات النقل والفندقة وخدمات المطاعم بشكل كبير بالقيود المفروضة عليها، وتضررت أيضا صناعات البناء والصناعات التحويلية بشكل كبير حيث اضطرت الشركات لوضع نصف قوتها العاملة في إجازة مدفوعة الأجر.[1]

يمكن القول بأن جائحة كوفيد 19 قد كشفت مكامن الخلل والضعف في العديد من القطاعات الاقتصادية بالجزائر، ولعل السبب الأهم في تعميق الآثار الإقتصادية للجائحة هو ارتباط الاقتصاد الوطني بقطاع المحروقات الذي شهد انخفاضا غير مسبوق في السوق العالمية مما جعله عرضة لتذبذبات أسعار الموارد الأحفورية الأمر الذي خلق عجزا في الميزان التجاري تجلت آثاره في العديد من المؤشرات الاقتصادية كتقليص الإنفاق الحكومي، تراجع النمو، تقييد حجم الواردات، ارتفاع الأسعار وغيرها. وبالتالي فالسياسة

[1] La Banque mondiale, ***''Algérie Bulletin de conjoncture Accélérer le rythme des réformes pour protéger l'économie algérienne''*** (Washington, DC: La Banque mondiale,2021), pp. 6-14.

المالية والنقدية للدولة المرتبطة بإيرادات النفط الغاز ربما تبدو معرضة للإنكماش في أي أزمة عالمية، مما يعرض بدوره قدرة الاقتصاد الوطني على الإستجابة على نحو فعَّال للتأثيرات المعاكسة لهذه الأزمات.

من جهة أخرى، تشير العديد من الدراسات إلى أن جائحة كوفيد 19 بقدر ما تمثل صدمة للإقتصاد الجزائري، هي كذلك فرصة لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي من خلال منح الأولوية للإصلاحات العميقة التي من شأنها تأهيل الاقتصاد الوطني بعيدا عن الإتكالية على مداخيل المحروقات، حيث تُقدّرُ صادرات الجزائر خارج قطاع النفط والغاز ما يقارب 2% من إجمالي صادراتها مما يجعلها من ضمن أكثر الدول اعتمادا على مداخيل هذا المورد، وتشير توقعات البنك الدولي إلى أن احتياطات الجزائر الطاقوية ستنفذ بحلول ثلاثينات وخمسينات القرن الحالي على التوالي، ولهذا كان عليها تحضير خطة للتنويع الاقتصادي منذ عقدين إلى أربعة عقود على خطى عدد من الإقتصاديات الغنية بالموارد مثل أندونيسيا وماليزيا، ولا تزال هناك فرصة للحفاظ على هذه الإحتياطات عبر تطبيق إصلاحات تتعلق بترشيد الإستهلاك المحلي.[1] وعلى هذا الأساس، يمكن اعتبار أزمة كوفيد 19 بمثابة "اختبار آخر" و "ضربة تحذيرية" بضرورة تنويع الاقتصاد الوطني بشكل قابل للاستدامة، وقد برزت مؤخرا مساعي الحكومة لتنويع سلة صادراتها خارج المحروقات والسعي لتحقيق الهدف المسطر بضرورة بلوغ عتبة 10 مليار دولار صادرات خارج هذا القطاع مع نهاية سنة 2023.

IV. التحولات الجيوسياسية: الحرب الروسية الأوكرانية والضغوطات المتفاقمة على الطاقة والغذاء

شكل الغزو الروسي لأوكرانيا منذ فيفري 2022 أحد أهم مصادر تهديد الأمن العالمي، حيث أدى إلى صدمة عنيفة ثانية للسياسة العالمية والإقتصادية بعد جائحة كوفيد 19 من المرجع أن يستمر تأثيرها لعقود طويلة من الزمن، ولا يزال المجتمع الدولي يكافح جراء عدم اليقين بشأن مآلات هذه الحرب وكيف يمكن تفكيك هذه "الأحجية" وفهم ما الذي سيحدث أو ماهي التداعيات والآثار المتداخلة التي ستسفر عنها هذه الحرب على المستوى الجيو–اقتصادي العالمي؟

عند التفكير بعيدا عن التراجيديا والأزمة الإنسانية التي نشأت عن الغزو الروسي لأوكرانيا يتضح بأن الاقتصاد العالمي سيعاني من تباطؤ النمو وارتفاع معدل التضخم، حيث ستكون لهذه الآثار تأثيرات عبر

[1] Yasmina Abouzzohour, Nejla Ben Mimoune, “Algeria must prioritize economic change amidst COVID-19 and political crisis”, The Brookings Institution, Accessed on June 16, 2023, at 22:53.
https://linksshortcut.com/toljU

ثلاثة مسارات رئيسية: أولاً، ستؤدي زيادة أسعار السلع الأولية مثل الطاقة والغذاء إلى ارتفاع التضخم مما سيؤدي بدوره إلى تقليل قيمة الدخل وضعف الطلب. ثانيا، ستعاني الاقتصادات المجاورة بشكل خاص من اضطرابات في التجارة وسلاسل التوريد وحركات العمالة الخارجية، بالإضافة إلى زيادة كبيرة في أعداد اللاجئين. ثالثا، سيؤدي تراجع ثقة رجال الأعمال وزيادة شعور المستثمرين بعدم اليقين إلى ضعف أسعار الأصول، وتشديد الأوضاع المالية مما قد يحفز التدفقات الرأسمالية للخروج من الأسواق الناشئة؛ وبما أن روسيا وأوكرانيا من بين أكبر الدول المنتجة للسلع الأولية فقد أدت انقطاعات في سلاسل التوريد إلى ارتفاع حاد في الأسعار العالمية خاصة أسعار النفط والغاز الطبيعي، كما شهدت تكاليف الغذاء زيادة كبيرة نتيجة لارتفاع سعر القمح إلى مستويات تاريخية، حيث تستحوذ كل من أوكرانيا وروسيا بنسبة 30٪ من صادرات القمح العالمية.[1] (انظر الشكل البياني رقم 09)

رسم بياني رقم 09: يوضح ارتفاع وتقلب أسعار القمح والذرة (السعر بالدولار الأمريكي) منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية

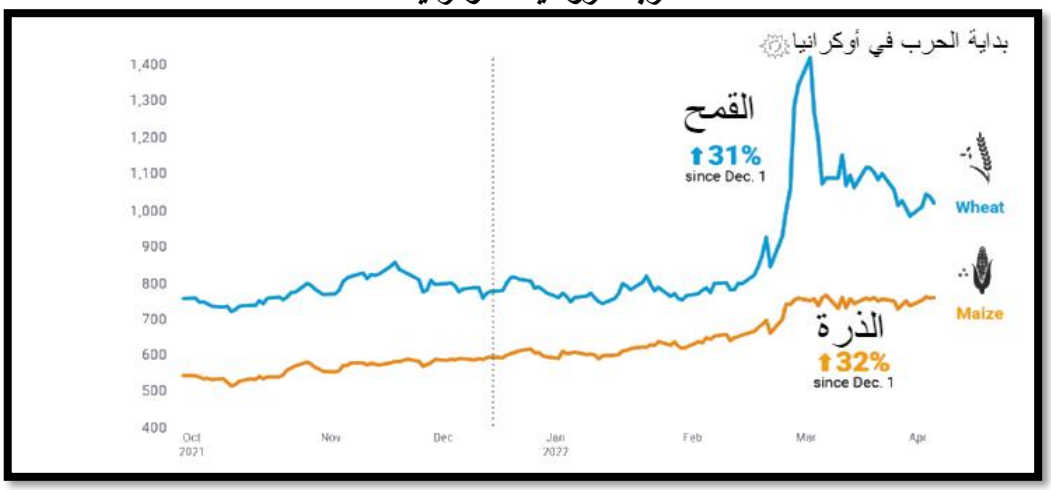

المصدر: United Nations, '' Global Impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems'' (Geneva, Switzerland: UNCTAD, 2022), p.09.

روسيا وأوكرانيا لاعبان هامان في أسواق الطاقة والغذاء والأسمدة العالمية؛ فروسيا هي ثالث أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم، وثاني أكبر منتج وأكبر مصدر للغاز الطبيعي، وثالث أكبر مصدر للفحم

[1] ألفريد كامر وآخرون، "الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم يمثل الصراع ضربة قوية للاقتصاد العالمي ستضر بالنمو وترفع الأسعار"، مدونات البنك العالمي، تم الإطلاع على المدونة يوم: 18 جوان 2023، الساعة: 06:33.
https://linksshortcut.com/rzXzk

كما تعد أكبر مصدر للقمح، وثاني أكبر مصدر لزيت عباد الشمس. أما أوكرانيا، فهي أيضا لاعب مهم في أسواق الغذاء العالمية، حيث تعتبر أكبر مصدر لزيت عباد الشمس، ورابع أكبر مصدر للذرة وخامس أكبر مصدر للقمح، وتهيمن روسيا أيضًا على التجارة العالمية في مواد الأسمدة حيث تعتبر أكبر مصدر للأسمدة بشكل عام، وقد هز الصراع الحاصل بينهما بورصة الأسواق العالمية؛ فالتهديد بقطع الإمدادات الطاقوية من روسيا أدى إلى زيادة غير مسبوقة في أسعار الوقود الأحفوري أين وصل سعر النفط 108 دولار للبرميل في 6 أبريل 2022 بعد أن كان دون 80 دولار للبرميل في بداية العام، كما وصل سعر الغاز الطبيعي في أوروبا إلى 345 يورو لكل ميجاواط/ساعة (MWh) في مارس من نفس السنة مقابل 100 يورو سابقا (انظر الشكل البياني رقم 10)، وارتفع سعر الفحم في "العقود الآجلة الأسترالية" إلى 435 دولار للطن في النصف الأول من مارس – وهو أعلى سعر له على الإطلاق وثلاثة أضعاف السعر في بداية العام. وعلى الرغم من أن روسيا مُنتجة مهمة على الصعيد العالمي، إلا أنها ليست العامل الوحيد في تحديد الأسعار، والقرارات التي تتخذها منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC) ستحدد بشكل كبير اتجاهات الأسعار المستقبلية، حيث يشير بعض المحللين إلى أن سعر النفط قد يصل إلى ما بين 200 و250 دولار للبرميل في وقت لاحق من سنة 2022.[1]

رسم بياني رقم 10: يوضح تقلب أسعار النفط والغاز في أسواق الطاقة منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية

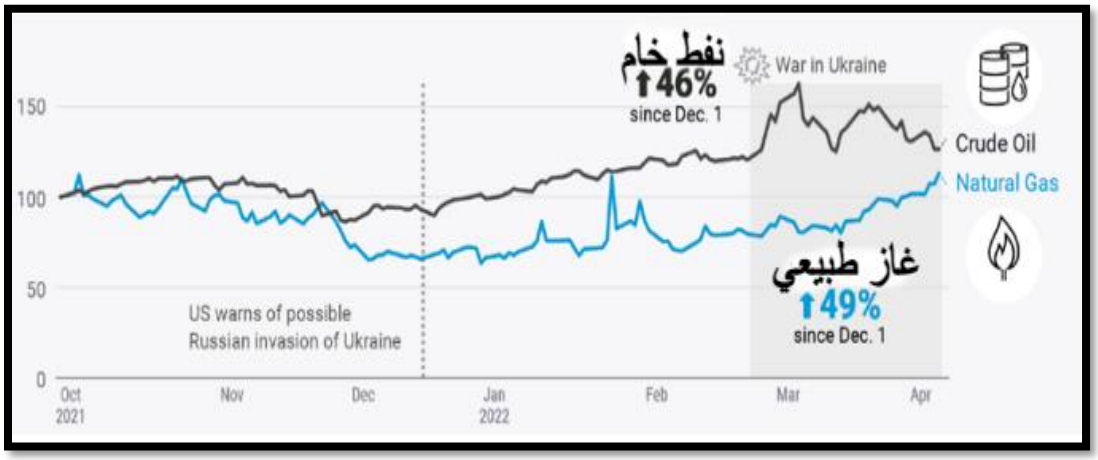

المصدر: United Nations, Ibid, p.10

[1] Tim G. Benton and others, ***"The Ukraine war and threats to food and energy security. Cascading risks from rising prices and supply disruptions"*** (London: Royal Institute of International Affairs, 2022), p.18.

لم تكن الجزائر بعيدة عن تأثيرات هذا الصراع حيث وجدت نفسها أمام "ارتدادات غير متوقعة" يمكن ترجمتها في معادلة الطرف المزدوج "الطاقة والغذاء"، إذ قدمت الحرب الروسية الأوكرانية فرصة واعدة لإنعاش الميزان التجاري من خلال أزمة الطاقة العالمية وارتفاع الطلب على النفط والغاز مما ساهم في ارتفاع الأسعار عالميا وبالتالي ارتفاع الإيرادات والعوائد في قطاع المحروقات. لكن ومن جانب آخر، خلفت الحرب ارتفاعا كبيرا في أسعار الغذاء خصوصا القمح والحبوب، حيث أن اعتماد الجزائر على استيراد القمح من روسيا وأوكرانيا –ولو جزئيا في ظل الاعتماد على استراتيجية تنويع الشركاء– قد يرهن مسألة الأمن الغذائي على المدى المتوسط، وسيفرض ضغوط كبيرة على الخزينة بسبب ارتفاع الأسعار عالميا، كما قد يضع الجزائر أمام مساومات سياسية في مواقفها الخارجية في ظل عدم قدرتها على تحقيق اكتفائها الذاتي من الغذاء.

تشير العديد من الآراء إلى أن حصار "موسكو الطاقوي" على أوروبا قد جعل الجزائر خيار استراتيجي بديل لإمدادات الطاقة نحو القارة الأوربية في ظل توقف إمدادات خط أنابيب الغاز "نورد ستريم 2" وحظر استيراد النفط الروسي في إطار العقوبات التي فرضت على روسيا في مارس 2022، مما أدى بالطرف الأوربي للبحث عن بدائل سوقية لمصادر الطاقة، وكان للجغرافيا دور حاسم في التوجه لتعويض نقص إمدادات الغاز من خلال التعاون مع الجزائر التي تعد المُوَرِّد الرئيسي للغاز إلى إيطاليا وإسبانيا، كما تصنف من أكبر موردي الطاقة في الاتحاد الأوروبي بعد روسيا والنرويج. وقد تم تسليط الضوء على هذه المسألة خلال زيارة وزير الخارجية الإيطالي "لويجي دي مايو" للجزائر في فبراير 2023 حيث أجريت محادثات حول زيادة إمدادات الغاز لتعويض النقص المحتمل من الإمدادات الروسية، ومن المخطط أن يتم ذلك عن طريق خط الأنابيب "ترانسميد" الذي يربط الجزائر بإيطاليا وينقل حوالي 22 مليار متر مكعب من الغاز كحد أقصى مما يعزز من مكانتها كمركز استراتيجي للطاقة على الصعيد العالمي.[1] بالرغم من ذلك، يؤكد "سيريل ويدرسهوفن" محلل الطاقة ومؤسس شركة استشارات المخاطر "Verocy" صعوبة الوضع الجزائري في ظل فرصة زيادة مبيعاتها الطاقوية واقتحام السوق الأوربية مقابل عمق علاقاتها الإستراتيجية مع الحليف الروسي؛ ففي سبتمبر 2021 اتفقت كل من "سونطراك" وشركة "غازبروم" الروسية على إنتاج ونقل الغاز والذي سيبدأ مع حلول 2025، لكن يشير ويدرسهوفن إلى أن إمدادات الغاز الجزائرية لن تكون كافية لسد

[1] عبد المنعم علي، "حسابات دقيقة: الجزائر والحرب الروسية الأوكرانية"، المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 20 جوان 2023. الساعة: 13:27.

https://linksshortcut.com/elDKg

الفجوة الناجمة عن توقف الإمدادات الروسية، ومع ذلك تعتزم إسبانيا ضخ كميات من الغاز الجزائري لتأمين الإمدادات الفرنسية؛ فإسبانيا تتمتع بأريحية كبيرة فيما يتعلق بإمدادات الغاز وتجري أعمال توسعة لخط الأنابيب الذي يجلب الغاز الجزائري كما تعتزم شراء كميات إضافية من الغاز المسال عبر البواخر مثلما صرحت به وزيرة التحول البيئي "تيريزا ريبيرا". أما بالنسبة لإيطاليا، فتشير بيانات استهلاك الغاز لسنة 2021 إلى زيادة إمدادات الغاز الجزائري من 12 مليار متر مكعب في 2020 إلى 21.16 مليار متر مكعب في 2021 وهو ما يشكل 28.4 بالمئة من إجمالي استهلاك الغاز الإيطالي مقابل 29.06 مليار متر مكعب من صادرات الغاز الروسي والتي تصل حصلتها إلى 37.8%، حيث تشكل الآن 28.4% من استهلاك الغاز الإيطالي، وقد أصبحت الجزائر منذ جانفي 2022 أكبر مورد للغاز إلى إيطاليا حيث بلغت صادراتها 1.5 مليار متر مكعب مقابل 1.2 مليار مكعب من صادرات الغاز الروسي.[1] (انظر الخريطة رقم 04)

خريطة رقم 04: توضح إمدادات أنابيب الغاز الجزائري نحو أوروبا

المصدر: رفيقة بن عيشوبة، *" مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية "* مجلة أبحاث 02 (2022): ص. 467.

[1] حسين الزعبي، "الجزائر الجندي الاحتياط في حرب الطاقة"، موقع فنك، تم الإطلاع على الموقع يوم: 20 جوان 2023. الساعة: 19:56.
https://linksshortcut.com/drMKQ

أما على مستوى الأمن الغذائي، فيشير الخبراء إلى أنه لن تكون هناك تأثيرات من شأنها خلق أزمة غذاء بالنسبة للجزائر، حيث تبرز الإحصائيات بأن بلدان الإتحاد الأوروبي هي الممول الرئيسي لسلة غذاء الجزائريين وإن كانت فرنسا تستحوذ على الحصة الأكبر إلا أن هناك في السنوات الأخيرة توجه نحو تنويع مصادر إمدادات الغذاء، وقد استوردت الجزائر في الموسم التجاري 2021-2022 ما يقارب 10,6 مليون طن من الحبوب عبر مختلف الموانئ الوطنية، وتشمل القمح اللين الذي حازت فيه فرنسا على الحصة الأكبر بنسبة 24%، تليها ألمانيا بنسبة 23%، أوكرانيا 8%، روسيا 7%، بولونيا 7%، بريطانيا 6% وبلدان أخرى 9%. (انظر الشكل البياني رقم 10) أما القمح الصلب فكان لدول الأمريكيتين نصيب وافر من ذلك، حيث استوردت الجزائر من كندا ما قيمته 38%، المكسيك 34% والولايات المتحدة الامريكية 17%، وليس هناك من دول الاتحاد الأوربي غير إيطاليا التي مثلت 11% وحدها.[1](انظر الشكل البياني رقم 11)

رسم بياني رقم 10: يوضح مصادر واردات القمح اللين نحو الجزائر

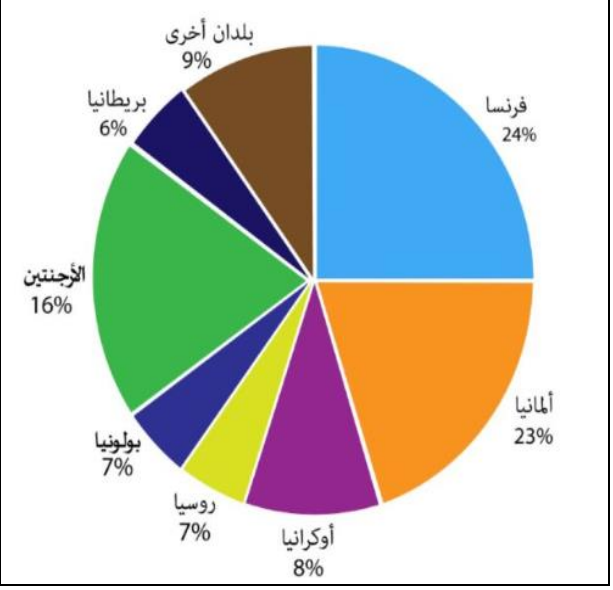

رسم بياني رقم 11 يوضح مصادر واردات القمح الصلب نحو الجزائر

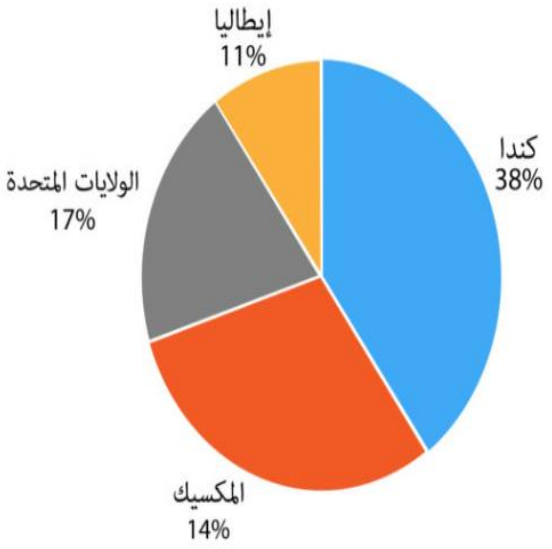

المصدر: عمر بيسعود، *"أثر الحرب الروسية –الأوكرانية على الجزائر: نحو نظام غذائي أكثر استدامة ومقاومة"، في: " الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الغذاء في بلدان شمال أفريقيا"*. تحرير: علي أزناك وإيمان اللواتي (تونس: شبكة سيادة، 2022)، ص. 15.

[1] المرجع نفسه، ص. 14، 15.

المبحث الثالث: أهداف المقاربة الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية وإعادة ترتيب الأولويات

شكل تبني الجزائر لمقاربة الدبلوماسية الاقتصادية محطة بارزة لمراجعة الأهداف الكلاسيكية لتصبح نجاعة الأداء الدبلوماسي في المقام الأول تقاس بمردودية الأثر الاقتصادي الذي يحدثه، والقدرة على تطويع مختلف الأجهزة والمؤسسات والسلك الدبلوماسي والقنصلي لخدمة أهداف التنمية الوطنية ودعم المؤسسات والشركات المحلية لولوج الأسواق الخارجية وجلب الإستثمارات الأجنبية بما يضمن تنويع الاقتصاد الوطني وخلق مصادر تمويل مستدامة، ولن يتأتى هذا إلا من خلال العمل على تنويع الشراكات الاقتصادية ضمن مسارات انفتاح أكثر براغماتية، تراعي مسألة التوازن الجغرافي وتسمح باستغلال كل الفرص المتاحة.

المطلب الأول: الأولويات الإقتصادية الكبرى ومراجعة الأهداف الكلاسيكية

شهدت السياسة الخارجية الجزائرية في السنوات الأخيرة زخما متسارعا تميز بعودة قوية ونشطة للنشاط الدبلوماسي على الصعيدين الإقليمي والدولي، فمع وصول الإدارة الجديدة بقيادة الرئيس "عبد المجيد تبون" حاول صياغة سياسة خارجية نشطة من خلال برنامج الإنتخابي الذي حمل مراجعة للأهداف الكلاسيكية للدبلوماسية الجزائرية مع الحفاظ على المبادئ الثابتة والمحددة لهويتها، حيث استمرت نفس المبادئ منذ وصوله للسلطة، وكان لها انعكاسا واضحا في برنامجه الرئاسي (Program Du Président de la République) ثم في مخطط عمل الحكومة لتنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (Le Plan d'action du Gouvernement pour la mise en œuvre du program du président de la Republique) المعتمد في سبتمبر 2021، حيث يتناول المخطط مجالات مختلفة من عصرنة العدالة والقانون نحو تعزيز الأمن الوطني والدفاع، وجاء الفصل الرابع مخصص للسياسة الخارجية التي يجب أن تكون ديناميكية واستباقية. وبمقارنة بسيطة بين برنامج الرئيس الحالي "عبد المجيد تبون" والرئيس السابق "عبد العزيز بوتفليقة" يتضح بأن برنامج هذا الأخير يحدد مجموعة من الأولويات المرتبطة بالسياسة تجاه الجالية الوطنية بالخارج، الأنشطة داخل المغرب العربي، العالم العربي، ثم إفريقيا، وفي مناطق أخرى ضمن حركة عدم الانحياز، وكذا العلاقات مع المؤسسات المالية العالمية، وأخيرا قضايا الأمن الدولي. بينما يُبْرِز برنامج الرئيس تبون عدد من النقاط المختلفة، يأتي في المقام الأول إعادة النظر في الأهداف والغايات الكلاسيكية للدبلوماسية الجزائرية (كجزء من العلاقات الثنائية والمتعددة الأطراف) يليها تعزيز الدبلوماسية الاقتصادية بالموازاة مع الدبلوماسية الثقافية والدينية، وأخيرا يتعلق الأمر بحماية وتعزيز دور الجالية الوطنية

في الخارج، والمنطق الكامن وراء هذه المبادئ والأولويات مختلف كذلك، فبينما اعتمد برنامج الرئيس بوتفليقة على نهج جغرافي مناطقي، فإن برنامج الرئيس تبون يقوم على مقاربة المشكلات حيث يركز على قضايا وملفات هامة مع إيلاء أهمية كبرى للجانب الاقتصادي.[1]

برزت الدبلوماسية الاقتصادية كعنصر مهم في مخطط عمل الحكومة، حيث يتم تقديم كل مساهمتها في خدمة الأهداف المسطرة في الندوة الوطنية حول الإنعاش الاقتصادي المنعقدة في أوت 2020، وسيتم العمل على مضاعفة عمل بعثات السلك الدبلوماسي والقنصلي لتقليص التبعية لقطاع المحروقات، عن طريق جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودعم زيادة حجم صادرات المنتجات والخدمات الجزائرية خصوصا تجاه أوروبا، في حدود إمكانيات الشراكة المحتملة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا استغلال الفرص المتاحة في منطقة الوطن العربي وإفريقيا، من خلال تفعيل مناطق التبادل الحر في هاذين الحيزين الجغرافيين، وكذا إمكانيات الاندماج الاقتصادي المتاحة. وفي سياق هذه الرؤية الاقتصادية الطموحة، ستتم عملية هيكلة شبكة المكلفين بالشؤون الاقتصادية والتجارية في بعثات الجزائر بالخارج بطريقة محكمة ومحترفة، من خلال تجديد عمليات التكوين ودورات تحسين المستوى،* وقد شكلت الدبلوماسية الاقتصادية أحد الإلتزامات الكبرى الـ 54 التي تعهد بها الرئيس عبد المجيد تبون، حيث جاء الالتزام رقم 49 مؤكدا على ضرورة رسم معالم دبلوماسية اقتصادية هجومية يكون هدفها الأساسي خدمة التنمية الوطنية والمؤسسات والمستثمرين العمومين والخواص.[2]

وفي معرض كلمته في لقاء مع رؤساء البعثات الدبلوماسية والقنصلية للجزائر بالخارج في قصر الأمم 08 نوفمبر 2021، أكد الرئيس عبد المجيد تبون أن الدبلوماسية الاقتصادية لها مكانة استراتيجية بالغة في الترويج للهوية الاقتصادية للجزائر في الخارج، حيث يقول: " **إن دبلوماسيينا مدعوون اليوم، للتموقع في طليعة الجهود الوطنية الهادفة إلى تعزيز جاذبية الجزائر تجاه الشركات الأجنبية، ودعم المؤسسات الوطنية لولوج الأسواق العالمية، وذلك عبر استطلاع ودراسة أنماط السوق والاستهلاك وتحديد الفرص**

[1] Anastasia Vasilenko and Grigory Lukyanov, “International Organizations in Algeria’s Foreign Policy”, Russian International Affairs Council, Accessed on June 25, 2023, at 01:56.
https://linksshortcut.com/HFQgu

* راجع مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية لسنة 2021.

[2] انظر الإلتزامات الـ 54 للسيد رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون، متاحة للقراءة السريعة على الرابط التالي:
https://linksshortcut.com/WpVBX

المتاحة، للمنتجات الوطنية الجزائري".[1] ويتضح من خلال هذا بأن أحد الأولويات الكبرى للدبلوماسية الاقتصادية هو تعزيز جاذبية الجزائر للشركات والاستثمارات الأجنبية المباشرة وتوسيع دائرة الفرص الاقتصادية في العالم، بحيث يقع على عاتق البعثات الدبلوماسية العمل كوسطاء مهمين في تسهيل التجارة والتواصل مع الشركات، وتعزيز وصول المنتجات الجزائرية للأسواق الدولية. (انظر الشكل رقم 08)

شكل رقم 08: يوضح الأهداف الكبرى للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

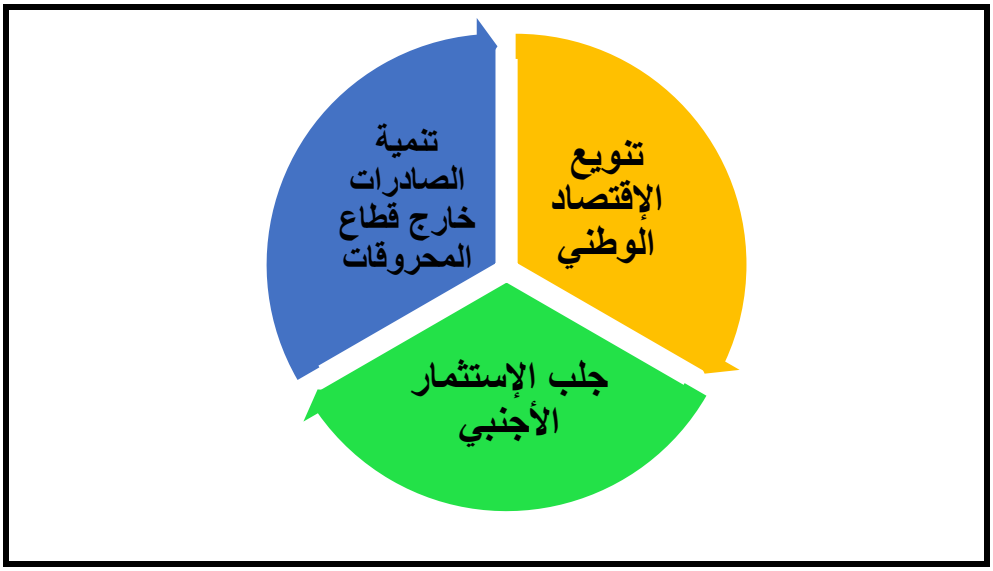

المصدر: من إعداد الطالب

إن نجاعة أداء الدبلوماسية الاقتصادية في تحقيق الأهداف المنوطة بها يبقى مرهون بأداء البعثات الدبلوماسية ودور السفراء في ذلك، حيث أكد الرئيس عبد المجيد تبون في سياق خطابه على أن "**تقييم عمل سفراء الجزائر في العالم سيكون اعتبارا من الآن وفق مقاربة المردود الاقتصادي لمهامهم من الخارج**" وأن عليهم تبني مقاربة دبلوماسية تحافظ على النسيج الصناعي الجزائري، وتعزز حماية المنتوجات الوطنية، من خلال إقامة علاقات متزنة مع كافة الشركاء الإقتصاديين بما يخلق منافذ تصدير للمتعاملين الجزائريين، وأن يبرزوا القيمة الحقيقية لهذا النشاط الدبلوماسي وأهميته في دعم مصالح الجزائر في الخارج.

المطلب الثاني: مسارات دبلوماسية الإنفتاح والإنتشار العالميين: نحو إعادة هندسة مصفوفة الشراكات الإقتصادية الدولية

[1] مقتبس من خطاب رئيس الجمهورية أمام البعثة الدبلوماسية الجزائرية في قصر الأمم يوم 8 نوفمبر 2021، متاح للمشاهدة على الرابط التالي: https://linksshortcut.com/apbNL

إن تبني مقاربة الدبلوماسية الإستباقية والنشطة جعل من انخراط الجزائر في البيئة الإقليمية والدولية ضرورة ملحة ، وقد شهد النشاط الدبلوماسي بالفعل في السنوات الأخيرة تحركات غير معهودة من خلال الزيارات المكثفة للرئيس عبد المجيد تبون وكذا وزير خارجيته رمطان لعمامرة إلى العديد من عواصم العالم المختلفة والعمل على تكثيف الحضور الجزائري على مستوى عدد من المنظمات الإقليمية والدولية، بالمقابل عرفت الجزائر إنزال دبلوماسي لوفود رفيعة المستوى من دول مختلفة حول العالم. هذه الديناميكية جعلت العديد من مراكز الدراسات والأبحاث والمراقبين والمحللين يوجهون الأنظار نحو المنظور الجديد للدبلوماسية الجزائرية القائم على تنويع الشركاء وإعادة التموقع إقليميا ودوليا مع إعطاء أولوية كبرى للجانب الاقتصادي، ومما لاشك فيه أن النهوض بموقع القوة الاقتصادية والرغبة في إعادة صياغة قواعد اللعبة العالمية لا بد أن يستند إلى رؤية قائمة على تشبيك الشراكات الاقتصادية متعددة الأطراف وترسيخ النفوذ عبر مختلف التحالفات الإستراتيجية واستغلال الفرص المتاحة من أجل تحقيق اندماج قوي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في شبكة العلاقات العالمية المعاصرة، وفي هذا الجانب سيتم استعراض رؤية الجزائر في هذا المجال من خلال الإعتماد على مقاربة المحاور الجيوسياسية الكبرى لفهم امتدادات الدبلوماسية الاقتصادية نحو الخارج، وكيفية إعادة تموضعها وترتيب مصالحها من جديد، من خلال تحليل العناصر التالية:

I. توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو الدائرة المغاربية

عكست الأرقام الرسمية الصادرة عن الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ضعف مؤشر التبادل التجاري البيني للجزائر مع دول المنطقة، حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن الوكالة إلى أن صادرات الجزائر نحو اتحاد المغرب العربي لسنة 2016 قاربت 1.3 مليار دولار بما في ذلك 101 مليون دولار خارج المحروقات أي بنسبة 5%، وقد وصلت ذروة التصدير نحو المغرب العربي سنة 2014 أين ارتفعت الصادرات الهيدروكربونية بشكل لافت أين تجاوزت عتبة 3 مليار دولار، وتعد كل من تونس والمغرب أكبر زبونين للجزائر في المنطقة.[1] كما أشارت إحصائيات اتحاد المغرب العربي لسنة 2017 إلى أن صادرات الجزائر لم تتجاوز ما نسبته 3.6% بينما بلغت الواردات حوالي 1.3% من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر[2]، وهي ونسب جد ضئيلة إذا ما قورنت بحجم المبادلات مع دول الإتحاد الأوروبي أو مناطق أخرى

[1] Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, '' ***Le potentiel algérien à l'exportation vers les pays de l'UMA*** ''. (Algerie : ALGEX, 2018), p p.12-13.

[2] Maghreb arabe, ''Commerce Extérieur des pays du Maghreb par partenaires'', Maghreb arabe siteweb, Consulté le : 1/07/2023. 05h :22.

في العالم والتي قد تتجاوز حاجز 50% خاصة عند أخذ بعين الإعتبار مؤشر التقارب الجغرافي وتوسط الجزائر للدول المغاربية مما يسهل عملية تبادل السلع عبر المناطق الحدودية، ضف إلى ذلك تركز جل المنتجات التصديرية قطاع المحروقات فقط، فعلى سبيل المثال بلغ حجم الصادرات نحو تونس في سنة 2016 مايعادل 610 مليون دولار منها 31 مليون دولار فقط خارج قطاع المحروقات.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر وتونس قد وقعا على إتفاقية للتجارة التفاضلية بين البلدين منذ سنة 2008 تشجيعا للتبادل الاقتصادي والتجاري بين البلدين، وقد بلغت حجم المبادلات التجارية بينها 1259 مليون دولار سنة 2020، في حين تشير إحصائيات الجمارك الخاصة بالتجارة الخارجية لنفس السنة إلى بلوغ الواردات الجزائرية من تونس وفقا لنظام الاتفاقية التفضيلية 15.66 مليون دولار مقابل 24.98 مليون دولار في سنة 2019، بينما بلغت الصادرات الجزائرية نحو تونس خارج قطاع المحروقات وفقا لنفس الإتفاقية التفاضلية لسنة 2020 بـ 80.03 مليون دولار، كما تؤكد ذات الإحصائيات أن الجزائر صدرت ما قيمته 1.032 مليار دولار إلى تونس مقابل واردات منها قاربت 228.20 مليون دولار.[1]

عموما، يبقى الإنفتاح الاقتصادي للجزائر على دول الجوار المغاربي متواضعا بالنظر إلى ضعف مؤشرات التبادل الاقتصادي، وربما يعود السبب في ذلك إلى ضعف مؤسسات اتحاد المغرب العربي التي ليس لها أي أثر في الواقع، بالرغم من أن مؤشرات التكامل متوافرة كالقرب الجغرافي، التماثل الاجتماعي والثقافي، والتاريخ المشترك وغيرها، وبالتالي فإن توجهات الجزائر نحو الدائرة المغاربية لا تندرج في إطار مؤسساتي إقليمي يمثله "اتحاد المغرب العربي" إنما يتم الحديث عن علاقات ثنائية متمايزة بالرغم من جهود الدبلوماسية الجزائرية في إنعاش مسار التكامل المغاربي الذي قد يوفر إطارا ملائما وحافزا للعمل الإقتصادي المشترك.

II. توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو الدائرة العربية

يعد الفضاء العربي أحد المحاور الجيوسياسية الهامة في أجندة الدبلوماسية الجزائرية بالنظر إلى البعد القومي والحضاري وكذا الروابط السياسية والإقتصادية والإجتماعية المشتركة مما يجعلها مجالا حيويا

https://linksshortcut.com/KDsDq

[1] مريم علواش، "تونس والجزائر.. تطابق وتكامل نحو منطقة مغاربية أفضل"، موقع جريدة المستثمر، تم الإطلاع على الموقع يوم: 3 جويلية 2023. الساعة 12:16.

https://linksshortcut.com/zWONr

لحركية السياسة الخارجية الجزائرية، وجاء في الدستور الجزائري على أن الجزائر "**أرض عربية**" في إشارة واضحة لأهمية هذا البعد الجيوسياسي الذي لايقل أهمية عن الفضاءات الأخرى، وعلى الرغم من أنه غالبا ما يتم الإشارة إلى محدودية الدور الجزائري في هذا المجال الجغرافي بالنظر إلى عدد من الإعتبارات المتعلقة بتعدد أقطاب الهيمنة الإقليمية داخل هذا الفضاء، وتركيز الاهتمام الجزائري على دول الجوار الأقرب التي تعاني الهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي، وكذا الإرتباط الوثيق بالشريك التقليدي – الإتحاد الأوربي–، إلا أن الحضور الدبلوماسي للجزائر كان بارزا في العديد من الملفات والقضايا التي تهم المنطقة خصوصا ما تعلق منها بالأمن الإقليمي العربي. بالموازاة مع ذلك، شكل البعد الاقتصادي من خلال تفعيل التعاون المشترك وترقية المبادلات التجارية مع دول المنطقة أولوية قصوى كذلك، حيث عملت الجزائر على تحقيق هذه الأهداف من خلال محاولة ترسيخ علاقاتها الثنائية مع مختلف الدول العربية على غرار السعودية، مصر، قطر، الكويت... بعد الزيارات المختلفة التي قام بها الرئيس عبد المجيد تبون إلى هذه الدول، وأيضا عن طريق الانخراط في مختلف المبادرات الإقليمية العربية والتي من أهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GZALE, GAFTA) التي دخلت حيز التنفيذ بداية من 1 جانفي 2009 كانت التبادلات التجارية بين الجزائر والدول الأعضاء في المنطقة معفية بشكل كامل من التعريفات الجمركية بعد أن صادقت على اتفاقية تسهيل و تنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية في أوت 2004. (انظر الخريطة رقم 05).

خريطة رقم 05: توضح الدول المنظمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

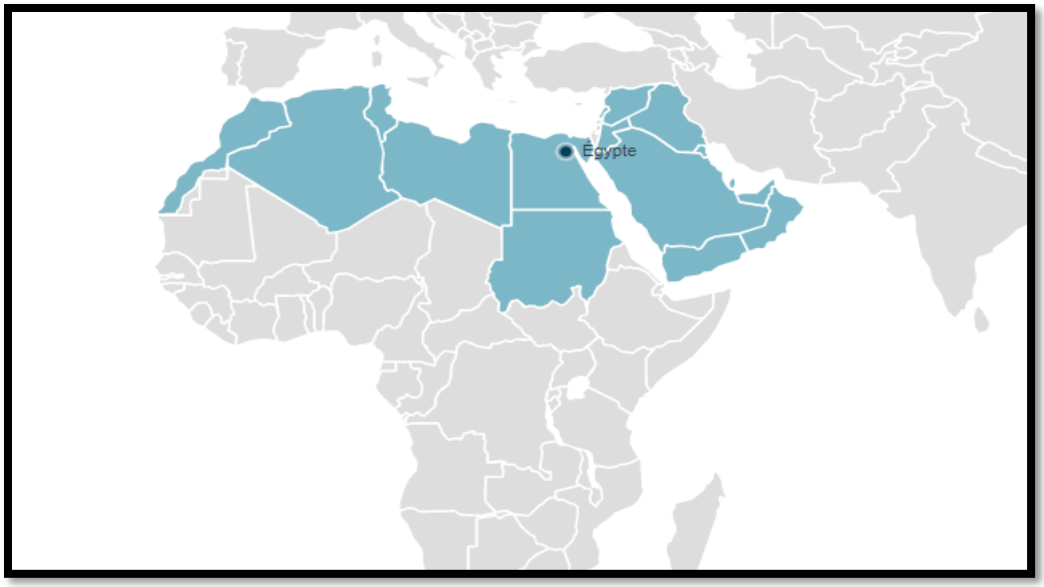

المصدر : https://linksshortcut.com/iMkhw

تشير الأرقام الصادرة عن الوكالة الوطنية لترقية الصادرات إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قد بلغ خلال النصف الأول من سنة 2015 حوالي 2.56 مليار دولار بحيث تشمل 1.3 مليار دولار صادرات جزائرية نحو المنطقة مقابل 1.2 واردات نحو الجزائر، مسجلة انخفاضا قدره 15% عن سنة 2014 أين بلغ حجم التبادل 3 مليار دولار، ويعزى السبب في هذا إلى انخفاض نسبة الصادرات في قطاع المحروقات والمواد الأخرى لتبقى نسبة الواردات مستقرة، وتمثل هذه النسب جزءا متواضعا جدا من المبادلات التجارية الإجمالية للجزائر مع العالم حيث لا تتجاوز عتبة 5.5%.[1] وفي حصيلة إجمالية قدمتها وكالة الأنباء الجزائرية منذ انضمام الجزائر إلى المنطقة سنة 2009 إلى غاية 2021 فقد بلغ متوسط التبادلات التجارية 4.7 مليار دولار وفقا لما صرح به "عبد العزيز بوشة" المدير الفرعي لمنطقة التجارة الحرة العربية والاتحاد الافريقي بوزارة التجارة و ترقية الصادرات، فيما شهد الميزان التجاري تذبذبا بالرغم من انتعاش حركية التجارة الجزائرية نحو هذه المنطقة منذ تاريخ الإنضمام أين فاقت نسبة الصادرات داخل هذا الفضاء في الفترة من 2009-2021 أكثر من 3.3 مليار دولار؛ أي مانسبته 6% من من مجموع الصادرات الجزائرية نحو العالم، فيما قارب متوسط الواردات 2.4 مليار دولار خلال نفس الفترة، وكانت الجزائر قد قامت في سياق تعزيز حركية التجارة البينية مع دول المنطقة إلى إلغاء العمل رسميا بالقائمة السلبية للسلع غير المعفاة من الرسوم الجمركية بداية من سنة 2022، والتي كان معمول بها منذ 2010. كما أكد السيد "بوشة" بأن العائدات الاقتصادية للجزائر من هذا الفضاء التجاري مرتبطة بقدرتها على استغلال كل الإمكانيات المتاحة "من خلال العمل عل تحسين تنافسية المنتج الجزائري و تعزيز النسيج الصناعي و ترسيخ ثقافة الإنتاج الموجه للتصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين" بما يعزز تواجد المنتج الجزائري في السوق العربية.[2]

III. توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو الدائرة الإفريقية

[1] Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, '' ***Evaluation de l'impact de l'accord de libre échange sur le commerce extérieur de l'Algérie avec: LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE DURANT LE PREMIER SEMESTRE 2015***'' (Algerie : ALGEX, 2015), p.03.

[2] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، "الجزائر-منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: متوسط مبادلات ب4 ، 7 مليار دولار سنويا"، تم الإطلاع على الموقع يوم: 07 جويلية 2023. الساعة: 10:29.

https://linksshortcut.com/kUvpC

يشير العديد من الباحثين والمحللين إلى أن إفريقيا تمثل العمق الإستراتيجي للأمن الجزائري، ومما لاشك فيه أن الحضور الدبلوماسي للجزائر على مستوى القارة يعكس التوجهات الكبرى للدولة بضرورة إعطاء أولوية قصوى لهذا المجال الجيوسياسي بحكم الإنتماء لهذا الفضاء، وعلى هذا الأساس أضحت مشكلات القارة الإفريقية وشواغلها العديدة محور نشاط السياسة الخارجية الجزائرية منذ الإستقلال، حيث عملت على العديد من الملفات والقضايا الشائكة، وإذا كان الخطاب الدبلوماسي الذي تبنته الجزائر في البداية وروجت له في إطار منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) متعلق أساسا بإنهاء الاستعمار ودعم حركات التحرر الوطني، فإن الوضع قد تغير بعد "العشرية السوداء" أين بدأت الجزائر في الترويج لأجندة مكافحة الإرهاب ودعت الدول الأخرى للاستفادة من تجربتها الناجحة في مكافحة التطرف countering" extremism" وإعادة الإعمار بعد الصراع "post-conflict reconstruction"، فضلا عن تطوير قنوات التعاون وإجراءات بناء الثقة بين مختلف الهياكل الأمنية لدول القارة من أجل محاربة الجريمة العابرة للحدود "cross-border crime". وسيلة أخرى جديدة تعتمدها السياسة الخارجية والخطاب الدبلوماسي للجزائر في إطار منظمة الاتحاد الأفريقي ألا وهي تعزيز التعاون الاقتصادي، سواء عن طريق عقد الاتفاقات الثنائية مع دول محددة، أو التركيز على تطوير التجارة عبر الإقليمية وتحسين حجم ونوعية العلاقات التجارية والاقتصادية مع الدول الأفريقية داخل القارة.[1]

راهنت الجزائر على تفعيل دبلوماسيتها الاقتصادية في القارة الإفريقية عبر مختلف المشاريع والمبادرات التي تهدف إلى تحفيز التكامل الإقليمي وحماية المصالح الاقتصادية المشتركة، ويمكن تلخيص توجهات المقاربة الاقتصادية الجزائرية في إفريقيا في ثلاث أبعاد رئيسية وهي: البعد التنموي (مثل مشروع الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا 2001)، البعد التعاوني (من خلال دبلوماسية المساعدات سواء المساعدات الإنسانية أو مسح الديون)، وأخيرا البعد التكاملي (من خلال الإندماج في مختلف الإتفاقيات والشراكات الاقتصادية والتجارية على غرار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية)، وتجدر الإشارة إلى أن التوجه الإقتصادي الجزائر نحو إفريقيا سجل نموا ملحوظا في السنوات الثلاث الأخيرة بعد فترة من الركود والإنسحاب عن عمقها الإستراتيجي قاربت العقدين من الزمن، وسيتم في الفصل الثالث والرابع من هذه الدراسة تقييم مختلف هذه المشاريع الاقتصادية.

[1] Anastasia Vasilenko and Grigory Lukyanov, Op.cit.

IV. توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو الدائرة الأورومتوسطية

يندرج البعد المتوسطي ضمن المحاور الكبرى لتوجهات السياسة الخارجية الجزائرية وهو ما أكده الدستور الجزائري لسنة 1996 الذي أدمج لأول مرة الدائرة المتوسطية "كبعد مستقل وشرعي" على نفس الأهمية من الأبعاد الأخرى المغاربية والعربية والإفريقية، وكان البعد المتوسطي حاضرا قبل البعد الإفريقي من ديباجته التي تنص على: " **أن الجزائر، أرض الإسلام، وجزء لا يتجزا من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وإفريقية**" وقد علق عبد النور بن عنتر عن هذا التوجه بكونه يشكل قطيعة مع الهرمية المعتادة التي طبعت ترتيب الفضاءات الإقليمية التي عادة ما تبدأ بالبعد المغاربي ثم العربي ثم الإفريقي، ويشير إلى أنه تطور كبير في التصور الجزائري للمتوسط.[1]

وبالنظر إلى التاريخ الاقتصادي للعلاقات الجزائرية الأوربية، يتضح بأن الشراكة الأورو متوسطية تمثل الإطار الأنسب الذي يحكم هذه العلاقة من خلال إعلان برشلونة 1995 حيث دخلت الجزائر في مفاوضات عديدة مع الاتحاد الأوروبي لإبرام اتفاقية الشراكة، واستغرقت حوالي 12 جولة لتكتمل في 22 أفريل 2002 ودخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، ويرى العديد من الباحثين أنه بسبب هذا الاتفاق انتقلت العلاقات الجزائرية الأوروبية من مرحلة وضع قانون أساسي للتعاون إلى مرحلة لوضع قانون أساسي للشراكة، وقد تضمنت هذه الإتفاقية ثمانية محاور ممثلة في 110 مادة، وتركز على عدة مجالات سياسية وأمنية واقتصادية ومالية واجتماعية وثقافية.[2] وقد كان للبعد الاقتصادي الحيز الأكبر من هذه الإتفاقية إذ تهدف إلى "منطقة ازدهار مشتركة" على المدى الطويل عن طريق التفكيك التدريجي للرسوم الجمركية وخلق منطقة تجارة حرة بهدف تعميق التبادل التجاري وحركية السلع والخدمات بين الطرفين، الأمر الذي شكل حافزا قويا للجزائر من أجل التوقيع على هذه الشراكة لتنويع اقتصادها الوطنية والإستفادة من فرص الإستثمار المتاحة، فهل استطاعت الدبلوماسية الجزائرية أن تحقق ذلك؟

تؤكد الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجمارك الجزائرية إلى أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر والدول الأوروبية لسنة 2019 قد وصل إلى ما قيمته 21.45 مليار دولار مقابل 51.96 مليار دولار التي

---

[1] عبد النور بن عنتر، *"البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري"* المجلة الجزائرية للسياسة العامة 01 (2018): ص ص. 40، 41.

[2] Yahia Mohamed Lamine Mestek, '' Algerian-European Relations: Between Partnership and Servitude'', manara magazine, Accessed on July 10, 2023, at 15:12.
https://linksshortcut.com/VeGCl

تم تحقيقها خلال سنة 2018، وبالتالي سُجِّلت نسبة انخفاض تقدر بنحو 13 بالمائة في قيمة هذه التبادلات. بالرغم من ذلك تظل دول القارة الأوروبية هم الشركاء الرئيسيون للجزائر في مجال التجارة الدولية، ويجدر بالذكر أن نسبة 63.69% من إجمالي صادرات الجزائر ونسبة 53.40% من وارداتها كانت مع الفضاء الأوروبي بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد.[1] إلا أن هذه النسب لا تعكس بالضرورة استفادة حقيقة للطرف الجزائري بحكم أن جل الصادرات هي موارد طاقوية تشمل الغاز والنفط بدرجة كبيرة، في حين تبقى الصادرات خارج هذا القطاع جد محتشمة بسبب ضعف تنافسيتها أمام المنتوجات الأوروبية لتبقى حركية التصدير في اتجاه واحد فقط من أوروبا نحو الجزائر.

وعلى هذا الأساس، ظهرت بوادر لإعادة تقييم مسار الشراكة الأورو جزائرية بعد أن صرح الرئيس عبد المجيد تبون بضرورة تقييم بنود هذه الشراكة بالشكل الذي يراعي "مصلحة المنتوج الوطني لخلق نسيج صناعي ومناصب شغل" مؤكدا على أن العلاقة بين الطرفين تمتاز بعدم التكافئ؛ فمن خلال تقييم أثر هذه الشراكة على المبادلات التجارية للجزائر في فترة عشر سنوات (من 2005 إلى 2015) يتضح بأن إجمالي صادرات الجزائر خارج المحروقات الموجهة نحو الاتحاد الأوروبي لم تتجاوز 14 مليار دولار مقابل إجمالي واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي فاقت 220 مليار دولار بمتوسط سنوي يصل إلى 22 مليار دولار مما تسبب في تراكم عجز يفوق 700 مليار دينار جزائري خلال نفس الفترة، وهو ما يتنافى مع نص المادة الأولى من اتفاقية الشراكية التي تؤكد على ضرورة تطوير التبادل التجاري والحفاظ على علاقات اقتصادية اجتماعية متوازنة مع إيجاد الصيغ المناسبة للتحرير التدريجي للسلع والخدمات، وفي هذا الصدد أكد الخبير الاقتصادي "عبد الحميد برشيش" على أن الميزان التجاري كان دائما ذو منحى سلبي حيث لم يسهم اتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في جلب أي استثمارات أجنبية التي هي شبه منعدمة كما لم يخلق أي فرص عمل جديدة أو يساعد في تحقيق نمو اقتصادي ملموس[2].

وأوردت الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية في تقرير لها بأن حجم خسائر الجزائر بين 2005 و 2020 ستبلغ 19 مليار دولار، ويتم احتساب هذه الخسائر كنتيجة للمزايا الضريبية والجمركية الممنوحة

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، " الجزائر–مبادلات تجارية: أوروبا، الشريك الأساسي لسنة 2019"، تم الإطلاع على الموقع يوم: 11 جويلية 2023. الساعة: 22:56.

https://linksshortcut.com/priSj

[2] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، " إعادة تقييم اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي: إعادة الاتفاق إلى المسار الصحيح "، تم الإطلاع على الموقع يوم: 12 جويلية 2023. الساعة: 00:03.

https://linksshortcut.com/tpHKL

للدول الأوروبية من خلال اتفاقية الشراكة والتي تسمح للاتحاد الأوروبي بإغراق السوق الجزائرية، ونتيجة لذلك يجد المنتجون المحليون صعوبة في المنافسة ويصبحون في وضع أسوأ للتصدير إلى أوروبا كما ينعكس ذلك على المستهلك الجزائري الذي دائما ما يتحمل عبئ ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة وبالتالي انخفاض القوة الشرائية، وإذا كان من المفترض أن تعزز اتفاقية الشراكة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، إلا أن الواقع يثبت أن الوضع لم يتغير أبدا.[1] ويجادل أحد الخبراء بأن هذا يدل على مدى انكشاف الاقتصاد الوطني وهي نتيجة للتأكيد على أن المفاوضات حول هذه الإتفاقية لم تجري في ظروف ندية تسمح للطرف الجزائري بتحقيق أكبر استفادة، أو على أقل تقدير إمكانية لفرض وجهة النظر الجزائرية بشأن نسبة الإنكشاف مع ضرورة أن تأخذ بعين الإعتبار ذلك الخلل الهيكلي من أجل بناء اتفاق يخدم مصلحة الاقتصاد الجزائري.[2]

وبالتالي يمكن القول بأن المقاربة الجديدة للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية تفرض عليها ضرورة مراجعة بنود هذه الشراكة وفقا لإطار يوازن بين المصالح الجزائرية والأوروبية، فمن غير الممكن أن تكون العوائد في اتجاه واحد في حين أن الخطاب الدبلوماسي الحالي يؤكد على ضرورة أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية في خدمة التنمية الوطنية، وفي ظل الظروف الحالية التي تمر بها القارة الأوروبية خاصة ما تعلق منها بأزمة الطاقة وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بإمكان الجزائر المصنفة كأكبر مصدر للغاز نحو الإتحاد الأوروبي أن تعمل على هذا المتغير كورقة ضغط في المفاوضات الجارية، ناهيك عن دورها في منطقة المتوسط كشريك أمني موثوق، وهي عوامل بإمكان الجزائر أن تستند إليها في أدائها التفاوضي عن طريق وضع شروط ملائمة تحفظ المصالح الجزائرية خصوصا مسألة جلب الإستثمارات الأوروبية نحو الجزائر التي تعد أساسا للإقلاع الاقتصادي، وبالتالي يكون مبدأ رابح – رابح هو الناظم الأساسي للعلاقة بين الطرفين.

V. توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو العالم: رسم إحداثيات إقتصادية جديدة

على الرغم من أن العديد من الدراسات تشير إلى أن نشاط الدبلوماسية الجزائرية ينحصر بشكل رئيسي حول جوارها المباشر، إلا أن استعادة الدور تقتضي ضرورة الإندماج ومواكبة مختلف التحولات في

[1] Yahia Mohamed Lamine Mestek, Op.cit.

[2] محمد سي بشير، تقرير بعنوان *"الإقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي: مدخل تقييمي للسياسة العامة والأداء التفاوضي"* (قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019)، ص.8.

البيئة العالمية، وهو النهج الذي اتبعته السياسة الخارجية الجزائرية منذ 2019 أين حاولت الإنعتاق من "الشلل شبه الكلي" الذي عانت منه خلال العقدين الماضيين، وسعت في هذا الإطار إلى تنويع شركائها الدوليين من خلال تبني مقاربة شاملة تستهدف بالأساس حماية مصالحها بالإستناد طبعا إلى المعايير الثابتة التي تحكم سلوكها الخارجي. وفي هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن هذا التوجه الجديد نابع أساسا من تأثيرات المتغيرات المحلية والدولية التي تم التطرق لها في عنصر سابق، والتي تشكل عنصرا حاسما في محاولة الجزائر لاستعادة مكانتها على الساحة الإقليمية والعالمية.

تسعى الجزائر بشكل تدريجي إلى اعتماد الدبلوماسية الاقتصادية كأحد الأدوات الهامة لتعزيز تواجدها في مختلف الفعاليات العالمية، وتصريحات الرئيس عبد المجيد تبون بأن قوة الدول أصبحت لاتقاس بالقوة العسكرية وإنما بالقوة الإقتصادية مؤشر واضح على ذلك، مما يعني ضرورة توجيه خياراتها نحو فضاءات عالمية مختارة بعناية تتواءم مع مصالحها وتضمن الحفاظ عليها، وفيما يلي أبرز توجهات الجزائر الاقتصادية التي تراهن عليها في معركة التموضع العالمي:

1- منظمة التجارة العالمية: سعت الجزائر إلى الإندماج في النظام التجاري العالمي من خلال العديد من المحطات التي عرفت مفاوضات لا تزال سارية لحد الآن، كانت البداية سنة 1987 حيث تقدمت الجزائر بطلب للانضمام إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة في 3 جوان 1987، وأنشئ فريق عمل انضمام الجزائر في 17 جوان 1987 ولكن بعد نهاية جولة أوروغواي والتوقيع على البروتوكول المتعلق بإنشاء منظمة التجارة العالمية، تم تحويل الطلب إلى فريق العمل على المستوى التنظيمي. وفي 11 جويلية 1996 قدمت الجزائر مذكرة بشأن نظام التجارة الخارجية تضمنت عدد من النقاط الأساسية أبرزها ما تعلق بالسياسات الإقتصادية والتجارة الخارجية والملكية الفكرية، وفي هذا السياق شهدت الجزائر 12 اجتماعا لمجموعة العمل، فيما كان مسار المفاوضات مليئا بالعوائق وتم قطع الاجتماعات لمدة 5 سنوات منذ عام 2008 ليتم عقد الاجتماع الحادي عشر للفريق العامل في أفريل 2013.[1] وتهدف الجزائر من وراء رغبتها في الإنضمام للمنظمة إلى تعزيز اقتصادها الوطني من خلال الإستفادة من الديناميكية التجارية التي توفرها، وزيادة معدلات الإستثمار الأجنبي والإندماج في سلاسل القيم العالمية.

[1] Khayreddine Belaaze and Rabah Khouni, ***"Algerian Economy and Multilateral Trading System: Why Is It So Hard to Join the WTO"*** Œconomica 04 (2014): p p. 46-48.

أكد "رضا تير" رئيس المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي أن ما توفره منظمة التجارة العالمية من "قواعد منصفة" للتبادل التجاري ستمكن الجزائر من فرص "غزو" الأسواق الأجنبية، بيد أن هذه العملية تتطلب تفعيل وتحفيز "الآلة الإنتاجية" من خلال تشجيع الإنتاج المحلي مع التركيز على دور القطاع الخاص في مجال السلع والخدمات، وأشار في معرض حديثه أن انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يندرج في إطار "الجيل الثالث من الإصلاحات"، المتعلقة بتعزيز التكامل والإندماج على المستوى الدولي، القاري والإقليمي. كما أكد بأن الجزائر قطعت شوطا كبيرا في إزالة العديد من التحفظات التي عرقلت عملية انضمامها، ويشكل الانفتاح على الاستثمار أبرز مثال على ذلك لاسيما بعد إلغاء قاعدة 51/49 مع بعض الإستثناءات في عدد من القطاعات الاستراتيجية.[1] بالرغم من ذلك، يبقى الإشكال الأكبر مرتبطا بالنموذج الاقتصادي الجزائري الغير منتج؛ فالإقتصاد الوطني ريعي بدرجة أكبر و إن كانت هناك بعض المواد المعدنية وبعض المنتجات الزراعية والغذائية التي يقوم بتصديرها إلى جانب المحروقات، إلا أن من غير الممكن القيام بتخفيضات جمركية على المدى المتوسط على الأقل، كما أن بناء اقتصاد متنوع يقوم على التصدير يتطلب وقت طويل وموارد كبيرة في حين أن المعاملات التفضيلية التي تقدمها المنظمة لبعض الدول النامية – هذا إن تم اعتبار الجزائر كذلك– تكون محدودة زمنيا ولا بد من موافقة كل الأعضاء.[2]

2- تكتل بريكس: شكل صعود دول البريكس كقوى ناشئة تهدف لإصلاح النظام الدولي الحالي وامتلاكها لاقتصاديات سريعة النمو وإسهامها الكبير في الاقتصاد العالمي وزيادة التوافقات في المصالح بين هذه الدول وتنامي حجم التدفقات المالية والتجارية داخل المجموعة، شكلت عوامل محفزة للجزائر التي تبنت مؤخرا سياسة تنويع المحاور الاقتصادية والإنفتاح على العالم، حيث أعلنت في 7 نوفمبر 2022 أنها قدمت رسميا طلب الانضمام إلى مجموعة بريكس وسط ترحيب فوري من قبل عملاقا الكتلة في المجموعة روسيا والصين، وبعد بضعة أشهر أكد وزير الخارجية الروسي "سيرغي لافروف" دعم بلاده لترشيح الجزائر معلنا أن "الجزائر تعتبر مرشحًا منافسا بناءً على مؤهلاتها" للانضمام إلى المجموعة ولا طالما كانت القوة الإقليمية في شمال إفريقيا تتطلع بجدية منذ فترة طويلة إلى الانخراط في هذا التكتل، وإذا ما نجحت محاولة

[1] الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية، "الانضمام الى المنظمة العالمية للتجارة سيسمح للجزائر بـ"غزو" الاسواق الأجنبية"، تم الإطلاع على الموقع يوم: 20 جويلية 2023. الساعة: 19:33.

https://linksshortcut.com/Ezzoo

[2] بوبكر صابة، وناجي عبد الحسين، ***"دراسة تحليلية لجدوى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"*** مجلة التكامل الاقتصادي 02 (2021): ص ص. 319، 320.

الجزائر فستصبح ثاني دولة إفريقية تنضم إلى مجموعة "بريكس" بعد جنوب إفريقيا.[1] وقد أكد الرئيس عبد المجيد تبون بأن الانضمام إلى البريكس يحقق غايتين الأولى اقتصادية والثانية سياسية، وتُولي الجزائر أهمية أكبر للمزايا الاقتصادية التي يمكن أن توفرها هذه المجموعة، حيث من الممكن أن يتم دعم مشاريع البنية التحتية الحيوية وتعزيز التجارة الدولية، على سبيل المثال قدمت الصين تمويلًا لتطوير ميناء بجاية في الجزائر وهو مشروع كان قيد الاحتياط منذ سنة 2017، كما تغازل الجزائر النموذج الاقتصادي لمجموعة بريكس السريعة النمو من أجل تحقيق إقلاع اقتصادي يحسن من المستوى المعيش والأمني لدى السكان حيث ستشغل المشاريع اليد العاملة؛ ما يؤدي إلى انخفاض معدل البطالة وخلق الثروة مما قد يخفف من مشكلة الهجرة التي تواجهها البلاد، وتتوقع الجزائر أيضًا أن تستفيد من الخبرة الروسية في تحقيق الاكتفاء الذاتي في القمح والمواد الغذائية بما يُمكّن الجزائر من تحقيق أمنها الغذائي وزيادة صادراتها في ظل زيادة الأزمة الغذائية العالمية.[2]

يرى العديد من الخبراء بأن انضمام الجزائر لتكتل البريكس يتطلب تحقيق جملة من الشروط الواجب توفرها من أجل ضمان مواصلة الجهود والتعاون مع أعضاء المجموعة، وعلى الرغم من أن الرئيس الجزائري أكد أن "الجزائر تفي إلى حد كبير بالشروط الاقتصادية للعضوية"، إلا أن الاقتصاد الريعي في البلاد يفتقر إلى التنويع ويعتمد بشكل كبير على القطاع الهيدروكربوني، كما أن الناتج المحلي الإجمالي للجزائر البالغ 174.2 مليار دولار في عام 2021 وفقا لمعطيات البنك الدولي يتخلف إلى حد كبير عن أصغر اقتصاد في البريكس حيث سجلت جنوب إفريقيا ناتج محلي إجمالي قدر بـ 353.26 مليار دولار سنة 2021.[3] وعليه، يمكن القول بأن انخراط الجزائر في تكتل بريكس يعد خيارا استراتيجيا بالنظر لحجم الفوائد والمكاسب التي ستحققها، وتهدف الجزائر إلى تحقيق إقلاع اقتصادي ونمو مطرد عبر هذه المجموعة من خلال تشجيع حركية التصدير وجلب الإستثمارات وزيادة مستويات التنمية الاقتصادية كشروط هامة تفرض نفسها من أجل اللحق بركب اقتصاديات هذه الدول الناشئة وتسريع وتيرة الإنضمام، ناهيك عن "التناغم السياسي" بين

[1] Zahra Rahmouni, '' Is Algeria Ready to Join BRICS?'', BRICS INFORMATION PORTAL, Accessed on July 24, 2023, at 05:11.
https://linksshortcut.com/PhfvJ

[2] خالد عمر بن قفه، "الدول العربية و"بريكس".. أي مستقبل مشترك؟"، مركز تريندز للبحوث والإستشارات، تم الإطلاع على الموقع يوم: 25 جويلية 2023. الساعة: 08:44.
https://linksshortcut.com/ANsIE

[3] Zahra Rahmouni, Op.cit.

الجزائر ومحور بريكس إذ يتشاركان نفس القناعات بضرورة دمقرطة النظام الدولي الذي لا يدعم مصالح الدول الضعيفة، ويؤكدان على ضرورة إعادة تشكيل نظام جديد يقوم على العدالة ومناهضة الإمبريالية في العالم.

من خلال تحليل مختلف توجهات الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية على كافة الأبعاد والدوائر الجيوسياسية التي تعمل عليها، يمكن التأكيد على ملاحظة أساسية وهي أنه بالرغم من الإختلالات الواضحة في الاقتصاد الوطني، ورغم التبعية القوية للمحروقات وضعف الصادرات خارج هذا القطاع، إلا أن هناك "حراك غير مسبوق" و"رهان حقيقي" على ورقة الدبلوماسية الاقتصادية مدفوعة بـ "الهوية الوطنية" و"السمعة الدولية" للسياسة الخارجية الجزائرية؛ فهناك تمازج بين البعدين الاقتصادي والسياسي، وبالتالي فإن الإمتداد الاقتصادي للجزائر نحو محاور متعددة هو إدراك من صانع القرار السياسي واستشعار منه بحجم التحولات الحاصلة في "لعبة القوة"، وكذا عدم اليقين الذي أصبح السمة المميزة لنظام عالمي يتجه نحو مسارات غير معروفة، ليتضح بأن السياسة الخارجية الجزائرية "الجديدة" تحاول الموازنة بين الإلتزامات والمعايير المعرّفة لها دوليا، وبين تبني سياسة هجومية استباقية تسعى لتحقيق المصلحة الوطنية، ومن شأن هذه التوليفة أن تشكل لحظة فارقة في مسار الدبلوماسية الجزائرية.

الفصل الثالث: الدور الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد: مساعي تنموية ذات أبعاد تكاملية

تُعدُّ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا أحد أبرز المساعي الدبلوماسية للجزائر التي توجت بإرادة مشتركة بينها وبين وعدد من الدول الإفريقية التي حاولت من خلالها –كونها أحد الدول المؤسسة– تقديم مقاربتها لكيفية تنمية إفريقيا وإخراجها من دوامة الفقر والحروب عن طريق معالجة كافة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنمائية التي تواجه القارة، لتشكل نهجا متعدد القطاعات لمعالجة المشاكل ووضع إفريقيا على مسار النمو والتنمية المستدامة مع مطلع الألفية الجديدة، ومن خلال استقراء هذه الأولويات يتضح بأن الأساس الأول لمبادرة النيباد حسب تحليلات العديد من المهتمين بالشأن الإفريقي يتعلق بالجانب الاقتصادي التنموي من خلال العمل على دمج القارة في الاقتصاد العالمي ووقف عمليات التهميش مع وضع الشروط المناسبة للوفاء بهذه الإلتزامات، لتُعدَّ هذه الشراكة خطة شاملة ومتكاملة تجمع بين المكونين السياسي والإقتصادي.

شكلت مبادرة النيباد "مظلة مناسبة" لعودة الدبلوماسية الجزائرية للساحة الإفريقية ومنطقة الساحل على وجه الخصوص بحكم السياق الذي جات فيه بعد فترة العزلة (الأزمة الأمنية) التي مرت بها، وكان رهان السياسة الخارجية هو تسويق المقاربة الجزائرية مركزة في ذلك على البعد الاقتصادي التنموي، ما يدل على إحداث نقلة في نسق التوجهات الخارجية من خلال الاستناد إلى آلية الدبلوماسية الاقتصادية التي برزت بشكل واضح على هذا المستوى، وسيحاول هذا الفصل تشخيص وضعية الدور الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية ضمن مسار شراكة النيباد عبر ثلاث مباحث، يتناول المبحث الأول التعريف بمشروع هذه الشراكة كرؤية جديدة لتنمية القارة، فيما يحلل المبحث الثاني المساعي الهامة لتفعيل هذا النموذج التنموي الجديد في منطقة الساحل الإفريقي عبر جملة المشاريع المنجزة في هذا الإطار، بينما يُقيّم المبحث الأخير الآثار الاقتصادية المترتبة على هذا التوجه والتحديات المواجهة.

المبحث الأول: مشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): الدلالات والمضامين

إن الإشارة إلى مبادرة النيباد بكونها "شراكة جديدة" يطرح عدد من التساؤلات حول العنصر الجديد الذي حملته هذه المبادرة، وما إذا كانت هناك محاولات سابقة على شاكلتها، وهل تمكنت من خلق إطار للعمل الدبلوماسي متعدد الأطراف أم أنها بقيت رهينة إرادة الدول المصادقة عليها فقط؟ يحاول هذا المبحث

تقديم إجابات لعدد من هذه الأسئلة من خلال التعريف بماهية هذه الشراكة وأهدافها المحورية مع إيلاء أهمية لتحليل العلاقة بينها وبين مؤسسة الإتحاد الإفريقي.

المطلب الأول: ماهية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

تمثل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "The New Partnership for Africa's Development" والمعروفة باختصار " النيباد" "NEPAD" مقاربة جديدة لتكريس التعاون بين مختلف الدول الإفريقية من أجل تحقيق التنمية وتعزيز النهوض الاقتصادي، وعكس مسارات التهميش الذي ظلت تلازم القارة الإفريقية وشعوبها عن طريق إدماجها في الاقتصاد العالمي، وهو ما أكدته الوثيقة الإطارية لهذه الشراكة لسنة 2001 في الفقرة 1 بكونها "**تعهُّد من قبل القادة الأفارقة، على أساس رؤية مشتركة وقناعة راسخة ومشتركة بأن عليهم واجبًا ملحًا للقضاء على الفقر ووضع بلدانهم، على الصعيدين الفردي والجماعي، على مسار النمو والتنمية المستدامة. وفي الوقت نفسه، المشاركة بنشاط في الاقتصاد العالمي والحياة السياسية. ويرتكز البرنامج على تصميم الأفارقة بضرورة تخليص أنفسهم والقارة من من وضعية التخلف والاستبعاد في عالم يتجه نحو المزيد من العولمة**".[1] كما أشارت في الفقرة 2 إلى أن "**الفقر والتخلف في إفريقيا يشكلان تناقضًا واضحًا مع ازدهار العالم المتقدم، وأن استمرار إبعاد أفريقيا عن عملية العولمة واستبعاد الغالبية العظمى من شعوبها اجتماعيًا يشكل تهديدًا جديًا لاستقرار العالم بأسره**". [2] وتوصف النيباد بأنها إطار سياسي للتنمية المستدامة متعدد القطاعات، وقد تمت صياغتها بشكل جماعي وتعزيزها من قبل قادة الدول الإفريقية وتمت المصادقة عليها واعتمادها في منتصف عام 2001 من قبل منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) التي تأسست عام 1963 خلال حقبة إنهاء الاستعمار وصادق عليها لاحقًا الاتحاد الإفريقي الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية في جويلية 2002.[3]

على هذا الأساس، تعد هذه الشراكة الجديدة أول مقاربة إنمائية شاملة بمبادرة وتنفيذ من الحكومات الإفريقية وبدعم كامل من المجتمع الدولي، من شأنها أن توفر رؤية لنوع المجتمع والاقتصاد الذي تريد هذه الحكومات بناءه، فضلا عن ذلك فهي ليست إطارا أو فلسفة أو رؤية إنمائية فحسب، بل هي أيضا "برنامج

[1] United Nations, Economic Commission for Africa, "***The new partnership for Africa's development (NEPAD)***" (Addis Ababa: UN. ECA, 2001), p.01.

[2] Ibid.

[3] Congressional Research Service, '' ***New Partnership for Africa's Development (NEPAD)***'', (CRS Report prepared for members and committtees of Congress, United Nations, 2003), p.1.

إنمائي" "development programme" يتضمن مشاريع ملموسة موجهة نحو تلبية احتياجات أفريقيا وتحدياتها الإنمائية، وتتمثل الأهداف العريضة الطويلة الأجل للشراكة الجديدة في القضاء على الفقر "eradicate poverty"، وضع أفريقيا على سكة التنمية المستدامة "put Africa on a sustainable development path"، ووقف تهميش أفريقيا "halt the marginalization of Africa". وفي الوثيقة الإطارية للنيباد، حدد القادة الأفارقة مجموعة من القضايا والمجالات ذات الأولوية التالية بوصفها مسائل حاسمة لتحقيق الأهداف العامة لهذه الشراكة.[1] فهي إذن تعبر عن رغبة القادة الأفارقة وتعكس إرادة سياسية واضحة بضرورة حل المشاكل الأساسية التي لازمت القارة الإفريقية لعقود طويلة، حيث كلفت منظمة الوحدة الإفريقية خمسة قادة أفارقة (الجزائر ومصر ونيجيريا والسنغال وجنوب إفريقيا) بوضع برنامج لقيادة النهضة الأفريقية، يحمل الأولويات الكبرى التي يجب العمل عليها من أجل إنماء إفريقيا ووضع حد لسياسة التهميش وهو ما برز جليا في وثيقة النيباد.

نصت الفقرة 59 من الوثيقة الإطارية للنيباد بأن "**الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا تختلف في نهجها واستراتيجيتها عن جميع الخطط والمبادرات السابقة لدعم تنمية أفريقيا، على الرغم من أن المشاكل التي يتعين معالجتها تظل كما هي إلى حد كبير**".[2] وهذا يتطلب ضرورة استقراء الخطط التنموية التي سبقت النيباد من أجل فهم السياق العام والظروف الإقليمية والدولية التي ظهرت فيها، خصوصا أن التعريف السابق أكد على أنها أول مبادرة إنمائية في حين نصت الفقرة 59 على أن هناك خطط أخرى سبقتها، ثم سنحاول مسائلة مفهوم "الشراكة" كإطار عام يحكم هذه المبادرة دون مفاهيم أخرى؟

من خلال مراجعة مختلف الأدبيات يتضح بأن مساعي التنمية في إفريقيا لم تكن وليدة "النيباد" فقط فهي ليست أول مبادرة إنمائية إذ سعت دول القارة في مناسبات عديدة إلى تحفيز الجهود التنموية، ولعل المنطلق كان في ستينيات القرن الماضي عندما قررت البلدان الإفريقية المستقلة حديثا إنهاء التبعية الاقتصادية المرتبطة بالحقبة الإستعمارية وتنظيم نفسها من أجل تحقيق التنمية، وقد تبنت نموذجًا مبنيا على توجه ذاتي يستند على مفهوم التحديث الوطني "modernisation nationale" الذي يدعو إلى تدخل الدولة في المجال الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز مجال الصناعات كبديل عن الواردات والإستعانة

[1] United Nations, United Nations Conference on Trade and Development, "***The New Partnership for Africa's Development: Performance, challenges, and the role of UNCTAD***" (Geneva: UNCTAD secretariat, 2012), p.2.

[2] United Nations, Economic Commission for Africa, Op.cit, p.15.

بالمساعدات الدولية، ومع ذلك فإن النمو القوي الذي تحقق في أوائل السبعينيات لم يستمر في العقد التالي والذي تخللته أزمة الديون والاختلالات الاقتصادية الهيكلية، وظهور حاجة لتجميع القارة وتحقيق وجودها على الساحة العالمية. كما تميزت فترة الستينيات كذلك بتنامي موجة التكامل والتعاون الإقليميين على مستوى العالم، وهنا ظهرت الحاجة إلى ضرورة التوحيد القاري والحضور على المسرح العالمي، وبما أن القليل من البلدان كانت مستعدة لتأسيس ما يسمى "الولايات المتحدة الإفريقية" " United States of Africa" ظهرت منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) سنة 1963 في أديس أبابا بإثيوبيا وقد تأسست على مبادئ احترام السيادة وسلامة الأراضي واستقلال الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وعلى الرغم من نجاحها في محاربة الاستعمار وإدانة نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، إلا أنها لم تلعب دورا كبيرا في حل النزاعات الإفريقية، حيث أسفرت مشاريعها الطموحة على نتائج متواضعة مثل آلية الوقاية والإدارة وحل النزاعات لعام 1993، وأيضا خطة لاغوس لعام 1980 "The Lagos Plan of Action" التي كان من المفترض أن تسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إفريقيا على أساس الإكتفاء الذاتي والتعاون والتكامل الاقتصاديين، وقد أثارت هذه الخطة آمالًا كبيرة لكنها لم تتوج بالنجاح بسبب نقص التمويل وعدم تبنيها من قبل البنك الدولي. ثم بحلول عام 1991، وضعت معاهدة أبوجا (Abuja Treaty) الأساس لإنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية (AEC) بهدف تحقيق سوق مشترك بحلول عام 2025 على مستوى القارة عن طريق التكامل التدريجي بين أنشطة التجمعات الاقتصادية الإقليمية، لكن عوامل عديدة كافتقار الحكومات الإفريقية فن إدارة الشؤون العامة، انعدام الإرادة السياسية، ضعف منظمة الوحدة الإفريقية وعدم كفاية الدعم المقدم من المانحين، كلها عوامل أدت إلى فشل هذه المحاولات الإفريقية في تحقيق الهدف المنشود المتعلق بالتنمية.[1]

أما على المستوى الخارجي، فقد تزافقت هذه الديناميكية مع جهود مؤسسات بروتن وودز التي أسهمت في النقاش التنموي الإفريقي، حيث قدم البنك العالمي أجندة عمل "Agenda for Action" لسنة 1981 من أجل القضاء على القيود الداخلية، وكانت دينامية السوق "حلا مباركا" "hallowed panacea" لهذه المشكلة، وتم اقتراح برامج التكييف الهيكلي التي أصرت على ضرورة اعتماد إجراءات التقشف الموصى بها، وكانت النتائج الناتجة عن فشل هذه الإجراءات ذات طبيعتين: إلى جانب تحفيز المبادرات المدعومة

[1] Claire BRODIN, '' ***Le NEPAD, une initiative politique de l'Afrique***'' Questions africaines, n.d (2004), p p.365-366.

من الأمم المتحدة، ساهم فشل هذه الاقتراحات في جعل تقرير البنك الدولي لعام 1997 أقل حزما فيما يتعلق بـ "الوصفة العامة" لميكانيزم السوق، في المقابل تم منح الدولة اعترافا بالدور المركزي الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ليس بالضرورة كمحفز رئيسي للنمو ولكن كشريك ومحفز وميسر للتنمية وفي هذا الإطار يجب فهم مبادرة الشراكة الجديدة.[1]

بناءا على هذا، فقد شكلت جل هذه المحاولات الأساس الذي قامت عليه شراكة النيباد، إذ لا يمكن عزلها عن هذه الظروف التاريخية التي مهدت لظهورها، فهي لم تنشأ من فراغ بل نتاج للعديد من الخطط التنموية التي سبقتها، وكانت الإستفادة جد واضحة حيث عمل مؤسسوها على صياغة المشروع بالإعتماد على نجاحات وإخفاقات الخطط السابقة لتعزيز التكامل الإقليمي في القارة.

من الناحية الأيديولوجية، تعود جذور النيباد إلى مفهوم "النهضة الإفريقية" " African Renaissance" ويبدو أنه مفهوم نابع من الحوار الفلسفي حول مفاهيم الوحدة الإفريقية "Pan–Africanism"، "الزنوجية*" "Negritude"، و"الأوبونتو**" "Ubuntu" أو ثقافة التضامن البشري، "حركة الوعي الأسود***" "Black Consciousness"، وبالرغم من عدم وجود تأثير نمطي واضح لمفهوم النهضة الإفريقية إلا أنه كشف عن رغبة القارة في التأكيد على ضرورة أن تُؤخذ إفريقيا على محمل الجد وأن يُمنح لها الاحترام الواجب للعب دور قاري، ولعل أن الحافز لهذه المبادرة يعود إلى القمة الاستثنائية لمنظمة الوحدة الإفريقية (OAU) التي عُقِدَت في "سرت" بليبيا في سبتمبر 1999 مع بروز قضية الديون الإفريقية الخارجية، حيث كلفت القمة كل من الرئيس الجنوب أفريقي "ثابو مبيكي" "Thabo Mbeki" والرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة "Abdelaziz Bouteflika" مهمة وضع إطار للمفاوضات بشأن إلغاء المديونية الإفريقية. ثم بعد ذلك بفترة قصيرة في هافانا بكوبا في أفريل 2000 كلف مؤتمر قمة الجنوب لحركة عدم الانحياز "Non–Aligned Movement" ومجموعة "G77" مرة أخرى كل من الرئيس "مبيكي"

---

[1] GARTH ABRAHAM, "***Africa, the tragedy; Africa, the challenge, NEPAD and the new humanitarian agenda***" International Review of the Red Cross 85, No: 852 (2003): p.721.

*هي حركة فكرية وسياسية مناهضة للإضطهاد والإغتراب العنصري الذي يعاني منه العرق الأسود، وتسعى إلى التحرر والشعور بالإنتماء إلى حضارة الجنس الأسود. راجع معجم LAROUSSE للمزيد من المعلومات:

https://linksshortcut.com/psjkA

**هي ثقافة فلسفية إفريقية تؤمن بفكرة التضامن البشري والأخوة والإنسانية، ظهرت في جنوب إفريقيا وكان من أبرز روادها الرئيس الراحل نيلسون مونديلا. للمزيد من المعلومات يمكن الإطلاع على الموقع الخاص بالتعريف بثقافة الأوبونتو على الرابط التالي:

https://linksshortcut.com/JGdaT

***حركة مناهضة لسياسة التمييز العنصري في جنوب إفريقيا.

ورئيس نيجيريا "أولوسيغون أوباسانجو" "Olusegun Obasanjo"، للتفاوض باسم الجنوب مع مجموعة الثمانية "the G8" ومؤسسات بريتون وودز، لتأتي قمة الطوغو "The Togo Summit" لمنظمة الوحدة الأفريقية في جويلية 2000 مُدركةً التوازيات بين المهام المُمنوَحة لـ "مبيكي" وزملائه وإقرار لحقيقة أن مشكلة الديون ليست سوى واحدة من العديد من العقبات أمام تنمية إفريقيا، فكَّلفت "مبيكي" و"بوتفليقة" و"أوباسانجو" بالتفاوض مع الشمال المتقدم لوضع برنامج تنموي لإحياء القارة، وقد شكل دعم قادة مجموعة الثمانية في قمة أوكيناوا "Okinawa summit" باليابان في جويلية 2000 دفعة إضافية لهذه الجهود لتحويل رؤية التحديث القاري إلى سياسة برنامجية، وبدعم من الرؤساء "أوباسانجو" من نيجيريا، و"مكابا" من تنزانيا و"عبد الله واد" من السنغال، قدم "مبيكي" "برنامج نهضة إفريقيا للألفية" " Millennium African Renaissance Plan" إلى اجتماع منتدى الاقتصاد العالمي في دافوس في 28 يناير 2001، وفي نفس الاجتماع قدم الرئيس السنغالي "عبد الله واد" مايعرف بـ "خطة أوميغا لتنمية إفريقيا" " Omega Plan for Africa"، في حين اقترحت لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقا "UNECA" مبادرة أخرى تعرف بـ "ميثاق الإنعاش الإفريقي" "Compact for African Recovery"، وإدراكًا للحاجة إلى موقف قاري موحد والتداخل الواضح بين المبادرات الثلاث، فقد تقرر تقديم برنامج متكامل إلى العالم الخارجي.[1]

شكل رقم 09: يوضح الرؤية الموحدة لميلاد النيباد

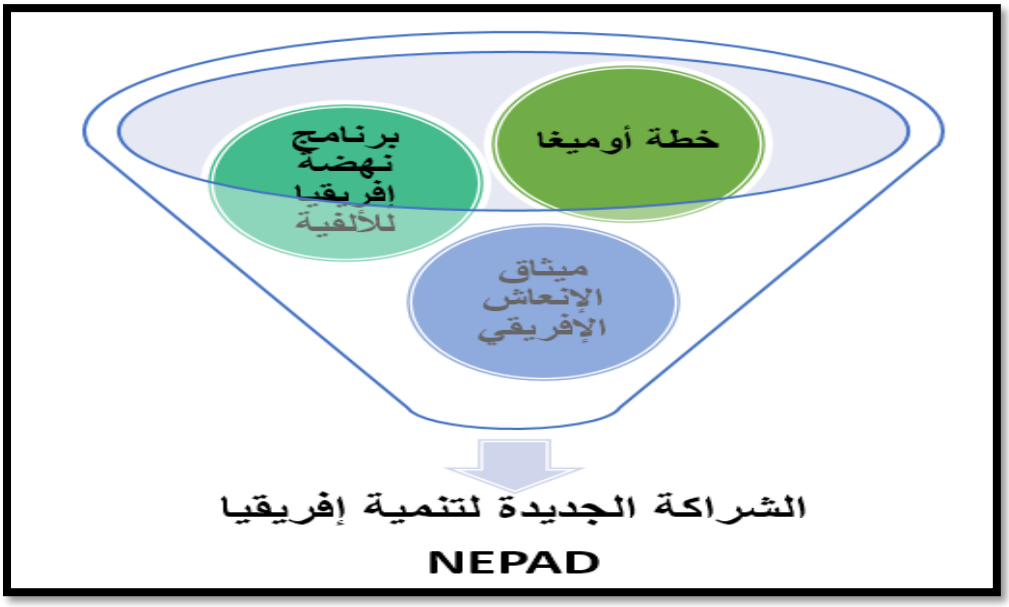

[1] GARTH ABRAHAM, Op.Cit, pp. 722-723.

المصدر: من إعداد الطالب

باختصار، يتضح بأن الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا نتاج تلاقح ثلاث مبادرات تنموية متوازية بداية من سنة 2000 وهي برنامج نهضة إفريقيا للألفية، خطة أوميغا، وميثاق الإنعاش الإفريقي، وقد تم دمج مخرجات هذه المبادرات في رؤية موحدة تحت إسم "المبادرة الإفريقية الجديدة" بجهود قادة أفارقة (رؤساء كل من الجزائر، مصر، نيجيريا، السنغال، وجنوب إفريقيا) وبإشراف من منظمة الوحدة الإفريقية من خلال قمة لوساكا سنة 2011، ثم قمة أبوجا في نفس العام ليتم تغيير إسمها وتصبح الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، وتم الاتفاق على أن تكون جنوب إفريقيا مقر أمانتها العامة، ومع ظهور الإتحاد الإفريقي كوريث لمنظمة الوحدة الإفريقية تبنى هذه المبادرة كبرنامج تنموي أساسي في القمة الافتتاحية للاتحاد سنة 2002.

خريطة رقم 06: توضح الدول المؤسسة لمبادرة النيباد

المصدر: من إعداد الطالب بالإستناد إلى خدمة خرائط "google"

تشكل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا إطارا جديدا للتفاعل مع بقية العالم، وخاصة مع الدول الصناعية والمنظمات متعددة الأطراف، ومن منطلق أنها مبادرة نابعة من رؤية القادة الأفارقة أنفسهم فإنه سيتعين عليهم تحمل عدد معين من المسؤوليات المشتركة لعل أبرزها ما يتعلق بتعزيز آليات منع وإدارة وحل

النزاعات، تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان، استعادة استقرار الاقتصادي الكلي والمحافظة عليه إنشاء الأطر القانونية والتنظيمية للأسواق المالية، تحفيز وتوسيع الخدمات المتعلقة بالتعليم، التدريب التقني الصحة، تعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تعزيز قدرة الدول الإفريقية على سن التشريعات وإنفاذها والحفاظ على النظام، تطوير البنية التحتية والزراعة وتنويعها، والإتجاه نحو الإنتاج الزراعي والصناعي الذي يخدم الأسواق المحلية وأسواق التصدير.[1] ومن خلال الفحص النقدي لهذه الإلتزامات، فقد أثارت انتقادات واسعة من قبل المشككين في نجاعة هذه الشراكة، حيث يجادلون بـ "ليبيرالية" هذه الإلتزامات مما يجعلها متوجهة أكثر نحو الخارج لتتواءم مع المعايير الغربية ولا تخدم المصالح القطرية للدول الإفريقية بشكل كاف، وربما يكون تنفيذ هذه الإلتزامات –بشكل واسع– أحد الشروط الأساسية لتلقي المساعدات الدولية من أجل تمويل مختلف الأهداف التنموية التي تسعى المبادرة لتحقيقها، وهنا تظهر "المشروطية السياسية" كعنصر غير مرغوب فيه بالنسبة لهذه الشراكة.

من جهة أخرى، يحاجج المتفائلون بهذه المبادرة بكونها تجمع بين عنصري التوجه الداخلي " inward orientation" والتوجه الخارجي "outward orientation" معا، لقد وصفوا النيباد بأنها فرع من مزيج انتقائي "as the offshoot of an eclectic combination" من الأفكار المستمدة من نماذج وتوجيهات مختلفة، بحيث يُنظر إليها على أنها محاولة سياسية براغماتية "as a politically pragmatic attempt" لاستيعاب مجموعة متنوعة من المصالح والمقاربات من داخل وخارج إفريقيا، كما تحاول في نفس الوقت مخاطبة مجموعة متنوعة من الوكالات الدولية، أو"الشركاء" المحتملين أو الحقيقيين وصولا إلى المجموعة الكاملة من القادة، التكنوقراط الأفارقة، وحتى الشعوب الإفريقية.[2]

لقد كان واضعو المبادرة مهتمين بالنظر إلى خبرة إفريقيا في مجالات التكامل والتنمية بتحديد ما يمكن أن ينجح في هذه القارة، لذلك استعاروا مبادرات ونماذج سابقة متعددة ومختلفة –بغض النظر عن توجهاتهم–ليتوصلوا في النهاية إلى "وثيقة براغماتية وغير أيديولوجية" –النيباد– التي يبدو أنها تجمع بين كل هذه المنظورات. إنه لمن الصعب الاختلاف مع زعم هذا التيار الذي يؤكد بأن هذه الشراكة تنبثق من

[1] Laurence Porgès, ***''Le NEPAD : présentation et résumé du texte de référence''*** Revue Afrique contemporaine, N° 204 (2002) : p.54.

[2] Francis Nguendi Ikome, '' ***FROM THE LAGOS PLAN OF ACTION (LPA) TO THE NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT (NEPAD): THE POLITICAL ECONOMY OF AFRICAN REGIONAL INITIATIVES***" (PhD thesis in International relations, University of the Witwatersrand, South Africa, 2004), p. 192.

نماذج ومبادرات متنوعة وتجمع بين عناصر التوجه الخارجي والداخلي، ومع ذلك فإن هذه المبادرة لديها توجه نحو الخارج أكثر من كونها موجهة نحو الداخل فهي تميل أكثر نحو النموذج الليبرالي أكثر من نموذج الحمائية وتدخل الدولة، وبتعبير أدق فإنه يشكل تحولًا في التفكير والممارسة على مستوى التعاون الإقليمي الإفريقي من خلال الدفع من أجل مشاركة أكبر في مسارات العولمة على الرغم من "شكوك" إفريقيا التقليدية في الاقتصاد العالمي، والتي انعكست في "وصفات" المبادرات الإفريقية السابقة.[1]

لكن السؤال الأهم: ما الذي حملته النيباد كعنصر جديد على المبادرات السابقة؟ في العديد من الجوانب ليس هنالك الكثير من الجديد –وهذا ربما واحد من نقاط قوتها– فإفريقيا لا تحتاج إلى نماذج جديدة كبيرة، ما تحتاجه هو تطبيق سليم للدروس المستفادة بالفعل، وتكرار أفضل الممارسات الحالية وتطبيقها على نطاق أوسع. يريد قادة النيباد أن يؤكدوا بأن ما هو جديد هو "الإرادة السياسية" "political will" وراء المبادرة، وقد يكون من الأدق أن نقول بأن ما هو جديد هو "الواقعية السياسية" "political realism" التي تظهر في خطة تنفيذ هذه الشراكة الناشئة حيث تأسست على مبادئ الحكم الراشد " principles of good governance" في البلدان الإفريقية، ولا سيما اعتماد أطر سليمة لسياسات الاقتصاد الكلي وتحسين الإدارة الاقتصادية وحوكمة الشركات، كما تستند أيضًا إلى اعتراف واقعي بالأداء المتنوع لتلك البلدان: بعضها يلبي معايير الشراكة "الجديدة" "new" أو "المعززة" "enhanced" بينما البعض الآخر لا يفعل ذلك، ويكمن مفهوم "الشراكة المعززة" في صميم تنفيذ النيباد؛ فتحت هذا المصطلح "غير الملحوظ" يكمن مفهوم يَعِدُ بإمكانية تغيير علاقة المساعدة؛ فالشراكة المعززة هي التزام مشترك من جانب البلدان الأفريقية والجهات المانحة بتحقيق مجموعة من النتائج التنموية (التي تحددها الدول الإفريقية) حيث يقوم المانحون بدمج الأموال وضمانها لفترة ممتدة وتوجيهها من خلال العمليات الميزانية، ثم يتم متابعتها بشكل مشترك على أساس النتائج، بالمقابل يجب أن يقلل ذلك من تكاليف المعاملات المرتبطة بتلقي المساعدات، وإزالة الشروط غير الضرورية والمعقدة، وتعزيز ملكية إفريقيا، وتمكين هذه المساعدات من تعزيز الديمقراطية وضمان تحقيق أفضل نتائج تنموية.[2] وبالتالي، فمبادرة النيباد هي شراكة بين الدول الإفريقية (جنوب– جنوب) من جهة، وبين إفريقيا و الجهات المانحة أو الشركاء الخارجيون –الدول الصناعية– (شمال– جنوب) من جهة

[1] Ibid. p.193.

[2] ALEX DE WAAL, ***"What's new in the 'New Partnership for Africa's Development"*** International Affairs Review, No: 78 (2002): pp.465-466.

أخرى، مما يجعلها شراكة متعددة المستويات، لكن الإشكال الحقيقي متعلق بالشق الثاني، مما يجعلنا نتساءل عن مدى تكافئ علاقة الشراكة بين دول الشمال الغني ودول الجنوب الفقير.

في سياق آخر، فإن ما يجعل هذه الشراكة مختلفة عن المقترحات الإفريقية الأخرى هو تبني عنصر "أكثر ابتكارا" لم يظهر في المبادرات السابقة، ويتعلق الأمر هنا باستحداث الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء "African Peer Review Mechanism" (APRM) التي تمت الموافقة عليها في قمة الاتحاد الإفريقي في جويلية 2002 وحظيت بإشادة دولية، والواقع أن أحد أكثر إنجازات "نيباد" قابلية للتطبيق هو تطوير هذه الآلية، كونها تمثل نهجا جريئا للإصلاح من قبل القادة الأفارقة لبناء دول قادرة على الحكم الراشد والتنمية المستدامة. ووفقا للجنة الاستشارية للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا فإن: "**لا شيء يوضح التزام إفريقيا بنهج جديد للحكم أفضل من إنشاء الآلية الإفريقية لمراجعة النظراء تحت رعاية** "**النيباد**". وقد تم تصميمها لرصد وتقييم التقدم الذي تحرزه الدول الإفريقية ومدى وفائها بالتزاماتها نحو تحقيق الحكم الراشد، والإصلاحات الاجتماعية، والتنمية المستدامة، كما أنها توفر منبرا للدول لتبادل الخبرات بهدف تعزيز الحكامة والعمليات الديمقراطية، وتمثل هذه الآلية أداة متفق عليها من قبل الدول الأعضاء المشاركة بشكل متبادل من أجل ممارسة الرقابة الذاتية، ويكون الإنضمام إليها طواعية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي، كما تستهدف تحديد أوجه العجز في القدرات، وتقييم الاحتياجات اللازمة لتنميتها. ولا يُقصد منها أن تكون أداة للعقوبات القسرية، بل آلية للتعلم المتبادل وتبادل الخبرات وتحديد التدابير العلاجية لمعالجة نقاط الضعف الحقيقية، وتسترشد في عملها بمبادئ الشفافية والمساءلة والكفاءة الفنية والمصداقية والتحرر من التلاعب من قبل أي طرف، وبحلول نهاية سنة 2005 وقعت 23 دولة أفريقية من أصل 53 على مذكرة التفاهم التي تمثل الإطار الأساسي للانضمام الرسمي إلى هذه الآلية ، وأشارت العديد من الدول الأخرى إلى نيتها التوقيع في عام 2006.[1]

يتضح جليا بأن النيباد تمثل إطار عمل واضح واستراتيجية شاملة ومتكاملة لحلحلة مشاكل إفريقيا كالتخلف، الفقر، النزاعات، عدم الاستقرار السياسي عن طريق تحقيق التنمية المستدامة، وهي تمثل مشروعا جد طموح كونها نابعة بالأساس من "إرادة سياسية إفريقية"، مع الإستناد إلى المرافقة الدولية من خلال المساعدات المالية بالرغم مما تثيره هذه الأخيرة من جدل واسع حول ما إذا كانت تستهدف حقيقة جهود

[1] Kempe Ronald Hope, '' ***Prospects and Challenges for the New Partnership for Africa's Development: Addressing Capacity Deficits***'' Journal of Contemporary African Studies 24, No: 02 (2006): p.208.

التنمية في القارة، لكن وبالرغم من ذلك يؤكد مهندسو هذه الشراكة بأنها رؤية طويلة المدى لبرنامج إنمائي يملكه ويقوده الأفارقة.

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا

لقد تم تبني "النيباد" كاستراتيجية شاملة طويلة المدى من طرف الدول الإفريقية لمواجهة جملة من التحديات المتمحورة أساسا حول كيفية تحرير القارة من معضلتي الصراع والفقر من خلال تبني المقاربة التنموية كأساس لهذه الاستراتيجية، وقد نصت الوثيقة الإطارية للنيباد على 4 أهداف رئيسية طويلة المدى من خلال الفقرة 67 التي جاء فيها: " 1. **القضاء على الفقر في إفريقيا ووضع البلدان الأفريقية، منفردة وجماعية، على طريق النمو والتنمية المستدامة، وبالتالي وقف تهميش إفريقيا في عمليات العولمة. 2. تعزيز دور المرأة في جميع الأنشطة**".[1] يتضح من خلال هذه المادة بأن الأهداف طويلة المدى التي تتبناها النيباد هي أهداف طموحة تعبر عن وعي حقيقي بضرورة تغيير "الوضع القائم" الذي تعيشه إفريقيا، وتتمحور أساسا حول الرغبة في التخلص من الفقر كهدف أول وأسمى باعتباره أحد أبرز عوامل تخلف إفريقيا، حيث تصنف على أنها أفقر قارة في العالم بالرغم من كونها غنية جدا من حيث الموارد، وأن القضاء على هذه الآفة لا يكون إلا من خلال زيادة وتحفيز معدلات النمو الاقتصادي من أجل بناء القدرات اللازمة لتلبية الحاجيات الأساسية للشعوب الإفريقية، لكن ربط النمو الاقتصادي بالتنمية المستدامة يؤكد على ضرورة أن يكون هذا النمو مستداما وشاملا للجميع بما يحافظ على حقوق الأجيال القادمة، ومن شأن النجاح في هاذين الهدفين أن يعزز قدرة الدول الإفريقية على المشاركة والإندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يسمح بالحفاظ على مصالح إفريقيا بدل وضع تصوراتها على الهامش، كما برزت بشكل واضح "المقاربة الجندرية" القائمة على دور المرأة كأحد أهم الفواعل المساهمة في تحقيق الأهداف التنموية من خلال تعزيز المساواة بين الجنسين.

[1] African Union, ''The New Partnership for Africa's Development (NEPAD)'' (NIGERIA: African Union, 2001), p.16.

وسنحاول أخذ الأهداف الثلاث الأولى (إنهاء الفقر، تعزيز النمو والتنمية المستدامين، وإدماج إفريقيا في مسارات العولمة) بنوع من الشرح من خلال النقاط التالية، مع التحفظ على الهدف الرابع المتعلق بتعزيز دور المرأة وإدراجه مع الأهداف الشاملة، وفيما يلي تفصيل ذلك: [1]

1. **إنهاء الفقر"Eradication of Poverty"**: تم تطوير الكثير من البرامج في هذا المجال من بينها زيادة الإنتاج الغذائي لأغراض ضمان "الأمن الغذائي" للإقليم مع التركيز على زيادة وتعزيز دور القطاع الزراعي. وقد نصت وثيقة النيباد في الفقرة 134 على أن: "**تحسين الأداء الزراعي هو شرط أساسي للتنمية الاقتصادية على القارة، ستؤدي الزيادة الناتجة في قوة شراء السكان الريفيين أيضًا إلى زيادة الطلب الفعال على السلع الصناعية الأفريقية. ستشكل هذه الديناميات المستحدثة مصدرًا كبيرًا للنمو الاقتصادي.**" ولتحقيق هذا البرنامج، تم تطوير برنامج التنمية الزراعية الأفريقية الشامل (CAADP) سنة 2003 مع التركيز على الاستثمار المطلوب في الزراعة الأفريقية في بعض القطاعات الفرعية بين 2002 و2015 على غرار: الاستثمار في الأراضي والمياه، البنى التحتية، الأمن الغذائي الوطني والإقليمي... كما تم التأكيد على أن تتحمل كل من البلدان الأفريقية الفردية والحكومات غير الأفريقية المهتمة، والمنظمات الحكومية الإفريقية القارية والشركاء الدوليين الماليين والزراعيين مهمتها في هذا الشأن، لكن وبالرغم من ذلك يؤكد ويسمان نكوهلو "Wiseman Nkuhlu" أنه تم تحقيق قدر ضئيل من الإنجاز في هذه المجالات.

2. **تعزيز النمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة:** أما على مستوى هذا المجال، فقد سعت مبادرة النيباد لتقديم وتنفيذ العديد من البرامج، ولعل من بين هذه البرامج تلك المتعلقة بتعزيز دور العلوم والتكنولوجيا والنهوض بتنمية رأس المال البشري من خلال زيادة بناء القدرات في مختلف بلدان المنطقة ومن أهم الإنجازات التي تم تسجيلها في مجال العلوم والتكنولوجيا هي تعزيز دعم تنفيذ خطة العمل الأفريقية الموحدة للعلوم والتكنولوجيا (CPA) من قبل المجلس الوزاري الإفريقي للعلوم والتكنولوجيا (AMSCOST). كما تم التركيز على برنامج آخر لتعزيز التكامل الإقليمي من خلال زيادة الهياكل الأساسية المترابطة فيما بين البلدان الإفريقية من أجل تيسير التجارة والاستثمار في القارة، وفي هذا الصدد قام بنك التنمية الأفريقي (ADB) والبنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية ذات الصلة بإتاحة الأموال لمختلف الدول لأغراض

[1] Chukwuka E. Ugwu and Fidelis Odo, '' ***the New Partnership for African Development (Nepad) Initiative of Socio-Economic Development in Africa: Achievements and Challenges***'' in Proceedings 5th European Conference on African Studies ''African Dynamics in a Multipolar World'' (Portugal, Lisbon: The **Centre** of International Studies CEI, 2013), pp. 652-659.

المشاركة في تطوير البنية التحتية الأساسية عبر الحدود، كما تم التركيز على ضرورة تعزيز بناء قدرات المواطنين الأفارقة حيث تم اعتماد ابتكارات رائدة من قبل النيباد في هذا المجال. وهنا يشير "نكوهلو" بأنه قد تم تعبئة الموارد من قبل مؤسسات عديدة كالمؤسسة الإفريقية لبناء القدرات(ACBF) ، وصندوق جنوب إفريقيا (SAT)، واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأفريقيا(UNECA) ، والبنك الإفريقي للتنمية (ADB) وشركة (GTZ) الألمانية، وشركاء تنمية آخرين... لتعزيز جوانب مختلفة من بناء قدرات الأفارقة.

3. **وقف تهميش أفريقيا في عملية العولمة Halting the Marginalization of Africa in the Globalization Process:** عملت "النيباد" على محاولة دمج إفريقيا في مسارات العولمة وقد حققت بعض النجاحات على هذا المستوى، حيث أدت الجهود المبذولة إلى اعتماد برامجها كمنصة لمبادرات التنمية في إفريقيا من قبل مجموعة الدول الثماني الكبرى (G8) ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD)، وتوسعت مجالات مساعدة إفريقيا من قبل هذه الأطراف تحت رعاية" النيباد" لتشمل ليس فقط استراتيجيات الحد من الفقر المعتادة بشكل رئيسي، ولكن أيضا مجالات أخرى مثل الزراعة، البنية التحتية العلم والتكنولوجيا، التعليم العالي، وأيضا التكامل الاقتصادي الإقليمي. كما أدت خطط "النيباد" إلى زيادة تدفق المساعدات التنموية وإلغاء ديون عدة دول من القارة من قبل دول مجموعة الدول الثماني الكبرى ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ فبالنسبة لمسح الديون مثلا يشير أوجوال "Ojewale" إلى أن "التفاعل عالي المستوى بين القادة الأفارقة وقادة مجموعة الدول الثماني الكبرى (G8) والقادة الأوروبيين أدى إلى إلغاء 40 مليار دولار للدول (الإفريقية) الفقيرة المثقلة بالديون و18 مليار دولار لنيجيريا وأكثر من 30 مليار دولار أخرى مستحقة الدفع". من جهة أخرى، أدت خطط "النيباد" إلى تنشيط مؤسسات ووكالات تنموية إفريقية دولية مثل مجموعة البنك الدولي ومفوضية الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP)واللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأفريقيا (UNECA) ومنظمات غير الحكومية وشركات الخاصة، جميعهم قبلوا وجهة النظر الإفريقية للتنمية، وشاركوا في برامج في مختلف البرامج التي أطلقها النيباد في القارة.

وقد حددت الوثيقة الإطارية مجموعة من الأهداف الشاملة التي استعرضتها الفقرة 68 كالتالي:[1]

[1] African Union, Op.cit, p.16.

1- السعي لتحقيق واستدامة معدل نمو نمو على مستوى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) يزيد عن 7% على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة.

2- ضمان تحقيق القارة لأهداف التنمية الدولية المتفق عليها، وهي:

- تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بين عامي 1990 و2015.
- تسجيل جميع الأطفال في سن الدراسة في المدارس الابتدائية بحلول عام 2015.
- إحراز تقدم نحو المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال القضاء على الفوارق بين الجنسين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي بحلول عام 2005.
- خفض معدلات وفيات الرضع والأطفال بمقدار الثلثين بين عامي 1990 و2015.
- خفض معدلات وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع بين عامي 1990 و2015.
- توفير الوصول إلى خدمات الصحة الإنجابية لجميع الذين يحتاجون إليها بحلول عام 2015.
- تنفيذ الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بحلول عام 2005 لعكس مسار فقدان الموارد البيئية بحلول عام 2015.

بشكل أكثر وضوح، تهدف "النيباد" على وجه التحديد إلى تحقيق واستدامة معدل نمو سنوي في الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا بنسبة 7% على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة لاجتذاب 64 مليار دولار أمريكي سنويًا من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القارة، كما تهدف لزيادة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية، وتعزيز دور المرأة في عملية التنمية، وأيضا خفض معدل الفقر بمقدار النصف بحلول عام 2015 بما يتماشى مع أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية (MDGs)، وترتبط بذلك الرغبة في تقليص الفجوة بين البلدان الصناعية وإفريقيا، وكذا مشاركتها بشكل هادف في الاقتصاد العالمي والساحة السياسية العالمية بالنظر إلى "المسارات الجارفة" لعمليات العولمة الحالية، وقد جاء ذلك صريحا في نص الفقرتين 1 و2 اللتان تم ذكرهما سابقا.[1]

[1] Francis Nguendi Ikome, Op.cit, pp.193-194.

تتناول النيباد مجموعة مترابطة من القضايا بشكل معقول، فإذا كان من المفترض أن يتم رؤية "الحد من الفقر" كهدف عام، فإن "زيادة النمو" هو شرط ضروري ولكنه غير كاف لتقليل الفقر، وتركز مختلف خطط النيباد في برنامج العمل على جوانب معينة من الإصلاحات التي تساعد في زيادة النمو أو تحسين البيئة الاجتماعية. لذلك، يجب أن تُنظر وتُقيم جميع هذه المبادرات في ضوء أهميتها ومساهمتها في تحقيق الهدف الرئيسي لتقليل الفقر بالإضافة إلى تعزيز النمو، لكن تبقى أهداف هذه الشراكة الجديدة طموحة للغاية خاصة أن الأمر سيتطلب جهودًا هائلة من جانب معظم الدول الإفريقية لتحقيق النمو المستدام المستهدف للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 7 % سنويا، وهو النمو المطلوب لخفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بمقدار النصف بحلول عام 2015. في هذا الصدد، يجب أيضا أن نلاحظ أن أداء النمو في السنوات الأخيرة كان معتدلا، وظلت الضغوط الميزانية قائمة، وكان البيئة الخارجية غير مواتية، بالإضافة إلى ذلك يشير عدد وتنوع المبادرات داخل "النيباد" إلى أنها ستواجه بالضرورة قيودًا في التنفيذ على الرغم من أن التنسيق الأفضل واستخدام أكثر فعالية للموارد قد يخفف من بعض هذه القيود، إلا أن الوضع يستدعي التركيز الواضح على تحديد الأولويات في هذه الشراكة.[1]

فهي تعد محاولة لتأسيس طريقة جديدة للتعامل مع قضايا القارة، وكذا للقادة اللذين يسعون للعمل بطرق أخرى، من خلال إسناد أدوار مختلفة للأعمال التجارية، المجتمع المدني، والنساء. والأهم من ذلك وضع إفريقيا في بيئة عالمية متغيرة وضمان أنها "بدلاً من مجرد المعاناة من سلبيات العولمة فقط" يجب أن تسعى جاهدة لبدء جني بعض" إيجابياتها"، وهي أيضا "أجندة عمل" لإعادة النظر في النظام الدولي لجعله أكثر إنصافًا وأكثر استجابة لاحتياجات القارة. ما يتضح هو أن النيباد على عكس خطة عمل لاغوس "LPA" والمبادرات المرتبطة بها، لا ترى أن المشاكل الاقتصادية لإفريقيا تنبع من انخراطها في الاقتصاد العالمي في حد ذاته، بدلا من ذلك تشير المبادرة إلى أن مشاكل القارة تنبع من الصعوبات المحلية والدولية في الاندماج بشكل جيد في النظام واستبعادها من مختلف العمليات الاقتصادية العالمية، لذلك تجسد هذه الشراكة الجديدة تصميمًا على دمج إفريقيا بشكل أكثر فعالية في الاقتصاد العالمي عكس خطة عمل لاغوس التي سعت إلى فك الارتباط جزئيًا بالمنظومة الدولية على الأقل في المدى القصير. وفي هذا الصدد يقول

[1] Norbert Funke and Nsouli Saleh, working paper about '' ***The New Partnership for Africa's Development (NEPAD) Opportunities and Challenges***'' (United State: International Monetary Fund working paper, April 2003), pp.11-12.

إيان تايلور "Ian Taylor" "... **المسار المختار يعادل على أفضل تقدير محاولة الانضمام إلى النظام (الدولي) للعب وفقًا لقواعده بعد اكتشاف أن اللعبة موضوعة بشكل غير عادل، من أجل تعديل هذه القواعد إلى حد ما لصالح العالم الثالث (إفريقيا)**".[1]

وقد أكدت الفقرة 49 من الوثيقة الإطارية للنيباد بأن تحقيق هذه الأهداف يبقى مرهون بمجموعة الشروط التي لا بد على القادة الأفارقة تحمل مسؤولياتهم تجاهها، وتشمل النقاط التالية:[2]

– تعزيز آليات الوقاية من النزاع وإدارته وحله على المستويين دون الإقليمي والقاري، وضمان استخدام هذه الآليات لاستعادة وحفظ السلام.

– تعزيز وحماية الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدانهم ومناطقهم، من خلال وضع معايير واضحة للمساءلة والشفافية والحكم التشاركي على الصعيدين الوطني ودون الوطني.

– استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والمحافظة عليه، لا سيما من خلال وضع معايير وأهداف مناسبة للسياسات المالية والنقدية، وإدخال أطر مؤسسية مناسبة لتحقيق هذه المعايير.

– وضع أطر قانونية وتنظيمية شفافة للأسواق المالية ومراجعة حسابات الشركات الخاصة والقطاع العام.

– تنشيط وتوسيع نطاق توفير التعليم والتدريب الفني والخدمات الصحية، مع إعطاء أولوية كبرى لمعالجة مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والأمراض المعدية الأخرى.

– تعزيز دور المرأة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال تعزيز قدراتها في مجالات التعليم والتدريب، عبر تطوير أنشطة متجددة لزيادة الدخل وتسهيل الحصول على القروض، ومن خلال ضمان مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية للبلدان الأفريقية.

– بناء قدرات الدول في إفريقيا على وضع وتنفيذ الإطار القانوني والحفاظ على القانون والنظام.

– تشجيع تطوير البنية التحتية والزراعة، وتنويعها نحو صناعات زراعية وتحويلية لخدمة الأسواق المحلية وأسواق التصدير.

[1] Francis Nguendi Ikome, Op.cit, pp.194-195.

[2] African Union, Op.cit, pp.11-12.

يرى غارث أبراهام "GARTH ABRAHAM" بأنه يمكن تقسيم هذه المشاريع المقترحة إلى ثلاث مجموعات أساسية: المجموعة الأولى تهدف إلى توفير الشروط الأساسية للتنمية المستدامة " sustainable development"، وقد ورد في هذا السياق عدد من الشروط التي تشمل: السلم "Peace"، الأمن "Security"، الديمقراطية "Democracy"، الحوكمة السياسية " Governance"Political الحوكمة الاقتصادية "Economic Governance"، حوكمة الشركات " Governance"Corporate، بالإضافة إلى الجهود التنموية على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي. بينما تشمل المجموعة الثانية عدد من الجوانب المتعلقة بالبنية التحتية "infrastructural nature"، وتشتمل على عدد من المبادرات المتعلقة بتطوير الموارد البشرية " Development"Human Resource، الزراعة، البيئة، الثقافة، ومنصات العلوم والتكنولوجيا. فيما تتصل المجموعة الأخيرة بعدد من المشاريع المرتبطة بتعبئة الموارد " resource mobilization" وتشمل تدفق رؤوس الأموال "Capital Flows"، والوصول إلى الأسواق " Market Access"."[1]

شكل رقم 10: يوضح آلية عمل خطة النيباد

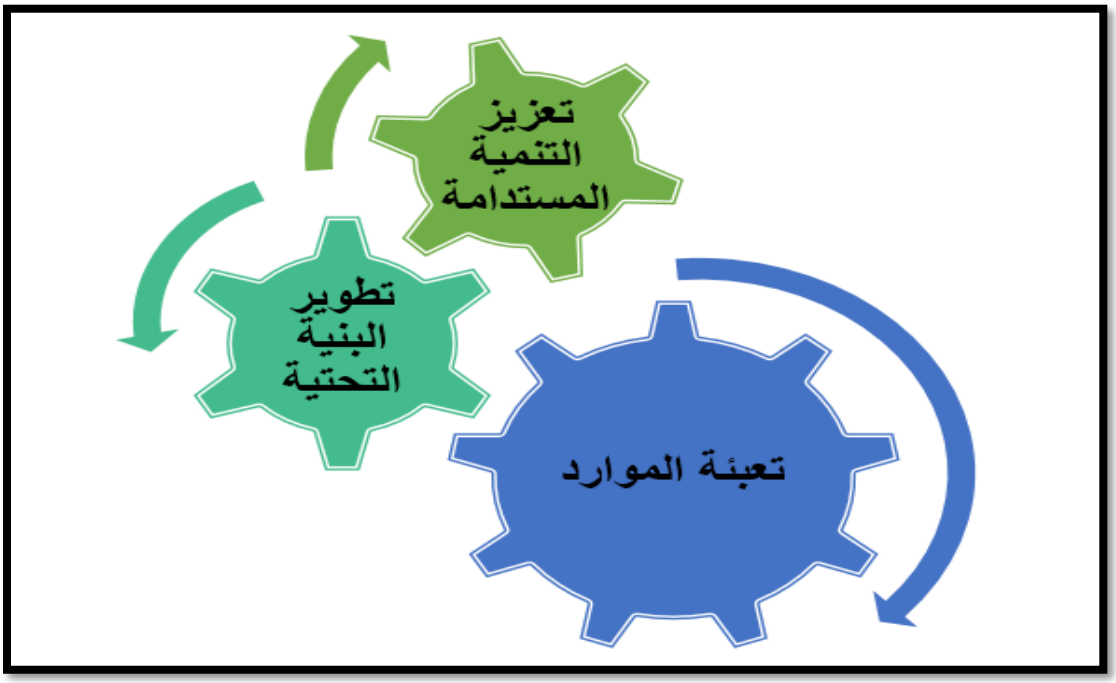

المصدر: من إعداد الطالب

[1] GARTH ABRAHAM, Op.cit, p.724.

لكن وبالرغم من جاذبية هذه العناصر، يجادل هنينج مالبي "Henning Melbe" بأن هذا يشبه "سلة تسوق غير واقعية" "an unrealistic shopping basket" تستند إلى "تفكير رغبوي/ تفكير بالتمني" "Wishful thinking"، ويؤكد هذا الطرح من خلال الفقرة 70 من الوثيقة الإطارية للنبياد التي تشدد على أنه "**ما لم يتم عمل شيء جديد وجذري، فإن إفريقيا لن تحقق الأهداف الإنمائية للألفية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي البالغ 7 في المائة**". في حين أن هذا يبدو أكثر واقعية، إلا أن الوثيقة فشلت في توضيح ما تعتبره الأساسيات الجديدة و"الراديكالية" في مقاربتها بوضوح كاف، حيث تم تخصيص مساحة كبيرة لـ "مواصفات إضافية" للأهداف والتدابير الواجب اتخاذها من أجل تحقيق الأهداف ضمن القطاعات ذات الأولوية "تعبئة الموارد". يبدأ هذا النقاش بتقييم واقعي إلى حد ما، ولتحقيق معدل النمو السنوي المستهدف البالغ 7%، تؤكد الفقرة 147 من الوثيقة الإطارية إلى أن "إفريقيا تحتاج إلى سد فجوة موارد سنوية تبلغ 12 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي، أو ما يعادل 64 مليار دولار أمريكي". وقد تم تحديد العناصر اللازمة لتحقيق ذلك من خلال زيادة حجم الإدخار المحلي، وتعزيز الإيرادات العامة والأهم من ذلك العمل على جلب الأموال من خارج القارة. وبالتالي، فإن النيباد "تركز على خفض الديون والمساعدة الإنمائية الرسمية كموردين خارجيين تكميليين مطلوبين على المدى القصير إلى المتوسط"، وتعالج تدفقات رأس المال الخاص باعتباره من الشواغل الهامة على المدى الطويل"، وبغض النظر عن هذه "التأكيدات" لا تزال هناك تحديات أمام تحقيق نتائج من شأنها الإسهام بشكل مفيد في التنمية المستدامة وقد أكد هذا الطرح "ثابو مبيكي" نفسه عند افتتاح ورشة عمل نيباد في جانفي 2002 حيث قال: "**لدينا الآن مسؤولية عاجلة لتطوير خطط قابلة للتنفيذ، لضمان نجاح البرامج والسياسات الممتازة الموجودة على الورق عمليًا، يتم تسخير الخبرة الفنية من داخل إفريقيا وخارجها لتحويل تلك البرامج والسياسات إلى برامج ومشاريع عملية قابلة للتنفيذ، وأن يتبنى الشعب الإفريقي هذه البرامج ويشعر أنها جزء منه**".[1]

من جهة أخرى، فإن الأولويات التي تبنتها وثيقة النيباد سواء بشكل ضمني أو صريح قد تكون "علاجا فعالا" لبعض هذه التحديات، فهي تؤكد على أن هناك شروط مسبقة للتنمية المستدامة على غرار منع نشوب الصراعات، التأكيد على الديمقراطية والحكم الراشد... وبالتالي يجب إعطاء "أولوية عالية" لهذه

[1] Henning Melber and others, Discussion papers about "***The New Partnership for Africa's Development (NEPAD) – African Perspectives***'' (Sweden: the Swedish International Development Cooperation Agency, 2002), p.08.

المجالات. وفي ذات السياق، تحدد الوثيقة الإطارية المجالات التي ينبغي تتبعها بسرعة والعمل على التصدي لها وهي الأمراض المعدية خاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل، وترسيخ الأدوار الهامة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، و خفض الديون ... بالإضافة إلى ذلك، فإن التقرير المرحلي الأخير المقدم إلى لجنة التنفيذ المكونة من رؤساء الحكومات والدول (HSIC) يحدد كذلك الإجراءات ذات الأولوية القصوى، مثل تنفيذ الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء (APRM) وإدماج مبادئ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في الأهداف الإنمائية الوطنية للدول الإفريقية، وقد تكون المبادئ الحاكمة مفيدة لتحديد أدق للأولويات المؤثرة على الهدف النهائي المتمثل في الحد من الفقر، والوقت اللازم لتحقيق نتائج إيجابية. وبشكل أعم، لا بد من الأخذ بعين الإعتبار كلا من عاملي "التوقيت" "timing" و"التسلسل" "sequencing"؛ فعامل الوقت يتمحور حول تنفيذ الإجراءات التي لها تأثير سريع ومباشر على الحد من الفقر، بينما تشير اعتبار "التسلسل" إلى ضرورة إيلاء أولوية قصوى للإصلاحات المؤسساتية، لا سيما ضمان سيادة وإنفاذ القانون، كما تركز النيباد تركيزا واضحا على مبادئ الملكية "ownership"، القيادة "leadership" والمساءلة "accountability"، وأفضل تعبير عن ذلك هو الجزء الختامي من الوثيقة الإطارية الذي يشير إلى أن "**إفريقيا تدرك بأنها تملك مفتاح تنميتها**". وتُعتبر الآلية الأفريقية لمراجعة النظراء –وهي أداة رصد طوعية من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي– سمة أساسية لهذا الشعور الجديد بالملكية والمساءلة وكما أشرنا سابقا يتمثل هدفها في تقييم ما إذا كانت البلدان المشاركة تتبع قيم ومدونات ومعايير الحوكمة السياسية والاقتصادية الواردة في الإعلان المتعلق بالديمقراطية، الحوكمة السياسية والاقتصادية، وحوكمة الشركات.[1]

كما تجدر الإشارة إلى نقطة هامة أخرى أدرجتها النيباد بطريقة ضمنية في أجندتها العامة وهي العمل على تقوية مركز الدولة داخل القارة الإفريقية، حيث سعت إلى وضع الإطار المؤسسي للدولة من أجل تحقيق الأهداف المعلنة (التنمية) إنطلاقا من فكرة أن "**الأسواق لا يمكن أن تعمل إلا إذا كانت هناك بيئة مواتية تساهم في تطويرها، وهي بيئة لا يمكن توفيرها إلا من خلال "دولة قادرة" "capable state** ". وعلى الرغم من أن مهندسي "النيباد" قد حاولوا التذرع بهدف المبادرة المتمثل في بناء دولة قادرة كنقطة تقارب مع المبادرات الإقليمية الإفريقية السابقة التي أعطت دورًا مركزيًا للدولة الأفريقية في عملية التنمية فإن الهدف الذي تم التباهي به إلى حد كبير وهو إنشاء دولة قادرة تعمل في نهاية المطاف على تيسير

[1] Norbert Funke and Nsouli Saleh, Op.cit, p.13.

فعالية السوق، وهذا الموقف يتناسب بشدة مع طروحات البنك الدولي للبنك الدولي تجاه دور الدولة في إدارة الاقتصاد، حيث تعتبر الدولة أمرا ضروريا لوضع الأطر المؤسساتية المناسبة للأسواق، وبلغة أكثر تقدما للبنك الدولي فإن: "**التنمية – الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة – بدون وجود دولة فعالة أمر غير ممكن**". لقد أصبح من المعترف به على نحو متزايد أن الدولة الفعالة –وليس دولة الحد الأدنى– تشكل أهمية مركزية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، لكنها يجب أن تعمل كـ "شريك وميسر" " as partner and facilitator" أكثر من كونها "مديراً" "as director"، كما ينبغي للدول أن تعمل على تكملة الأسواق لا أن تحل محلها وهذا يتناقض مع المقاربات السابقة التي وضعت الدولة في مركز عملية التنمية مع الجهات الحكومية والشبه الحكومية التي تعمل كمبادرة ومخططة وبوصفها وكلاء الاستثمار والتنفيذ والمراقبة للدولة حيث تم تحديد دور القطاع الخاص ضمن الإطارات الإقليمية والوطنية المتفق عليها على نطاق متعدد الأطراف، ويتم توجيهه وتنظيمه بمساعدة "قوى السوق" الاقتصادية من خلال الاهتمامات والاعتبارات المحددة علنا. وعلى هذا الأساس، مثلت الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا تغييرًا في التوجه في جهود التعاون الإقليمي في القارة إلى حد كبير، حيث يزيل محل الدافع لتنمية إفريقيا من الدولة كما كان الحال في إطار خطة عمل لاغوس ليتم نقله إلى "رأس المال الخاص"، ليكون الهدف النهائي لأجندة التعاون الإقليمي للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا يتمحور حول توفير الأطر والحوافز المهمة التي يمكن من خلالها جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير أسواق أكبر لرأس المال الدولي، ولعل المشاريع المتعلقة ببناء هياكل أساسية للنقل والاتصالات عبر الحدود وعبر إفريقيا، وتعزيز نظم الطاقة والمياه وغيرها من النظم المشتركة، من شأنها أن تتيح تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة، ثم إن إيجاد هذه "المنافع العامة الأساسية" "essential public goods" والروابط المتبادلة أمر حيوي "لتعزيز التعاون والتجارة الإقليميين" "enhance regional cooperation and trade" وضروري لتحقيق التنمية الإفريقية المتكاملة.[1]

يمكننا القول من خلال تحليل أهداف ومبادئ النيباد بأنها تميل بشكل واضح إلى المعايير اللبيرالية الرأسمالية كونها ربطت نجاح أهدافها التنموية بجملة من الشروط القاعدية المسبقة المتعلقة بالحكم الراشد الديموقراطية حقوق الإنسان، تعزيز دور المرأة، خصخصة القطاع الإقتصادي... والواضح أنها شروط لازمة لإطلاق المسار التنموي إذ لا يمكن مثلا القضاء على الفقر في بيئات غير مستقرة تشهد حروب ونزاعات، وتفتقر للمؤسسات الديموقراطية التي تحفظ النظام والأمن، ومع ذلك فإن الكثير من الدعم يجب

[1] Francis Nguendi Ikome, Op.cit, pp.195-197.

أن يأتي من الخارج. البداية مع طبيعة هذه المعايير اللبيرالية "غربية المنشأ" مما يضع إشكالا كبيرا حول ما إذا كانت هذه الشراكة تعكس الأوضاع الحقيقية لما تعانيه الشعوب الإفريقية وتحاول تقديم رؤية استراتيجية نابعة حقيقة من إدراك القادة الأفارقة أنفسهم لمشاكل دولهم، أم أنها مجرد مجرد "استنساخ" للأهداف والمبادئ التي حملها مشروع الألفية الذي تبنته الأمم المتحدة سنة 2000 من أجل إنهاء الفقر في العالم وإعطاءه صبغة إفريقية (أنظر الشكل رقم 11)، ضف إلى ذلك الإعتماد الكبير على المساعدات الإنمائية الخارجية سواء من طرف المنظمات الدولية –خاصة منظمة التعاون والتنمية– أو الدول الكبرى مما يرهن نجاح هذه المبادرة في تحقيق أهدافها، خصوصا عند النظر من الطرف الآخر و ما تثيره مسألة المساعدات الإنمائية فإذا كان غرضها الأساسي وفقا لما تنص عليه قواعد القانون الدولي هو تحقيق أهداف تنموية في الدول المتلقية فإنه عادة ما تكون لهذه الأطراف أهداف أخرى سياسية ترتبط أساسا بمصالحها، من خلال إخضاع هذه الدول الضعيفة لمجموعة من الشروط والسياسيات التي تزيد من التبعية لها وتعمق من حالة اللامساواة وتزيد من مستويات الفقر.

شكل رقم 11: يوضح الأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمم المتحدة

المصدر: الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تم الإطلاع على الموقع يوم 03 جويلية 2023، الساعة: 12:44. متاح على الرابط التالي:

https://linksshortcut.com/wCHFD

لكن يبدو من جهة أخرى أن ضعف الإمكانيات المالية لدول القارة يفرض عليها ضرورة الإندماج في المؤسسات الاقتصادية العالمية لكن مع محاولات التخفيف من الآثار السلبية الناجمة عن الإعتماد المفرط على الإعانات القادمة من هؤلاء المانحين، كما أن الإستدامة الذاتية تتطلب توفير شروط ملائمة والتي لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تعزيز الديموقراطية والحرية وحماية حقوق الإنسان، وهي عوامل مساعدة في جلب الإستثمار الأجنبي داخل القارة بما يساعد على تنميتها بشكل مستدام لتصبح عنصرا مؤثرا في الاقتصاد العالمي.

المطلب الثالث: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا كآلية لتنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي 2063

في البداية لا بد من فهم العلاقة بين الإتحاد الإفريقي (AU) والشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (NEPAD)، حيث تعددت المنظورات حول العلاقة بينهما إذا ما كانا سيعملان معا أم سيكون لكل طرف أجندته الخاصة، وكما تمت الإشارة إليه سابقا فإن مبادرة النيباد قد ظهرت مع منظمة الوحدة الإفريقية مما يعني أنها أسبق من ظهور الإتحاد الإفريقي، كما تتميز النيباد بكونها رابطة تجمع عدد من القادة الأفارقة الذي يتقاسمون رؤية موحدة بشأن مصير القارة وكيفية إصلاح ما يمكن إصلاحه عن طريق شراكة تعالج مختلف التحديات التي تعيق مسارات التنمية، من جهة أخرى يسعى الإتحاد الإفريقي كوريث لمنظمة الوحدة الإفريقية إلى إصلاح النظام الأساسي وتوسيع أجندة القضايا التي يهتم بها من خلال إيلاء أهمية كبرى لقضايا التنمية والفقر في القارة، بعيدا عن الإهتمامات التقليدية التي راهنت عليها منظمة الوحدة الإفريقية عليها والمرتبطة بشكل أساسي بالقضاء على الإستعمار وإنهاء سياسات الميز العنصري وغيرها، وعلى هذا الأساس طرأ نقاش كبير حول ما إذا ستكون هناك منافسة بين الطرفين في ظل تقاسمهما لنفس الإهتمامات.

لكن في النهاية تقرر أن تكون النيباد هي "الذراع الاقتصادي" للاتحاد الإفريقي، وكانت النتائج تدور حول عدم وجود قواعد واضحة تشير إلى كيفية ارتباط المنظمات الإقليمية بالاتحاد الأفريقي أو هذه الشراكة وكلاهما يتداخل مع أهداف مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC)، ومن خلال هذا يتضح أن العلاقة بينهما تكتسي أهمية قصوى بحكم أن لهما نفس الأهداف بالنسبة لإفريقيا، وكلاهما يشير ضمناً إلى الحكم

الرشيد، ولعل أفضل طريقة يحاول بها الاتحاد الإفريقي ضمان تنفيذ هذه الشراكة الجديدة ككل هي من خلال الآلية الأفريقية مراجعة النظراء التابعة للاتحاد الإفريقي "the AU's APRM"، والتي يتم دعمها وتنفيذها أيضاً من خلال هياكل النيباد في حد ذاتها، كما تنص الوثيقة المؤسسة صراحة على أنها تريد العمل "كحلقة وصل وزيادة التآزر" "as a link and increase synergy" بين الاتحاد الإفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية (REC) وليس التموقع مكان الإتحاد أو محاولة التنافس معه. وكان لإفريقيا عدد من المبادرات الأخرى، مثل إعلان 2002 بشأن المبادئ التي تحكم الانتخابات الديمقراطية "Declaration on Principles Governing Democratic Elections" ومشروع الميثاق الإفريقي بشأن الديمقراطية والانتخابات والحكم " Draft African Charter on Democracy, Elections and Governance" لسنة 2006، وتركز جميع هذه الأطر على وضع المعايير اللازمة، كما تكمن أهمية الاتحاد الإفريقي في أنه يسعى إلى تعزيز الظروف الضرورية التي تمكن القارة من المشاركة بشكل كامل في الاقتصاد العالمي، وهذه كلها جوانب كانت حاضرة في أجندة الاتحاد الإفريقي أكثر من منظمة الوحدة الأفريقية، بحكم السياق العام الذي ظهرت فيه (موجة استقلال الدول الإفريقية)، وتشير حقيقة تركيز الاتحاد على كل هذه الجوانب الأخرى المتعلقة بالتنمية الاقتصادية إلى السمة المترابطة بينه وبين النيباد، وتتماشى هذه الميزة المرتبطة عندما يتعلق الأمر بأولوية تنسيق السياسات بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية الحالية والمستقبلية من أجل التحقيق التدريجي لأهداف كل منها.[1]

مع مطلع فيفري 2010، وافقت قمة الاتحاد الإفريقي على الدمج الكامل للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا في هياكل وعمليات الاتحاد، وتم استبدال أمانة النيباد "NEPAD Secretariat" بوكالة النيباد للتخطيط والتنسيق (NPCA) وبإشراف من رئيس الاتحاد سوف تقوم "بتسيير، تنسيق وتنفيذ البرامج ذات الأولوية القارية والإقليمية..." ومن شأن هذا التكامل المؤسساتي أن تكون له نتائج إيجابية من حيث تحسين التنسيق والتواصل بين المؤسسات المختلفة، كما أن زيادة الدعم الدولي للتكامل الإقليمي في القارة تشير إلى النيباد تكتسب "قوة وزخما" كبيرين، ويبدو أن المبادرات واسعة النطاق لتكامل السياسات الإقليمية في إفريقيا – على غرار النيباد– تمتد دورة حياتها إلى عشر سنوات؛ حيث تم تبني خطة عمل لاغوس في عام

[1] Monita Carolissen, '' ***IMPLEMENTING THE NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT (NEPAD): A STUDY OF THE ECONOMIC AND CORPORATE GOVERNANCE INITIATIVE (ECGI)***'' (A mini-thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Magister Political Studies, University of the Western Cape, South Africa, 2004), pp.20-21.

1980، وتم التوقيع على معاهدة أبوجا في عام 1991، وتم إطلاق الشراكة الجديدة في عام 2001. في أعقاب هذا النمط، كان بوسع المرء أن يتوقع إلغاء النيباد واستبدالها في وقت قريب، لكن ومع ذلك فإن دمجها في آليات الاتحاد الإفريقي يمكن أن يمدد دورة حياتها إلى ما بعد عشر سنوات ويجعلها أول مبادرة واسعة النطاق لتكامل السياسات الإقليمية في إفريقيا لإحداث تغيير فعلي.[1]

والواقع الحالي يثبت ذلك، حيث تم خلال الدورة العادية الحادية والثلاثين لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي جويلية 2018 في نواكشوط بموريتانيا، اعتُمد رسميا قرار بتحويل وكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NPCA) إلى وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي " African Union Development Agency–NEPAD"، ويعد إنشاء "AUDA–NEPAD" جزءًا من الإصلاحات المؤسسية الشاملة للاتحاد الإفريقي، وكان الهدف من عملية الإصلاح هو تحسين تنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي وأداء هيئاته. قبل ذلك، تم تقديم تقرير عن نتائج الإصلاحات المؤسسية في القمة في جانفي 2017 وقدم عدة توصيات، وأوضح التقرير القضايا السياسية الرئيسية التي يحتاج الاتحاد الإفريقي إلى معالجتها للوفاء بوعود الآباء المؤسسين، وأوصي بخمس استراتيجيات شاملة للجميع وهي:

1- التركيز على الأولويات القارية المختارة.
2- إعادة تنظيم مؤسسات الاتحاد الإفريقي لتنفيذ الأولويات المختارة.
3- إدارة الاتحاد بفعالية وكفاءة على جميع المستويات.
4- تمويل الاتحاد تمويلا مستداما من الدول الأفريقية.
5- بناء علاقات تواصل مع الأفارقة.

وكان تحويل وكالة الشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا (NEPAD) إلى "AUDA–NEPAD" نتيجة رئيسية لهذا الإصلاح من أجل دعم وتسريع تنفيذ قرارات الاتحاد الإفريقي وبرامج التنمية، كما يمنح القرار "AUDA–NEPAD" ولاية منقحة "revised mandate" ومهام موسعة "expanded functions" بالإضافة إلى مسؤولية أكبر لتعزيز الروابط بين الدول الأعضاء والوكالة، كما يوضح أيضًا أوجه التآزر والتكامل في التعاون بين AUDA–NEPAD ومفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) والمجموعات الاقتصادية

[1] Halfdan Lynge Ottosen, working paper about "NEPAD's Contribution to Democracy and Good Governance in Africa'' (Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2010), p.12.

الإقليمية (RECs)، علاوة على ذلك يمنح القرار "AUDA-NEPAD" مسؤوليات استباقية لتنفيذ تدخلات البرنامج على المستويات الوطنية، الإقليمية والقارية سعياً لتحقيق أهداف وغايات أجندة 2063 " Agenda 2063 goals and targets ". وبالتالي فإن الهدف الرئيسي للإصلاح هو ضمان أداء أفضل لأنظمة الاتحاد الإفريقي في تنفيذ برامج التنمية ومبادرات التحول التي ستعجل بتحقيق خطة التنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063.[1]

شكل رقم 11: رقم يوضح تطور دورة حياة النيباد

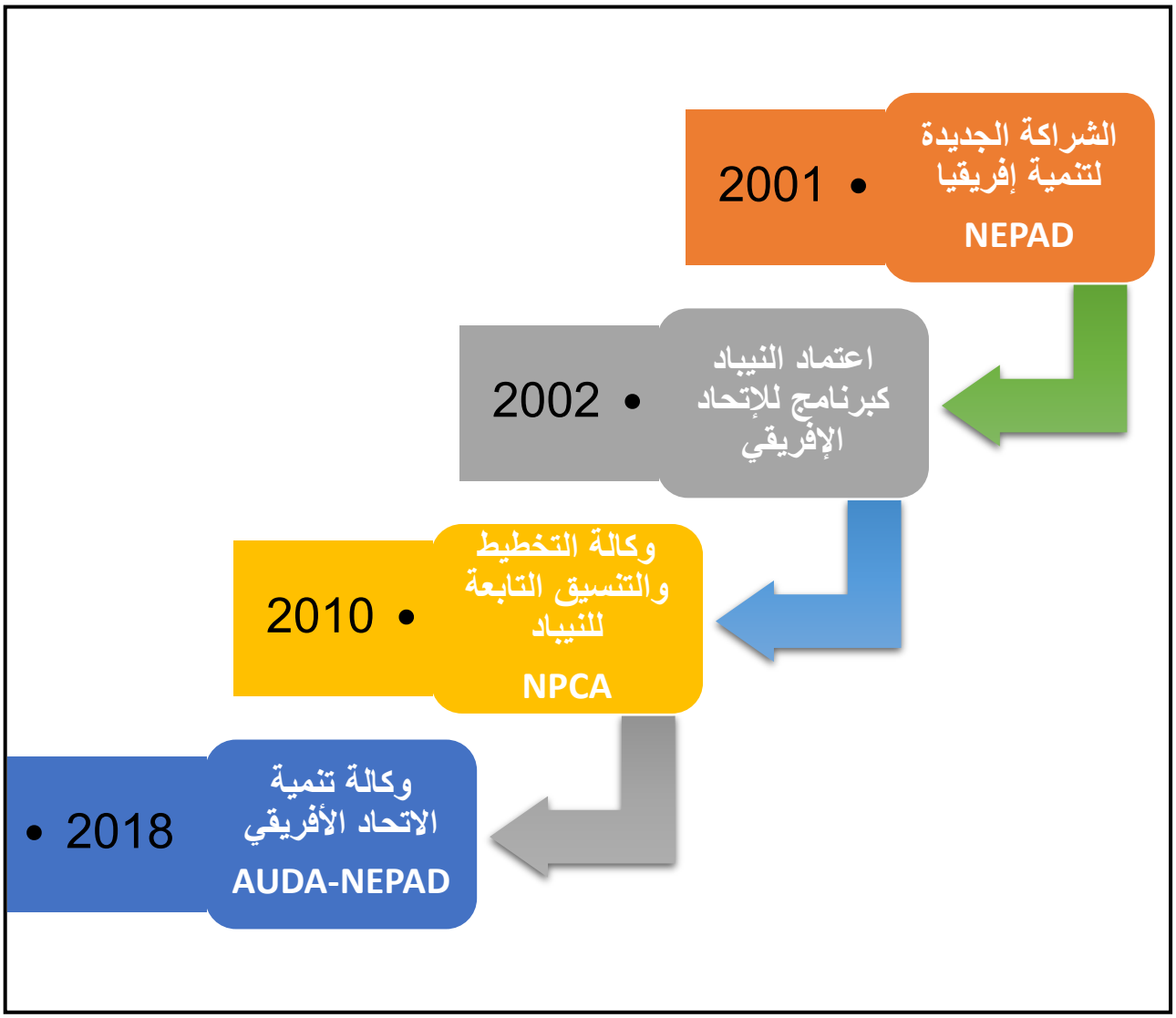

المصدر: من إعداد الطالب

[1] African Union Development Agency – NEPAD, "***AUDA-NEPAD Annual Report***" (South Africa, Johannesburg: African Union Development Agency, 2019), p.01.

تأتي أجندة 2063 تحت عنوان " تشكل الخطة الرئيسية والمخطط الإستراتيجي لإفريقيا لتحويلها إلى محور عالمي قوي "powerhouse global" في المستقبل، فهي الإطار الاستراتيجي للقارة الذي يهدف إلى تحقيق هدفها في "التنمية الشاملة والمستدامة" "inclusive and sustainable development" وهي تجسيد واقعي للوحدة الإفريقية الشاملة "pan-African"، وتحقيق الإرادة الذاتية، والحرية، والتقدم والازدهار الجماعي الذي تم تنفيذه في إطار الوحدة والنهضة الإفريقية، وقد نشأت أجندة 2063 من إدراك القادة الأفارقة أن هناك حاجة لإعادة التركيز وإعادة ترتيب أولويات جدول أعمال إفريقيا بعيدا عن النضال ضد الفصل العنصري وتحقيق الاستقلال السياسي للقارة الذي كان محور تركيز منظمة الوحدة الإفريقية سلف الاتحاد الإفريقي وبدلاً من ذلك إعطاء الأولوية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، التكامل القاري والإقليمي، الحكم الديمقراطي، السلام والأمن وغيرها من القضايا التي تهدف إلى إعادة توجيه موقع إفريقيا لتصبح لاعبا رئيسيا في الساحة العالمية.[1] انبثقت هذه الرؤية سنة 2013 عند الاحتفال بمرور 50 سنة على تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية، أين عكف القادة على تقييم مسار الإنجازات المحققة والتحديات التي لازمتها، وجددوا التزامهم بضرورة التحول الاجتماعي والإقتصادي والسياسي داخل القارة من خلال الإعلان الرسمي حول هذه الذكرى الخمسين، وفي هذا السياق شدد المؤتمر على ضرورة وضع إطار قاري للعمل يتطلع لتحقيق جملة من الطموحات لخمسين سنة قادمة، وهو ما تجسد في أجندة 2063 التي تأسست على الرؤية الشاملة الإتحاد الإفريقي لبناء "**إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة، يقودها مواطنوها، وتمثل قوة دينامية على الساحة الدولية**".[2] وعلى هذا الأساس، فقد بنيت هذه الرؤية على مراجعة ذلك الزخم التاريخي لإفريقيا من أجل تحقيق وحدتها ونهضتها منذ سنة 1963 إلى غاية 2013، ومحاولة بناء تصور استراتيجي لكيفية قيادة القارة نحو مسارات التكامل والإندماج والتنمية المستدامة بحلول عام 2063 أي على مدار 50 سنة قادمة، مما يجعلها جدول أعمال متكامل يجمع بين ما حققته إفريقيا في الماضي وبين ما تريد تحقيقه في المستقبل، فما هي أهم الأهداف والطموحات والبرامج المستحدثة التي حملتها هذه الرؤية الإستراتيجية؟ وما موقع "النيباد أودا" من هذا التحول؟

[1] African Union, "***Agenda 2063: The Africa We Want***", African Union website, Last seen July 7, 2023 at: 22:53. https://linksshortcut.com/nTVmA

[2] الإتحاد الإفريقي، تقرير حول " ***الإطار الإستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة تنفيذ العشرية الأولى 2014-2023 من أجندة 2063***" (إثيوبيا، أديس أبابا: الإتحاد الإفريقي، 2015)، ص. 49.

حملت الوثيقة الرسمية لأجندة 2063 الصادرة عن الاتحاد الإفريقي 7 تطلعات أساسية و20 هدفا فرعيا، يتضمن كل واحد من هذه الطموحات مجموعة محددة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وفيما يلي عرض لهذه التطلعات وأهدافها باختصار: [1]

1- **إفريقيا مزدهرة، على أساس النمو الشامل والتنمية المستدامة:** ويهدف إلى تحقيق: مستوى معيشي مرتفع وجودة حياة ورفاهية لجميع المواطنين، مواطنون متعلمون جيدًا وثورة في المهارات تدعمها العلوم والتكنولوجيا والابتكار ولا أطفال بدون تعليم، إمكانية وصول كل المواطنين دون استثناء إلى جميع ضروريات الحياة الأساسية من خلال بناء مدن ذات بنى تحتية قوية تضمن السكن والمياه والصرف الصحي، الطاقة والخدمات العامة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغيرها، اقتصاديات متحولة وخلاقة لفرص العمل، زراعة حديثة لزيادة الإنتاجية وضمان الأمن الغذائي، اقتصادات ومجتمعات محلية مستدامة بيئيا وقادرة على الصمود أمام تغير المناخ.

2- **قارة متكاملة وموحدة سياسياً ومبنية على مُثُل الوحدة الأفريقية ورؤية النهضة الأفريقية،** ويهدف إلى تحقيق: قارة متحدة على أساس (فدرالي أو كونفدرالي)، بنية تحتية متكاملة ذات مستوى عالمي في مختلف أنحاء القارة، صلاحيات واسعة ومثمرة مع المهجر، قارة ذات حدود موحدة وقادرة على إدارة مواردها الحدودية.

3- **إفريقيا ذات الحكم الراشد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون،** ويهدف إلى: ترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وجود مؤسسات قادرة وقيادة تحويلية على كافة المستويات

4- **إفريقيا قارة مسالمة وآمنة،** وتهدف إلى: رعاية حقوق الإنسان والديموقراطية وتكريس المساواة بين الجنسين، الإستقرار والسلم، وجود هياكل للحفاظ على الأمن الإفريقي الجماعي.

5- **إفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم وأخلاق،** وتهدف إلى: وحدة ثقافية إفريقية شاملة وراسخة، الوصول إلى ذروة النهضة الإفريقية، تكريس التنوع الثقافي واللغوي والديني كمصدر قوة.

[1] African Union, ''***Agenda 2036 the Africa We Want***'' (Ethiopia, Addis Ababa: African Union Commission, 2015), pp.2-10.

6- **إفريقيا يقود فيها الشعوب مسار التنمية، وتعتمد على إمكانات الشعب الأفريقي، خاصة النساء والشباب**، وتهدف إلى: مركزية الشعوب ورعاية أفرادها، رعاية الأطفال، التمكين النسوي، المساواة بين الجنسين، تمكين مشاركة الشباب.

7- **إفريقيا كلاعب وشريك عالمي قوي، متحد ومؤثر**، وتهدف إلى: قوة سياسية واقتصادية واجتماعية ولها الحق في الممتلكات العالمية الأرضية والفضائية والمحيطية، شريك في الشؤون العالمية وقوة أساسية للتعايش السلمي، تمويل تنموي إفريقي ذاتي.

يمكن القول بأن هذه الطموحات تعكس وعيا حقيقيا من قبل واضعي هذه الأجندة بأن تنمية إفريقيا لا تكون إلا بسواعد الإفريقيين، وكان فشل التجارب السابقة أكبر دليل على ذلك حيث دائما ما تعددت المبادرات التنموية لكن لا تزال القارة من أكثر المناطق فقرا في العالم، ولا يزال التخلف والحروب وعدم الاستقرار سمة تلازم المجتمعات الإفريقية، ومما هو منتظر من أجندة 2063 أنها ربما قد أحاطت بكافة جوانب العجز التي تعاني منها القارة، مركزة على فكرة أساسية "التنمية الذاتية لإفريقيا" مما يجعلها إطار استراتيجي متكامل لتحقيق النهضة.

شكل رقم 12: يوضح تطلعات أجندة 2063

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على ما سبق

ومن أجل ترجمة هذه التطلعات والأهداف على أرض الواقع، تم العمل على العديد من المشاريع الرئيسية على مستوى القارة بهدف تسريع النمو الاقتصادي في إفريقيا وتعزيز الهوية المشتركة، وتغطي هذه المشاريع عدد من البرامج المتعلقة بالبنية التحتية، التعليم والعلوم والتكنولوجيا والفنون والثقافة، بالإضافة إلى المبادرات في مجال السلام والأمن، وفيما يلي عرض لأهم هذه المشاريع:[1]

- **منطقة التجارة الحرة الأفريقية القارية (AfCFTA):** تهدف إلى تسريع التجارة البينية داخل القارة كمحرك للنمو والتنمية المستدامة من خلال مضاعفة حجم التجارة وتعزيز الصوت المشترك لإفريقيا وحيز السياسات في مفاوضات التجارة العالمية، وتقدم هذه المنطقة الحرة سوقا موحدة محررة للسلع والخدمات وسهولة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال؛ فهي تستهدف وضع الأساس لاتحاد جمركي على مستوى القارة ومن المتوقع أن تساهم هذه السوق الموحدة الجديدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين، وعلى نطاق أوسع أن تؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية والتنمية الصناعية.
- **شبكة السكك الحديدية المتكاملة عالية السرعة (AIHSRN):** الغاية منها ربط عواصم جميع البلدان الإفريقية والمراكز التجارية بشبكة قطارات عالية السرعة، الأمر الذي يسهل حركة السلع والخدمات والأشخاص، فهذا المشروع يساهم بشكل مباشر في تحقيق رؤية الاتحاد الإفريقي لتكامل القارة ماديا واقتصاديا، وتهدف زيادة الاتصال بالسكك الحديدية أيضًا إلى تقليل تكاليف النقل وتخفيف الازدحام في أنظمة النقل الحالية والمستقبلية.
- **استراتيجية للسلع الإفريقية (ACS):** يعتبر تطوير استراتيجية قارية للسلع من المفاتيح الرئيسية لتمكين الدول الإفريقية من إضافة قيمة واستخراج عوائد أعلى من سلعها، والاندماج في سلاسل القيم العالمية، وتعزيز التنويع العمودي والأفقي مع التركيز على إضافة القيمة وتطوير الإنتاج المحلي، وتهدف هذه الاستراتيجية إلى تحويل إفريقيا من كونها موردا للمواد الخام لبقية دول العالم إلى قارة تستخدم بنشاط مواردها الخاصة لضمان التنمية الاقتصادية للشعوب الإفريقية.
- **مشروع سد "إنجا" الكبير للطاقة الكهرو-مائية (Inga Dam Hydro Power):** يتوقع أن يؤدي تطوير هذا السد إلى توليد 43200 ميجاوات من الطاقة، لدعم المجمعات الطاقوية الإقليمية الحالية

[1] AFRICAN UNION DEVELOPMENT AGENCY – NEPAD, "***Second Continental REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 2063"*** (South Africa, Johannesburg: African Union Development Agency, 2022), pp.52-62.

وخدماتها المشتركة، بهدف تحويل إفريقيا من مصادر الطاقة التقليدية إلى مصادر الطاقة الحديثة وضمان وصول الكهرباء النظيفة إلى جميع الأفارقة وبأسعار معقولة.

- **السوق الافريقية الموحدة للنقل الجوي (SAATM)**: يهدف إلى تعزيز التواصل العبر إقليمي بين العواصم الإفريقية، وضمان توفر سوق واحد لخدمات النقل الجوي في إفريقيا، كحافز لدفع التكامل والنمو الاقتصادي داخل القارة.
- **جواز السفر الأفريقي وحرية تنقل الأشخاص (APFMP)**: يهدف إلى خلق جواز سفر أفريقي مشترك، على اعتبار أن حرية حركة الأشخاص ركيزة لتسريع النمو وزيادة التجارة البينية الأفريقية وبالتالي تعزيز التكامل القاري.
- **إسكات الأسلحة إنهاء الحروب بحلول عام 2020 (SG)**: يهدف هذا المشروع إلى منع، إدارة وحل النزاعات في إفريقيا بحلول عام 2020، ومنع الإبادة الجماعية، وجعل السلام حقيقة واقعة للجميع وتخليص القارة من الحروب والصراعات العنيفة وانتهاكات حقوق الإنسان والكوارث الإنسانية.
- **المنصة الاقتصادية الأفريقية (AEP)**: تهدف إلى مناقشة التطورات والقيود وكذلك التدابير التي يتعين اتخاذها لتحقيق تطلعات وأهداف أجندة 2063، بين مختلف القادة السياسيين، القطاع الخاص الأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.
- **المؤسسات المالية الإفريقية (AFI)**: يهدف هذا المشروع إلى تسريع التكامل الإقليمي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للقارة، وذلك عبر إنشاء منظمات تلعب دورا محوريا في تعبئة الموارد لضمان إدارة فعالة ذات كفاءة للقطاع المالي الإفريقي، وتشمل المؤسسات المقرر إنشاؤها ما يلي: البنك المركزي الأفريقي(ACB)، بنك الاستثمار الأفريقي(AIB)، صندوق النقد الأفريقي(AMF)، رابطة بورصات الأوراق المالية الأفريقية (PASE).
- **الأمن السيبراني (Cyber Security)**: إن اعتماد هذا البرنامج لا يؤكد الحاجة فقط إلى إدماج التكنولوجيات الناشئة في مختلف الخطط التنموية لإفريقيا، بل لا بد من سلامة وحماية بيانات الأفراد والمؤسسات والدول، وتشكل اتفاقية الاتحاد الإفريقي بشأن الأمن السيبراني وحماية البيانات الشخصية الأساس الذي يقوم عليه هذا المشروع.
- **المتحف الإفريقي الكبير (GMA)**: يؤكد الميثاق الإفريقي للنهضة الثقافية الإفريقية على الدور الهام الذي تلعبه الثقافة في تعبئة وتوحيد الناس حول المثل العليا المشتركة، وتعزيز الثقافة لبناء الوحدة

الإفريقية، وقد جاء هذا المشروع لنشر الوعي حول تراث إفريقيا الثقافي الوفير والدينامي والمتنوع، والتأثير الذي تمتلكه –والذي لا يزال– على ثقافات العالم المختلفة في مجالات مثل الفن والموسيقى واللغة والعلوم وسيكون المتحف الكبير مركزا رئيسيا للحفاظ على تراث إفريقيا الثقافي وتعزيزه.

الشيئ اللافت في هذه المشاريع بصرف النظر عن تنوعها وشموليتها لجوانب مختلفة، أنها تستند إلى "فلسفة تنفيذية عملية" أكثر من كونها مجرد برامج فقط، حيث يتم متابعة ورصد مدى تنفيذها وتقييم مردودية كل دولة على حدى، أو على مستوى الإطار القاري ككل من قبل أجهزة الإتحاد الإفريقي المختلفة، ويتضح ذلك من خلال إلقاء نظرة على الموقع الرسمي لوكالة تنمية الإتحاد الإفريقي على الأنترنيت. على سبيل المثال، يوضح الشكل رقم 13 إلى أنه قد تم تحقيق ما مجموعه 33% من مجموع الطموحات والأهداف المرسومة في أجندة 2063، وقد قطعت القارة أشواطا جيدة فيما يتعلق بمجالات السلم والأمن بنسبة 47% كأعلى نسبة، يليها التوحيد والتكامل الإفريقي بنسبة 44%.

شكل رقم 13: يوضح أداء دول الإتحاد الإفريقي في تنفيذ تطلعات أجندة 2063

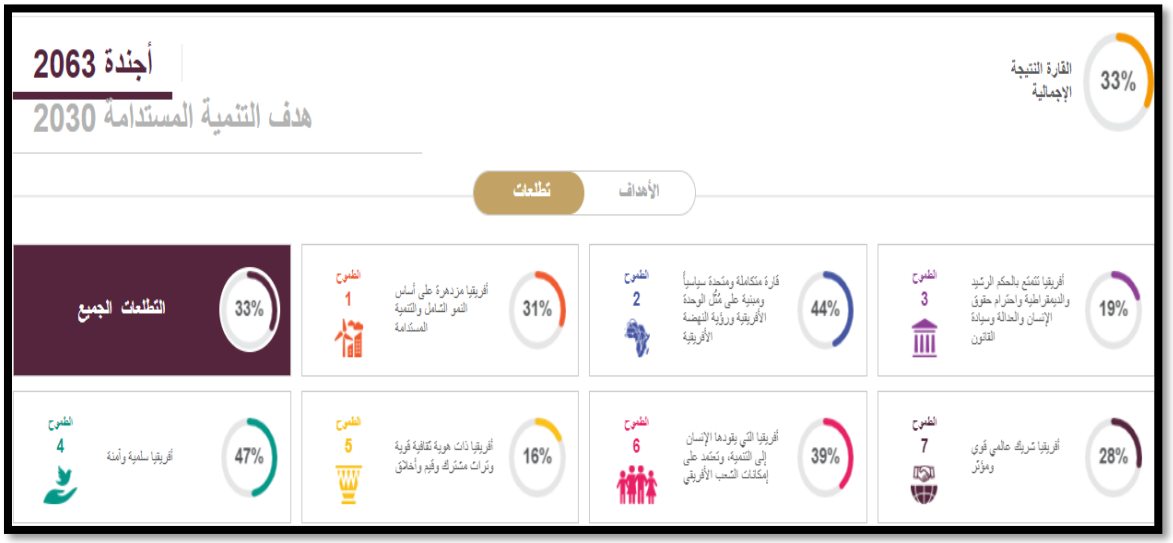

المصدر: African Union Development Agency ‘’ ***Agenda 2063*** ‘’, AUDA Website, Last seen July 15, 2023 at: 13:30.

https://linksshortcut.com/mpvcn

برزت "النيباد" كجزء من هذا التحول، وبالإضافة إلى الوظائف الأساسية التي تقوم بها، تم تطوير ثلاث ركائز أساسية تقوم عليها من أجل الدفع بأجندة 2063 لتكون عنصرا فاعلا في هذا المسار، وتشمل:

– **رؤية جديدة (New Vision)**: عن طريق التأكيد على محورية المعرفة كأساس لتحقيق "إفريقيا التي نريدها".

– **مهمة جديدة (New Mission)**: توفر النيباد منصة لتعزيز تنمية القارة من خلال التخطيط والتنسيق والتنفيذ الفعال والمتكامل لأجندة 2063 مع الدول الأعضاء، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمؤسسات الإفريقية عبر الإستفادة من مختلف الشراكات والتعاون الفني.

– **تفويض جديد (New Mandate)**: يسمح هذا الأمر بتوسيع أدوارها فيما يتعلق بتقديم الخدمات الاستشارية القائمة على المعرفة، لدعم الدول الأعضاء في قيادة أولويات التنمية الوطنية الخاصة بها. وتشكل الوكالة محورا هاما في نشر أفضل الممارسات وتحفيز جهود التنمية لدى الدول الأعضاء من خلال الاستفادة من الشراكات الإقليمية والعالمية، كما تعمل كواجهة تقنية للقارة بشأن توصيات تطوير السياسات وتنفيذها مع الشركاء وأصحاب المصلحة، ولها دور في تنسيق وتنفيذ المشاريع الإقليمية والقارية ذات الأولوية المنصوص عليها في أجندة 2063 بهدف تسريع التكامل الإقليمي لتحقيق "أفريقيا التي نريدها" والقيام بتعبئة الموارد اللازمة.

وعلى الرغم من أن تنفيذ أجندة 2063 يتطلب تظافر جهود العديد من الفواعل داخل القارة، ونقصد هنا دور الحكومات والدول الإفريقية بشكل خاص، بالإضافة إلى دور الإتحاد الإفريقي كهيكل قاري متبوع بمختلف الكيانات الإقتصادية الإقليمية، إلا أن "النيباد" كان حضورها "لافتا جدا" كآلية مساعدة ومرافقة لعملية التحول نحو تنفيذ مختلف هذه الأولويات الإستراتيجية، ويمكننا في هذا الصدد تقييم موقع النيباد على مستويين أساسيين:

1– **على المستوى القطاعي**: تماشيا مع أجندة التحول القاري 2063، عملت النيباد على تحديث مجالات أولوياتها لتشمل القطاعات التالية:

- ✓ التكامل الإقليمي (Economic Integration).
- ✓ التوجه نحو التصنيع (Industrialisation)
- ✓ الإستدامة البيئية (Environmental Sustainability)
- ✓ تنمية رأس المال البشري والمؤسسات (Human Capital and Institutions Development)
- ✓ العلوم والتكنولوجيا والرقمنة (Science, Technology and Digitisation)

✓ إدارة المعرفة (Knowledge Management). [1]

2- **على المستوى الهيكلي:** تتمتع وكالة النيباد بموقع فريد ضمن "مشهد معقد" من هياكل الاتحاد الإفريقي والحكومات الوطنية والجهات الفاعلة في مجال التنمية لتصبح مؤسسة المعرفة الأولى للتنمية المستدامة والتحول في القارة، كما ستعمل على تعزيز دورها كوسيط للمعرفة ومحفز ومنظم داخل نظام الاتحاد الإفريقي، وستقدم باعتبارها الذراع التنفيذي للاتحاد خدمات استشارية قائمة على المعرفة والمساعدة الفنية للدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، وبشكل أكثر تحديدًا من المتوقع أن تقوم الوكالة بالتنسيق بين الوكالات المتخصصة للاتحاد وأجهزته ومؤسساته الأخرى لخلق بيئة "تمكينية" و"داعمة" لتحقيق أهداف وأولويات أجندة 2063. [2]

شكل رقم 14: يوضح تموقع النيباد ضمن مختلف الهياكل الإفريقية

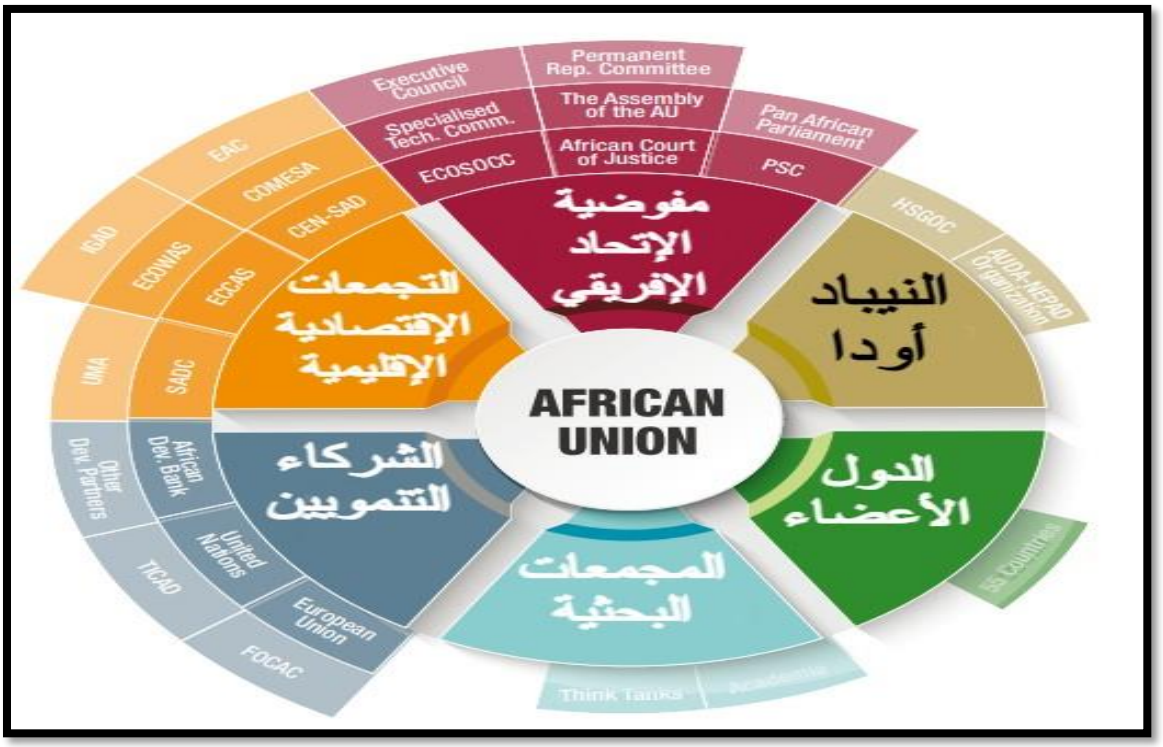

المصدر: Ibid.p.08.

يمكن القول بأن النيباد أضحت "رقما مميزا" في مسارات التنمية الإفريقية والأساس الذي تقوم عليه أجندة 2063، بل ويمكن التأكيد على أنها قائدة التكامل الإفريقي والأداة الرئيسية التي تستند عليها القارة

[1] African Union Development Agency – NEPAD, "***AUDA-NEPAD Annual Report***", Op.cit, pp.4-5.

[2] Ibid.p.08.

في تحقيق التنمية المستدامة، ولعل الميزة الإستثنائية التي طبعت مسار "النيباد" هو المرونة والقابلية للتكيف مع مختلف التحديات المطروحة لتصل إلى مرحلة أصبحت فيها النيباد وكالة ليست لتنمية إفريقيا فحسب بل أصبحت جهاز مركزي متعدد الوظائف داخل الإتحاد الإفريقي.

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية ومشروع النيباد: نحو تفعيل النموذج التنموي الجديد في منطقة الساحل الإفريقي

عكفت الدبلوماسية الجزائرية على إيلاء اهتمام خاص لمنطقة الساحل الإفريقي باعتبارها "مجال جغرافي حيوي" يرتبط ارتباطا وثيقا بأمن الجزائر ومصالحها، وكان التوجه نحو هذه المنطقة في إطار المبادرة الجماعية لشراكة النيباد مدفوعا بأولوية تحقيق التنمية كأساس لتحقيق الأمن والاستقرار، ومن خلال هذا المبحث سيتم تحليل دوافع هذا التوجه بالاستناد إلى مقاربة الأمن بالتنمية، وإبراز جهود الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية في ظل سلسلة المشاريع التنموية التي نفذتها مع دول الساحل، مع تشخيص مكامن القوة والخلل وتحليل مدى قدرة الأداء الجزائري على تحقيق الأهداف المرغوبة ضمن هذا المستوى.

المطلب الأول: دوافع التوجه الدبلوماسي الجزائري نحو الساحل الإفريقي (مقاربة الأمن بالتنمية)

تعد منطقة الساحل الإفريقي أحد الفضاءات الجيوسياسية الهامة المتاخمة للجزائر والتي تكتسي أهمية كبرى إقليميا ودوليا بالنظر إلى موقعها وخصوصيتها على عدة مستويات، فهي تشكل مجال تماس جغرافي من خلال توغل الجزائر عن طريق صحرائها الكبرى داخل هذا المجال عبر الحدود الجنوبية المتصلة مباشرة ببلدان الساحل، الأمر الذي يجعل تركيزنا على دراسة هذه المنطقة ذو شأن خاص. لعل الإعتبار الأول الذي يأخذ الحيز الأكبر سواء من طرف صناع القرار، أو الأكاديميين والمهتمين بهذا الشأن هو الإعتبار الأمني كمحدد أساسي لدراسة العلاقات الجزائرية مع دول هذه المنطقة بالنظر إلى "الخصوصية الأمنية" التي تميز المشهد العام داخل هذا الفضاء، على اعتبار أن الأمن الوطني من أمن دول الساحل بناءا على طروحات مركب الأمن الإقليمي وغيرها، لكن وبصرف النظر عن هذا المعطى الهام سنحاول التركيز على الإعتبار الثاني والمتعلق بدور المحدد الاقتصادي كعامل محفز لتوجه الجزائر نحو هذا الفضاء، بالرغم من أنه من الصعب الفصل بين كلا المحددين من الناحية الواقعية نظرا لحجم التداخل والتعقيد بين مختلف الأبعاد الأمنية والإقتصادية والسياسية، وعلى هذا الأساس سنستند إلى مقاربة الأمن بالتنمية لدراسة هذه العلاقة، لكن قبل ذلك لابد من التحديد الجيوسياسي لمنطقة الساحل الإفريقي.

إيتومولوجيا، فإن الساحل الإفريقي هو اصطلاح "عربي الأصل"، يشير فيما معناه إلى الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء، ويعبر عن ذلك الإمتداد الجغرافي من المحيط الأطلسي نحو البحر الأحمر، كما يفصل بين الصحراء الكبرى شمالا ومنطقة السافانا جنوبا، ويشمل عددا من الدول بدءا من السنغال غربا مرورا بموريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، شمال نيجيريا، تشاد، السودان، وصولا إلى إثيوبيا شرقا (انظر الخريطة رقم 07)، لكن يبق هذا التحديد غير ثابت بالنظر إلى شساعة هذا الإقليم، والجدل حول عدد الدول المكونة له.[1]

فمنطقة الساحل الإفريقي تعبر عن ذلك "الهلال الغير منتظم في شرق القارة الإفريقية انطلاقا من السودان ومنطقة القرن الإفريقي، وصولا إلى غربها مع السنغال وجزر الرأس الأخضر، وتُعرف هذه المنطقة أيضاً بتسميات مُختلفة، إذ يصف الباحث "أندري بورجو" منطقة الساحل الإفريقي بأنها "صحراء/إقليم بلا حدود" كناية عن الإمتداد الجغرافي لهذه المنطقة، فيما يطلق عليها عدد من الباحثين مصطلح "الصحراء الكبرى" من منطلق أنها أكبر صحراء مدارية في العالم، حيث تشمل أجزاء واسعة من مجموعة من الدول الممتدة في هذا الحزام، وتتميز بالحرارة الشديد وارتفاع معدلات الجفاف، فهي ذلك الشريط الفاصل الذي يقع بين الدول الشمالية لإفريقيا والدول الواقعة في المناطق الوسطى والجنوبية منها وتحتضن هذه المنطقة عددا من الدول منها موريتانيا ومالي والنيجر وتشاد والسودان، وتمتد أيضا لتشمل أجزاء صغيرة من الحدود الجنوبية للجزائر، والحدود الشمالية لبوركينافاسو، ونيجيريا، وأجزاء من إريتيريا وإثيوبيا، ويقدر طول هذا الحزام الساحلي حوالي 5500 كم وبعرض يتراوح بين 350 إلى 500 كم.[2]

خريطة رقم 07: توضح شريط دول الساحل الإفريقي

[1] عادل زقاغ وسفيان منصوري، " ***الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة***" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 07 (2014): ص.97.

[2] سمير قلاع الضروس، " ***منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية*** " مجلة أكاديميا للعلوم السياسية 02 (2020): ص.337.

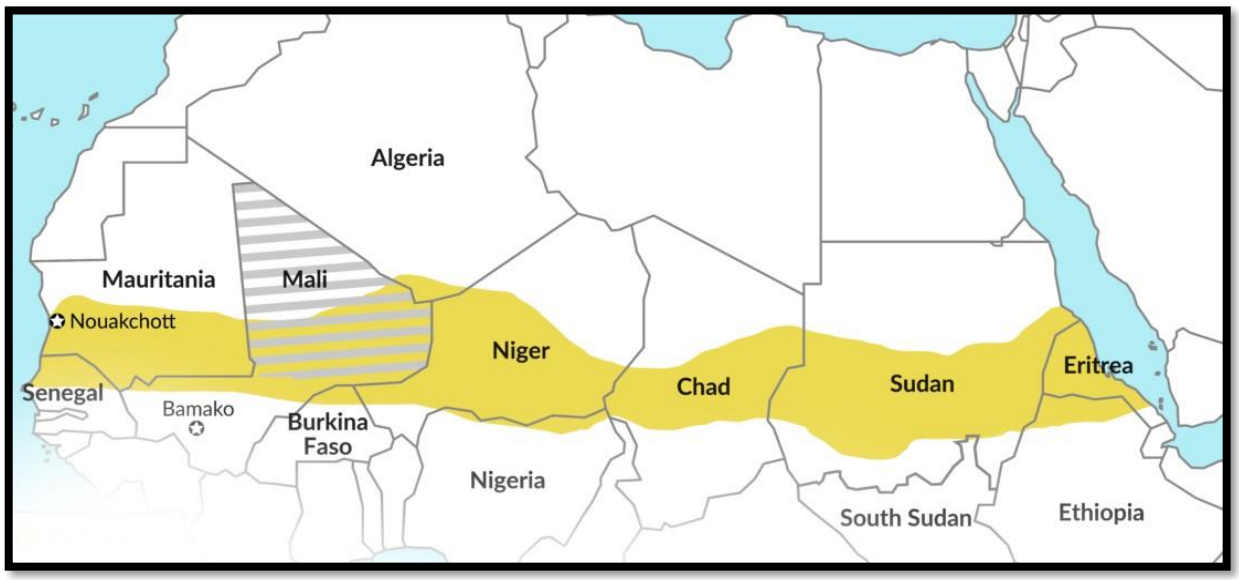

المصدر: Teresa Nogueira Pinto, '' ***The EU strives to avoid another Afghanistan***'' Geopolitical Intelligence Services, Last seen July 18, 2023 at: 16:55.

https://linksshortcut.com/XtcIL

بالإستناد إلى المعطى السياسي، فقد ضمت "اللجنة المشتركة ما بين الدول لمكافحة الجفاف" (CILSS) لسنة 1971 منطقة الساحل الإفريقي لتشمل كل من: السنغال، غامبيا، موريتانيا، مالي، النيجر التشاد، ليتم إضافة كل من جزر الرأس الأخضر وغينيا بيساو للمجموعة فيما بعد، وبسبب ظاهرة التصحر وزحف الرمال تم ضم أيضا كل من السودان، إثيوبيا، الصومال وكينيا.[1]

بالإستناد إلى هذه التعاريف المختلفة يتضح بأن الأساس الأول الذي تقوم عليه هو البعد الجغرافي مما يجعل هذا الحيز ضيقا نوعا ما، وسنحاول في هذه الدراسة توسيع مفهوم منطقة الساحل الإفريقي من خلال الإستناد إلى البعد الاقتصادي في تحديد هذا المجال الجغرافي، فمن خلال إلقاء نظرة مسحية على مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية داخل القارة نرصد تجمعا إقتصاديا قائما يضم كل من دول الساحل والصحراء وهو: تجمع دول الساحل والصحراء المعروف اختصارا بـ (CEN-SAD)* حيث يضم كل الدول

[1] عادل زقاغ وسفيان منصوري، مرجع سابق الذكر، ص ص. 97-98.

*تجمع تجاري يضم حاليا 28 دولة عضوا، تقع بشكل رئيسي في المجال من غرب إلى شرق أفريقيا. تغطي جميع الدول الأعضاء مساحة قدرها 14.93 مليون كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها حوالي 743.77 مليون نسمة. ويمثل ذلك 9.9% من مساحة العالم و9.4% من سكان العالم.

الواقعة داخل نطاق الساحل الإفريقي وكذا الدول الحدودية المتاخمة لها، وحتى دول شمال إفريقيا باستثناء الجزائر التي لا تعد عضوا ضمن هذا التجمع (انظر الخريطة رقم 08).

خريطة رقم 08: توضح الدول الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء

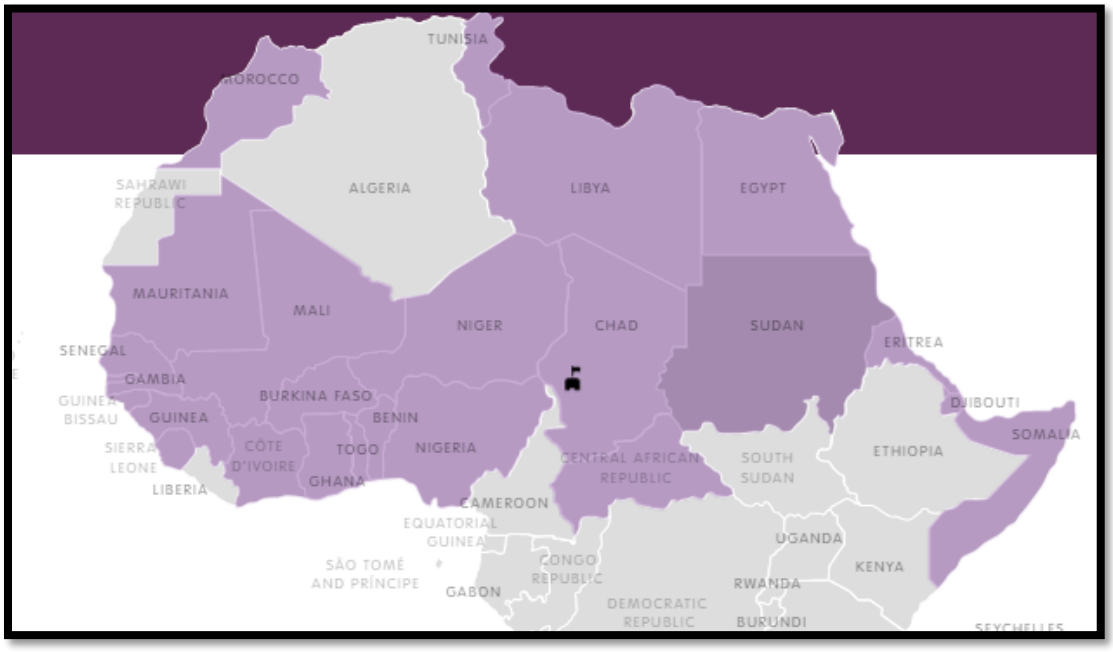

المصدر: European Council on Foreign Relations, *'' Mapping African Regional Cooperation''* ECFR.eu, Last seen July 20, 2023, at: 10 :45.

https://linksshortcut.com/BLKCW

يمكننا من خلال هذا التجمع توسيع النطاق الجغرافي للساحل الإفريقي بدقة، من خلال صرف النظر عن دول شمال إفريقيا الأربع التي تنتمي لفضاء مختلف وهي (مصر تونس ليبيا والمغرب)، وإضافة أربع دول تقع في نفس الحزام مع دول الساحل الأخرى وهي (إثيوبيا، جنوب السودان، الكاميرون وليبيريا).

القاسم المشترك الأكبر بين دول منطقة الساحل الإفريقي هو جملة الخصائص الأمنية التي تتميز بها، فهي تتنوع بين تهديدات أمنية تقليدية وأخرى لاتماثلية، وبين توسع وتقلص نطاقها داخل وخارج الدولة وبين تنافس دولي حول الموارد الطبيعية لهذه المنطقة. تبرز أزمة بناء الدولة والفشل الدولاتي كظاهرتين متلازمتين ناتجتين عن عدد من العوامل المركبة، منها أزمة الهوية والتعدد الإثني (نزاع دارفور في السودان)،

وبأداء اقتصادي يبلغ 1.666 تريليون دولار أمريكي سنويا، فإنهم يمثلون حوالي 1.7 % من الاقتصاد العالمي، وبلغت قيمة جميع السلع التي صدرتها هذه الدول الـ 28 مؤخرًا 318.36 مليار دولار سنويًا.

أزمة الدولة الفاشلة والضعف المؤسساتي (مالي، ليبيا)، الإنكشاف الأمني وتنامي ظاهرة الإرهاب (تنظيم القاعدة، بوكو حرام)، الجريمة المنظمة (الأسلحة، التهريب، المخدرات)، الهجرة غير الشرعية (نحو مناطق العبور التي تشمل الجزائر، تونس، والمغرب ثم نحو أوروبا)، التهديدات البيئية (الجفاف، التصحر، نقص الغذاء).[1] أما على المستوى الاقتصادي، فتواجه دول منطقة الساحل تحديات اقتصادية معقدة على غرار ضعف الناتج المحلي الإجمالي؛ فوفقا لتقارير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 2009 قارب الناتج المحلي الإجمالي لتشاد حوالي 8.914 مليون دولار، في حين بلغ في السودان (قبل الانفصال) حوالي 68.530 مليون دولار، فيما بلغ الناتج المحلي الإجمالي للسنيغال كونها جزءا من الساحل نحو 13.333 مليون دولار، أما نيجيريا على اعتبار أنها أول دولة منتجة للنفط في إفريقيا فكان الناتج المحلي الإجمالي لها حوالي 222.867 مليون دولار. وقد تسبب ضعف الأداء الديمقراطي والانتشار الواسع للفساد في الهياكل السياسية والاقتصادية لهذه الدول إلى جانب التحديات المناخية القاسية في تفاقم مشكلة الفقر بشكل ملحوظ وهذا يؤثر على مسار التنمية ويجعلها تتصدر قائمة الدول الأقل تقدما في العالم، وتعد النيجر من الأمثلة البارزة على ذلك حيث يعيش غالبية سكانه تحت خط الفقر. كما أن اكتشاف موارد مثل النفط والمعادن الثمينة مثل اليورانيوم في المنطقة، كانت لها آثار سلبية على جهود تنشيط التنمية، فهذه الموارد أصبحت أيضا هدفا لبعض الدول الكبرى مثل الصين وفرنسا والولايات المتحدة مما يعزز من تعقيد الوضع كما يتسبب الفساد السياسي والاقتصادي أيضا في عرقلة تحسن ظروف المعيشة في المنطقة، وبشكل عام يظهر أن مجموعة متنوعة من العوامل تتفاعل معا لتكون تحديات معقدة تواجه دول الساحل الإفريقي في سعيها لتحقيق التنمية والاستقرار.[2]

كان لهذا الوضع المضطرب الأثر البالغ في المدرك الإستراتيجي للأمن الجزائري، فمن منطلق الإنتماء لهذا الفضاء الإفريقي وبالنظر إلى المكانة الجيو–استراتيجية والمقدرات الكامنة التي تحوز عليها الجزائر، كان لزاما عليها ضرورة تبني هذه القضايا ما فرض عليها تكثيف وجودها الدبلوماسي وحضورها الفعال في منطقة الساحل في محاولة منها لتغطية هذا الإنكشاف الأمني المعقد ومتعدد المستويات والأبعاد درءًا لأي ارتدادات ربما تكون نتائجها جد وخيمة على حدودها. أكثر من ذلك، ينطلق صناع القرار في

[1] راجع: عائشة بن عاشور، "***إشكالية الأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي***" (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2021/2020)، ص ص.92–134.

[2] راجع: سمير قلاع الضروس، مرجع سابق الذكر، ص.351.

الجزائر من قناعة راسخة بأن الساحل الإفريقي لا يشكل مصدر تهديد فقط لأمنها القومي، بل أيضا هو منطقة نفوذ أو هو بمثابة "العمق الإستراتيجي للجزائر"، ولا شك أن القدرات العسكرية والمالية التي تحوزها مقارنة بعدد من الفاعلين الإقليميين الآخرين تثبت ذلك، حيث تلقى الجزائر اعترافا واسعا بالدور المنوط بها في هذه المنطقة من قبل القوى الخارجية كالإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية. [1] وقد اعتمدت الدبلوماسية الجزائرية على مكونين بارزين شكلا الإطار العام لعقيدتها الأمنية للحد من تأثيرات الأزمات والتهديدات المتنامية في هذه المنطقة، وتشمل:

1- **المكون السياسي والدبلوماسي الأمني:** حيث سعت إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عن طريق الإستناد إلى "مقاربة أمنية إقليمية" في المنطقة، وقد حثت دول الساحل على تعزيز التعاون المشترك لمواجهة التهديدات الأمنية، كما دعت المجتمع الدولي من أجل تنسيق الجهود والتعاون لحل مشكلات القارة الإفريقية، وتتسم هذه المقاربة بالتركيز على الحلول الإقليمية الإفريقية (السلمية) والرفض القاطع لأي تدخل خارجي؛ حيث تعتبر التدخلات الخارجية (العسكرية) غير مجدية وتشكل تهديدا للأمن الوطني والإقليمي. هذا الإدراك الجزائري نابع من تصورين أساسين، الأول من خبرتها الواسعة في مجال مكافحة الإرهاب (العشرية السوداء)، والثاني يستند إلى مبادئها الثابتة في السياسة الخارجية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدول واستقلالها، وقد كللت هذه المساعي بمخرجات هامة تعكس جهود الجزائر على هذا المستوى، ويمكن رصد البعض منها في نقاط كالتالي:

– مبدأ تجريم دفع الفدية: تبنت الجزائر مبادرات لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرهائن المختطفين، وقد نجحت في الحصول على دعم دول الاتحاد الأفريقي لهذه المبادرة سنة 2009، وتمكنت من استصدار قرار من مجلس الأمن الدولي رقم 1904 لتجريم هذا النوع من الفعل.

– الاتفاقية الإفريقية لمكافحة الإرهاب ومنعه سنة 1999.

– نظمت الجزائر العديد من الاجتماعات والمنتديات الدولية لبحث قضايا مكافحة الإرهاب والأمن، من بينها الاجتماع رفيع المستوى لحكومات دول الاتحاد الأفريقي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عام 2002، وندوة الجزائر الدولية حول الشراكة والأمن والتنمية في 2011.

[1] بروال الطيب وخيرة بن عبد العزيز، ***إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي***" المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 01 (2020): ص ص. 431-432.

– أسست كذلك مركزا للدراسات والبحوث حول الإرهاب في عام 2004، وكذلك وحدة للتنسيق والاتصال (UCC) عام 2010، كما تأسست لجنة الأركان العملياتية المشتركة (CEMOC) في نفس العام.

وقد انخرطت الجزائر بشكل واضح في الجهود السياسية والدبلوماسية كوسيط لمعالجة مشكلة الطوارق في منطقة الساحل خاصة دول مالي والنيجر، حيث سعت إلى تقديم وساطتها منذ التسعينيات بين مختلف الفصائل الطوارقية والحكومة في مالي بهدف تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة، وفي خضم تجدد المواجهات بين الطرفين سنة 2012 برزت الجهود الجزائرية بشكل قوي حيث استمرت على نهجها ووفائها لالتزاماتها السابقة ودورها كوسيط لتحقيق السلام، وقامت بدعوة جميع الأطراف إلى وقف إطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي ومقبول للجميع.[1]

2– **المكون الاقتصادي التنموي:** أدركت الجزائر في وقت مبكر أن تحقيق الأمن في منطقة الساحل مرهون بتحقيق التنمية، ومما لا شك فيه أن هناك علاقة طردية بين تراجع مستويات التنمية وارتفاع نسبة الفقر وتنامي النزاعات والتوترات وحالات عدم الاستقرار، وتشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد أكثر المناطق فقرا في العالم وفقا للعديد من التقارير الدولية مما يجعلها مرتعا مناسبا وخصبا للجماعات الإرهابية والجريمة المنظمة وغيرها، وكذا عجز حكومات هذه الدول على مجاراة هذه التهديدات الأمنية بسبب ضعف أداء مؤسساتها وهشاشتها الاقتصادية.

تتجلى العلاقة المعقدة بين الاقتصاد والأمن كجانبين لعملة واحدة، حيث يرتبط كل منهما بعنصري التنمية والاستقرار، ومن الواضح أن هذا التوازن يشكل تحديا كبيرا في القارة الإفريقية عموما وفي منطقة الساحل خصوصا، وفي هذا السياق سعت الجزائر بجهد لاعتماد "نهج تنموي" في هذه المنطقة بهدف خفض حدة المشكلات الأمنية التي تواجهها، وتأتي هذه الجهود من الإدراك بأن معالجة القضايا الأمنية تمثل تكلفة اقتصادية وسياسية يجب تحملها من أجل ضمان استقرار هذه الأخيرة. [2] ويشكل الفقر وضعف مستويات التنمية البشرية أحد أبرز العوامل المغذية لانعدام الأمن وتفشي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، حيث تشير

[1] عربي بومدين وفوزية قاسمي، "***المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية***"، الموقع الرسمي لمركز دراسات الوحدة العربية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 23 جويلية 2023، الساعة: 23:44.
https://linksshortcut.com/qWQKW

[2] بروال عبد العزيز وخيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص.435.

العديد من الأبحاث إلى أن تدهور مستوى المعيشة وتفاقم حالات الفقر والحرمان سواء من النواحي المادية أو النفسية، تشكل أسبابا جذرية لظهور التطرف وانتشار العنف البنيوي في القارة ككل. وقد بينت الحالات الفعلية أن أفراد التنظيمات الإرهابية ينحدرون عادة من فئات البطالة وذوات التعليم المحدود، وغالبا لا تكون لديهم انتماءات سياسية أو معتقدات إيديولوجية صلبة، وهذا يعكس كيفية تأثير الظروف الاقتصادية والاجتماعية في خلق بيئة ينمو فيها التطرف والعنف بشكل كبير؛ فعدم الاستقرار المادي يؤدي إلى إحساس سلبي تجاه المجتمع ويساهم في عدم التعاطف مع الوطن وقد يؤدي إلى شعور بالانتقام والعزلة، وتمثل الأوضاع التي يواجهها الطوارق في مالي والنيجر مثال واضح جدا على سياسة التهميش والإقصاء التي تتعرض لها هذه الأقليات من قبل أنظمة الحكم في هاذين البلدين حيث تعد الأزمة واحدة من أبرز التحديات الأمنية في المنطقة ككل. إن الأوضاع المتردية خصوصا في مالي، ونجاح التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في استغلال هذه الظروف، تؤكد على أهمية تفعيل التنمية الشاملة من خلال ترسيخ الثقافة الديموقراطية، وبناء أنظمة حكم رشيدة تقوم على الشفافية والمساءلة، وتعزيز سيادة القانون وحقوق الإنسان كما يجب تحقيق العدالة التوزيعية داخل هذه المجتمعات بشكل يتناسب مع حجم الثروات الهائلة التي تحوزها دول المنطقة. [1]

على هذا الأساس، تندرج المقاربة التنموية كأحد الخطوط العريضة والهامة في أجندة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية، وهو ما يدفعنا للتساؤل حول ما إذا كانت تنمية الساحل الإفريقي تندرج ضمن مقاربة أمنية محضة لدفع التهديدات الآتية من هذه المنطقة، أم أن الجزائر تستند إلى محفزات أخرى كذلك نابعة من رغبتها في تأكيد حضورها الاقتصادي في المنطقة والحفاظ على مصالحها ضمن هذا الفضاء؟ وكانت قد بادرت مع مطلع الألفية بالإنخراط في المسار التنموي لإفريقيا من خلال مبادرة النيباد، فماهي أبرز الجهود التي قامت بها في هذا الإطار؟ وما مدى نجاحها في ذلك؟

المطلب الثاني: الجهود التنموية للجزائر تجاه الساحل الإفريقي: قراءة في المشاريع هيكلية

كان للجزائر دورا كبيرا في تأسيس مبادرة النيباد، حيث تم إسناد رئاسة اللجنة التنفيذية لرؤساء دول وحكومات النيباد إلى الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة أحد الأعضاء المؤسسين، وبالتالي فإن الدعم الجزائري لمبادرة النيباد لا يمكن فصله عن سياستها الخارجية وتوجهاتها نحو القارة الإفريقية بشكل عام

[1] سمير قلاع الضروس، *"المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"* (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2012-2013)، ص ص. 170-171.

حيث تُظهر الجزائر اهتماما بالمبادرة كجزء من جهودها لتعزيز دورها الإقليمي والتخلص من العزلة التي عانت منها لعدة سنوات، كما يعكس أيضا رغبتها في تعزيز مكانتها الدولية والعودة إلى الساحة العالمية من جديد، وترى بأن هذه الأفكار هي الأساس الذي يجب الإستناد إليه لتعزيز نموها ونمو إفريقيا عموما. على جانب آخر، تسعى لاستعراض نفسها أمام القوى الغربية كدولة راعية وحامية لقيم الديمقراطية والحكم الراشد وهذه القيم متوافقة مع المعايير التي تتبناها النيباد، وقد حاولت الجزائر استعادة دورها في القارة من خلال المشاركة في مختلف المبادرات التنموية والتنسيق مع دول إفريقية أخرى لمعالجة قضايا القارة، مستغلة ذلك للعب أدوار إقتصادية هامة. [1] وقد تمحور عمل الدبلوماسية الإقتصادية الجزائرية حول ثلاث مستويات كبرى لضمان تجسيد مقاربتها التنموية بشكل فعال في إطار هذه المبادرة، وتشمل ما يلي:

I. على مستوى قمم واجتماعات النيباد/ الإتحاد الإفريقي

تجلى الدور الاقتصادي في هذا الإطار من خلال العديد من القمم والإجتماعات التي حاولت فيها الجزائر تسويق منظورها التنموي في القارة، وفيما يلي عرض لأبرز المحطات التي برز فيها النشاط الدبلوماسي بشكل واضح:

1- **الاجتماع الثاني للجنة ومتابعة تنفيذ النيباد 26 مارس 2002:** جاء بهدف التخطيط لمستقبل هذه الشراكة مع المجموعة الدولية، وكان التصور الجزائري منصبا على عدد من القضايا المحورية المتعلقة بالأمن والسلم وإنهاء النزاعات، وكذا ضرورة التجسيد الفعلي لأهداف الشراكة على كافة المستويات المتعلق بالصحة، التربية والتعليم، البنى القاعدية، الفلاحة... كما شددت على ضرورة الإنخراط في البئية الإقتصادية والمالية العالمية بما يضمن تدفق رؤوس الأموال ودخول المنتجات الإفريقية إلى الأسواق الخارجية.

2- **قمة دكار 15 أفريل 2002:** هي قمة خصصت لتمويل النيباد، أكدت الجزائر في هذا الاجتماع على ضرورة الإستثمار في القدرات الإفريقية لإحداث التنمية الاقتصادية المرغوبة، كما دعت إلى إقامة شراكات وطنية وإقليمية ودولية مع كافة الأطراف الإقصادية الفاعلة، مؤكدة على أن جذب الإستثمار وإيجاد بيئة تحفيزية للإستثمارات الأجنبية يعد عنصرا مهما في التنمية، ويمكن للدول المتطورة والمؤسسات متعددة الأطراف أن ترافق إفريقيا في هذا الجانب عن طريق دمج المنتجات الإفريقية في السوق الدولية بما يسمح بترقية إفريقيا على المستوى العالمي.

[1] أحمد بوقليلة، "***الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا (نيباد)***" (رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2012/2011)، ص.34.

3- **مؤتمر القمة الأول للإتحاد الإفريقي 10 جويلية 2002:** تضمنت الرؤية الجزائرية في هذه القمة عدة نقاط هامة ركزت فيها على أن النيباد هي مبادرة إفريقية للأفارقة، وعليه فإن بعث التنمية المستدامة في القارة مرهون بتحقيق التكامل الإقليمي، كما أن الهيئات التمويلية الإقليمية والدولية وفواعل القطاع الخاص والدولة يقع على عاتقهم جميعا تعبئة الموارد الأساسية التي تحتاجها القارة للإقلاع التنموي، كما يلعب المجتمع المدني والبرلمانات والقطاع الاقتصادي دورا بارزا في تعزيز مشاريع التكامل الإقليمية والجهوية، وحثت مجددا على الإستثمار باعتباره محركا أساسيا للتنمية. [1]

4- **قمة الجزائر الاستثنائية لرؤساء دول وحكومات الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا مارس 2007:** ركزت الجزائر جهودها في هذه القمة على ضرورة "إدماج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي لتحقيق المزيد من الإنسجام"، حيث أضحى بناء النبياد ومؤسساتها ضرورة ملحة من أجل أن تكون أكثر فاعلية وعملية، ودعت إلى ضرورة إعادة النظر في آليات التنسيق وتحديد الصلاحيات بدقة بين مختلف الآليات، وكانت لهذه القمة الإستثنائية الأثر البالغ في التمهيد لإنشاء وكالة إفريقية لتخطيط وتنسيق التنمية وتفعيل الهياكل السياسية للنيباد بالنظر إلى دورها الكبير في حشد الدعم الدولي لتنمية إفريقيا وتجاوز الصعوبات، وهو ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في قمة سرت لإدماج النيباد في هياكل الإتحاد الإفريقي في جوان 2009، حيث قال: "**إن خارطة الطريق، التي رسمناها أثناء قمة التفكير التي عقدناها بالجزائر في مارس 2007، مكنتنا ولا ريب، من تجاوز الصعوبات والعوائق التي من شأنها أن تعرقل عملية الإدماج هذه التي تنتظرها قاطبة العائلة الإفريقية**".

5- **القمة الثانية والعشرين للنيباد بأديس أبابا في جانفي 2010:** توجت هذه القمة بالتجسيد الفعلي للمنظور الجزائري حول إنشاء لجنة التخطيط والتنسيق التابعة للنيباد، وأكدت على الدور المحوري لهذه الوكالة في ملئ الفراغ المؤسساتي الذي حال دون التجسيد الفعلي للعديد من المشاريع الإقليمية وشبه الإقليمية الجاهزة التي تنتظر التمويل من قبل البنوك، وصرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه بأن إنشاء هذه الوكالة يعد دليلا واضحا على النية في تنفيذ برامج النيباد والتحول من مرحلة التعبئة إلى مرحلة الإنجاز الفعلي لمختلف المشاريع على المستويين الجهوي والقاري، وفي خضم هذا البعد التكاملي تتدرج خطة العمل الإفريقية التي تمت الموافقة عليها والتي تشجع مختلف الشركاء التنمويين في تجسيد مختلف هذه المشاريع، وسيصبح لهذه الوكالة الأثر البالغ في دفع برامج الهياكل القاعدية والفلاحة والإستثمارات

[1] راجع، المرجع نفسه، ص ص.36-42.

والتطور الصناعي والتكنولوجي، وكذا تمثيل إفريقيا أمام شركاء التنمية الدوليين بما يعجل مسألة الإندماج الإقليمي في القارة.[1]

6- اللجنة الوزارية المكلفة بمتابعة تنفيذ الأجندة الإفريقية 2063 بكيغالي في جويلية 2016:

دعت الجزائر في هذا الاجتماع على لسان وزير خارجيتها "رمطان لعمامرة " إلى ضرورة توفير "**مسعى عقلاني وحازم لإفريقيا من أجل اندماجها السياسي والاقتصادي**" من خلال التزام الاتحاد الإفريقي بمساعي عقلنة كافة نشاطاته من أجل تحقيق تطلعات شعوب القارة ومعالجة مختلف التحديات الأمنية والتنموية التي تعيق هذا المسار، كما أشار إلى أن تنفيذ أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 الطموحة تعتمد على عوامل أساسية على غرار توفير التمويل الضروري والدائم لتنفيذ برامجها الرئيسية، وضمان احترام مواقف وقرارات الاتحاد، وتنسيق جهود الدول الأعضاء في المحافل الدولية المختلفة، وتحديد الأولويات الرئيسية للعمل واستغلال موارد الاتحاد بشكل فعال.[2]

عملت الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر إذا على تجسيد حضورها على مستوى دبلوماسية القمة في مختلف الإجتماعات والقمم التي تحتضنها أجهزة النيباد والإتحاد الإفريقي بشكل دوري، سعيا منها لإبراز الدور والتصور الجزائري حول مختلف القضايا الأمنية والتنموية التي تواجه القارة، ولتكون عضوا مؤثرا في صياغة مختلف القرارات الرامية إلى تعزيز الإندماج الإفريقي، ومن أجل ترجمة هذه التصورات لتكون فعالة على مستوى الجانب العملي وإدراكا منها بحجم المسؤولية التاريخية بضرورة تجسيد أهداف النيباد وتسريع عملية التكامل الإقليمي ومن أجل بلوغ أهداف الألفية، راهنت على جملة من المشاريع الإنمائية الكبرى التي تحمل في طياتها أبعادا تعكس رغبة حقيقية في إنجاح هذه المبادرة، وهنا يبرز المستوى الثاني لعمل آلية الدبلوماسية الاقتصادية.

II. على مستوى تنفيذ المشاريع التكاملية الهيكلية

قامت الجزائر بالعمل على عدد من المشاريع التنموية التي تكتسي طابعا تكامليا من شأنها أن تشكل رابطا لها بالعمق الإفريقي، وفيما يلي عرض لأهم هذه الإنجازات:

---

[1] المرجع نفسه، ص.82-85.

[2] الإذاعة الجزائرية، ***لعمامرة يدعو إلى مسعى عقلاني وحازم لإفريقيا من أجل اندماجها السياسي والاقتصادي***"، الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 31 جويلية 2023، الساعة: 13:45.

https://linksshortcut.com/FZHAl

1. **مشروع الطريق العابر للصحراء (RTS) (مقطع الجزائر، النيجر، نيجيريا):** تاريخيا، يعتبر الطريق العابر للصحراء أحد أقدم المشاريع الإفريقية في مجالات البنى التحتية، ويُعَدّ هذا المشروع جزءا من البرنامج الإفريقي لتطوير البنية التحتية للطرق، الذي يهدف إلى ربط العواصم الإفريقية بشبكة طرق معبَّدة على مستوى القارة، ويشمل هذا البرنامج 9 طرق رئيسية (انظر الجدول رقم 06) بهدف تعزيز التنمية وتعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي في القارة من خلال تعزيز التجارة والتواصل بين الدول الإفريقية.

جدول رقم 06: يوضح البرنامج الإفريقي لشبكة الطرق

	الممرات	البلدان المعبورة	الطول (كلم)
1	القاهرة - داكار	مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، الصحراء الغربية، موريتانيا، السنغال	8 636
2	الجزائر - لاغوس	الجزائر، النيجر، نيجيريا	4 492
3	طرابلس - وندهوك	ليبيا، تشاد، الكامرون، إفريقيا الوسطى، الكونغو، جمهورية الكونغو	10 445
4	القاهرة - غاروبورن	مصر، السودان، إثيوبيا، كينيا، تنزانيا، زامبيا، زمبابوي، بوتسوانا	8 984
5	داكار - نجامينا	السنغال، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، نيجيريا، تشاد، الكامرون	4 580
6	نجامينا - جيبوتي	تشاد، السودان، إثيوبيا، جيبوتي	4 291
7	لاغوس - داكار	نيجيريا، بنين، توغو، غانا، ساحل العاج، ليبيريا، سيراليون، غينيا، غينيا بيساو، السنغال، غامبيا	3 900
8	لاغوس - مومباسا	نيجيريا، الكامرون، إفريقيا الوسطى، جمهورية الكونغو، أوغندا، كينيا	6 259
9	بايرة - لوبيتو	الموزمبيق، زامبيا، زمبابوي، جمهورية الكونغو، كينيا	3 563

المصدر: محمد عيادي وآخرون، "*دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء*" (الجزائر: مركز الدراسات وإدارة المشاريع، 2009)، ص.07.

يشير التقرير الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لسنة 2022 إلى أن مقطع الجزائر– لاغوس يعد أحد الممرات الرئيسية للعبور نحو إفريقيا على مسافة تفوق 4500 كلم، قامت الجزائر ببناء طريق معبدة تربط بين "القليعة" و"عين قزام" على الحدود مع النيجر مرورا بمدينة "تمنراست" (أي ما يفوق 1400 كلم)، و280 كلم من "سيلت" نحو دولة مالي، ولا يزال يتعين إكمال حوالي 200 كيلومتر للوصول إلى الحدود المالية في "تيمياوين"، كما بذلت النيجر جهودا كبيرة رغم ضعف مواردها، حيث أنجزت تعبيد 1084 كلم من الطرق الرابطة بين الحدود مع الجزائر شمالا والحدود مع نيجيريا جنوبا ليتبقى حوالي 223 كلم جاري العمل عليها، و113 كلم يتم تهيئتها من قسم "زندر المغارية"، بينما تم تعبيد مقطع بطول 645 كلم في اتجاه الحدود "التشادية" من "زندر" منها نحو 55 كم قيد الإنشاء على الحدود، في حين أنجزت

نيجيريا الجزء المرصوف بين الحدود مع النيجر ولاغوس بطول 1110 كم وإعادة تهيئة أكثر من 540 كم لجعله طريقا ازدواجيا.[1] (انظر الخريطة رقم 09)

يربط هذا الطريق بين عواصم 6 دول أساسية وهي: الجزائر، تونس، النيجر، مالي، تشاد، ونيجيريا مما يجعله في صميم تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والإجتماعية لكل دولة وللإقليم ككل، فهو يكتسي أهمية كبرى من حيث تسهيل حركة تنقل البضائع والأشخاص وخلق فرص العمل، كما يفك العزلة عن العديد من المجموعات السكانية ويساهم في تعزيز حركية التبادلات الاقتصادية والإجتماعية بما يحقق التكامل الاقتصادي الوطني والإقليمي، ويعد ذا قيمة كبيرة وحيوية بالنسبة للدول الثلاث الحبيسة (النيجر، مالي، تشاد) كونه يوفر لها منفذا لتجارتها الخارجية نحو موانئ غينيا، وبالتالي هناك إجماع بين هذه الدول حول الأهمية الإستراتيجية لهذا الطريق في تنمية التجارة الداخلية والداخلية وتعزيز النمو ومكافحة الفقر.[2] وبالنسبة للجزائر يعد هذا الممر محورا مهما للوصول إلى أقصى جنوب البلاد حيث تتواجد حقول النفط والغاز، وأيضا منفذا إلى المناطق الصحراوية على الحدود المالية والنيجرية، حيث يعد شريان حيوي لنقل الإمدادات الوطنية نحو مناطق الجنوب، ويشكل محور العبور الرئيسي إلى البلدان المجاورة وقلب إفريقيا كما يربط بين عدد من المدن المهمة من بينها الجلفة والأغواط وغرداية قبل أن يصل إلى تمنراست على بعد 2000 كلم من الجزائر العاصمة.[3]

خريطة رقم 09: توضح الطريق العابر للصحراء والأجزاء التي يمسها

[1] Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, '' ***Le Corridor De La Route Transsaharienne Vers un corridor économique : Commercialisation et gestion de la route transsaharienne***'' (Genéve : CNUCED, 2022), p.40.

[2] محمد عيادي وآخرون، مرجع سابق الذكر، ص.06.

[3] Mohamed Ayadi, '' ***How About The Project Of The Trans-Saharan Road***'', in Proceedings Conference of Choice for Sustainable Development. Pre-Proceedings of the 23rd PIARRC World Road Congress (France: World Road Association (PIARC), 2007), p.06.

المصدر: Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, Op.cit, p.04.

2. **مشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء (TSGP) أو (Nigal):** هو مشروع تنموي إفريقي ظهر بشكل ملموس سنة 2002 في إطار شراكة النيباد، تم إطلاقه خلال قمة رؤساء الدول الإفريقية في جويلية 2001، ونظرا لتطور صناعة الغاز على المستوى العالمي وتوافر احتياطيات كبيرة في كل من الجزائر ونيجيريا، قررت الدولتان التعاون ودراسة إمكانية بناء خط أنابيب للغاز بطول يتجاوز 4000 كلم مخصص لنقل الغاز الطبيعي من نيجيريا إلى السوق الأوروبية عبر النيجر ثم الجزائر، وسرعان ما انضمت النيجر إلى المشروع في ضوء التأثيرات التنموية المحلية التي يمكن أن يحدثها هذا المشروع على المستوى المحلي.[1] يهدف هذا المشروع إلى تأمين إمدادات أوروبا بالغاز عبر بناء خط أنابيب تعبر قارة إفريقيا بمسافة إجمالية طولها 4128 كلم، تتضمن 1037 كلم في نيجيريا، و 841 كلم في النيجر، و 2130 كلم في الجزائر (انظر الخريطة رقم 10)، ويتوقع أن ينقل هذا الخط ما يقارب 20 إلى 30 مليار متر مكعب من الغاز سنويا كما تبلغ تكلفته حوالي 10 مليار دولار، يضاف إليها 3 مليار دولار لتجهيز البنية التحتية لتجميع الغاز في

[1] Abdelmajid Attar, '' ***Le gazoduc Nigéria–Europe (TSGP) : Un projet intégrateur ou un mirage ?***'', Energy Magazine Website, consulté le : 05 Août 2023, 15 :23.
https://linksshortcut.com/mLSKH

نيجيريا، وفي جوان 2009 اتفقت حكومات الجزائر والنيجر ونيجيريا على إنشاء القاعدة الغازية في حدود سنة 2015 كموعد نهائي للإنتهاء من المشروع.[1]

خريطة رقم 10: توضح أنبوب الغاز العابر للصحراء نحو أوروبا

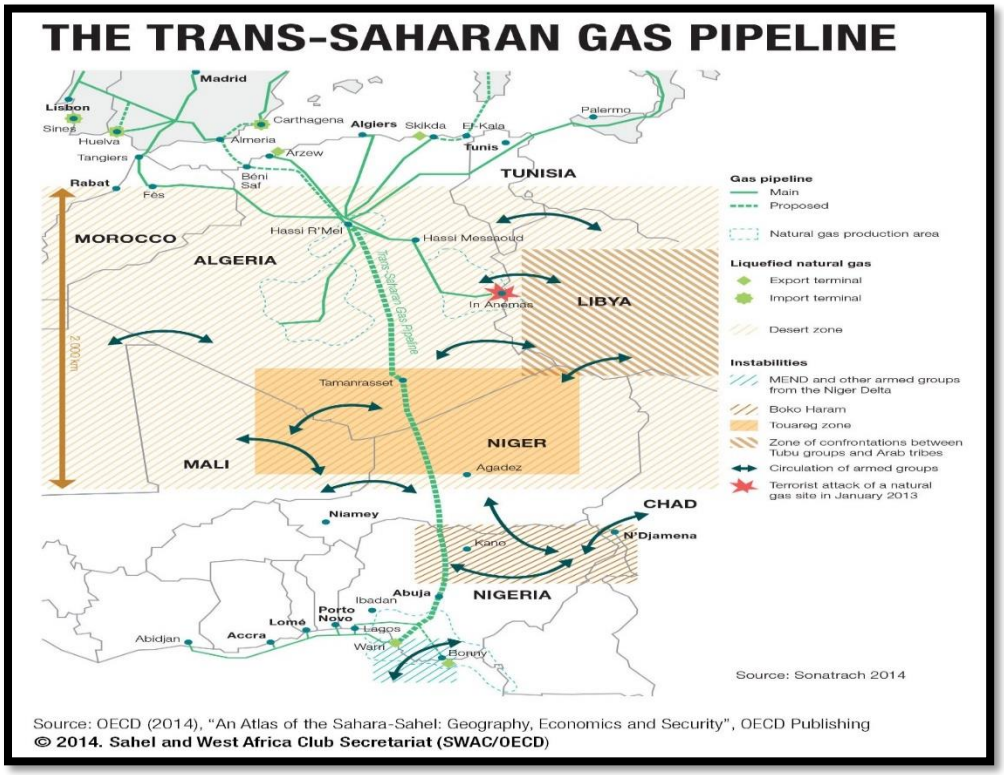

المصدر: Organisation for EconomicCo-operation and Development, '' *The Trans-Saharan Gas Pipeline*'' west africa brief, last seen 05 August, 2023, at 09 :06.

https://linksshortcut.com/slhgV

لم يتم إتمام المشروع وتوقف تماما إلى غاية 2022 أين بدأت أزمة الطاقة تلوح في أوروبا والعالم على إثر ما تسببت فيه الحرب الروسية الأوكرانية وقطع الإمدادات الغازية عن الدول الأوربية، ليعود هذا المشروع إلى الواجهة بعد اللقاءات المتتالية لوزراء الطاقة للدول الثلاث (الجزائر، النيجر ونيجيريا) – خصوصا في ظل سعي المغرب كذلك لإنشاء أنبوب غاز من نيجيريا نحو المغرب ليتم ربطه بأوروبا عبر إسبانيا–، ومن المتوقع أن يشكل دخول هذا المشروع حيز التنفيذ أثر بالغ على مستويات التنمية الاجتماعية

[1] بروال الطيب وخيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص.437.

والاقتصادية لجميع المناطق المتقاطعة وسيسمح بتزويدها بالغاز الطبيعي وخلق فرص العمل، وكذا تعزيز البنية التحتية في مجال الطاقة.

يعكس هذا المشروع رغبة الجزائر والدول المجاورة على تحقيق دور بارز في عملية "عولمة المبادلات" يأتي ذلك في خضم أن قطاع المحروقات يشكل أحد القطاعات التي تجسد عملية عولمة الأسواق العالمية من خلال قانون العرض والطلب على هذه الموارد الاستراتيجية، وبالتالي يعد هذا المشروع تطبيقا عمليا لمخرجات النيباد حول مشاريع الطاقة في إفريقيا حيث أصبح هذا القطاع عنصرا ضروريا لأي عملية تنموية، ويمكن أن يكون هذا المشروع نقطة انطلاق حاسمة لتعزيز الروابط والعلاقات التكاملية والاندماج بين البلدان المعنية، فمن خلال استقراء تاريخ التجارب للدول المتقدمة نجد أن مجال الطاقة له أهمية كبرى في تعزيز التواصل والتكامل الاقتصادي بين الأمم. [1]

3. **وصلة الألياف البصرية العابرة للصحراء (TSB):** هي أيضا إحدى المبادرات الرائدة في مجال البنية التحتية (PICI) 2010-2015 التابعة للنيباد، والتي تهدف إلى تسريع التنويع الاجتماعي والاقتصادي للبلدان التي يشملها هذا الخط، بالإضافة إلى توفير نطاق ترددي واسع وخلق بوابة بديلة إلى أوروبا عبر الجزائر العاصمة، وتوفير نقطة وصول للبلدان الإفريقية الواقعة في الداخل وغير المطلة على السواحل كما سيساعد على تشغيل الهياكل الأساسية الحيوية ورصدها وصيانتها وإدارتها بفعالية وكفاءة على طول الطريق العابر للصحراء.[2] تم إلحاق هذا المشروع بهذا الأخير من أجل ربط جميع التجمعات السكانية على هذا الطريق عبر الطرق المؤدية إلى مناطق أخرى من البلاد وخارجها وبقية أنحاء العالم، يتم هذا الاتصال من خلال خدمات: الهاتف، التلفزيون الرقمي، وشبكات البيانات بما في ذلك الإنترنت. وهو يستلزم استكمال جميع روابط الألياف الضوئية عبر الصحراء الكبرى في نيجيريا، النيجر، تشاد عبر الجزائر من خلال إنشاء قاعدة يمكن من خلالها بناء التنمية المستقبلية للتجارة الإلكترونية والخدمات المالية المتنقلة والإدارة الإلكترونية وما إلى ذلك، من خلال خفض تكلفة الوصول إلى خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات،

[1] أحمد بوقليلة، مرجع سابق الذكر، ص.92.

[2] Union Africaine, "***TRANS-SAHARAN OPTIC FIBRE BROADBAND PROJECT, (LAGOS – KONGOLAM, KATSINA) NIGERIA – ZINDER, REPUBLIC OF NIGER – ALGIERS, ALGERIA***", Union Africaine Website, last seen 07 Augest, 2023, at 23:45.
https://linksshortcut.com/yNbhN

التي لا تزال غير متاحة لعدد كبير من السكان.[1] يمتد الكابل البصري "الجزائر – أبوجا" بطول يفوق 4500 كلم، وسيؤمِّن المشروع شبكة بطول 2800 كلم للجزائر، و900 كلم للنيجر و800 كلم لنيجيريا، ويتم تمويله من خلال بنك التنمية الأفريقي (ADB) والاتحاد الأوروبي، بتوفير 80 مليون دولار أمريكي و29 مليون يورو على التوالي.[2] وتراهن الجزائر كثيرا على المشروع الرقمي الذي يساهم في تعميق التكامل الاقتصادي الإفريقي، فإذا كان الطريق العابر للصحراء يهدف إلى تكثيف التبادلات التجارية مع دول المنطقة، فإن خط الألياف البصرية يهدف إلى تعزيز تبادل البيانات والمعلومات بين الدول المعنية، ويعمق شبكة التواصلات فيما بينها.

تم عقد الدورة الأولى للجنة الإتصال المكلفة بهذا المشروع في جويلية 2022 بالجزائر، وفي هذا الصدد، أكد وزير البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية، "كريم بيبي تريكي"، خلال مشاركته في هذه الدورة على أن شطر الألياف البصرية الخاص بالجزائر قد تم الإنتهاء من أشغال إنجازه على مسافة قاربت 2548 كلم، كما أشار إلى أن هذا الأمر يتعلق بالخط الرابط بين الجزائر العاصمة وبين أنقزام (الحدود مع النيجر) وأيضا شطر آخر يمتد إلى تندوف (الحدود الموريتانية)، ما يؤكد التزام الجزائر على التنفيذ الفعلي لهذا المشروع الحيوي، وفي سياق متصل شدد الوزير على أن هذه الدورة الأولى ستسهم في "تعميق التنسيق والتشاور حول إمكانية تسريع مشروع تنفيذ هذه الوصلة المحورية للألياف البصرية مما سيشكل نموذجا واقعيا للشراكة الناجحة والمثمرة".[3]

يبدو واضحا من خلال هذه المشاريع الكبرى بأن الرهان الجزائري حول تحقيق أهداف النيباد يأخذ منحنى إيجابي نحو تكريس المزيد من التكامل القاري استنادا إلى الرؤية الإفريقية الشاملة المتمثلة في بناء إفريقيا مزدهرة ومتكاملة ويقودها الأفارقة أنفسهم، فتجسيد هذه المشاريع لها دلالة واضحة حول رغبة الجزائر

[1] African Development Bank, '' ***Trans-Sahara Optic Fibre Backbone Project (TSB)*** '' (Ivory Coast: African Development Bank, n.d), p.03.

[2] Paul Adepoju, '' Algeria, Nigeria eager to complete trans-Saharan fibre project", itweb Africa, last seen 08 Augest, 2023, at 10:26.
https://linksshortcut.com/rLbTu

[3] وكالة الأنباء الجزائرية، "ألياف بصرية: تسريع انجاز مشروع وصلة الالياف البصرية المحورية العابرة للصحراء الجزائر-ابوجا"، الموقع الرسمي للوكالة، تم الإطلاع على الموقع يوم 08 أوت 2023، الساعة: 20:33.
https://linksshortcut.com/LsWIj

في قيادة إفريقيا نحو بناء قدراتها الخاصة بها، بما يسمح بتحقيق الأهداف المرجوة في استراتيجية التعاون جنوب – جنوب.

III. على مستوى المشاريع المالية/ والمساعدات الإنسانية

من جهة أخرى، اعتمدت الجزائر على "**دبلوماسية المساعدات**" كأحد أدوات دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل تحقيق الأهداف الإنسانية والإنمائية، حيث عملت على ذلك من خلال مقاربتين أساسيتين:

1. **استراتيجية مسح الديون:** تندرج في إطار مساعي الجزائر لدعم التنمية في إفريقيا، حيث يعد مسح الديون أحد الوسائل الاقتصادية التي اعتمدتها من أجل تحقيق التنمية في الدول الـ 14 التي مستها العملية حسب ما صرح به الخبير الاقتصادي "مصطفى قيدش" مضيفا إلى أن الدولة اتبعت نهجا مختلفا في هذا الإطار من خلال عدم المطالبة بتسديد الفوائد والديون أو الإستثمار فيها، خاصة وأن تلك الديون كانت عبارة عن أصول في تلك الدول، لكن الجزائر ومنطلق تضامنها المطلق مع الدول الضعيفة قررت مسح هذه الديون دون أي شروط سياسية أو مساومات بما يسمح لهذه الدول بالحفاظ على مواردها المالية للتكفل باحتياجات شعوبها.[1] وتخص هذه الديون عدد من الدول الإفريقية بقيمة 902 مليون دولار (وبلدين عربيين بقيمة 504 مليون دولار) خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 من بينها أربع دول من الساحل الإفريقي بمناسبة الذكرى الخمسين لإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية ومس هذا الإعفاء كل من البينين وبوركينافاسو والكونغو، إثيوبيا، غينيا، غينيا بيساو، موريتانيا، مالي، موزمبيق، النيجر، ساوتومي وبرانسيبي، السنغال، السيشل وتنزانيا.[2] وهو ما يعكس تمسك الجزائر بمبدأ التعاون الدولي كأساس تقوم عليه مقاربتها الدبلوماسية، وأيضا مدى التزامها بضرورة تعزيز التنمية الاقتصادية والإجتماعية في إفريقيا ومكافحة الفقر كأحد الأولويات الكبرى للنيباد.

2. **استراتيجية المساعدات المالية ذات البعد الإنمائي:** شكلت أساسا مهما في نشاط الدبلوماسية الاقتصادية نحو منطقة الساحل الإفريقي، من خلال تقديم منح وهبات مالية لمساعدة هذه الدول على النهوض بتنميتها المحلية، فعلى سبيل المثال قدمت الجزائر سنة 2010 مساعدات مالية لدولة مالي

---

[1] وكالة الأنباء الجزائرية، "***مسح الديون: الجزائر دعمت دوما التحرر والتنمية الاقتصادية للبدان الإفريقية والعربية***"، الموقع الرسمي للوكالة، تم الإطلاع على الموقع يوم 09 أوت 2023، الساعة: 07:45.

https://linksshortcut.com/VSqpm

[2] خيراني بن ملوكة وعيسى طيبي، ***المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا ودول الساحل***" المجلة الأكاديمية للبحث القانوني 02 (2022): ص.270

بقيمة 10 مليون دولار من أجل تنمية الشمال المالي، موجهة لبعث مشاريع تنموية في ثلاث مناطق "غاو"، "كيدال"، و"تومبكتو"، وتندرج هذه المساعدات في إطار مخرجات أشغال "اللجنة الثنائية الحدودية المالية الجزائرية" التي عقدت بمدينة "بامكو" في جوان 2009 والتي أسفرت على عدة مشاريع من بينها مراكز للتكوين المهني، مراكز للمرافقة الاجتماعية، حفر الآبار، إنشاء مركز صحي وترميم آخر، وقد أشاد الرئيس المالي "توماري توري" في زيارته للجزائر سنة 2011 بالدور المحوري للجزائر في تنمية شمال مالي، وفي نفس العام قدمت 10 ملايين دولار أخرى لكل من النيجر وتشاد لإطلاق مشاريع تنموية كذلك.[1]

ومع استحداث الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية خلال أشغال قمة رؤساء الدول والحكومات للإتحاد الأفريقي المنعقدة بأديس أبابا في 2020 من طرف الرئيس عبد المجيد تبون، تم مأسسة هذه المساعدات من خلال إشراف هذه الوكالة على جميع المنح والهبات المقدمة، وقد تعهد بمنح 1 مليار دولار "من أجل التضامن والمساهمة في دفع عجلة التنمية بالقارة الأفريقية"، كما أكد الوزير الأول "أيمن عبد الرحمان" بأن ضخ هذا الرقم يعد إضافة في مجال التضامن الإفريقي بناءا على المقاربة الجزائرية التي تؤكد على أنه لا أمن في غياب التنمية. [2]

إذن، فالعديد من المساعي الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد تجسدت ولا تزال أخرى في صميم الأولويات الكبرى ما يؤكد على نقطتين أساسيتين، تتعلق الأولى بالدور المحوري الذي لعبته الجزائر في تجسيد أهداف هذه المبادرة على أرض الواقع من أجل صرف تلك النظرة النمطية عن إفريقيا وإعادة تنميتها وإدماجها في الاقتصاد العالمي. في حين أن النقطة الثانية تتمحور حول الأثر الإيجابي الذي يمكن تحقيقه عبر الإنخراط في هذه الشراكة الإقليمية بما يفتح أبواب الإستثمار وولوج الأسواق الإفريقية الواعدة عبر استغلال مختلف المشاريع الهامة التي أقامتها الجزائر، الأمر الذي من شأنه أن يحقق مصالحها الاقتصادية في القارة.

[1] المرجع نفسه، ص ص.270- 271.

[2] عبد الحكيم حذاقة، "***خصّصت مليار دولار لتنمية أفريقيا.. ماذا تستفيد الجزائر وما أولوياتها؟***"، موقع الجزيرة نت، تم الإطلاع على الموقع يوم 09 أوت 2023، الساعة: 14:55.

https://linksshortcut.com/cAjnJ

المطلب الثالث: تموضع الجزائر ضمن الرؤية الجديدة "لأودا-النيباد": تحليل وتقييم لأداء دبلوماسيتها الإقتصادية

كانت الجزائر من بين أبرز مهندسي أجندة الإتحاد الإفريقي 2063، التي تعد خطة عمل الإتحاد من أجل تحقيق الرؤية المتكاملة "**إفريقيا متكاملة ومزدهرة مسالمة**" وتعمل الدبلوماسية الجزائرية بشكل كبير جنبا إلى جنب مع الدول الأعضاء وأجهزة الإتحاد، من أجل التجسيد الفعلي لتطلعات الأجندة السبع وكذا المشاريع الكبرى الـ 14 المدرجة ضمنها، وتعبيرا عن رغبتها الحقيقة في تجسيد هذه الإلتزامات كانت الجزائر واحدة من التسع دول الأعضاء الأوائل التي قدمت تقريرها الوطني حول مدى تحقيق التقدم في تنفيذ أهداف الخطة العشرية الأولى لأجندة 2063 وهي الفترة من 2013 إلى 2019، كما تشارك بشكل كامل في عملية إصلاح الاتحاد الإفريقي التي انطلقت في جويلية 2016 بهدف تعزيز الأداء الوظيفي لهذه المنظمة القارية للرفع من أداء مهامها بكفاءة أكبر والتكيف مع التحديات الجديدة التي يفرضها الوضع الدولي.[1]

أظهر التقرير الأول الصادر عن مفوضية الإتحاد الإفريقي ووكالة التنمية للاتحاد الإفريقي "AUDA-NEPAD" أن الأداء القاري المتعلق بتنفيذ تطلعات أجندة 2063 كان مقبولا نوعا ما، حيث حققت الدول الإفريقية بعض التقدم بمجموع نقاط بلغ 32%. بالنسبة للطموح رقم 04 "إفريقيا سلمية وآمنة" كان أداء القارة جيدا بشكل ملحوظ حيث بلغت النتيجة الإجمالية 48% ويُفسَّر ذلك جزئيا بالآليات القائمة والقدرات المعززة للحفاظ على السلم والأمن على المستوى الوطني. على سبيل المثال، هناك نسبة كبيرة من الدول الأعضاء لديها مجالس وطنية للسلم والأمن، يضاف إليها الترتيبات القائمة على المستوى الإقليمي والقاري والتي تشمل مجلس السلم والأمن الأفريقي. كما سجلت القارة أداء جيدا نسبيًا في هدفها نحو تحقيق قارة متكاملة وموحدة سياسيا تقوم على مُثُل الوحدة الإفريقية ورؤية النهضة الإفريقية، حيث حققت 44% من من سنة 2019، وقد تم تحقيق ذلك من خلال الجهود الجماعية والمتضافرة التي بذلتها الدول الأعضاء بشأن تفعيل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بالإضافة إلى أعمال أخرى. وبالمثل، تم تسجيل أداء قوي نسبيا بنسبة 38% فيما يتعلق بالطموح رقم 06 المتمحور حول "إفريقيا التي تعتمد تنميتها على إمكانيات الشعوب الإفريقية". بالموازاة مع ذلك، كانت نسبة الأداء القاري فيما يتعلق بالتطلع رقم 01 حول "إفريقيا

[1] وزارة الشؤون الخارجية، ***الجزائر- الإتحاد الإفريقي***"، الموقع الرسمي للوزارة، تم الإطلاع على الموقع يوم 10 أوت 2023، الساعة: 08:12. https://linksshortcut.com/AouAG

مزدهرة تعتمد على النمو الشامل والتنمية المستدامة" منخفضة نوعا ما حيث بلغت 29%، والسبب في ذلك يرجع إلى تسجيل تقدم بطيء في تنفيذ ثلاثة من أصل سبعة أهداف، وهي "الاقتصادات المتحولة وخلق فرص العمل"، "الزراعة الحديثة لزيادة الإنتاجية وتحقيق الأمن الغذائي" و "الاقتصاد الأزرق/المحيطي المستدام من أجل النمو الاقتصادي المتسارع". لكن، ومع ذلك تم تسجيل تقدم ملحوظ في هدف "مستوى معيشة مرتفع وجودة الحياة والرفاهية للجميع" والذي ظهر من بين أمور أخرى، في زيادة وصول الأفراد لخدمات الأنترنيت بشكل واسع. فيما سُجلت درجة أداء ضعيفة بلغت 16% في جهود القارة نحو تحقيق تطلعاتها المتعلقة بالحكم الراشد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، مقارنة بأداء 2019. وبالمثل، سجل أداء القارة في مجال "تعزيز الهوية الثقافية القوية والتراث المشترك والقيم والأخلاق" درجة منخفضة بلغت 12% مقابل أهداف عام 2019 كذلك.[1] ويعزى السبب في تسجيل أداء ضعيف بالنسبة لمعايير الحكم الراشد والديمواقراطية إلى ضعف الأنظمة السياسية الإفريقية وانتشار الفساد وضعف الأداء الرقابي مما يجعل من الصعب الوصول إلى مستويات متقدمة، فيما تبقى مستويات الهوية الثقافية المشتركة متندية بالنظر إلى الماضي الإستعماري الذي خلف تبعية كبيرة خاصة ما تعلق منه باللغة والقيم وغيرها...

بالنسبة للجزائر، فقد شرعت في تنفيذ أجندة 2063 من خلال إدراج التطلعات والأهداف المذكورة سابقا في استراتيجيتها الوطنية، وقدمت تقريرها المرحلي الأول حول مدى تنفيذها للخطة العشرية الأولى 2013-2023 الذي حمل تقييم لمختلف الإنجازات والتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التنموية في إفريقيا وقد قدم الموقع الرسمي لوكالة التنمية للاتحاد الإفريقي/ النيباد "AUDA-NEPAD" أرقاما مفصلة حول الإنجازات التي حققتها الجزائر على هذا المستوى.

كان الأداء الجزائري من بين أقوى الأداءات الوطنية على مستوى القارة الإفريقية بنسبة بلغت 58% وهي نسبة جيدة مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، وقد احتلت المركز الثالث قاريا بعد كل السنغال بنسبة 65%، تليها إثيوبيا بنسبة 60%. يوضح كل من الشكل رقم 15 والأعمدة البيانية رقم 03 النسب التي حققتها الجزائر بالنسبة للطموحات السبعة لأجندة الإتحاد الإفريقي 2063.

[1] African Union Development Agency – NEPAD, "***First Continental Report on the Implementation of Agenda 2063***" (South Africa, Johannesburg: African Union Development Agency, 2020), p.01.

شكل رقم 15: يوضح مردودية الأداء الجزائري في تحقيق تطلعات أجندة 2063

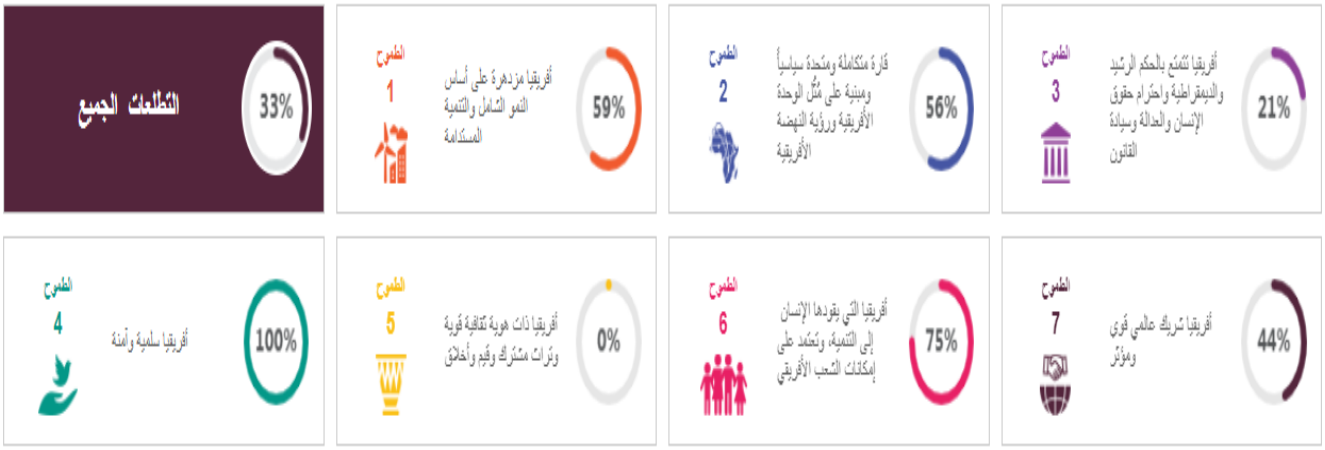

المصدر: African Union Development Agency '' *Agenda 2063* '', Op.cit.

رسم بياني رقم 13: توضح مسارات الأداء الجزائري في تحقيق تطلعات أجندة 2063

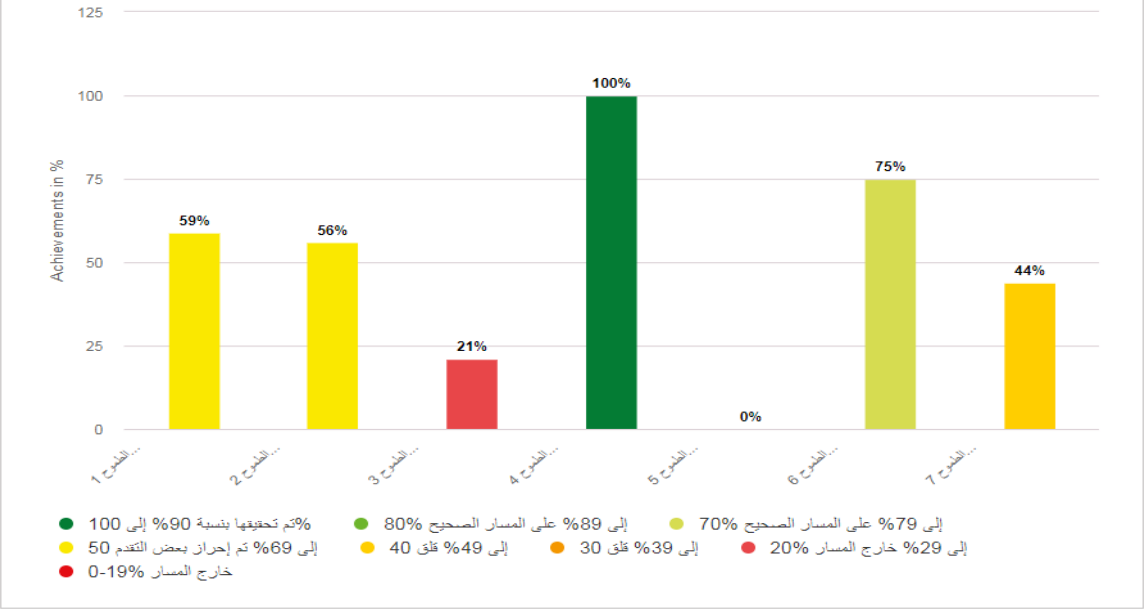

المصدر: African Union Development Agency '' *Agenda 2063* '', Ibid.

يتضح من خلال هاذين الشكلين بأن الجزائر حققت رقما قويا فيما يتعلق بالطموح رقم 04 نحو بناء إفريقيا مسالمة وآمنة أين وصلت إلى 100%، وهذا الرقم يحمل دلالة قوية على الدور الهام للدبلوماسية الجزائرية في تعزيز الأمن والسلم وحل مختلف النزاعات النشطة داخل القارة (مالي، النيجر، ليبيا...)، ودائما ما كان البعد الأمني من الشواغل الكبرى للجزائر خصوصا في منطقة الساحل الإفريقي التي تشكل "أرضا خصبة" لنمو التهديدات الأمنية اللاتماثلية، ولعل المبادرات الأمنية المختلفة التي أشرنا إليها سابقا تؤكد هذا

الطرح. ولهذا، كان التطلع 04 من الأولويات الهامة، بينما حل التطلع 06 كأولوية ثانية من خلال عزم الجزائر على أن تكون التنمية قائمة على سواعد الشعوب الإفريقية مع منح مكانة خاصة للشباب والنساء حيث قُدّر أدائها بنسبة 75% وهي نسبة متقدمة جدا تعكس الرؤية القوية بأن بناء إفريقيا لا يكون إلا من خلال الأفارقة أنفسهم من خلال منح مساحة كبرى لتمكين الشباب والنساء، والقضاء على الفوارق الاجتماعية بين الجنسين. في حين، أحرزت الجزائر نسبا متقاربة في التطلع 01 المتعلق بـ "بناء إفريقيا مزدهرة على أساس النمو الشامل والتنمية"، والتطلع 02 الذي يهدف لتحقيق "قارة متكاملة وموحدة سياسيا ومستندة إلى المثل العليا للوحدة الإفريقية الشاملة"، إذ سجلت نسبة 59% و56% على التوالي وهي قيم جيدة نسبيا حيث كان للمشاريع الهيكلية والإنمائية والمساعدات المالية التي قدمتها أثرا مهما في الدفع بمسار التنمية الإفريقية. ونجحت كذلك في تحقيق درجة متوسطة نوعا ما بالنسبة للتطلع الذي يهدف لجعل إفريقيا شريكا عالميا قوي ومؤثر، حيث وصلت النسبة إلى 44%، فيما حققت ضعفا ملحوظا وصل إلى 21% على مستوى التطلع 03 الرامي إلى تعزيز الحكم الراشد والديموقراطية حقوق الإنسان والسبب واضح في ذلك كون جل الأنظمة السياسية في إفريقيا لا تأخذ بمعايير الديموقراطية الحقيقية ناهيك عن انتشار الفساد السياسي وغياب حرية التعبير وضعف مؤسسات الدولة خاصة في الدول التي تشهد نزاعات متكررة، بينما لم تحقق الجزائر أي درجة بالنسبة للتطلع 05 المتعلق بجعل "إفريقيا ذات هوية ثقافية قوية، تراث مشترك وقيم وأخلاق"، بسبب ظاهرة "الإغتراب الثقافي" التي تجذرت بفعل الماضي الإستعماري في مقابل انحصار للثقافات الإفريقية الأصيلة، وضعف المنظومة التعليمية الإفريقية.

بالنسبة للأهداف الـ 20 المتمخضة عن هذه التطلعات السبع، فقد كان الأداء الجزائري متباينا بين إحراز تقدم كبير في عدد من الأهداف، بينما كان الأداء متوسطا وأحيانا ضعيف بالنسبة لأهداف أخرى وتوضح الأعمدة البيانية رقم 04 أدناه هذه التباينات بدقة، حيث نلاحظ بأن الجزائر حققت أداءً كاملا بنسبة 100% في أربع أهداف وهي: الهدف 07، الهدف 13، الهدف 14، الهدف 15، وتنعكس هذه الأهداف على ترتيب الأولويات التالية: تحقيق اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً وقادرة على الصمود في مواجهة المناخ، تحقيق السلام والأمن والاستقرار، إفريقيا مستقرة ومسالمة، منظومة إفريقية للسلم والأمن التي تضطلع بوظائفها ويتم تشغيلها على نحو تام، في حين حققت أداء جيدا بنسبة 83% لكل من الهدف 06 نحو تحقيق إقتصاد أزرق/محيطي، والهدف 09 المتعلق بإنشاء وتشغيل المؤسسات النقدية والمالية القارية، لتأتي الأهداف 10، 18، و17 بنسب تراوحت بين 76%، 76%، و74% على التوالي وتتعلق بتجسيد بنية

تحتية ذات مستوى عالمي في كل أرجاء إفريقيا، إشراك وتمكين الشباب والأطفال، وتحقيق المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات، بينما تم إحراز بعض التقدم للأهداف 01، 02، 19 بنسبة 67% و60% للهدف 03 وهي المتعلقة بتحقيق مستوى معيشة مرتفع وجودة حياة ورفاهية للجميع، تعليم جيد للمواطنين وتعزيز ثورة المهارات بالعلم والتكنولوجيا والإبتكار، إفريقيا شريك رئيسي في الشؤون العالمية والتعايش السلمي. وكان الأداء دون المتوسط في بعض الأهداف وتشمل الهدف 04 المتعلق بالإقتصادات المتحولة وفرص العمل، وأيضا الهدف 11 المرتبط بترسيخ القيم والممارسات الديمقراطية والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وكذا الهدف 20 من خلال جعل إفريقيا لا تعتمد على المعونة وتتولى المسؤولية الكاملة لتمويل تنميتها، وكانت النسب تتراوح بين 44%، 42%، و37% على التوالي. وفي المرتبة الأخيرة جاءت الأهداف 05، 08، 12، 16 بأداء ضعيف إلى منعدم، حيث كانت النسب 22% للزراعة الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية والقيمة المضافة (الهدف 05)، و9% للولايات المتحدة الإفريقية (الهدف 08)، بينما لم تحقق الجزائر أي درجة في الهدفين 12 و16 المتعلقين ببناء المؤسسات القادرة والقيادة القابلة للتحول على جميع المستويات، وتحقيق النهضة الثقافية الإفريقية وكانت النسبة 0%.

رسم بياني رقم 14: توضح مدى التقدم الذي أحرزته الجزائر في تحقيق الأهداف 20 لأجندة 2063

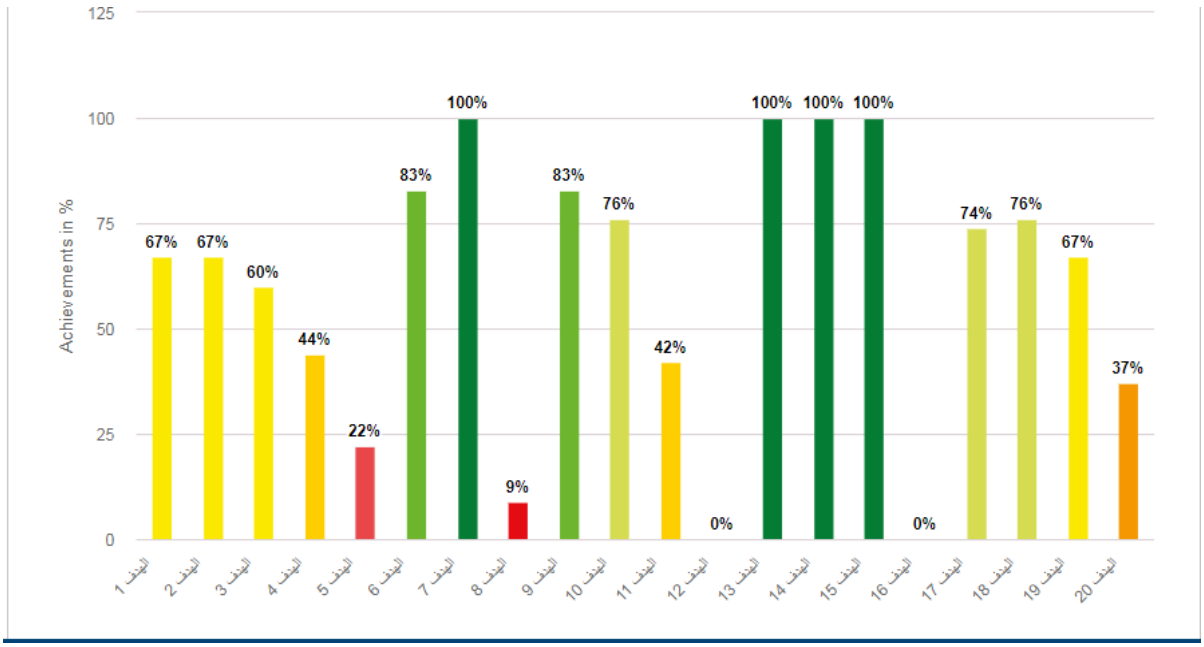

المصدر: African Union Development Agency '' *Agenda 2063* '', Ibid.

نستنتج من خلال القراءة السابقة لأداء الجزائر من حيث مدى تحقيقها للأهداف المرسومة في أجندة 2063 بأن تركيز الاهتمام كان منصبا على "الأبعاد الأمنية" بدرجة أكبر، حيث حققت أداءً كاملا في الأهداف المرتبطة بتحقيق الأمن والسلم في إفريقيا متبوعة بالأبعاد الاقتصادية من خلال تحقيق أداء جيد ومتقدم وهو ما عكسته المشاريع التي أشرنا إليها سابقا، لتأتي بعدها الجوانب السياسية والثقافية بدرجة أقل اهتماما وكان مستوى الأداء متدني إلى منعدم أحيانا. وهذه النتيجة تؤكد الفكرة التي انطلقنا منها في بداية هذا الفصل من خلال الإشارة إلى أن توجهات الدبلوماسية الجزائرية نحو إفريقيا عموما تستهدف الأمن عن طريق التنمية، فالجزائر أدركت بأن الإستناد إلى المقاربة التنموية الاقتصادية هو الأساس الأول لبناء الأمن الإفريقي خاصة في دول الساحل جنوب الصحراء؛ فمن غير الممكن القضاء على مواجهة التحديات الأمنية دون تجفيف المصادر التي تغذيها وفي مقدمتها الفقر وغياب التنمية، كما أنه من الصعب الحديث عن تحقيق تنمية مستدامة ونمو إقتصادي في بيئة غير مستقرة أمنيا وتعاني العنف والأزمات المتكررة، وعلى هذا الأساس تبرز العلاقة الطردية التبادلية بين الاستقرار الأمني وتحقيق التنمية المستدامة وهي المقاربة التي اعتمدتها النيباد منذ تأسيسها سنة 2002 إلى غاية إطلاق مشروع 2063، وهو نفس النهج تبنته الجزائر كذلك.

أما من حيث المشاريع الرائدة التي تبنتها "أودا النيباد" في إطار رؤية 2063، فقد ورد في التقرير الصادر عن مفوضية الإتحاد الإفريقي و"أودا النيباد" والذي أشرنا إليه سابقا– إلى بعض الإنجازات التي تعمل عليها الجزائر حاليا من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية في إفريقيا والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية:[1]

1– **شبكة القطار الإفريقي فائق السرعة (High–speed train):** تم إكمال وتوثيق الدراسة التفصيلية لتحديد نطاق شبكة السكك الحديدية السريعة المتكاملة في إفريقيا، وتدخل الآن المرحلة التالية وهي تطوير دراسة الجدوى التي ستكمل جهود برنامج تطوير البنى التحتية في إفريقيا (PIDA II) عن طريق تحسين الخطوط القائمة من النمط القياسي إلى النمط المتسع للسكك الحديدية، بالإضافة إلى تحديد معالمها ومواصفاتها التقنية.

[1]African Union Development Agency, "***Algeria on Implementation of Agenda 2063***", AUDA–NEPAD Website, last seen 14 Augest, 2023, at 11:16.
https://linksshortcut.com/ZFETP

2- **ربط النقل المتعدد الوسائط من أجل التنمية الاقتصادية (Multimodal transport connectivity for economic development):** حيث انطلقت الاستعدادات لدراسة الجدوى الخاصة بالطريق السيار العابر للمغرب "transMaghreb highway".

3- **المبادرة الرئاسية لدعم البنية التحتية في إفريقيا (PICI):** إلى غاية الآن، يدعم 12 رئيس دولة وحكومة أفريقية (بما في ذلك رئيس دولة الجزائر) مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، وتتزايد العضوية مع مرور الوقت، مما يعكس الالتزام الواضح للقادة الأفارقة بتطوير البنية التحتية بشكل كبير في جميع أنحاء القارة.

4- **مركز معلومات PIDA الافتراضي (Virtual PIDA Information Centre):** بدأ التجسيد الفعلي لهذا المركز، من خلال العمل على جمع البيانات حول برنامج PIDA في خمسة بلدان، من بينها الجزائر كعضو وحيد في منطقة المنطقة العربي "UMA" يعمل على هذا المستوى.

5- **تعزيز المنظومة الصحية الطبية في إفريقيا (Strengthening Africa Medical Health Regulation):** تساهم الجزائر برؤيتها من أجل إضفاء الطابع المحلي على قانون الاتحاد الأفريقي النموذجي بشأن المنتجات الطبية لتحسين الوصول إلى أدوية آمنة وعالية الجودة. كما تمت الموافقة على معاهدة الوكالة الأفريقية للأدوية (AMA) على مستوى قمة الاتحاد الأفريقي، وهي جاهزة للتوقيع عليها من قبل الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، وقد وقعت ثلاث دول بالفعل على المعاهدة، من بينها الجزائر.

وعلى هذا الأساس، يتضح بأن التكامل الإفريقي يعد أحد الأولويات الكبرى للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من خلال اهتمامها بمختلف البرامج والمشاريع الرائدة ضمن التوجهات الجديدة لأودا النيباد في إطار رؤية 2063، عن طريق تعبئة الموارد اللازمة لضمان تجسيد أهم هذه المشاريع والعمل كذلك على أن تكون شريك فعال في إثراء الطروحات بشأنها، كما يبدو واضحا أيضا سعيها لتكريس نظرة أكثر شمولية ذات بعد قاري من خلال عملها على مستويات مختلفة من تطوير البنى التحتية، إلى دفع المشاريع التنموية والإهتمام بتكنولوجيا الإتصال والمعلومات، وصولا إلى الأمن الصحي.

المبحث الثالث: تقييم الدور التنموي للدبلوماسية الجزائرية في إطار مشروع النيباد: تحليل الآثار الإقتصادية والتحديات المواجهة

إن التقدم الذي أحرزته الدبلوماسية الاقتصادية على مستوى النيباد من خلال استعراض جملة المشاريع والبرامج السابقة المندرجة ضمن استراتيجيتها لدعم أطر التنمية في منطقة الساحل والدفع بعجلة التكامل الإقليمي، يثير عدد من الأسئلة حول العوائد المتوقعة على الاقتصاد الوطني، ومدى نجاعة الأداء الدبلوماسي في ظل وجود تحديات ترهن الآثار الإيجابية لهذه المشاريع وتقوض فرص نجاحها على المدى الطويل.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة والفوائد المتوقعة

عملت الجزائر بقوة من خلال مشاركتها في مبادرة النيباد بالتعاون مع دول إفريقية أخرى، على تعزيز دورها في القارة الإفريقية والتعامل مع قضاياها الهامة بشكل أكثر فعالية، وكان هدفها الرئيسي هو دعم دورها الإقليمي على المستوى القاري والخروج من العزلة التي فرضتها الأوضاع الداخلية، وشكلت النيباد أحد أولوياتها الكبرى من أجل تحقيق مشاركة إفريقية أكبر في المشاريع الدولية الكبرى مع الأخذ في الاعتبار الجوانب السياسية التي تحملها هذه المشاريع، وفي سبيل تحقيق أهداف الألفية للتنمية على المستويات الوطنية، القارية والدولية، قامت الجزائر بإنجاز مشاريع اقتصادية هيكلية ذات أهمية كبرى ضمن هذه الرؤية الإفريقية الجديدة، وقد ركزت في مجملها على تعزيز الاتصال والتكامل الإقليمي على غرار الطريق العابر للصحراء، أنبوب الغاز العابر للصحراء وكذا مشروع شبكة الألياف البصرية، وتعكس جميعها الرؤية الجزائرية لإفريقيا التي تعتمد على استراتيجية تقوم على ضرورة أن تكون هناك شراكة حقيقية تأخذ بعين الاعتبار المصالح المشتركة وتوفر فرص متكافئة لدول القارة من خلال مساعدتها على تحقيق التنمية بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز البنية التحتية وتنمية المشاريع الهامة يمكن أن يخلق أطر جديدة للتبادلات الاقتصادية والتجارية على المستوى الإقليمي.[1] فالجزائر كان دورها بارز بشكل واضح من خلال العمل الميداني الرامي إلى تحقيق التنمية، حيث تشدد على أهمية مفهوم الشراكة كوسيلة حيوية لتعزيز الاستقرار والأمن، وتؤمن أن تحقيق هذه الأهداف يتطلب معالجة نقاط الضعف على المستوى السياسي والاجتماعي التي لها أثر في تغذية النزاعات، وهذا يمكن تحقيقه من خلال تنفيذ المبادرات القائمة على الإرادة السياسية والإقتصادية، بالإضافة إلى التعامل مع قضايا تدفق رأس المال وتوسيع طرق الوصول إلى الأسواق، وتعزيز

[1] إكرام مياسي، "***موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة الجزائر***" (أطروحة دكتوراه في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2016/2015)، ص ص.324- 325.

مبادرات التنمية البشرية.[1] ويمكن تشخيص أهم الفرص والوعود التي تقدمها النيباد من خلال عدد من النقاط الهامة:

I. تأهيل الاقتصاد الوطني وتنويعه

إن الشراكة الجزائرية مع الدول الإفريقية في إطار النيباد من شأنها أن تتيح المجال من أجل تنويع إقتصادها الوطني في خضم المزايا التي توفرها لها هاته المبادرة الإقليمية، كما قد توفر فضاءا مناسبا للإندماج في الاقتصاد العالمي خصوصا في ظل مساعيها للإندماج في منظمة التجارة العالمية، فمن شأن هذه الشراكات أن تساعد على تأهيل وتقوية المنظومة الاقتصادية الوطنية، ثم إن التحولات والتفاعلات التي يشهدها الاقتصاد العالمي تفرض على الجزائر تنويع شراكتها للإستفادة من المزايا الاقتصادية التي توفرها على غرار:[2]

- الوصول إلى الأسواق الواعدة لتصريف منتجاتها.
- زيادة المداخيل وجلب العملة الصعبة مما ينعش الخزينة العمومية ويساهم في تغطية مختلف النفقات.
- تنويع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات وفي مختلف المجالات.
- توفير فرص العمل من خلال تشجيع الإستثمارات وزيادة التصدير نحو القارة.
- تنويع مجالات الإستثمار لتشمل قطاعات مختلفة كالزراعة والصناعة والسياحة والتي تضمن موارد مالية مستدامة.

II. تعزيز التكامل الإقليمي مع دول القارة

أولت الجزائر أهمية خاصة لمشاريع البنى التحتية كونها الأساس الأول الذي يسهل عملية اندماجها في محيطها الإفريقي، وقد أكد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في خطابه عبر القمة السادسة لرؤساء دول وحكومات لجنة تنفيذ النيباد لمناقشة موضوع الهياكل القاعدية، أن هذه الأخيرة "**تعد أداة محورية لإستراتيجيتنا التنموية، لذلك علينا أن نحيطها بكل العناية، والموارد اللازمة**"، وهذا الأمر من شأنه أن يساهم في التقريب بين الشعوب كون أن المشاريع التي تحملها النيباد ذات أبعاد إقليمية مشتركة، كما سعت

[1] سمير قلاع الضروس، "المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي"، مرجع سابق الذكر، ص ص.171-172.

[2] حمزة غربي وعصام خالدي، ***الإستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية***" مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية 05 (2020): ص.230.

الجزائر من خلال هذا إلى رسم صورة ذهنية إيجابية عن نفسها لدى الجماعة الإفريقية، حيث ترى في تجربتها التنموية فرصة لتقديم نموذج إفريقي إقليمي ناجح من شأنه تعزيز التكامل الإقليمي قاريا، وهو ما أكده الرئيس عبد العزيز بوتفليقة قائلا: "**وزيادة على بعدها الوطني، فإن المشاريع الكبرى، التي باشرتها بلادي، في إطار مخططاتها التنموية المختلفة، وبالنظر إلى أهميتها، تعد عوامل مشجعة على الاندماج الإقليمي والقاري، وهي قادرة على أن تعكس تماما، دور الجزائر ورسالتها، بصفتها همزة وصل وملتقى للتبادل بين إفريقيا، والبحر المتوسط، والعالم العربي، والفضاء الإسلامي المترامي الأطراف...**". كما شددت على ضرورة توفر مؤسسات إفريقية تشرف على تطوير هذه المشاريع، ويعد برنامج الإتحاد الإفريقي لتطوير البنية التحتية أساسا مشجعا للجهود التي تبذلها الوكالة الجديدة للتخطيط والتنسيق في تنفيذ برنامج التنمية الإفريقية. أما على المستوى الفلاحي، فقد أكدت الجزائر أن مبادرة النيباد كونها مشروعا طموحا منحت الأهمية الكبرى لتطوير القطاع الزراعي، وأوضح الرئيس الجزائري بوتفليقة أن تنمية الزراعة في إفريقيا تمثل أولوية في إطار مبادرة الشراكة الجديدة، بهدف تعزيز الأمن الغذائي وزيادة الصادرات الزراعية واستغلال الفرص المتاحة بأفضل الطرق لولوج الأسواق العالمية، كما ضاعفت جهودها في تشجيع دول القارة لإنتاج محاصيل ذات مردودية عالية، وقدمت ابتكارات ووسائل جديدة لتحقيق هذا الإنتاج... ومن شأن للبرنامج الشامل لتنمية الفلاحة الإفريقية أن يشكل الإطار الفعّال لتنفيذ الخطط والمشاريع التي ستسهم في تعزيز الزراعة في القارة. [1]

III. الوصول إلى الأسواق الإفريقية وتعزيز التبادل التجاري

من جانب آخر، فإن المشاريع الهيكيلة التي أشرنا إليها سابقا توفر مزايا اقتصادية هامة جدا وخاصة مشروع الطريق العابر للصحراء، إذ يعد بوابة الجزائر نحو السوق الإفريقية، وفيما يلي أهم الميزات التي يمكن أن يوفرها:

– من خلال هذا المشروع، ستكون للمنتجات الصناعية والغذائية لدول المنطقة ككل الفرصة للوصول إلى أسواق متنوعة وواسعة.

– سيسهم هذا الطريق في تنشيط التجارة المحلية مع دول المنطقة، مما سيزيد من الطلب على المنتجات الزراعية والحيوانية المحلية.

[1] أحمد بوقليلة، مرجع سابق الذكر، ص ص.88-89.

– سيعزز هذا المشروع التبادل التجاري مع دول الساحل مثل النيجر ومالي، وذلك ضمن نطاق النظام المعروف بتجارة المقايضة.

– سيسهل هذا الطريق أيضا عمليات وضع اتفاقيات ومعاهدات بين الدول والمنظمات الإقليمية في مختلف القطاعات.

– سيشكل الطريق عاملا مساعدا في تحقيق الإندماج وتنسيق الجهود بين الدول فيما يتعلق بالطرق والاستراتيجيات المتبعة.

– سيساعد هذا المشروع على تنسيق السياسات الاقتصادية وزيادة قدرات التفاوض مع الشركاء الإقليميين.

– هذه الميزات، جعلت الجزائر تؤكد على "**أن الاتحاد الإفريقي وبرنامج النيباد، ينظران إلى مشروع الطريق العابر للصحراء على انه مشروع سيفتح أفاقا واعدة اقتصاديا ثقافيا وأمنيا**".[1]

IV. تعزيز الدبلوماسية الطاقوية

أما بالنسبة لمشروع أنبوب الغاز العابر للصحراء، فبإمكانه أن يعزز من المكانة الطاقوية للجزائر على الصعيد الإفريقي وحتى العالمي، فبالإضافة للقدرات الطاقوية الهائلة التي تحوزها في مجال الغاز الطبيعي والتي جعلتها تصنف كسادس أهم احتياطي للغاز الطبيعي في منظمة دول "أوبك" ومن أكبر المصدرين في إفريقيا، فإن هذا يعد مكسبا إضافيا لتعزيز دبلوماسية الطاقة وتطويعها لخدمة الاقتصاد الوطني من خلال ربط خط الأنابيب الآتي من نيجيريا بشبكة خطوط الغاز الجزائرية لتشكل بذلك محورا استراتيجيا هامة في معادلة الطاقة الإفريقية–الأوربية باعتبارها دولة عبور نحو الضفة الأخرى الأمر الذي من شأنه مضاعفة الإمدادات الطاقوية وما يترتب عنها من آثار اقتصادية هامة سواء بالنسبة للإقتصاد الوطني، وحتى الدول الأخرى التي يشملها هذا المشروع.

V. تفعيل الشراكات الاقتصادية جنوب–جنوب

يتضح جليا من خلال هذا بأن جل هذه المشاريع التي تبنتها الجزائر تندرج ضمن استراتيجيتها لتعزيز التعاون جنوب–جنوب، والاستفادة من الفرص الاقتصادية وتعزيز التكامل التجاري بين الدول الإفريقية حيث يمكن لهذه المشاريع تقديم الإضافة اللازمة للإقتصاد الوطني إذا ما تم تنفيذها بنجاح في المستقبل القريب.

[1] المرجع نفسه، ص.91.

يأتي ذلك في ظل ارتباط الأداء الاقتصادي بأسعار النفط التي تشهد تذبذبا وعدم استقرار، وكذا نقص البدائل المتاحة التي تساهم في تنويع الاقتصاد الوطني مما يجعل هذه المشاريع خيارات استراتيجية مهمة وواعدة يمكن أن تساعد في تحقيق أداء اقتصادي جيد في حالة استغلال كافة المزايا التي توفرها. أكثر من ذلك من الممكن أن يكون لها تأثير إيجابي في تغيير الواقع الاقتصادي المتدهور في منطقة الساحل، وخصوصاً في الدول التي تقع على مسار المشاريع مثل النيجر، تشاد، مالي وبوركينافاسو، حيث ستساهم في إنشاء مناطق للنشاط الاقتصادي، وإقامة موانئ جافة، وفتح ممرات نقل إلى إفريقيا جنوب الصحراء، وتخفيض مسافات وزمن نقل البضائع عبر ميناء الوسط (شرشال) الذي يجري العمل بشأنه في الجزائر، ومن شأن هذه المزايا أيضا أن تعود بالفائدة على شريحة الشباب، حيث ستقدم عشرات الآلاف من فرص العمل كما ستستفيد أيضا الشركات ورجال الأعمال حيث ستوفر لهم بنية تحتية تشجع على الاستثمار والتصدير مما يمنحهم فرصة لتحقيق مكانة في أسواق تضم أكثر من 300 مليون مستهلك.[1]

يمكن القول بأن رهان الجزائر على تجسيد مبادرة النيباد يعد خطوة هامة في مسار بعث دبلوماسيتها الاقتصادية من أجل تحقيق مصالحها، بالنظر إلى حجم الفوائد المترتبة على مختلف المشاريع التي نفذتها الجزائر في هذا الإطار، لكن وبالرغم من ذلك يبقى هذا الرهان مقيد بمجموعة من التحديات والمعيقات التي حالت/تحول دون إحراز تقدم فعلي وواضح، وهو ما سيتم تناوله في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: التحديات المواجهة لأدوار الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية

عجلت الجزائر بضرورة تجسيد المشاريع الرائدة في النيباد بهدف إنعاش مسارات التنمية في منطقة الساحل بالنظر لما تكتسيه هذه البرامج من أهمية بالغة، وقد اقترن هذا التوجه بالحفاظ على المصالح القومية للجزائر في المنطقة خاصة وأنها تصنفها كونها العمق الإستراتيجي لها، وكانت النيباد فرصة رائعة للتحرك على هذا المستوى الإقليمي حيث تم إحراز تقدما لافتا، لكن تبقى مخرجات هذا الأداء متواضعة بالنظر إلى سلسلة التحديات والإشكالات التي كانت سببا مباشرا في تعطيل مسار تقدم هذه النجاحات وسنقوم بعرض أهم هذه التحديات في النقاط الأساسية التالية.

I. الهشاشة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي

[1] لزهاري زواويد ويمينة مفاتيح، "***المشاريع الإستثمارية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل***" مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية 05 (2020): ص ص.33-34.

أشرنا سابقا من خلال توصيف البيئية الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي كونها منطقة هشة ومنكشفة أمنيا ويعبر عليها أحيانا بقوس الأزمات، حيث تعد بيئة معقدة ومهددة بانتشار التهديدات الخطيرة، ويتجلى هذا بشكل مباشر في تهديدات الأمن القومي للجزائر والدول المجاورة لها، هذا ما يجعل المنطقة بأكملها تعاني من فراغ أمني يصعب التحكم فيه والتصدي للمخاطر التي تشملها من خلال انتشار الجماعات المسلحة بمختلف تنوعات أيديولوجياتها واستراتيجياتها الميدانية المختلفة، على غرار تنظيم "القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" وزيادة التهديد المتعلق بالجريمة المنظمة والمرتبط بتهديدات أخرى مثل تجارة المخدرات والأسلحة وكذا جرائم الاختطاف بغرض الفدية لزيادة الإيرادات المالية لهذه الجماعات، بالإضافة إلى تزايد حركة التدفقات البشرية غير الشرعية لتصبح دول مثل الجزائر نقطة عبور وتجمع للعديد من المهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول أخرى كمالي، نيجر وتشاد، وقد أصبح من الصعب مواجهة هذا الإنكشاف الأمني طويل الأمد الذي أصبح سمة ملازمة للمنطقة رغم تعدد المقاربات على الصعيدين المحلي والإقليمي والدولي لتشابك المخاطر والتهديدات الأمنية.[1] ولا تخرج مبادرة النيباد عن هذه المقاربات حيث واجهت تحديات كبيرة بشأن تجسيد أهدافها في ظل هذه البيئة المضطربة، وهو ما انعكس على محدودية مردوديتها في الأداء رغم ما حققته من نتائج.

فرغم تكريس الجزائر لجهودها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية واعتبارها أساسًا لتحقيق الأمن والاستقرار إلا أن تحقيق معادلة الأمن والتنمية تشكل تحدي كبير في الساحة الإفريقية ومنطقة الساحل على وجه الخصوص؛ فعدم الاستقرار الأمني يمكن أن يعرقل عمليات التنمية، وبالمثل الهشاشة الاقتصادية يمكن أن تؤدي إلى زيادة احتمال حدوث نزاعات واضطرابات أمنية؛ فتأمين الدولة وحماية حدودها ومؤسساتها لا يمكن أن يتم منفصلا عن حماية الأفراد والشعوب التي تحتاج بشكل أساسي إلى الحماية من التهديدات المختلفة سواء كانت تتعلق بالأمن الجسدي أو النفسي أو التحديات البيئية والصحية، ويتجلى هذا ضمن نطاق ما يعرف بالأمن الإنساني الذي يعتبر الفرد وحدة أساسية للتحليل، حيث أن تحقيق أمن الفرد يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحقيق أمن الدولة، ومع ذلك يبدو أن هذا الجانب من الأمن الإنساني يفتقر إلى اهتمام كاف في منطقة الساحل حيث تبدو التحديات الكبيرة والظروف الاقتصادية الصعبة هي الأولوية

[1] بروال الطيب وخيرة بن عبد العزيز، مرجع سابق الذكر، ص.454 -455..

الرئيسية.[1] وبالتالي يبدو من الصعب الحديث عن مكاسب وإنجازات تنموية في ظل واقع أمني معقد فالإستقرار الأمني والسياسي يعد محددا أساسيا للإقلاع التنموي. على سبيل المثال، تحتاج النيباد إلى استثمارات ضخمة لتمويل مشاريعها الرائدة، لكن القاعدة الاقتصادية تقول بأن عمليات الإستثمار تتوقف على مدى وجود بيئة أمنية مستقرة مما يعني صعوبة تمويل هذه المشاريع، أكثر من ذلك دائما ما تكون هذه المنشآت القاعدية عرضة للهجمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة الأمر الذي يفرض أعباء أخرى لتأمينها خصوصا في النقاط السوداء التي يكثر فيها نشاط هاته الجماعات، ولعل أبرز مثال يمكن أن نسوقه في هذا السياق هو الهجوم الإرهابي على محطة إنتاج الغاز في تيقنتورين بعين أمناس سنة 2013، والذي شكل تهديدا خطيرا للإقتصاد الوطني.

II. مشكلة التمويل والتبعة المالية

واجهت النيباد سلسلة من التحديات المالية والفنية التي أثرت بشكل كبير على فئات واسعة في إفريقيا، وتؤكد الوثيقة المؤسسة في الفقرة 4 أن القارة تعاني من مشاكل تسعى إلى معالجتها، ويلاحظ بحق أنه "في إفريقيا يعيش 340 مليون شخص أو نصف السكان على أقل من دولار أمريكي واحد في اليوم ويبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 140 لكل 1000 طفل، ويبلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 54 عاما فقط، ويحصل 58% فقط من السكان على المياه الصالحة للشرب، ويبلغ معدل الأمية بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عاما 41 بالمائة، ولا يوجد سوى 18 خط هاتف رئيسي لكل 1000 شخص في إفريقيا مقارنة بـ 146 في العالم ككل و567 في البلدان ذات الدخل المرتفع"، وهذا مؤشر واضح على أن هناك تحديًا هائلاً يؤثر على مختلف الطبقات إلى حد كبير وهو ما تسعى النيباد جاهدة إلى معالجته، وقد اعتُبر تمويل مشاريع النيباد تحديا حاسما يواجه التنفيذ الفعال لمختلف البرامج الإنمائية وكإطار للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية صممه الأفارقة من أجل إفريقيا، فقد توقع القادة المؤسسون أن يأتي الجزء الأكبر من الأموال من الشركاء الدوليين ليكون توقعهم في النهاية غير صائب وهذا لأنه عندما تم تقديم المبادرة في قمة مجموعة الثمانية في يونيو 2002 تلقت ردودا فاترة إلى حد ما ويعزى السبب في ذلك إلى افتقار الدول الإفريقية للشفافية والمسائلة، وكذا افتقارها للموارد اللازمة لتنفيذ إطار العمل، كما أن الادعاء بأن أهداف النيباد تنفي مصلحة الشركاء الدوليين وهم يرون أن معالجة

[1] وهيبة دالع، ***المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي –النيباد كآلية للتنمية الشاملة–*** " مجلة دراسات استراتيجية 08 (2013): ص.59.

القضايا المتعلقة بالتهميش في إفريقيا في إطار النظام الاقتصادي العالمي ليست مهمة، لأن معالجة هذا الاختلال الهيكلي سيضر باقتصادياتهم ومصالحهم.[1]

فيما يؤكد آخرون بأن المبادرة لم تكن واقعية بما يكفي عندما افترضت أن الرأسمالية الغربية ستقدم يد المساعدة لإفريقيا للخروج من حلقة التخلف والفقر، ودمجها في الاقتصاد العالمي على أساس علاقة "شراكة" متكافئة وعادلة؛ فالدول الغربية ليست سوى تلك القوى الاستعمارية التي نهبت موارد إفريقيا أثناء فترة الاستعمار وما زالت تستمر في ذلك تحت مسوغ النظام السياسي والاقتصادي العالمي الحالي ومؤسساته. علاوة على ذلك، مفهوم "الشراكة الجديدة" الذي تروج له مبادرة النيباد يبدو أنه يعزز من "المشروطية" التي تفرضها الدول الغربية والمؤسسات المالية الدولية على إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك يعمق هذا المفهوم العلاقة غير المتكافئة بين الطرفين، حيث تتحمل الدول الإفريقية عبء تصحيح "نظام القرون الاستعمارية السابقة" بشكل أساسي، بدلا من الأطراف التي استفادت من علاقات الإستغلال في الماضي والحاضر، كما أن الواقع الدولي يعكس تنافسا اقتصاديا قويا بين الدول الصناعية الكبرى على موارد القارة، وقد امتد ذلك التنافس إلى المجال السياسي، حيث تلعب بعض الأطراف الدولية دورًا في العديد من مناطق التوتر. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الشركات الكبرى بدعم من الدول الصناعية الكبرى إلى التوسع في الأسواق الإفريقية والسيطرة عليها، مما يؤدي إلى استنزاف موارد القارة وتأثيرها على جوانب التنمية المستدامة في المنطقة. [2] كما نجادل بأن الخلفية التاريخية والجذور العميقة لمسألة الفقر والتخلف والصراعات والعنف كلها ترجع إلى تلك الممارسات الإستعمارية السابقة، وأن إفريقيا ما بعد الفترة الكولونيالية بقيت تابعة سياسيا واقتصاديا لهذه القوى، حتى أن النيباد جاءت في مجملها حاملة للمبادئ النيو–لبيرالية مما جعل العديد من المحللين يصفونها بالغريبة عن المجتمعات الإفريقية، خاصة في ظل ارتباط المساعدات الخارجية بمعايير الحكم الراشد وتحرير الأسواق وغيرها، وهو ما جعل المبادرة أقرب لعلاقة تبعية منها لعلاقة شراكة متكافئة.

III. مخاطر التنفيذ وإشكالية الفساد السياسي

[1] SAKA Luqman and Momoh Zekeri, ***"New Partnership For Africa's Development (Nepad) And Development In Africa"*** in Proceedings of The International Academic Conference for Sub–Sahara African Transformation & Development, (Nigeria: University of Ilorin, 2015), p p.06–07.

[2] أحمد بطاطاش، "***مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية***" المجلة الأكاديمية للبحث القانوني عدد خاص (2017): ص.140.

على الرغم من حجم الفرص التي توفرها النيباد إلا أن المحللين يشيرون إلى أنها تشتمل على فئتين عريضتين ومترابطتين من المخاطر وهي: المخاطر السياسية "political risk" ومخاطر التنفيذ "implementation risks"، وبالنظر إلى تنوع أهدافها فإن الأولويات (المصالح) السياسية قد تختلف بين البلدان وتعوق التقدم في مختلف المشاريع، كما قد تتبع مخاطر التنفيذ أيضا من التوقعات العالية للغاية والمسؤوليات غير الواضحة، وكذا الافتقار إلى المصداقية والقيود على الموارد حتى أن مجرد تحقيق أهداف الشراكة بشكل جزئي يعتبره بعض المراقبين بمثابة فشل في التنفيذ، ومن المرجح أن يؤدي فشل هذه المبادرة إلى زيادة العقبات التي ستواجه أي مبادرة إصلاحية قد تطرأ مستقبلا. من جهة أخرى، فإن التوقعات العالية للغاية في جانب التنفيذ قد يُكرّس تفاوت كبير من حيث التقدم في إنجاز المشاريع المخططة نظرا لاتساع نطاق النيباد لتشمل عموم إفريقيا ككل، لذلك لا يزال التحدي يتمثل في ترجمة الأهداف العامة إلى أهداف محددة جيدا يمكن تتبعها، وينبغي إيلاء الاهتمام لوضع أهداف واقعية وأطر زمنية لمبادرات منفردة تراعي الظروف والقيود الخاصة بكل بلد.[1]

تدعمت هذه المخاطر بالفساد السياسي والمؤسساتي الذي ظل عائقا كبيرا أمام تحقيق النمو الاقتصادي ودفع التنمية في القارة، ووفقا لتقارير المخابرات البريطانية والأمريكية فإن 60% من قضايا الفساد تأتي من مؤسسة الرئاسة. ضف إلى ذلك فإن معظم القادة الأفارقة اليوم لديهم سجلات فساد سيئة، ولو تم استخدام الأموال المفقودة بسبب الفساد بشكل فعال في بعث المشاريع التي راهنت عليها النيباد فسوف تقطع بذلك شوطا طويلا في مواجهة تحديات العجز في البنية التحتية التي تواجه معظم الدول الإفريقية، وبالمثل فإن من المفارقات هو عدم قدرة هذه الدول على تحقيق هذه الأهداف على المستوى الداخلي، بالمقابل تريد تحقيق ذلك على المستوى القاري، ويُعزى هذا إلى فشل القيادة فضلا عن الأولويات الخاطئة فيما يتعلق بالتنمية والحكم، وكنتيجة لهذا لم تتمكن هذه الدول من تعبئة واستخدام مواردها بشكل فعال في القطاعات الحيوية لاقتصاداتها من أجل جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتحسين رفاهية مواطنيها.[2] وبالتالي، فإن الإفتقار إلى الإرادة والقيادة السياسية مع تفشي مظاهر الفساد وضعف المؤسسات كلها مؤشرات على صعوبة إمكانية التأسيس لالتزام جدي من قبل الحكومات الإفريقية لتنفيذ المبادرات المشتركة، مما قد يعمق من مظاهر التخلف والفقر.

[1] Norbert Funke and Nsouli Saleh, Op.cit, p.22.

[2] SAKA Luqman and Momoh Zekeri, Op.cit, p.07.

IV. ضعف القدرات الإفريقية وصعوبة التمويل

تعد أحد التحديات الكبرى التي تعيق مسار التنمية، والمقصود بالقدرات هنا وفقا لما ذهب إليه "كيمب رونالد هوب" "Kempe Ronald Hope" تعزيز كفاءة الأفراد ومؤسسات القطاع العام وكيانات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية للمشاركة في الأنشطة بطريقة مستدامة لتحقيق آثار إنمائية إيجابية مثل الحد من الفقر وتحسين الأداء في جودة الحكم، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو أكثر بكثير من مجرد تحسين قدرات الأفراد ومهاراتهم. كما يتعلق الأمر أيضًا بالحوافز، فمفهوم تنمية القدرات يتعلق أساسا بالتغيير والتحول على المستويات الفردية والمؤسسية والمجتمعية. أشار هوب في دراسته التي نشرها سنة 2006 إلى أن هناك عدد من الدراسات والتقارير التي أكدت أنه في ظل المعدلات المتدنية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فإن معظم البلدان الإفريقية لن تتمكن من تحقيق أغلب الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام 2015، والواقع أن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة الوحيدة التي لا تزال متخلفة عن تحقيق هذه ولن تتمكن من تحقيقها والسبب في ذلك ببساطة هو العجز في القدرات، هذا الأخير يعد أحد العوامل المسؤولة عن إعاقة تطوير وتنفيذ المشاريع أو الخطط وإنتاج وتسليم السلع والخدمات، وبالتالي ستظل التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة بعيدة المنال، ومهما كان مستوى شطب الديون كبيرا، ومهما كانت الإرادة الصادقة لتنفيذ خطط عمل النيباد، فلن يتحقق أي شيء إيجابي من حيث نتائج التنمية المستدامة إذا كان هناك عجز في القدرات، وكلما ضعفت قدرات هذه الدول افتقرت إلى القدرة على القيام بوظائف الإدارة العامة الأساسية، ومن ثمة تكون المؤسسات عائقا أمام روح المبادرة التجارية، ويهمش المسؤولون الفاسدون أصحاب الكفاءة، ويتخلف النمو الاقتصادي.[1]

أثر هذا الضعف كثيرا على مسألة التمويل المحلي للمشاريع، حيث شكل الضعف الاقتصادي في دول الساحل على غرار دولتي مالي والنيجر تحديا تقنيا للإسراع في تنفيذ مختلف المشاريع المدرجة ضمن أجندة النيباد في الوقت المحدد بسبب العجز في توفير الغطاء المالي المناسب لإنجاز الأشطر الخاصة بها، وإذا كانت المساعدات المالية من دول أخرى تشكل حلا لهذه المشكلة.[2] إلا أنه يبقى حلا مؤقتا ولا يؤدي إلى تحقيق تنمية مستدامة، فعلى سبيل المثال، قدمت الجزائر مساعدات مالية كبيرة ومسحت ديون

[1] Kempe Ronald Hope, '' ***Prospects and Challenges for the New Partnership for Africa's Development: Addressing Capacity Deficits***" Journal of Contemporary African Studies 02 (2006): pp.203-210.

[2] لزهاري زواويد ويمينة مفاتيح، مرجع سابق الذكر، ص.34.

العديد من الدول الإفريقية من بينها دول الساحل، إلا أن المؤشرات تؤكد بأن هذه الأخيرة لا تزال تسجل مستويات تنمية منخفضة جدا، حيث أنه وفقا لإحصائيات 2018، سجلت دولة النيجر مؤشر تنمية يقارب 0.345 ما جعلها تحتل المرتبة 189 عالميا والمرتبة الأخيرة قاريا من بين 53 دولة إفريقية. أما دولة تشاد فقد سجلت مؤشر تنمية يبلغ 0.404 في نفس العام، محتلة بذلك المرتبة 186 عالميا والمرتبة 50 على المستوى الإفريقي، ولم تكن دولة مالي في وضع أفضل، حيث سجلت ما يبلغ 0.427 في عام 2018 مما جعلها تحتل المرتبة 182 عالميا والمرتبة 46 إفريقيا، ونفس الوضع بالنسبة لبوركينافاسو التي سجلت 0.423 مما جعلها تحتل المرتبة 183 عالميا والمرتبة 47 قاريا.[1] وبالتالي، تعزيز برامج النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر يرتبط ببناء قدرات الدول الإفريقية على المستوى المحلي مع مرافقة من دول أخرى من خلال آلية المساعدات المالية كجزء من برنامج تطوير القدرات.

V. التنافس الدولي والإختراق من الخارج

أحد الأسباب الرئيسية لتعطيل مسار النيباد هو المنافسة بين القوى الكبرى حول إفريقيا، حيث تعد مجالا حيويا في استراتيجيات التنافس الدولي تحت مسوغات الحفاظ على الأمن وتقديم مقاربات من شأنها القضاء على الفقر والتخلف في القارة، لكن تبقى الأهداف الخفية هي التنافس الجيو–اقتصادي على موارد الدول الإفريقية الضعيفة واستنزاف ثرواتها لتبقى إفريقيا دائما الحلقة الأضعف، ولا تجد مبادراتها المحلية أي طريق للتنفيذ.

يعد الوجود الفرنسي أحد القوى التقليدية الطامحة إلى تعزيز مصالحها في منطقة الساحل بسبب ماضيها الإستعماري، وترتكز استراتيجيتها على عدة أبعاد أمنية وسياسية واقتصادية وحتى ثقافية، ومن خلال هذا تحاول فرنسا أن تبقي المنطقة في حالة تبعية دائمة لها من خلال السيطرة على مواردها الطبيعية وجعل هذه الدول سوقا مفتوحة لمنتوجاتها الصناعية حيث تنتشر الشركات الفرنسية بقوة في المنطقة منها شركة توتال (Total) المستثمرة في قطاع النفط والطاقة وألستوم (Alstom) في النقل، وبويغ (Bouygue) في مجال البناء والتعمير، وشركة أورانج (Orange) في الاتصالات، وبي أن بي باريبا (BNB Baribas) البنك الفرنسي، إضافة إلى نشاطها في مجال الطيران المدني عبر شركة إيرباص (Airbus)، ناهيك عن صفقات السلاح التي تتم بين فرنسا ودول الساحل. كما تعد شركة أريفا (AREVA) الفرنسية أهم الشركات

[1] خيراني بن ملوكة وعيسى طيبي، مرجع سابق الذكر، ص.272.

المسيطرة على حقوق استخراج واستغلال اليورانيوم النيجيري لعقود طويلة من الزمن، وهذا يسهم في تلبية جزء كبير من احتياجات فرنسا من الكهرباء والطاقة النووية تصل لما يقارب 75%، بينما حصلت شركة إيلف (ELF) على عقود للتنقيب في مجال النفط في مناطق مثل مالي خلال فترة حكم الرئيس "توماني توري" بالإضافة لعدد من الشركات الأخرى الأمريكية والروسية والإيطالية، كما سعت فرنسا إلى السيطرة على ثروات الشرق الليبي بالإضافة إلى نصيبها من عقود الإعمار التي ستمثل رافدا نوعيا لاقتصادها، كل هذا جعل المنافسة الاقتصادية تحتدم في المنطقة بسبب تداخل مناطق نفوذ هذه القوى الكبرى.[1]

أصبحت فرنسا تواجه تحديات كبيرة في منطقة الساحل نتيجة للضغوط المتزايدة من النفوذ الأمريكي والصيني في الغرب الإفريقي، حيث يُلاحظ أن كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين يسعيان بنشاط لزيادة تأثيرهما وتواجدهما عبر مشاركة فعالة في مختلف البرامج التعاونية الأمنية والعسكرية والاقتصادية مما قد يهدد المصالح الفرنسية، ورغم دعم الولايات المتحدة لفرنسا في التدخل العسكري في مالي سنة 2013 ودعم الاتحاد الأوروبي للإستراتيجية الأمنية لفرنسا ومكانتها ضمن حلف الشمال الأطلسي، إلا أنها تظل قلقة من تصاعد مصالح القوى الأمريكية والصينية، وكنتيجة لهذه المخاوف تعاونت مع الولايات المتحدة في جهود مكافحة الإرهاب بالتنسيق كذلك مع الدول المغاربية. إن غنى المنطقة بالموارد الطبيعية جعلها محورا للتنافس الدولي حيث تعتبر الصين المستثمر الأول في إفريقيا باستثمارات سنوية تبلغ قيمتها 36 مليار دولار، وبلغت قيمة التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا 190 مليار دولار، وقد أشار "بول كريغ روبرت" "Paul Craig ROBERT" بأن التدخل الفرنسي في ليبيا مع حلفائها سنة 2011 يمكن تفسيره جزئيا برغبة فرنسا في مواجهة التوسع الصيني في إفريقيا وليبيا على وجه الخصوص، من جهة أخرى يعتقد بعض الخبراء أن إنشاء قوة عسكرية تجمع دول الساحل الخمس (مالي، النيجر، تشاد، موريتانيا وبوركينافاسو) يمكن تفسيره أيضا كجهد لمواجهة النفوذ الأمريكي المتزايد في المنطقة، خصوصا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتزايد اهتمام أمريكا بتعزيز تواجدها في القارة الإفريقية.[2]

باختصار، يمكن القول بأن خضوع إفريقيا لمنطق التجاذب بين القوى الكبرى من شأنه أن يكرس المزيد من التشرذم داخل القارة الأمر الذي قد يرهن نجاح النيباد في تحقيق أهدافها، خاصة وأن هذه الفواعل الخارجية تسعى لإضعاف التكتل الإفريقي قدر المستطاع من أجل تسهيل هيمنتها على موارد القارة. إن

[1] عائشة بن عاشور، مرجع سابق الذكر، ص ص.205- 206.

[2] المرجع نفسه، ص.206.

هذه التحديات كان لها تأثير كبير على مخرجات النيباد حيث لم تسفر لحد الآن سوى عن القليل من النتائج ولم تقم سوى القليل من الدول بإنجاز المشاريع اللازمة لتسريع عملية التكامل الإقليمي وتحقيق التنمية، ولا تزال العديد من دول إفريقيا خاصة الساحل تعاني من الفقر والتخلف وانعدام الأمن وانخفاض مستويات التنمية بشكل كبير، لكن في النهاية تبقى النيباد برنامج طموح يحمل أمل كبير لإفريقيا إذا ما تم العمل على معالجة أكبر قدر من هذه الإختلالات والتحديات.

الفصل الرابع: التوجه الجديد للدبلوماسية الإقتصادية في إطار مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: من المقاربة التنموية نحو الإندماج التجاري في السوق الإفريقية الموحدة

تُعدُّ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية خطوة هامة في مسار التكامل الإقليمي وأحد البرامج الكبرى ضمن أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 "إفريقيا التي نريد"، من أجل إنشاء سوق إقليمية مشتركة وتطوير مستوى التجارة البينية في عموم القارة عن طريق إزالة الحواجز الجمركية والتخفيف من الحواجز غير الجمركية لخلق المزيد من الثروة والقضاء على الفقر وتعزيز النمو الشامل، ومن شأن هذا التحرير التدريجي أن يشكل عاملا مهما في دعم التحول الهيكلي داخل القارة وخفض مستويات الإعتماد على الخارج؛ حيث لا يزال الجزء الأكبر من حصة التجارة الإفريقية يتم على مستوى الخارج فيما لا تزال تدفقات التجارة البينية محدودة للغاية بسبب ضعف مستويات التصنيع وفرص العمل والإستثمار، وسوف يتطلب معالجة هذه الإشكالات تسريع التنفيذ الفعال لمخرجات اتفاقية التجارة الحرة مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البيئة الإفريقية.

إن الزخم الذي قدمته هذه المنطقة الحرة مقارنة بالمشاريع الأخرى لأجندة الإتحاد الإفريقي جعلت الجزائر من بين أولى الدول التي التزمت بدعم إنشاء هذا الفضاء التجاري الحر وقدمت تصديقها على محتوى الإتفاقية المنشئة، حيث يندرج هذا التوجه في إطار استكمال مساعيها لتعزيز وجودها في العمق الإفريقي بعد أن نجحت في تنفيذ جملة من المشاريع التكاملية والبنى التحتية –المذكورة في الفصل السابق– التي يمكن الإعتماد عليها كأساس لتعميق التعاون والتكامل التجاري خاصة مع دول الساحل على الحدود الجزائرية.

المبحث الأول: مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومسار التكامل الإفريقي

تعد منطقة التجارة الحرة الإفريقية لبنة أساسية في تعميق مسار التكامل الإفريقي بالنظر إلى قدرتها على دمج اقتصاديات القارة ضمن سوق إقليمية موحدة، تكون كمرحلة أولى للتأسيس لتكامل إقتصادي فعلي على المدى المتوسط والطويل، وسيحاول هذا المبحث التعريف بهذا المشروع القاري ومساهمته في تحفيز مسارات التحول الهيكلي داخل إفريقيا

المطلب الأول: التعريف بمشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية

يشير التقرير الثاني بخصوص تنفيذ أجندة 2063 الصادر عن وكالة التنمية للاتحاد الإفريقي "أودا النيباد" ومفوضية الإتحاد إلى أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية (AfCFTA) تعد أحد المشاريع الـ 13 الرائدة ضمن أجندة 2063، وتهدف إلى تسريع التجارة البينية "intra-Africa trade" كمحرك للنمو والتنمية المستدامة من خلال مضاعفة حجمها داخل القارة وتعزيز الصوت المشترك لإفريقيا وحيز سياساتها في المفاوضات التجارية العالمية، وتعتبر التجارة في إطار هذه المنطقة الحرة القارية سوقا موحدة محررة للسلع والخدمات مع سهولة حركة الأشخاص ورؤوس الأموال، وبناء على ذلك تضع هذه المنطقة الأساس لاتحاد جمركي قاري، ومن المتوقع أن تساهم هذه السوق الموحدة الجديدة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة، والمساواة بين الجنسين، وعلى نطاق أوسع من الممكن أن تؤدي إلى تعزيز القدرة التنافسية والتنمية الصناعية.[1] كما تصنف كأكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم حيث تجمع 55 دولة عضو في الاتحاد الإفريقي وثماني (8) مجموعات اقتصادية إقليمية (RECs)، ويتمثل الهدف الأكبر لها في إنشاء سوق قاري موحد يبلغ عدد سكانه حوالي 1.3 مليار نسمة، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي الإجمالي(GDP) حوالي 3.4 تريليون دولار أمريكي. وبما أنها جزء من أجندة 2063، فهي تعتبر كذلك استراتيجية للتنمية طويلة المدى للاتحاد الإفريقي لتحويل القارة إلى قوة عالمية، وكجزء من صلاحياتها تسعى إلى إزالة الحواجز التجارية وتعزيز التجارة، ومن المقرر على وجه الخصوص النهوض بهذا القطاع من خلال إنتاج القيمة المضافة "value-added production" عبر جميع قطاعات الخدمات في الاقتصاد الإفريقي، كما ستساهم في إنشاء سلاسل قيمة إقليمية "regional value chains" في إفريقيا الأمر الذي من شأنه أن يحفز الاستثمار ويخلق فرص العمل؛ كما أن التنفيذ العملي لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لديه القدرة على تعزيز التصنيع وخلق فرص العمل والاستثمار، وبالتالي تعزيز القدرة التنافسية على المدى المتوسط إلى الطويل.[2] مما يجعلها ربما أهم مشروع رائد على الإطلاق ضمن أجندة

[1] African Union Development Agency – NEPAD, "***Second Continental REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 2063"***, Op.cit, p.52.

[2] African Union, "***About the AfCFTA- Brief Overview***", Africain Union Website, last seen 20 Augest, 2023, at 05:45.
https://linksshortcut.com/yLaGA

2063، على اعتبار أن التجارة كانت ولا تزال الأداة الرئيسية في تعزيز التعاون والتكامل بين الشعوب والدول، والمحرك الأساسي للتنمية والنمو الإقتصاديين.

وبالرغم من أن إفريقيا قد أحرزت بعض التقدم في تعزيز التكامل الإقليمي على مستوى القارة من خلال المشاريع الهيكلية السابقة التي أشرنا إليها في إطار مبادرة النيباد، لكن بقي الجانب المتعلق بإنشاء سوق إفريقية موحدة صعب المنال بالنظر إلى الإرتباط الكبير للتجارة الإفريقية بالعالم الخارجي، ما جعل من إمكانية التأسيس لتكامل إفريقي يصطدم بعقبة ضعف التجارة البينية داخل القارة، لتبرز الحاجة إلى ضرورة التنسيق العاجل من أجل التأسيس لمنطقة تجارية حرة تكون الأساس لخلق سوق مشتركة.

من هذا المنطلق جاءت فكرة إنشاء هذا الفضاء التجاري والتي تبلورت بشكل واضح خلال قمة الإتحاد الإفريقي في دورته العادية الثامنة عشر سنة 2012، حيث تمحورت حول موضوع "تعزيز التجارة الإفريقية البينية" وجاء انعقاد هذا المؤتمر في سياق تجديد الدعم والالتزام بالتسريع في إنشاء هذا المشروع، لتمثل هذه القمة خطوة مهمة نحو تحقيق السوق الأفريقية الموحدة وهو هدف تم التأكيد عليه من خلال المبادرة الثلاثية من قبل: "الكوميسا وصادك ومجموعة شرق إفريقيا" بشأن منطقة التجارة الحرة، وكذلك من خلال توصيات مؤتمر وزراء التجارة الإفريقيين في اجتماعهم في كيجالي (رواندا) في نوفمبر 2010 بضرورة تسريع إنشاء المنطقة، ويُعتقد أن إنشاءها سيسهم بشكل كبير في تعزيز التكامل الإفريقي حيث ستجعل الاقتصادات الصغيرة الـ 54 تتحول إلى سوق واحدة.[1] مهدت هذه القمة لوضع خارطة الطريق الأولى لتأتي الدورة العادية الخامسة والعشرون لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي التي عقدت في جوهانسبرج (جنوب أفريقيا) في جوان 2015 والتي أطلقت المفاوضات لإنشاء منطقة التجارة، وكان إنطلاق المفاوضات علامة فارقة رئيسية في تنفيذ قرار القمة بإنشاء منطقة تجارة حرة قارية بحلول عام 2017، وكان الهدف الرئيسي للمفاوضات هو تحقيق اتفاق تجاري شامل ومفيد بين كل الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي. عُقدت الجلسة الافتتاحية لمنتدى التفاوض بشأن هذه المنطقة (AfCFTA–NF) في فيفري 2016، وأنشأ المنتدى مجموعات عمل فنية (TWGs)، حيث دعمت المفاوضات التي كانت إحداها حول قواعد المنشأ (TWG on RoO) ليوقع بعدها رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي (44 دولة من أصل 55 دولة

[1] مؤتمر الاتحاد الإفريقي، ***"تعزيز التجارة الأفريقية البينية" المسائل المؤثرة على التجارة الأفريقية البينية الإجراء المقترح لتعزيز التجارة الإفريقية البينية وإطار التعجيل بإنشاء منطقة تجارة قارية حرة***" (إثيوبيا، أديس أبابا: الإتحاد الإفريقي، 2012)، ص.14.

عضو) في قمة غير عادية يوم 21 مارس 2018 في كيجالي (رواندا) على الاتفاقية المنشئة للمنطقة الحرة وبروتوكولاتها. علاوة على ذلك، اعتمد رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي تسعة (9) ملاحق بشأن التجارة في السلع، والخمسة (5) الأخرى لبروتوكول القواعد والإجراءات المتعلقة بتسوية المنازعات في قمة عقدت في نواكشوط (موريتانيا) في الفترة من 1 – 2 جويلية 2018.[1] لتدخل الإتفاقية حيز التنفيذ في 30 ماي 2019 في قمة أديس أبابا (إثيوبيا) بعد الإيداع الثاني والعشرين لصك التصديق من قبل الجمهورية الصحراوية في 29 أبريل 2019، ويتم بعدها إطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة في جويلية 2019 بنيامي (النيجر) في الدورة الاستثنائية الثانية عشرة لمؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي وقد تم بدء التداول بموجب الاتفاقية رسميا في 1 جانفي 2021 في قمة جوهانسبورغ بجنوب إفريقيا.[2] بينما بدأت التجارة الفعلية بموجب شروط الاتفاقية في أكتوبر 2022 في إطار ما يسمى بمبادرة التجارة الموجهة.

تجدر الإشارة إلى أنه كان من المقرر أن يبدأ العمل بالمنطقة في 1 جويلية 2020 لكنها تأخرت بسبب جائحة COVID-19، وإلى غاية 5 فيفري 2021 وقعت 54 دولة عضو على الاتفاقية من أصل 55 دولة (لم تنضم إيريتيريا فقط)، وأودعت 36 دولة وثائق تصديقها، وقدمت 41 دولة عضوا واتحاد جمركي عروضها التعريفية الخاصة بها (انظر الخريطة رقم 11) بما في ذلك مجموعة شرق إفريقيا (EAC) والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). وفي فيفري 2020، عيّن المؤتمر "وامكيلي ميني" "Wamkele Mene" من جنوب إفريقيا أمينا عاما لهذه المنطقة الحرة، وتم افتتاح مبنى الأمانة العامة في أكرا (غانا) رسميا في أوت 2020، حيث تقوم الأمانة بتسيير أعمال المنطقة بكفاءة بما في ذلك تطوير برنامج العمل والميزانية السنوية وتنفيذ قرارات وزراء ورؤساء دول وحكومات الاتحاد الإفريقي.[3] وقد شكلت هذه الإتفاقية علامة تاريخية فارقة في مسار التكامل الإفريقي من خلال تركيز جهود الأفارقة على تعزيز التجارة البينية كحزمة هامة لخلق سوق إفريقية موحدة، تكون منطلقا رئيسيا للقضاء على الفوارق الاقتصادية والفقر وتعزيز الإنتاجية وخلق فرص العمل داخل القارة؛ بما يساهم في تعزيز اندماج الإقتصاد

[1] African Continental Free Trade Area, "***Rules of Origin***" (Ghana, Accra: AfCFTA Secretariat, 2022), p.10.

[2] African Continental Free Trade Area, "***A New Era of Trade in Africa- accelerating Afcfta implementation***" (Ghana, Accra: AfCFTA Secretariat, 2023), p p. 10-11.

[3] African Union, '' ***African Union Handbook, a guide for those working with and within the african union***" (Ethiopia, Addis Ababa: African Union Commission, 2021), p.29.

الإفريقي بتنافسية ضمن الاقتصاد العالمي، ومن أجل فهم أفضل لمساعي هذه المنطقة التجارية الحرة لابد من تحديد الأهداف الرئيسية التي تصبو لتحقيقها.

خريطة رقم 12: توضح وضعية التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى غاية سبتمبر 2021

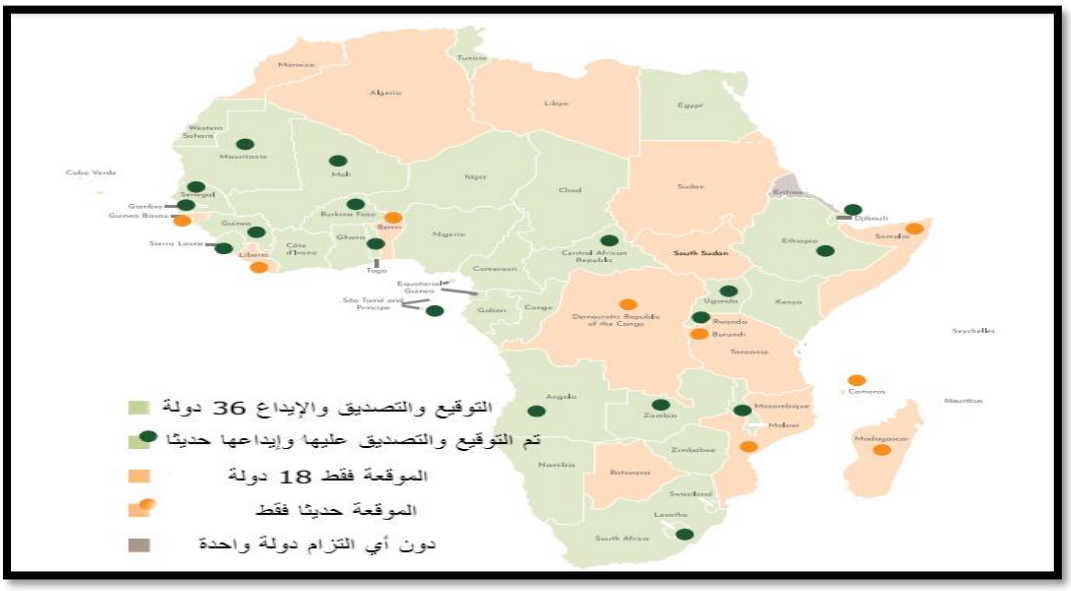

المصدر: African Union Development Agency – NEPAD, "***Second Continental REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 2063"***, Op.cit, p.53.

حملت الإتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في المادة 03 جملة من الأهداف العامة والتي يمكن عرضها في النقاط التالية:[1]

1. خلق سوق موحدة للسلع والخدمات ميسرة بتنقل الأشخاص من أجل تعميق التكامل الإقتصادي للقارة الإفريقية ووفقا للرؤية الإفريقية المتمثلة في "إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة" كما وردت في أجندة 2063.

2. خلق سوق محررة للسلع والخدمات من خلال جولات متتالية من المفاوضات تساهم في حركة رأس المال للأشخاص الطبيعيين.

[1] رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي، "***الإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية***" (رواندا، كيغالي: الإتحاد الإفريقي، 2018)، ص.04.

3. تسهيل الإستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقتصادية الإقليمية.

4. إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي قاري وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.

5. تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والإقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف.

6. تحسين القدرة التنافسية لاقتصادات الدول الأطراف داخل القارة وفي السوق العالمية.

7. تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

8. حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الإقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

وبغرض تحقيق هذه الأهداف الشاملة، جاءت المادة 04 لتوضح عددا من الأهداف المحددة التي يمكن استعراضها كالتالي:[1]

أ. الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع.

ب. التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات، التعاون بشأن الإستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة، التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة، التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة.

ج. إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.

د. إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان استمراريته.

من خلال هذه الأهداف الشاملة والفرعية، يتضح بأن منطقة التجارة الحرة توفر فضاءا واعدا للإقتصاديات الإفريقية في ظل الفوائد المتوقعة إذا ما تم التجسيد الفعلي لها، حيث أن تحرير الأسواق وتشجيع الإستثمار وتحسين القدرات التنافسية وتعزيز الإنتاج الصناعي مع الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية كلها عوامل مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة ومساعدة

[1] المرجع نفسه، ص.05.

دول القارة على تحويل اقتصادياتها بما يتماشى مع الطرح، والملاحظ أن كل هذه الأهداف تتدرج ضمن الهدف الأسمى والمتعلق بخلق اتحاد اقتصادي إفريقي موحد قائم على أسس التكامل والإندماج كما هو الحال في الإتحاد الأوربي.

بمعنى آخر، فإن أولوية هذا المشروع هو توسيع المجال الاقتصادي من جهة والسوق من جهة أخرى بينما تشمل الأولويات الأخرى إزالة القيود في جانب العرض وانخفاض القدرة الإنتاجية واختناقات البنية التحتية، وفي الواقع يرى الكثيرون أن هذه المنطقة أكثر من مجرد اتفاقية للتجارة الحرة فقط، بل تقدم نفسها كهيئة قادرة على مواكبة إحداث تحول هيكلي شامل للبلدان الإفريقية؛ وبالتالي المساهمة في الفكرة الرئيسية لأجندة 2063 ومساعدة إفريقيا على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وإذا تم تصميمها بشكل جيد فإنها ستكون فرصة فريدة لجلب فوائد النمو والفرص الموسعة لملايين الأفارقة... كما تتيح إمكانية معالجة عوامل الضعف التي تؤثر على اقتصاديات القارة في النظام الاقتصادي العالمي والتي تتفاقم بسبب الاختلالات في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية وغيرها من الاتفاقيات المتعددة الأطراف والثنائية، لذلك يمكن أن تساهم بشكل كبير في تعزيز التكامل ومكافحة الفقر وتحقيق الأهداف التنموية.[1]

يجادل آخرون في وصف المنطقة الحرة الإفريقية بكونها تشكل نقطة تحول في مسار التكامل الإقليمي وأنها "حركة جريئة" و"إنجاز دبلوماسي"، وكانت "خطة ملفتة للغاية" و"متفائلة" من القادة الأفارقة للقارة يقول رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي "موسى فكي" "Moussa Faki": "**إن الحلم القديم أصبح حقيقة، ويجب على الآباء المؤسسين أن يشعروا بالفخر**"، مضيفا أنها "**ستخلق أكبر منطقة تجارية في العالم**" " **the greatest trading area in the world**". فالأرقام مذهلة والوعود عظيمة، ومع ذلك هناك تحديات كبيرة تنتظر تنفيذ الاتفاقية، الأمر الذي من شأنه أن يتحدى صانعي السياسات والإطار التنظيمي لقدرة الدول الأعضاء على التطور والتكيف ضمن ما تحمله القاعدة القانونية الجديدة المتمثلة في المنطقة الحرة والتي تتضمن خارطة طريق مؤسسية مثلما ورد في المادة 9 والتي بموجبها يتكون الإطار المؤسسي لتنفيذ وإدارة وتسهيل ومتابعة وتقييم منطقة التجارة الحرة الإفريقية مما يلي:

[1] Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique, Rapport ‘ ’***la Zone de libre-échange continentale (ZLEC) en Afrique, vue sous l’angle des droits de l’homme***’’ (Ethiopie, Addis Abeba : NU. CEA, 2017), pp.21-22.

- المؤتمر.
- مجلس الوزراء.
- لجنة كبار المسؤولين التجاريين.
- الأمانة. [1]

يعد المؤتمر أعلى سلطة في صنع القرار داخل الإتحاد الإفريقي، حيث يشرف ويقدم التوجيه الإستراتيجي بشأن هذه المنطقة بما في ذلك برنامج العمل لتعزيز التجارة الإفريقية البينية، كما له السلطة الحصرية لتفسير الإتفاقية المنشئة، بينما يتكون مجلس الوزراء من وزراء التجارة أو أي وزراء أو مسؤولين آخرين تعينهم الدول الأطراف، يقوم المجلس برفع تقاريره بشكل دوري إلى المؤتمر كما يقوم بعدد من المهام المندرجة ضمن صلاحياته على غرار ضمان التنفيذ الفعال للإتفاقية وتعزيز أهداف الاتفاق والصكوك الأخرى والتعاون مع الأجهزة والمؤسسات الإفريقية، النظر في التقارير واتخاذ الإجراءات، تقديم التوصيات وغيرها... أما بالنسبة للجنة كبار مسؤولي التجارة، فتتشكل من الأمناء أو الوكلاء المركزيين أو أي جهات مسؤولة تعينهم وزارت التجارة لدى الدول الأعضاء، ولها عدة مهام مثل تنفيذ قرارات مجلس الوزراء، وضع البرامج والخطط، مراقبة حسن سير المنطقة، الإشراف على تنفيذ أحكام المنطقة. وأخيرا الأمانة العامة التي تعد جهاز مؤسسي مستقل وظيفيا وقانونيا داخل نظام الإتحاد الإفريقي، بينما تكون ميزانيتها من الميزانية العامة لهذا الأخير.[2]

كما عملت الإتفاقية على وضع مجموعة من المبادئ الناظمة والتوجيهية لعمل هذه المنطقة الحرة مثلها وردت في المادة 5 من مضمون الإتفاقية كما يلي:

– تقودها الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي.

– إعتبار مناطق التجارة الحرة للمجموعات الإقتصادية الاقليمية ركائز لإتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.

– هندسة متغيرة.

[1] Raoudha Hidri, '' ***The Implications of the African Continental Free Trade Agreement***'' VigieAfriques, N° 03 (2019): p.29.

[2] راجع المواد: 9، 10، 11، 12، 13 من الإتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، ص ص.7 –10.

- المرونة والمعاملة الخاصة والتفضيلية.
- الشفافية والكشف عن المعلومات.
- الحفاظ على المكتسبات.
- معاملة الدولة الأولى بالرعاية.
- المعاملة الوطنية.
- مبدأ المعاملة بالمثل.
- التحرير الجوهري.
- توافق الآراء في صنع القرار.
- أفضل الممارسات داخل المجموعات الإقتصادية الإقليمية في الدول الأطراف في الإتحاد الإفريقي والإتفاقيات الدولية الملزمة.

تم تصميم هذه المبادئ لضمان التنفيذ الفعلي لأهداف الإتفاقية وتسهيل عملية اتخاذ القرارات وألا تحيد الدول الأطراف عن الإطار العام الذي يحكم مسارها، كما تعمل على إزالة العوائق والعراقيل التي تعترض التعاملات داخل هذه المنطقة. على سبيل المثال، أثيرت مشكلة تداخل عضوية الجماعات الإقتصادية الإقليمية مع هذه الإتفاقية لتقوم هذه الأخيرة باعتبار هذه التجمعات الاقتصادية كركائز لها، بمعنى أنه يجب الاستفادة من أفضل الممارسات والتجارب الناجحة داخل هذه المناطق الاقتصادية الإقليمية، وهو ما يؤكد على أهمية التكامل بين هذه التجمعات ومنطقة التجارة الحرة كوسيلة لتعزيز التجارة والتنمية في إفريقيا.

المطلب الثاني: تحليل مضمون الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية

تعد اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية اتفاقية مركبة من ثلاث عناصر رئيسية وهي: العنصر الأول وهو الإتفاقية نفسها والتي تشكل الإطار العام الذي اتفقت عليه الدول الأطراف وتتكون من ديباجة، 7 أبواب و30 مادة، أما العنصر الثاني، فهي البروتوكولات التابعة للإتفاقية الإطارية وتشمل بروتوكول التجارة في السلع، في الخدمات، قواعد وإجراءات تسوية المنازعات، وأيضا بروتوكولات الإستثمار، سياسة المنافسة وحقوق الملكية الفكرية، بينما يرتبط العنصر الثالث بالملاحق والمرفقات وجداول البروتوكولات والمبادئ التوجيه.

في هذا السياق، أكدت المادة 8 من الإتفاقية على أن " **تشكل البروتوكولات حول التجارة في السلع والتجارة في الخدمات، والإستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة وقواعد وإجراءات آلية تسوية المنازعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزءاً لا يتجزأ من هذا الإتفاق بعد إعتماده من قبل المؤتمر**"، كما أشارت أيضا: "**تعتبر البروتوكولات بشأن تجارة البضائع، وتجارة الخدمات، والإستثمار وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات تسوية المنازعات وما يرتبط بها من ملاحق ومرفقات تعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ**"، وأكدت أيضا أن: "**كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الإتفاق، تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، و التي فور إعتمادها تشكل جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق**". [1] مما يعني أن كل هذه العناصر الإضافية هي مكملة للإتفاقية الإطارية وتشكل أسَاسًا يُعتمد عليه في التنفيذ الفعلي لأهداف المنطقة التجارية الحرة.

I. تحليل الإتفاقية المنشئة*

1- **ديباجة الإتفاقية:** شكلت مدخلا مهما للتعريف بهذا المشروع من خلال ما يلي:

أ. **السياق العام:** أشارت الديباجة إلى أن هذه الإتفاقية نابعة عن رغبة الدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي من أجل تنفيذ مخرجات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات خلال دورته العادية 18 التي عقدت في 29- 30 جانفي 2012 بإثيوبيا (أديس أبابا)، بشأن وضع الأساس الأول لإطلاق المنطقة الحرة من أجل تعزيز التجارة البينية الإفريقية.

ب. **الهدف الأساسي:** أشارت الديباجة إلى أن إطلاق المفاوضات بشأن هذا المشروع يهدف بالأساس إلى تحقيق الإندماج بين الأسواق الإفريقية عن طريق خلق سوق قارية موحدة ومشتركة والحد من التعريفات الجمركية وغير الجمركية.

ج. **الإتفاقيات والمعاهدات المرجعية:** جاء في الديباجة أن أهداف اتفاقية التجارة الحرة تتماشى مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا، وأن الدول الموقعة تؤكد على تعزيز علاقاتها الاقتصادية بناءا على الحقوق والواجبات الواردة بموجب القانون التأسيسي للإتحاد الإفريقي لعام 2000 وكذا إتفاقية مراكش المؤسسة لمنظمة التجارة العالمية لعام 1994، مع الأخذ بعين الإعتبار التطلعات

[1] المادة 8 من اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية، ص ص. 6 – 7.

* سيتم تحليل هذه الإتفاقية والبروتوكولات الملحقة بالإستناد إلى تقنية تحليل المضمون.

الواردة في أجندة 2063 الرامية إلى إنشاء سوق قارية مع حرية تنقل الأشخاص والرساميل والسلع والخدمات باعتبارها جوانب أساسية في تعميق التكامل الاقتصادي.

د. **الدوافع:** أكدت الديباجة أن الدول الأعضاء يدركون ضرورة الحاجة إلى إقامة سوق موسعة وآمنة للسلع والخدمات بالإستناد إلى كل من البنية التحتية المناسبة، تقليل أو إزالة التعريفات الجمركية تدريجيا وإلغاء الحواجز غير الجمركية التي تعرقل التجارة والاستثمار. كما أشارت إلى أهمية وضع قواعد واضحة شفافة، قابلة للتنبؤ تحكم مجال التجارة في السلع والخدمات، وسياسات المنافسة والاستثمار وحقوق الملكية الفكرية بين الدول الأعضاء، ويأتي هذا بهدف معالجة تحديات التداخل والتعدد في الأنظمة التجارية وضمان تنسيق السياسات بما في ذلك العلاقات مع الأطراف الثالثة، مع الإشادة بالأدوار الهامة لمُثُل الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين كحوافز لتنمية التجارة الدولية والتعاون الاقتصادي.

2- **متن الإتفاقية:** حملت الإتفاقية 7 أبواب، تناول الباب الأول تعريفات لأهم المصطلحات الواردة في الاتفاق، فيما حمل الباب الثاني نشوء الإتفاقية، أهدافها، مبادئها ونطاق تنفيذها، وبالإستناد إلى المادة 7 فقد تضمنت المرحلة الأولى من الإتفاقية التفاوض على ثلاثة بروتوكولات: التجارة في السلع، التجارة في الخدمات، وقواعد وإجراءات تسوية المنازعات. بينما ستركز المرحلة الثانية من المفاوضات على الاستثمار المنافسة وحقوق الملكية الفكرية. في حين ركز الباب الثالث على كيفية إدارة وتنظيم واتخاذ القرار داخل المنطقة الحرة مع العلم أن القرارات تتخذ عن طريق توافق الآراء مثلما أشارت إليه المادة 14. وركز الباب الرابع على مسألة الشفافية من خلال توضيح آليات النشر والإخطار. فيما تناول الباب الخامس الأفضليات القارية وكيفية حل مشكلة التعارض مع الإتفاقيات الإقليمية، حيث نص محتوى المادة 18 على أنه بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ واستناداً إلى مبدأ المعاملة بالمثل، فإن الدول الأعضاء تمنح لبعضها البعض ما يُعرف بـ "الأفضليات" وهذا يعني أنها تمنح معاملات تفضيلية فيما بينها غير تلك التي تكون خارج الاتفاق، وتشدد المادة في نفس السياق على أن هذه الأفضليات الممنوحة بين الدول الأعضاء لا يجب أن تكون أكبر من تلك التي تمنح للأطراف الثالثة. كما أشارت المادة 19 إلى أنه في حالة وجود تعارض أو عدم اتفاق بين هذه الإتفاقية وأي اتفاق إقليمي آخر فإن الاتفاقية هي التي تسري حتى التضارب المحدد في حالة لم تنص على خلاف ذلك. أما الباب السادس فاهتم بكيفية تسوية المنازعات في حالة نشأ نزاع بين الدول الأطراف في الإتفاقية، وقد نصت المادة 20 على ضرورة إنشاء آلية لتسوية النزاعات الناشئة بين

الدول الأطراف، وتكون خاضعة لأحكام بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات. فيما تناول الفصل السابع مجموعة أحكام نهائية تتعلق بالإستثناءات، الإعتماد والتوقيع والتصديق والإنضمام، دخول الإتفاقية حيز التنفيذ، الوديع، التحفظ، التسجيل والإخطار، كيفيات الانسحاب والمراجعة والتعديل وأخيرا حجية النصوص.

II. تحليل البروتوكولات

1- بروتوكول التجارة في السلع:

أ. الديباجة: حملت نفس التوجهات الواردة في ديباجة الإتفاقية المنشئة مع تركيزها بشكل واضح على كيفية خلق إطار ملائم لتعزيز التجارة البينية الإفريقية، عن طريق بروتوكول التجارة في السلع كمحفز لتنمية العلاقات الاقتصادية وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية وزيادة الإستثمار مع إعطاء فرصة أكبر لاقتصاديات الوفرة بالنسبة إلى قطاعات أعمال الدول الأطراف، كما أشارت إلى أن هناك التزام من قبل الأطراف الموقعة بضرورة "توسيع التجارة الإفريقية البينية من خلال توحيد وتنسيق جهود تحرير التجارة وتنفيذ أدوات تيسير التجارة في كل إفريقيا"، وكذا تعزيز التعاون في مجال تطوير البنية التحتية عالية الجودة ومجالات العلوم والتكنولوجيا بتنفيذ التدابير المتعلقة بالتعاملات التجارية، كما أن التباين في مستويات التنمية بين الدول الأعضاء تجعل هناك حاجة إلى مزيد من الدعم والمساعدة من خلال توفير المرونة اللازمة والمعاملة الخاصة والتفضيلية لهذه الدول، بما يتيح لها الاندماج بفعالية في النظام التجاري الإفريقي وتبرز كذلك أهمية تقديم المساعدة الفنية والتقنية للدول الأعضاء ذات الاحتياجات الخاصة، لضمان تنميتها بشكل صحيح.

ب. متن البروتوكول: حمل هذا البروتوكول 10 أبواب و32 مادة، حدد الباب الأول مجموعة من التعريفات والأهداف ونطاق التنفيذ، ويتضح من خلال المادة 02 بأن الهدف الرئيسي لهذا البروتوكول هو "إنشاء سوق حرة للتجارة في السلع" عن طريق التحرير التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية وتعزيز الأداء الجمركي وتسهيل عملية التجارة والعبور، وتذليل الحواجز الفنية أمام التجارة وترقية سلاسل القيمة داخل القارة، وكذا تعزيز التنمية الاقتصادية والإجتماعية والتصنيع، ويشمل هذا البروتوكول كل الدول الأطراف الموقعة حسب المادة 03. فيما حمل الباب الثاني أحكام عدم التمييز من خلال معاملة الدول لبعضها البعض ضمن هذا الاتفاق وفقا بمبدأ " الدولة الأولى بالرعاية" حسب نص المادة 04، وأن تعامل

كذلك منتوجات الدول الأخرى معاملة لا تقل شأنا عن المنتوجات المحلية وفقا لمبدأ "المعاملة الوطنية"، مع الأخذ بعين الإعتبار كذلك المعاملة الخاصة والتفضيلية للدول ذات المستويات المختلفة من التنمية. أما الباب الثالث، فاهتم بكيفية تحرير التجارة من خلال إزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية بطريقة تدريجية وإقامة تعريفات تفضيلية وفقا لكل دولة طرف، مع التأكيد على أن كل السلع تخضع للمعاملة التفضيلية إذا كانت تستند إلى شروط قواعد المنشأ. بينما جاء الباب الرابع ليحدد آليات التعاون الجمركي وكيفية تسهيل التجارة والعبور من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق ذلك. في حين تطرق الباب الخامس للمعالجات التجارية عن طريق جملة من التدابير التعويضية والوقائية، المتعلقة بمكافحة الإغراق. الباب السادس أشار إلى المعايير واللوائح الخاصة بالمنتج، والمتعلقة بالعوائق الفنية أمام التجارة والتدابير الصحية والصحة النباتية. أما الباب السابع فوضح تلك السياسات التكميلية في مجال تحفيز التجارة، حيث أعطت مثلا المادة 29 صلاحيات للدول الأعضاء من أجل إنشاء ترتيبات أو مناطق إقتصادية خاصة للتعجيل بتحقيق التنمية كما يمكن أيضا للدول أن تحمي صناعاتها الناشئة شريطة أن يكون ذلك على أساس غير تمييزي ولفترة محددة. في حين حمل الباب الثامن بعض الإستثناءات العامة التي لا يتم اعتبار فيها أن دولة طرف لم تنفذ التدابير المتعلقة بهذا البروتوكول إذا كان الأمر يتعلق بالآداب العامة، حماية الكائنات الحية، حماية الكنوز الوطنية ذات القيمة، الحفاظ على الموارد الطبيعية الآيلة للنضوب وغيرها... بالإضافة إلى عدد من الإستثناءات ذات الطابع الأمني وأخرى تتعلق بميزان المدفوعات. الباب التاسع جاء مقتصرا على المساعدة الفنية وتعزيز قدرات التعاون بين الدول لتنفيذ هذا البروتوكول. في حين تناول الباب الأخير بعض الأحكام المؤسسية فيما يتعلق بتسوية النزاعات ومتابعة تقييم مدى تنفيذ أحكام البروتوكول، وكيفية تعديله.

2- بروتوكول التجارة في الخدمات:

أ. **الديباجة:** جاءت الديباجة معبرة عن رغبة الدول الأعضاء في تطوير التجارة في الخدمات بين دول الاتحاد الإفريقي من خلال إطار قاري يسهم في تعزيز التجارة بينها بالإستناد إلى الأولويات الكبرى التي وضعتها الاتفاقية المؤسسة، وهذا الإطار من شأنه أن يهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية في القارة وهو ما يعكس الرغبة في تحسين وضعية الخدمات الموجهة للشعوب، كما أكدت على ضرورة "خلق سوق واحدة للخدمات المفتوحة والقائمة على قواعد الشفافية والشمولية والتكامل" بهدف توفير فرص اقتصادية واجتماعية في مختلف القطاعات وزيادة مستوى الرفاهية، وأشارت إلى أهمية الإستثمار في قدرات موردي

الخدمات الأفارقة بما في ذلك الشركات الصغيرة والمتوسطة، بحيث يمكن أن يسهم هذا في تعزيز اندماجهم في سلاسل القيم الإقليمية والعالمية. من جهة أخرى، ميزت الديباجة بين حق الدول في تنظيم توريد الخدمات داخل أقاليمها من أجل تحقيق أهدافها الوطنية، وما يرتبط بها من قدرات تنافسية وحماية المستهلك والتنمية الشاملة، وبين حاجة هذه البلدان إلى هذا الحق مع احترامها لحقوق المستهلكين والبيئة ومبادئ التنمية المستدامة. كما أبدت الديباجة اعترافا بالتحديات المتعلقة بالصعوبات المتعددة التي تواجهها الدول الإفريقية لكنها تعتقد أن القرار المتعلق بإنشاء سواق موحدة للنقل الجوي سنة 2018 يمكن أن يساعد في تعزيز التجارة وتسريع تنفيذ أهداف الاتفاقية.

ب. **متن البروتوكول:** جاء فيه 7 أبواب، وضع الباب الأول مجموعة من التعريفات الأساسية على غرار البروتوكول الآخر، فيما جاء الباب الثاني ليحدد نطاق التنفيذ الذي ينطبق على التدابير التي تتخذها الدول الأعضاء في مجال التجارة في الخدمات والتي تشمل وفقا لما جاء في المادة 01 " شراء، أو دفع أو استخدام الخدمة، الوصول إلى خدمات تقتضيها تلك الدول الأطراف وتقدمها إلى عامة الناس فيما يتعلق بتوريد الخدمة، وأخيرا وجود – بما في ذلك الوجود التجاري– أشخاص في دولة الطرف لتوريد خدمة في إقليم دولة طرف أخرى". بينما حدد الباب الثالث الأهداف الكبرى لهذا البروتوكول الرامية إلى خلق سوق حرة للتجارة في الخدمات من خلال تطوير القدرات التنافسية للخدمات وتنمية الصناعة وتحرير قطاع الخدمات وغيرها. ليحدد الباب الرابع مجموع الإلتزامات العامة وقواعد السلوك والتي تشمل جملة من الشروط مثل معاملة الدولة الأولى بالرعاية، التزام الدول بمبدأ الشفافية، الأخذ بعين الإعتبار المعاملة الخاصة والتفضيلية، الإعتراف المتبادل بين الدول، محاربة الإحتكار وتنظيم نشاط موردي الخدمات الحصريين مع الإشارة إلى بعض الإستثناءات العامة الأمنية التي تحمل نفس محتوى البروتوكول السابق. في حين حمل الباب الخامس أهمية قصوى بالنظر إلى تأكيده على ضرورة التحرير التدريجي للتجارة في قطاع الخدمات بما يعزز الوصول والنفاذ السلس إلى الأسواق وينمي التجارة البينية في هذا المجال، مع إخضاع هذا لمجموعة من الإلتزامات المحددة، أما البابين السادس والسابع فقد وضعا مجموعة من الأحكام المؤسسية والنهائية مثلما ورد في البروتوكول السابق.

3– **بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات:** جاء هذا البروتوكول خاليا من الديباجة الافتتاحية وتم تقسيم مضمونه إلى مجموعة مواد بلغت 31 مادة دون وضع أبواب. وضحت المادة الإفتتاحية 01

عدد من التعريفات، فيما تناولت المادة 02 الهدف من هذا البروتوكول المتعلق بتسوية المنازعات بطريقة شفافة ومسؤولة وعادلة ويمكن التنبؤ بمخرجاتها في ضوء أحكام هذا الاتفاق. وحددت المادتين 03 و04 نطاق تطبيق هذا البروتوكول الذي يختص بالمنازعات الناشئة بين الدول الأطراف، حيث تبدأ إجراءات تسوية المنازعات رسميا عندما تطلب الدولة الشاكية عقد مشاورات بموجب المادة 07 من نفس البروتوكول ونصت المادة 04 على أن نظام تسوية المنازعات يعد شرط أساسي للحفاظ على الأمن والقدرة على التنبؤ فيما يتعلق بالتجارة الإقليمية وحماية حقوق الدول الأطراف وخلق تسويات عادلة بما يضمن الحقوق الواجبات. بينما نصت المواد من 5 إلى 12 على تحديد ماهية جهاز تسوية المنازعات والإجراءات المتعلقة به، وتوضيح كيف يتم حل المنازعات عن طريق البدء بالمشاورات، ثم المساعي الحميدة والتوفيق والوساطة ثم إنشاء الفرق في حالة فشل المشاورات وتكون وظيفة هذه الفرق مساعدة جهاز تسوية المنازعات على أداء مهامه. في حين جاءت المواد من 13 إلى 31 حاملة لمجموعة من الإجراءات المختلفة والتي تشمل موقع الأطراف الثالثة من المنازعات، كيفية إجراء الشكاوى المتعددة، الحق في الحصول على المعلومات السرية، الإستئناف، الطعون، التعويض وتعليق الإمتيازات، التحكيم، والتعاون الفني، قواعد التفسير.

شكلت هذه البروتوكولات الثلاث نتائج المرحلة الأولى من المفاوضات والتي دخلت حيز التنفيذ بالتزامن مع دخول الإتفاقية المنشئة، ليتم استئناف المفاوضات بشأن البروتوكولات الأخرى (برتوكول الإستثمار، المنافسة، والملكية الفكرية)* ضمن المرحلة الثانية من المفاوضات كما جاء في المادة 07 من الإتفاقية المنشئة، وسيتم عرض أهم ما جاء من خلال عدد من التحليلات الصادرة بشأنها بسبب عدم صدورها بشكل رسمي ما عدا بروتوكول الإستثمار الذي نشر على شكل مسودة.

4- بروتوكول الإستثمار (The Protocol on Investment):

أ. الديباجة: أكدت الدول الأعضاء في ديباجة هذا البروتوكول على أن التزامها بأجندة الإتحاد الإفريقي 2063، وما تضمنته الإتفاقية المنشئة لا سيما المادة 07 التي دعت للدخول في المرحلة الثانية من المفاوضات ليكون الإستثمار أحد المواضيع الهامة على أجندة هذه المفاوضات من خلال إيجاد إطار قاري وشامل لقواعد الإستثمار في إفريقيا، وأكدت الديباجة أن هذا البروتوكول جاء بالإستناد إلى خطة

*لا تزال المفاوضات جارية بشأن هذه البروتوكولات، حيث بدأت في سبتمبر 2021 ولحد الآن توجد فقط مسودات لم يتم الاتفاق عليها بشكل كامل ولم تنشر بعد في المواقع الرسمية للاتحاد الإفريقي ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية، باستثناء مسودة بروتوكول الإستثمار التي نشرت على الأنترنيت.

التنمية المستدامة 2030 للأمم المتحدة، مع مراعاة إطار سياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وكذا الممارسات المدرجة في الاتفاقيات وغيرها من الصكوك القانونية المتعلقة بالاستثمار التي اعتمدتها المجموعات الاقتصادية الإقليمية وكذلك معاهدات الاستثمار الثنائية بين الدول الإفريقية، مدركة المساهمة الهامة التي يمكن أن يقدمها الاستثمار في التنمية المستدامة للدول الأطراف، بما في ذلك الحد من الفقر، زيادة القدرة الإنتاجية، النمو الاقتصادي، نقل التكنولوجيا، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية البشرية مع فهم أن التنمية المستدامة تتطلب تحقيق الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي يتضمنها هذا المفهوم.

ب. **متن البروتوكول:** حمل هذا البروتوكول 6 فصول و45 مادة، حدد الفصل الأول مجموعة من الأحكام العامة المتعلقة بالتعريفات، الأهداف، نطاق التطبيق، الحرمان من الفوائد والعلاقة مع اتفاقيات الإستثمار الدولية. الهدف الرئيسي لهذا البروتوكول هو دعم أهداف منطقة التجارة الحرة من خلال تعزيز وتسهيل وحماية الاستثمارات التي تعزز التنمية المستدامة للدول الأطراف، وإنشاء إطار قانوني قاري شفاف وسليم يضمن مصالح الدول الأطراف والمستثمرين والمجتمعات المحلية، وخلق فرص متكافئة للمستثمرين الأفارقة. ونصت المادة 04 على عدد من الحالات التي يجوز فيها لأي دولة حرمان المستثمر من الفوائد مثلا أن يكون الاستثمار مملوك أو خاضع للرقابة بشكل مباشر أو غير مباشر من قبل أشخاص ينتمون إلى دولة غير طرف في الاتفاق، أو أن يكون الاستثمار في شكل مؤسسة أو شركة ليس له نشاط تجاري كبير في إقليم الدولة الطرف التي تم تأسيسه بموجب قانونها وغيرها. فيما أكدت المادة 05 على سمو هذا الاتفاق على كل الإتفاقيات الثنائية بين الدول الأطراف في هذا المجال. بينما جاء الفصل الثاني ليوضح المعايير الخاصة بتشجيع الاستثمار وتسهيله وحمايته، ونصت المادة 07 على أن تعمل كل دولة طرف مع مراعاة القوانين واللوائح الخاصة بها، على تسهيل الاستثمارات التي تساهم في التنمية المستدامة، ومنح التأشيرات والتصاريح للعمال والموظفين والاستشاريين الأجانب حسب ما يحدده المستثمر، وكذا تشجيع الاستثمارات التي تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. من جهة أخرى نصت المادة 09 على ضرورة أن تكون كل المعلومات الخاصة بالإستثمار لكل دولة طرف واضحة وكافية لتمكين المستثمرين من تنفيذ عملياتهم بما يتوافق معها، وأن تستجيب على الفور لجميع الطلبات المقدمة من أي دولة طرف أخرى للحصول على معلومات محددة. كما نصت المادة 13 على مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية مع

بعض الإستثناءات حددتها المادة 14، وجاءت المادتين 16 و17 لتشكل الأساس لحماية المستثمرين، حيث تمنح الدولة الطرف في حدود قدراتها حماية مادية وضمانة لا تقل ملاءمة عن تلك التي تمنح لأشخاصها الطبيعيين والاعتباريين أو تلك الخاصة بأي دولة طرف أخرى أو طرف ثالث آخر. في حين ركز الفصل الثالث من الاتفاق على القضايا المتعلقة بالتنمية، وتشمل تنظيم الدول لعمليات الإستثمار على أراضيها بما يخدم أهداف التنمية المستدامة، حماية البيئة والعمل والمستهلك، السعي لتحقيق أهداف التنمية، تقديم الحوافز لجذب الإستثمارات وغيرها. ليحدد الفصل الرابع الإلتزامات الواجبة على المستثمر مثل تحديد علاقته مع الدولة الطرف، امتثاله للقوانين الوطنية والدولية، حماية البيئة، مكافحة الفساد وغيرها. الفصل الخامس وضح أهم الآليات المؤسسية المشرفة على تطبيق هذا البروتوكول والتي تشمل لجنة الاستثمار " Committe Investment"on، وكالة الإستثمار الإفريقية " Pan-African Investment Agency"، مع الدور الذي تقوم به كذلك الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة، بالإستناد إلى مبادئ الشفافية والإخطار والمساعدة الفنية وبناء قدرات التعاون. وأخيرا الفصل السادس الذي تناول مجموعة من الأحكام النهائية المتعلقة بالتنفيذ تسوية المنازعات والتعديل.

5- بروتوكول الملكية الفكرية (The Protocol on IPR): مثلما نصت المادة 07 من الإتفاقية المنشئة، يُعدُّ بروتوكول الملكية الفكرية أحد العناصر الهامة ضمن الجولة الثانية من المفاوضات الرامية إلى خلق سوق إفريقي موحد، وبالإستناد إلى ما قُدِّم من قبل ممثلي الدول الإفريقية لوضع جدول أعمال بشأن التنمية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية "الويبو" "WIPO" فإن الملكية الفكرية تصنف كآلية من آليات التنمية، ولابد من جعلها دعامة أساسية في تعزيز التطلعات الاقتصادية للدول النامية بما في ذلك البلدان الأقل نموًا، ولا بد أن تكون عاملا مكملا للجهود الوطنية لا عائقا أمام تحقيق التنمية؛ بمعنى أن تصبح أداة رئيسية هامة للإقلاع التنموي، وبالنسبة لإفريقيا حيث تتواجد بشكل رئيسي البلدان النامية والبلدان الأقل نموا يتيح بروتوكول حقوق الملكية الفكرية لأعضاء الاتحاد الإفريقي وضع إطار لهذه الأخيرة يلبي احتياجات ومصالح القارة في مجال التنمية.[1]

[1] ماروموا نكومو وآخرون، "***منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: دور مهم للملكية الفكرية***" موقع wipo، تم الإطلاع على الموقع يوم 05 سبتمبر 2023، الساعة: 06:19.

https://linksshortcut.com/Ovlge

إن اعتماد هذا البروتوكول هو خطوة في الاتجاه الصحيح، كونه يساعد في تحقيق الأهداف المحددة من خلال وضع قواعد ومبادئ منسقة بشأن تعزيز حقوق الملكية الفكرية وحمايتها وإنفاذها، كما يغطي مجموعة شاملة من حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك حماية الأصناف النباتية، المؤشرات الجغرافية العلامات التجارية، براءات الاختراع، النماذج المفيدة، تصاميم المنتجات الصناعية، المعلومات غير المكشوف عنها، تصاميم الدوائر المتكاملة، حق المؤلف والحقوق المجاورة، المعارف التقليدية، أشكال التعبير الثقافي التقليدي والفولكلور، وكذلك الموارد الجينية، ويتبنى البروتوكول فكرة الحفاظ على المكتسبات على المستويات الوطنية والإقليمية والمتعددة الأطراف من خلال توفير إطار متوافق مع معاهدات الملكية الفكرية الدولية السابقة.[1]

يمثل هذا البروتوكول تطورا مهما في مجال التعاون الإقليمي في إفريقيا، إذ يتيح للدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي تحديد الأولويات وتعزيز المجالات التي تملك فيها ميزة نسبية في مجال الملكية الفكرية بالشكل الذي يكون له تأثير إيجابي على الاقتصادات الإفريقية ويعزز من قدرتها على التنافس في السوق العالمية كما يمكن استخدام البروتوكول لتعزيز قواعد الملكية الفكرية ومعاييرها بحيث تتناسب مع واقع القارة وتتماشى مع أهداف منطقة التجارة الحرة، وقد أكدت جائحة كوفيد-19 على أهمية التكنولوجيا والابتكار في الاقتصاد العالمي وهو ما ينطبق أيضا على إفريقيا بحيث يمكن أن تلعب الملكية الفكرية دورا مهما في تعزيز نقل التكنولوجيا والتحول الاقتصادي من الإعتماد على الموارد الأولية، نحو اقتصادات إفريقية تقوم على المعرفة والابتكارات والمعلومات.[2]

6- بروتوكول سياسة المنافسة (The Protocol on Competition Policy): يشكل اعتماد بروتوكول منطقة التجارة الحرة بشأن سياسة المنافسة خطوة مهمة في عملية التكامل القاري، حيث أن غياب الضمانات التي تنظم الممارسات المناهضة للمنافسة يمكن للشركات أن تسيء استخدام مراكزها المهيمنة في السوق من خلال تكتلات للتحكم في الأسعار، والسلوكات المنافية التي تقضي على المنافسة المحلية

[1] Koffi Aseye Makafui Elitcha and others, '' ***Deepening the AfCFTA: celebrating the adoption of new protocols on investment, intellectual property rights and competition policy***'', United Nations, Economic Commission for Africa, last seen September 07, 2023, at 09:03.
https://linksshortcut.com/SfDsa

[2] مارومو نكومو وآخرون، مرجع سابق الذكر.

وغيرها مما يؤثر على استقرار السوق. إن قانون المنافسة هو في صميم جعل اقتصادات السوق فعالة وبالتالي فإن الهدف من هذا البروتوكول هو القضاء على الممارسات التجارية والتقييدية التي تعيق المنافسة لتحسين كفاءة السوق والنمو الشامل وضمان عدم إبطال أو تقويض المكاسب الناتجة عن تحرير التجارة بسبب هذه الممارسات.[1] من شأن سياسة المنافسة أن تفسح المجال للشركات من أجل تقديم السلع والخدمات للمستهلكين بأفضل الشروط، فهي تعزز الكفاءة والابتكار وتخفض الأسعار داخل المنطقة الحرة. فالمنافسة تعد ضرورية لجعل اقتصادات السوق تعمل بشكل جيد، وتحسن الكفاءة والمنافسة النزيهة بين الشركات ثم إن التنفيذ الفعال لقوانين المنافسة وحماية المستهلك يعزز حماية حقوق هذا الأخير ويعزز مشاركته النشطة في السوق.[2]

تضمن بروتوكول المنافسة تعريفات للأحكام الرئيسية مثل "الممارسات التجارية غير التنافسية" التي تعتبر غير متوافقة مع الأداء السليم للسوق، وتشمل هذه من بين أمور أخرى القرارات المتعلقة بعمليات الاندماج والاستحواذ، وحظر بعض الممارسات التجارية المعيقة للمنافسة أو الممارسات ذات الصلة التي تؤدي إلى تشويه السوق، وتشمل الأحكام الأخرى إنشاء هيئة المنافسة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية والتي ستعمل كهيئة مستقلة تتمتع بصلاحيات إدارة وإنفاذ أحكام البروتوكول والبث في أي تعهدات، بما في ذلك الموافقة على عمليات الاندماج، واليوم أصبحت المنافسة في العديد من البلدان الإفريقية مقيدة بالممارسات التجارية التي تقوض الديناميكيات التنافسية والتدخلات الحكومية والقواعد التنظيمية التي تخلق عقبات أمام المنافسة النزيهة، والتي تتفاقم في كثير من الأحيان بسبب غياب قوانين في هذا المجال أو ضعف إنفاذ القوانين القائمة؛ وبما أن هدف المنطقة الحرة إزالة التعريفات الجمركية والحواجز غير الجمركية بين الدول الأطراف فيها قد تنشأ عن ذلك فرص جديدة للمنافسة في سوق قارية أوسع وسيلعب بروتوكول المنافسة دورا رئيسيا في الجهود الرامية إلى ضمان المنافسة النزيهة في القارة وتسريع خفض أسعار المستهلك وتحسين الممارسات التجارية المؤدية إلى التحول الاجتماعي والاقتصادي في عموم إفريقيا.[3]

---

[1] Koffi Aseye Makafui Elitcha and others, Op.cit.

[2] African Union, '' ***Trade Areas– Competition Policy***", African Union Website, last seen September 10, 2023, at 16:23.
https://linksshortcut.com/KUeQE

[3] Koffi Aseye Makafui Elitcha and others, Op.cit.

III. تحليل الملاحق والمرفقات

الغرض من هذه المرفقات والملاحق هو توضيح العديد من الإجراءات التكميلية والفنية المساعدة على تطبيق البروتوكولات السابقة والتي تعذر شرحها، توجد 9 ملاحق أساسية و3 ملاحق خاصة ببروتوكول إجراءات تسوية المنازعات، حيث حدد الملحق 01 جداول الإمتيازات التعريفية في انتظار اعتمادها من قبل الجمعية، أما الملحق 02 فاهتم بقواعد المنشأ التي تعمل على تحديد منشأ السلع داخل منطقة التجارة الحرة بحيث يتطابق مع المعايير المحددة لمعرفة ما أهليته للإستفادة من المعاملة التفضيلية، وجاء المرفق 01 و02 و03 موضحا للجوانب الفنية المتعلقة بكيفية ملئ شهادة منشأ منطقة التجارة الحرة. الملحق 03 ركز على التعاون الجمركي والدعم الإداري المشترك، بهدف تبسيط الإجراءات الجمركية والإدارية عند تبادل السلع. في حين وضح الملحق 04 كيفية تسيير التجارة، من خلال العمل على تبسيط وموائمة إجراءات التجارة الدولية والخدمات اللوجيستية من أجل تسريع حركة السلع والبضائع. بينما قدم الملحق 05 الإجراءات المتعلقة بإلغاء الحواجز غير الجمركية من خلال تحديد الآليات اللازمة للإلغاء التدريجي لها، وتم تقديم 2 مرفقات حدد الأول التصنيف العام في مجال مصادر المحتملة، فيما نص الثاني على إجراء خاص لإزالة الحواجز غير الجمركية. وجاء الملحق 06 مكملا لذلك من خلال تركيزه على إزالة الحواجز الفنية أمام التجارة في السلع. فيما قدم الملحق 07 التدابير المتعلقة بالصحة والصحة النباتية، حيث تسترشد الدول الأطراف بتيسير الجوانب التجارية بالموازاة مع ذلك تأخذ بعين الإعتبار مسألة الحفاظ على صحة الإنسان والحيوان والنبات بالإستناد إلى المعايير الدولية المتبعة في ذلك. أما الملحق 08 فقدم التدابير والإجراءات المرتبطة بمنح كافة الدول الأعضاء الحرية الكاملة لحركة العبور داخل أراضيها بالنسبة لأي وسيلة نقل مناسبة، ومنع تحصيل أي رسوم على الصادرات والواردات عند عبورها. فيما اهتم الملحق 09 والأخير بكيفية تطبيق تدابير مكافحة الإغراق، والتدابير التعوضية وكذا تدابير الوقاية. وبالنسبة للملاحق الثلاث الخاصة بإجراءات تسوية المنازعات، فقد حددت الإجراءات اللازمة لعمل فريق التحكيم، وكذا القواعد الضابطة لمجموعات مراجعة الخبراء، بالإضافة إلى تحديد مدونة لسلوك المحكمين والأعضاء ضمن فريق التحكيم.

جدول رقم 07: يوضح العناصر الأساسية لاتفاقية التجارة الحرة الإفريقية

الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.	بروتوكول تجارة السلع.	الملاحق: 1: ترتيبات الامتيازات التعريفية 2: قواعد المنشأ 3: التعاون الجمركي والمساعدة الإدارية المتبادلة 4: تسهيل التجارة 5: الحواجز غير التعريفية 6: الحواجز الفنية للتجارة 7: التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية 8: النقل 9: سبل الانتصاف التجاري.
	بروتوكول تجارة الخدمات.	الملاحق: ترتيبات الالتزامات المحدّدة استثناء (استثناءات) مبدأ الدولة الأولى بالرعاية خدمات النقل الجوي قائمة القطاعات ذات الأولوية وثيقة هيكلية بشأن التعاون التنظيمي.
	بروتوكول تسوية النزاعات.	الملاحق: 1: إجراءات عمل الهيئة 2: مجموعات الخبراء المعنية بالمراجعة 3: قواعد السلوك للمحكّمين وأعضاء الهيئة الاستشارية.
	بروتوكول حقوق الملكية الفكرية.	سيتم الانتهاء من إعداده.
	بروتوكول سياسة المنافسة.	سيتم الانتهاء من إعداده.
	بروتوكول الاستثمار.	سيتم الانتهاء من إعداده.
	بروتوكول التجارة الإلكترونية.	سيتم الانتهاء من إعداده.
	بروتوكول المرأة والشباب.	سيتم الانتهاء من إعداده.

المصدر: المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا، "***فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا***" (نيجيريا: المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، 2021)، ص.18.

نستنتج من خلال هذا بأن اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية ليست اتفاقية تجارية بحتة (انظر الجدول رقم 07) بل تشتمل على مجموعة من القضايا المشتركة التي تستهدف في النهاية خلق سوق إفريقية موحدة تساهم في تعزيز القدرات التنافسية والمؤسساتية للدول الإفريقية وإحداث تحول اقتصادي شامل من خلال تعزيز التجارة والخدمات والاستثمار والمنافسة والحفاظ على حقوق الملكية داخل القارة، بل وتم كذلك إضافة قضايا أخرى تتعلق بالتجارة الإلكترونية والمرأة والشباب، مما يجعلها خطوة حاسمة نحو تعميق التكامل الاقتصادي الإقليمي.

المطلب الثالث: سبل تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

شكلت القمة الإستثنائية الثانية عشر للاتحاد الإفريقي التي عقدت بنيامي في النيجير في 7 جويلية 2019 نقطة تطور حاسمة في مسار تنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية، حيث تميزت هذه القمة بالإطلاق الرسمي للمرحلة التشغيلية للمنطقة، وتخضع في ذلك إلى خمس أدوات رئيسية اعتمدتها الدول الأطراف من أجل تحقيق هذا الهدف، وتشمل:

I. قواعد المنشأ

هي نظام يتشكل من مجموعة من المعايير والشروط المستخدمة لتحديد ما إذا كانت السلع التي يتم الاتجار بها بين الدول الأطراف مؤهلة لتكون كسلع ذات منشأ أم لا، ووفقا للنظام التجاري للاتفاقية المنشئة فإن السلع مؤهلة للحصول على معاملة تعريفية تفضيلية إذا كان منشأها دولًا أطرافًا، وهذا يعني أن جميع المنتجات التي تستوفي متطلبات قواعد المنشأ يجب أن تكون مؤهلة للحصول على معاملة تعريفية تفضيلية عند تداولها داخل هذه المنطقة الحرة.[1] فقواعد المنشأ هي بمثابة "تصريح المرور" يتم من خلاله تداول السلع دون دفع رسوم جمركية بشرط أن تكون هذه السلع مؤهلة كمنتجات مُصنَّعة داخل المنطقة ذاتها، والهدف الأساسي لتصريح المرور هذا هو تحديد منشأ هذه السلع، وذلك بناءً على صعوبة تحديد المنشأ الوطني الفعلي للمنتجات نتيجة لعمليات الإنتاج والتجميع المُعقدة، وتقوم قواعد المنشأ بوضع معايير تحدد ما إذا كان المنتج يُعتبَر منتجًا داخل بلد المَصْدر الطرف في الاتفاقية، وبالتالي يكون مُؤهلاً للمعاملة التفضيلية حيث يمكن أن تُخفَّض تعريفات الجمارك عليه أو تُلغى تمامًا؛ ببساطة تُساهم هذه القواعد في تحديد المنشأ الاقتصادي للسلع داخل المنطقة الحرة وسيتم متابعة مدى تنفيذ القواعد والإلتزامات بهذا الشأن من خلال إنشاء لجنة مختصة بقواعد المنشأ، وتشمل أيضًا تفاصيل حول كيفية تحديد منشأ البضائع من بلد طرف في الاتفاقية، وذلك بهدف تحديد "الجنسية الاقتصادية" للمنتج ويتعين على المنتجات المؤهلة أن تُنتِج في بلد طرف في منطقة التجارة الحرة الإفريقية[2].

حددت المادة 4 من الملحق 2 الخاص بقواعد المنشأ، المعايير الواجب توفرها في المنتج حتى يكتسب صفة المنشأ في دولة ما طرف وتشمل:

1. متحصل عليه بالكامل في تلك الدولة الطرف بالمعنى المقصود في المادة 5 من هذا الملحق، أو

2. أخضع لتحويل بشكل كبير في تلك الدولة الطرف بالمعنى المقصود في المادة 6 من هذا الملحق.[3]

---

[1] African Continental Free Trade Area, "***Rules of Origin***", Op.cit, p.12.

[2] المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص.38

[3] رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي، "***ملاحق الإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية***" (رواندا، كيغالي: الإتحاد الإفريقي، 2018)، ص.06.

بالنسبة للمادة 5 وضحت كل المنتجات المتحصل عليها بالكامل في دولة طرف، بحيث تشمل المنتجات المعدنية، النباتات، الحيوانات الحية ومنتجاتها، منتجات تربية الأحياء المائية وصيد الأسماك المواد المستعملة القابلة للاسترجاع، البقايا والنفايات الصناعية، المنتجات المستخرجة من التربة البحرية السلع المنتجة، الطاقة الكهربائية، فيما حددت المادة 6 المنتجات التي لم يتم الحصول عليها بالكامل والتي خضعت لعملية تحويل، من خلال استيفائها للمعايير التالية: القيمة المضافة، محتوى المواد غير ذات المنشأ، التغيير في عنوان التعريفة أو عمليات محددة.[1] ويمكن شرح هذه المعايير من خلال النقاط التالية:[2]

– **القيمة المضافة:** في هذه الحالة يتم إضافة نسبة مئوية محددة من القيمة الإجمالية للمنتج في الدولة الطرف، على سبيل المثال: يتم إضافة القطن الخام إلى النسيج القطني.

– **التغيير في عنوان التعريفة:** يجب أن تكون المنتجات التي يختلف بلد المنشأ الخاص بها عن بلد الإنتاج، قد خضعت لتغيير في تصنيف النظام المنسق (HS) حتى يمكنها الحصول على أهلية المنشأ كأمثلة على ذلك: السكر (17)، الدقيق (11)، الفاكهة... ويُعد هذا النظام هو الوسيلة الرقمية الموحدة المستخدمة من أجل تصنيف المنتجات.

– **المعاملة المحددة:** تكون في مرحلة معينة من مراحل عملية الإنتاج، على سبيل المثال عندما تخضع السلع لتفاعل كيميائي أو لعملية تقطير أو تنقية، أو ما إلى ذلك في منطقة إحدى الدول الأطراف.

وعلى هذا الأساس، تشكل قواعد المنشأ جزءا مهما كونها تساعد في تعزيز النظام التجاري لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

II. أداة التفاوض بشأن الإمتيازات الجمركية

هي منصة عبر الإنترنت* تهدف إلى تسهيل عملية التفاوض حول بنود التعريفة الجمركية، تُقدّم هذه الأداة بيئة آمنة لكبار المفاوضين حيث يمكنهم إنشاء عروض التعريفة الجمركية ومشاركتها بشكل تلقائي

[1] راجع المواد 5، 6 من الملحق 2 الخاص بقواعد المنشأ للمزيد من المعلومات.

[2] المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص.39.

*يمكن إجراء عمليات بحث مختلفة عبر هذه المنصة حول أي دولة طرف تنوي التصدير أو الإستيراد منها أو إليها، ويمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:

https://linksshortcut.com/ltpOc

في الوقت المناسب وبشكل مباشر، مع الالتزام بمبادئ الشفافية.[1] كما تعد هذا الأداة جزءًا من رحلة الرقمنة وتسهيل التجارة للأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية من أجل ضمان سهولة وصول مصالح التجارة والجمارك إلى جداول الامتيازات التعريفية، والسماح لها بالاستفادة من المزايا التي يقدمها هذا الاتفاق وتعزيز المعارف والقدرات في استخدام التعريفات والنظام المنسق وتصنيف السلع وتنظيم الأعمال المتعلقة بالتعريفات داخل إدارات الجمارك وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، وقد تم تقديم هذه الامتيازات الجمركية من قبل الاتحادات الجمركية، وبمجرد الاتفاق عليها سيتم تأميمها بعد ذلك وسيتمكن التجار من التداول بموجب هذه الامتيازات.[2] وتشير أحد المقالات على الموقع الرسمي للاتحاد الإفريقي إلى أنه قد تم الاتفاق على ضرورة تحرير الرسوم الجمركية بنسبة 90% ليكون الموعد النهائي للإتفاق على ذلك هو 1 جويلية 2020 وسيتم تطبيقها على مدى 10 سنوات مع فترة انتقالية مدتها 5 سنوات، سيكون هناك 7% إضافية "للمنتجات الحساسة" التي يجب تحريرها.[3]

III. الآلية الإلكترونية للرصد والإبلاغ وإزالة الحواجز غير التعريفية

إن انتشار الحواجز غير الجمركية يعد عائقا رئيسيا يساهم بشكل كبير في زيادة تكاليف الأعمال وتقليل مستويات التجارة بين الدول الإفريقية، وتنطوي هذه الحواجز غير الجمركية على مجموعة متنوعة من العقبات التي تشتمل على المحظورات والشروط والمتطلبات المحددة التي تجعل عملية استيراد وتصدير المنتجات أمرا معقدا ومكلفا، كما يندرج أيضا ضمنها التطبيق غير المبرر وغير السليم للتدابير غير الجمركية مثل تدابير الصحة والصحة النباتية والحواجز التقنية الأخرى المعيقة للتجارة، وكان هناك اعتراف صريح من الأطراف المتفاوضة بشأن اتفاق منطقة التجارة الحرة الإفريقية حول هذه المشكلة، ووضعوا أهدافا طموحة وآليات للتعامل معها من أجل إدراجها ضمن الاتفاق، وقد أنشأ الملحق 5 للبرتوكول المتعلق بتجارة السلع آلية للإبلاغ والرصد والإزالة حيث يمكن لأصحاب المصلحة من القطاعين الخاص والعام تقديم شكاوى فيما يخص أي عوائق محددة تواجههم أثناء عمليات نقل السلع والخدمات عبر الحدود، وتُرفع هذه

[1] المرجع نفسه، ص. 43.

[2] African Union, "***e–Tariff Book***", African Union Website, last seen September 15, 2023, at 15:46. https://linksshortcut.com/hgqWo

[3] African Union, '' Operational Phase Of The African Continental Free Trade Area Launched", African Union Website 16 September, 2023, at 13:06. https://linksshortcut.com/KRDis

الشكاوى إلى الحكومة المسؤولة عن الشريك التجاري لمناقشتها ومعالجتها، وإذا توصل الطرفان إلى اتفاق بشأن حل القضية يتم حسم الشكوى بنجاح. [1]

وتعد الآلية التي تعمل عبر الإنترنت للإبلاغ عن الحواجز غير التعريفية ورصدها وإلغائها وسيلة حديثة تم تطويرها لتعزيز التبادل التجاري من خلال إزالة الحواجز التجارية غير الجمركية، فهي أداة رسمية ومعترف بها في إطار الاتفاقية بموجب الملحق 5 حيث تهدف إلى جعل عملية التبادل التجاري أكثر فعالية. وقد تم التفاوض على هذه الأداة الإلكترونية بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الاتفاقية، وتم إطلاقها بمبادرة من رؤساء الدول عبر شبكة الأنترنيت* بحيث يمكن عبرها الإبلاغ عن أي عقبة تواجه المستخدم عند إجراء التبادل التجاري للسلع عبر الحدود الإفريقية، مثل التأخيرات المفرطة والرسوم المخصصة على الحدود والمتطلبات المعقدة للمستندات والمعايير والأنظمة التقييدية الخاصة بالمنتجات وغيرها، وهي متاحة للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة بما في ذلك التجار غير الرسميين ومُشغلي الأعمال من النساء والشباب. [2]

IV. نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا (PAPSS)

يشكل هذا النظام "بنية تحتية مركزية هامة" لعمليات الدفع والتسوية الخاصة بالتجارة الإفريقية، ويعد أحد مبادرات بنك التصدير والإستيراد الإفريقي "Afreximbank" وتم الموافقة عليه من قبل الجمعية العامة للاتحاد الإفريقي، وتم تطويره على أساس أنه منصة رقمية تساعد على إجراء عمليات دفع فورية وآنية عبر الحدود المرتبطة بالتعاملات التجارية بين الدول الإفريقية، وتكون المعاملات بالعملات المحلية الإفريقية حصرا من أجل تعزيز التجارة داخل القارة، بالإضافة إلى المدفوعات الفورية فإن نظام المدفوعات والتسويات الخاص بإفريقيا منخفض التكلفة ويمكن الوصول إليه بسهولة، ويقلل قدر الإمكان الحاجة إلى العملات الأجنبية كونه نظام تسوية صافية متعدد الأطراف، وبالتالي فإن إدخال نظام مدفوعات وتسويات مركزي ورقمي للقارة يشكل تطورًا إيجابيًا في مجال التحول الرقمي على مستوى إفريقيا ويعزز فرص التجارة

[1] منطقة التجارة الحرة الإفريقية، "***الحواجز غير الجمركية، آلية الإبلاغ والرصد والإزالة***" (غانا: الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، 2019)، ص.04.

*يمكن الوصول إليها عبر الرابط التالي:

https://linksshortcut.com/NfpdZ

[2] المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص.43.

الإلكترونية وأعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة، ويساهم في الحفاظ على الاستقرار المالي ويقلل من مخاطر التقلبات النقدية، وقد تمت تجربة هذا النظام في المنطقة النقدية لغرب إفريقيا (نيجيريا وغامبيا وغانا وغينيا وليبيريا وسيراليون).

شكل رقم 16: يوضح كيفية عمل خدمة الدفع الفوري في نظام PAPSS

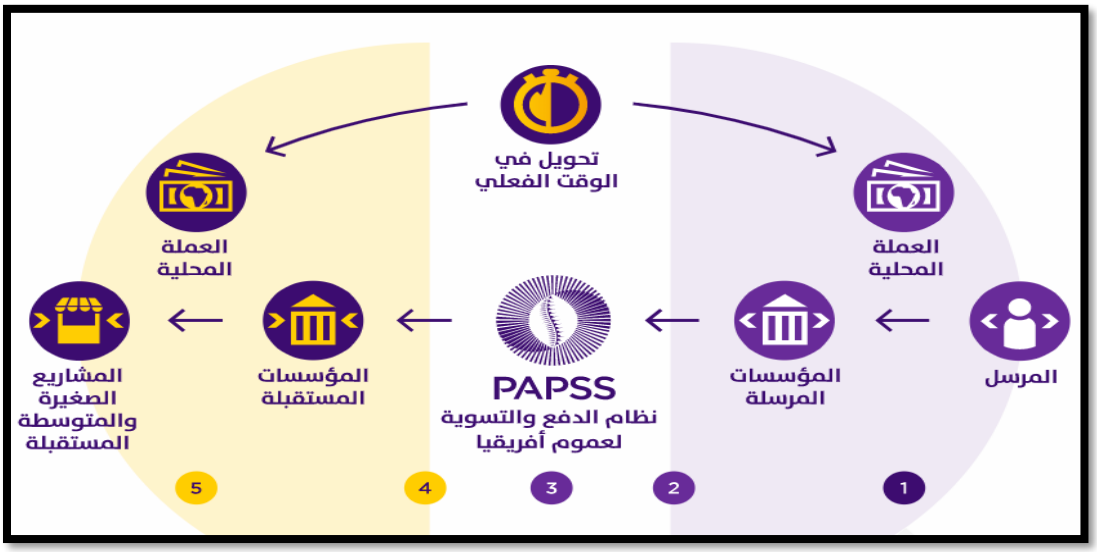

المصدر: الموقع الرسمي لنظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا PAPSS، *"كيف يعمل نظام PAPSS"*، تم الإطلاع على الموقع يوم: 18 سبتمبر 2023، الساعة 07:06.

https://linksshortcut.com/WbBky

تساعد ميزة الدفع الفوري في تسريع عملية المبادلات التجارية في وقتها الفعلي دون أي تأخير بالإضافة إلى ذلك هناك خدمة التمويل المسبق التي تضمن وجود سيولة كافية لإكمال المعاملات التجارية بسبب سرعة عملية الدفع في الوقت الفعلي قبل تنفيذ عملية الخصم والإيداع بين الحسابات المشاركة، ويتم إجراء صافي التسوية عبر جميع البنوك المركزية المشاركة في نفس الوقت بعد مرور مدة ضمان أقصاها 24 ساعة.[1]

V. مرصد التجارة الإفريقي

[1] نظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا PAPSS، المرجع نفسه.

من أهم الأدوات التشغيلية الخمس التي تعتمدها منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وهذا المرصد يلعب دورًا حيويًا في توفير المعلومات والبيانات للشركات والمؤسسات والجهات الحكومية لمساعدتهم في فهم واستغلال الفرص التجارية وتحسين أداءهم الاقتصادي وتسهيل وصولهم إلى مختلف الأسواق من خلال توفير قاعدة بيانات محدثة وآنية، من جهة أخرى يمتلك هذا المرصد آلية للمراقبة يكمن دورها في مساعدة المؤسسات الحكومية وصناع القرار على مراقبة مدى الإلتزام بتنفيذ مخرجات الاتفاقية، ومدى تأثيرها على واقع اقتصادياتهم.[1] بالإضافة إلى ذلك، هناك وحدة الإستكشاف التي تقدم معلومات حول فرص السوق وظروفه في البلدان المختلفة وجهات الإتصال التجاري ومدى إمكانية نمو التصدير والإستيراد، وتوفر وسيلة للشركات لمقارنة المعلومات التجارية بين هذه البلدان، وكذا وحدة المقارنة التي تستهدف تقديم معلومات مفصلة حول التجارة والوصول إلى السوق بشكل أكثر تحديدًا مما يتيح للشركات فهم كيفية توافق منتجاتها مع متطلبات السوق في كل بلد، وتشمل هذه المعلومات الجمارك والتعريفات الجمركية، تعريفات الدولة الأولى بالرعاية، والإمكانات والفرص الغير مستغلة.[2]

شكل رقم 17: يوضح مكونات مرصد التجارة الإفريقي

المصدر: African Trade Observatory, Op.cit.

[1] African Trade Observatory, '' A***bout African Trade Observatory (ATO) Fostering trade integration in Africa through trade intelligence***" ATO Website, last seen September 18, 2023, at 22:45. https://linksshortcut.com/STDbm

[2] المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، مرجع سابق الذكر، ص.45.

كل هذه الأدوات التشغيلية الخمس تعمل بشكل متكامل لإضفاء ديناميكية تسرع من وتيرة التجسيد الفعلي لأهداف منطقة التجارة الحرة الإفريقية ولا يزال العمل جاريا بشأن العديد من الجوانب الواجب معالجتها بسرعة، ورغم أنه قد تم الإطلاق الفعلي للمنطقة، لكنها لا تزال بعد في مراحلها الأولى والمؤشرات السابقة توحي بأنها ربما ستحدث زخما كبيرا في الإقتصاديات الإفريقية لو تم تطبيقها فعليا.

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية والآليات الموظفة في دفع مشروع التكامل الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة

عمدت الجزائر إلى التصديق على اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية من أجل توفير إطار ملائم يمكنها من الوصول إلى الأسواق الإفريقية وتنمية حركة المبادلات التجارية، وتندرج هذه الرؤية ضمن المقاربة الجديدة التي تسعى الدبلوماسية الجزائرية لتطويرها من خلال الإشتغال على المتغير الاقتصادي والتجاري ضمن توجهاتها نحو إفريقيا، مستغلة في ذلك ثقلها الجيوسياسي وقدرتها على المنافسة القارية، وسيحاول هذا المبحث معالجة عدد من الإشكالات المتعلقة بحجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي مع التركيز على المساعي الهامة ضمن منطقة التجارة الحرة والأولويات التي تهدف لتحقيقها.

المطلب الأول: واقع المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي: بين وفرة الإمكانيات وضعف المؤشرات

يبدو أنه من الصعب تحليل وفهم وضعية المبادلات التجارية بين الجزائر ودول منطقة الساحل الإفريقي بمعزل عن السياق العام الذي يطبع واقع التجارة البينية الإفريقية، فالعلاقات التجارية للجزائر مع دول الساحل هي جزء من العلاقات التجارية البينية داخل إفريقيا، ومن شأن تحليل وضعية هذه الأخيرة أن يزودنا بمؤشرات حول طبيعة هذه العلاقة ومدى قوتها.

من خلال الإطلاع على مختلف التقارير الصادرة عن المؤسسات الدولية والإقليمية المختصة في تحليل وضعية التجارة العالمية، نجد بأنها تتفق جميعا على أن الأداء التجاري للقارة الإفريقية يعد ضعيفا ولا تزال إفريقيا تمثل نسبة هامشية جدا في التبادلات التجارية العالمية، ويشير الكتاب السنوي لإحصاءات التجارة الإفريقية الصادر عن معهد الاتحاد الإفريقي للإحصاء "STATAFRIC" لسنة 2020 إلى أن النسبة التي أحرزها الاتحاد الإفريقي (مجموع الأعضاء البالغ عددها 55 دولة) لم تتجاوز 3% من التجارة

العالمية في السلع،[1] وهي نفس النسبة التي أشار إليها التقرير حول "منطقة التجارة الحرة القارية في إفريقيا من منظور حقوق الإنسان" الصادر عن اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة لسنة 2017 موضحا أنها تشمل بشكل رئيسي المنتجات الأولية والزراعية والغذائية، مؤكدا على أن هناك انخفاض واضح في إنتاج الصناعات التحويلية وصادرات السلع المصنعة منذ الثمانينات سواء من حيث الحجم أو التنوع أو مستوى التعقيد، والتخصص الحالي في المنتجات الأساسية يضع القارة الإفريقية في وضع "غير مريح" على المدى الطويل ليس فقط بسبب الخسائر التراكمية في معدلات التبادل التجاري، ولكن أيضا بسبب فقدان الثقة في قدرات القارة وإمكانيات نموها.[2] وعلى الرغم من ازدياد حجم التجارة البينية بشكل ملموس على مدى 20 عاما الماضية لكنها تبقى ضعيفة جدا مقارنة بالمناطق الأخرى، حيث شكلت الصادرات والواردات بين البلدان الإفريقية لسنة 2015 ما نسبته 17.7% و13.6% من إجمالي مبادلاتها على التوالي، مقارنة بـ 66.6% و65.7% من حجم الصادرات والواردات بين البلدان الأوروبية. (انظر الرسم البياني رقم 15)

رسم بياني رقم 15: توضح نسبة التجارة البينية من إجمالي المبادلات التجارية (%)

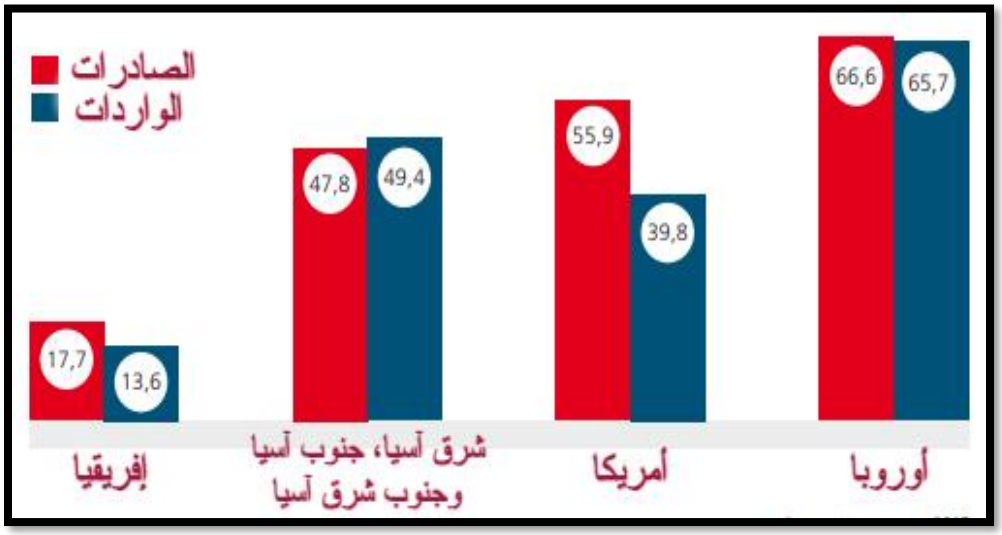

المصدر: Ibid, p.22.

وفي سياق آخر متعلق بوضعية التجارة الإفريقية من مجموع المبادلات العالمية، أشار الكتاب السنوي لإحصائيات التجارة الإفريقية إلى أن الصادرات والواردات الإفريقية قد شهدت تذبذبا في الفترة من 2013

[1] African Union, "***African Trade Statistics –Yearbook–***" (Ethiopia: African Union Commission, 2020), p.21.

[2] Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique, Rapport ' '***la Zone de libre-échange continentale (ZLEC) en Afrique, vue sous l'angle des droits de l'homme***'', Op.cit, p.22.

إلى 2019 حيث سجلت منحى تنازلي بين عامي 2013 و2016 واتجاه تصاعدي في الفترة التي تلي ذلك، مع تسجيل معدل ثابت من خلال تجاوز الواردات للصادرات خلال الفترة المرصودة، وبالتالي كان الميزان التجاري من عام 2013 إلى عام 2019 سلبيا؛ ارتفعت نسبة صادرات السلع إلى الواردات السلعية من 92.5% سنة 2013 إلى 83.1% سنة 2019، وكانت الدول المصدرة الرئيسية سنة 2019 كل من أنغولا (بنسبة 261.3%)، الكونغو (بنسبة 242.3%)، ليبيا (بنسبة 217.69%) والجابون (نسبة 199.9%). فيما استحوذ ثلاثة مستوردين إفريقيين رئيسيين (جنوب إفريقيا ومصر والجزائر) وثلاثة مصدرين رئيسيين (جنوب أفريقيا ونيجيريا وأنغولا) على ما نسبته 39% من واردات الإتحاد الإفريقي و40% من صادراته على التوالي، ومع ذلك فإن حصة التجارة البينية الإفريقية لا تزال منخفضة في المتوسط 13% للواردات و20% للصادرات على مدى السنوات السبع الماضية، وانخفضت قيمة إجمالي الصادرات الإفريقية فيما تحسنت حصة تجارة التصدير البينية بشكل طفيف (من 18.2% سنة 2013 إلى 19.6% سنة 2019) بينما تمثل حجم التجارة خارج إفريقيا أكثر من 80% من إجمالي مبادلاتها. [1]

جدول رقم 07: يمثل حجم التجارة العالمية من الواردات موزعة حسب القارات (بالمليار دولار)

Continent	2013		2015		2017		2018		2019	
	$ US	%	$ US	%	$ US	%	$ US	%	$ US	%
MONDE	**18,963.98**	**100.0**	**16,722.23**	**100.0**	**17,975.24**	**100.0**	**19,812.34**	**100.0**	**19,237.60**	**100.0**
Amérique du Nord	3,196.94	16.9	3,151.74	18.8	3,285.50	18.3	3,562.49	18.0	3,500.71	18.2
Amérique du Sud et centrale	775.40	4.1	626.66	3.7	581.95	3.2	649.44	3.3	613.94	3.2
Europe	6,645.86	35.0	5,830.93	34.9	6,450.39	35.9	7,084.01	35.8	6,858.39	35.7
Afrique	640.57	3.4	554.57	3.3	515.87	2.9	576.14	2.9	569.05	3.0
Moyen-Orient	789.17	4.2	765.16	4.6	734.61	4.1	745.75	3.8	744.37	3.9
Asie	6,344.48	33.5	5,452.08	32.6	6,005.80	33.4	6,758.35	34.1	6,492.86	33.8

المصدر: Ibid, p.24.

[1] African Union, "***African Trade Statistics –Yearbook***–", Op.cit, p.21.

نلاحظ من خلال الجدول بأن إفريقيا هي الحلقة الأضعف بين كل المناطق في العالم في الفترة المحددة من 2013 إلى 2019 حيث احتلت ذيل الترتيب بمعدلات متدنية لم تتجاوز في أفضل الحالات 640.57 مليار دولار أي ما نسبته 3.4% من مجموع الواردات العالمية والتي حققتها سنة 2013، وذلك راجع لارتفاع أسعار النفط عالميا الأمر الذي ساعد العديد من الدول الإفريقية النفطية على زيادة إيراداتها بشكل أكبر وبالتالي تحسن وضعيتها المالية، لتشهد بعد ذلك انخفاض تدريجي في السنوات الأخرى إلى غاية 2019 أين حققت 569.50 مليار دولار من حجم الواردات العالمية بنسبة 3%، فيما بقيت القارة الأوربية تحتل الريادة من خلال استحواذها على ثلث الواردات العالمية، وحققت في الفترة من 2015 إلى 2017 قفزة نوعية من 5،830.93 مليار دولار (34.9 %) وصولا إلى 6،450.39 مليار دولا (35.9 %) أي نسبة تطور تقدر بـ 10% لتأتي بعدها أمريكا ثم آسيا ثم بقية مناطق العالم الأخرى بنسب متفاوتة.

جدول رقم 08: يمثل حجم التجارة العالمية من الصادرات موزعة حسب القارات (بالمليار دولار)

Continent	2013		2015		2017		2018		2019	
	$ US	%	$ US	%	$ US	%	$ US	%	$ US	%
MONDE	18,966.17	100.0	16,555.64	100.0	17,737.59	100.0	19,468.06	100.0	18,888.71	100.0
Amérique du Nord	2,417.94	12.7	2,293.21	13.9	2,376.39	13.4	2,565.48	13.2	2,553.70	13.5
Amérique du Sud et centrale	738.35	3.9	542.15	3.3	585.66	3.3	634.88	3.3	594.32	3.1
Europe	6,792.63	35.8	5,971.34	36.1	6,512.29	36.7	7,134.35	36.6	6,923.85	36.7
Afrique	590.75	3.1	391.83	2.4	423.88	2.4	484.16	2.5	462.17	2.4
Moyen-Orient	1,354.30	7.1	893.84	5.4	940.33	5.3	1,106.97	5.7	968.14	5.1
Asie	6,293.58	33.2	5,967.08	36.0	6,381.43	36.0	6,904.42	35.5	6,769.23	35.8

المصدر: .Ibid, p.24

أما من حيث الصادرات، يبدو أن الأمر لا يشكل استثناءا كذلك حيث نرصد من خلال الجدول السابق أن الأداء الإفريقي هو الأضعف على مستوى العالم؛ إذ يتراوح ما بين 2.4% و3.1% من مجموع الصادرات العالمية في نفس الفترة الممتدة من 2013 إلى 2019 وذلك راجع لضعف التصنيع على مستوى القارة واقتصار جل صادراتها على الموارد الأولية الخام والنفط والغاز، فيما تقاسمت كل من أوروبا وآسيا

الريادة في الصادرات العالمية مع نسب تفاوت بسيطة لصالح القارة الأوربية، لتأتي بعدها أمريكا الشمالية تليها منطقة الشرق الأوسط ثم أمريكا الجنوبية والوسطى. أما من حيث الميزان التجاري، فنجد بأن قيمة الواردات نحو القارة الإفريقية أكبر من قيمة صادراتها في الفترة المشمولة من الدراسة، مما يجعل العجز واضحا في الميزان التجاري الإفريقي الذي بقي سلبيا طول هذه الفترة.

وعند النظر في حجم الصادرات والواردات بين دول الإتحاد الإفريقي في نفس فترة الدراسة السابقة (2013-2019) نرصد كذلك ضعف مؤشر الأداء التجاري البيني حيث نلاحظ بأنه لم يتجاوز حجم الواردات داخل إفريقيا ما نسبته 15.7% والتي تم تسجيلها سنة 2013، في حين حققت 12.1% فقط سنة 2017 كأدنى نسبة مسجلة في الفترة المشمولة من الدراسة، فيما وصلت إلى 12.6% سنة 2019. أما من حيث الصادرات، فقد حققت نسبة أعلى من الواردات أين وصلت أعلى نسبة إلى 23.7% سنة 2015 في مقابل 18.2% سنة 2013 كأدنى نسبة مسجلة، ووصل سنة 2019 إلى 19.7%؛ تبين هذه النسب الإتجاه العام للتجارة داخل إفريقيا إذ تبقى معدلات التبادل التجاري البيني منخفضة وهذا راجع بالأساس إلى أن أغلبية المبادلات تتم مع الخارج خاصة الإتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية والصين في السنوات الأخيرة مما يعني أن أمام إفريقيا تحديات كبيرة فيما يتعلق بتعزيز تجارتها البينية، وربما تشكل منطقة التجارة الحرة الإفريقية عاملا مساعدا في إطلاق هذه الديناميكية وخلق سوق إقليمية يكون أثرها واضحا في معالجة ضعف أداء التجارة الداخلية.

من خلال تحليل وضعية التجارة في عموم إفريقيا، يمكننا الإستناد إلى هذه الخلفية من أجل تفحص واقع وحجم المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، في البداية لا بد من معرفة مدى قوة الأداء التجاري للجزائر ضمن القارة الإفريقية، حيث صنف الكتاب السنوي لإحصائيات التجارة الإفريقية الجزائر في خانة أكبر المستوردين الرئيسيين داخل الإتحاد الإفريقي بالرغم من تسجيلها نسب ضعيفة نوعا ما (انظر الشكل البياني رقم 16).

رسم بياني رقم 16: يوضح حجم الأداء التجاري للجزائر داخل الإتحاد الإفريقي من حيث الواردات للفترة من 2013-2019 (الوحدة: مليون دولار)

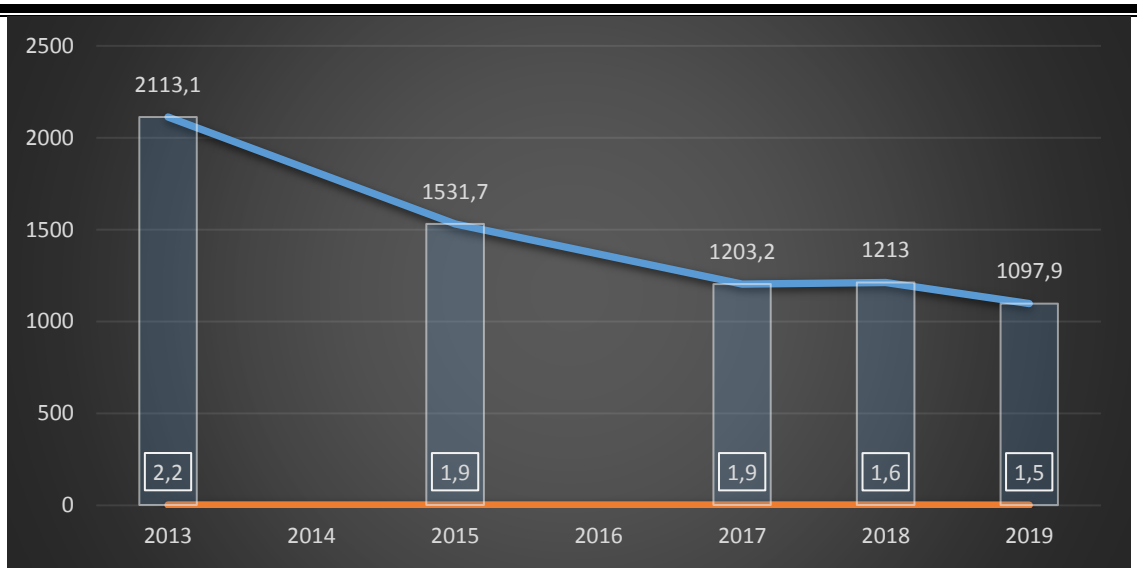

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الكتاب السنوي لإحصائيات التجارة الإفريقية لسنة 2020

نلاحظ من خلال هذا الشكل البياني بأن الأداء الجزائري من حيث الواردات داخل الإتحاد الإفريقي قد سجل اتجاها تنازليا من سنة 2013 أين حقق 2113،1 مليون دولار بنسبة 2،2% ليصل إلى 1097،9 مليون دولار بنسبة 1،6%، وهي نسب ضعيفة إذا ما تمت مقارنتها بما تستورده جنوب إفريقيا أو ناميبيا أو بوتسوانا أو زامبيا أو جمهورية الكونغو الديموقراطية من إقليم الإتحاد الإفريقي، فعلى سبيل المثال تصاعدت الواردات نحو جنوب إفريقيا من 12،4% سنة 2013 إلى 14،4% سنة 2019 أي زيادة بنسبة 2% وهو نفس الأداء الذي حققته ناميبيا أين سجلت صعودا من 5،3% نحو 7،3% في نفس الفترة.[1]

ولم تختلف وضعية الصادرات الجزائرية كثيرا نحو دول الإتحاد الإفريقي عن الواردات بالرغم من أنها سجلت تحسنا طفيفا لكنها تبقى ضعيفة (انظر الشكل البياني رقم 17) أين شهد الأداء الجزائري تراجعا من 3333،6 مليون دولار سنة 2013 نحو 1883،6 مليون دولار سنة 2019 أي من 3،2% وصولا إلى 2،1%، وبمقارنة هذه النسب مع صادرات دول أخرى داخل الإتحاد الإفريقي يظهر ضعف الجانب الجزائري على هذا المستوى؛ فقد استحوذت كل من جنوب إفريقيا ونيجيريا على صدارة أكبر الدول المصدرة داخل الإتحاد، أين بلغت حجم صادرات جنوب إفريقيا 28812،4 مليون دولار سنة 2019 تليها نيجيريا بـ

[1] راجع الكتاب السنوي لإحصائيات التجارة الإفريقية لسنة 2020، ص.35.

12801،0 مليون دولار في نفس السنة أي ما نسبته 31،4% و13،9% على التوالي، مما يعني أن كل من جنوب إفريقيا ونجيريا لوحدهما تسيطران على السوق الإفريقية بنسبة تتجاوز 45%.

رسم بياني رقم 17: يوضح حجم الأداء التجاري للجزائر داخل الإتحاد الإفريقي من حيث الصادرات للفترة من 2013-2019

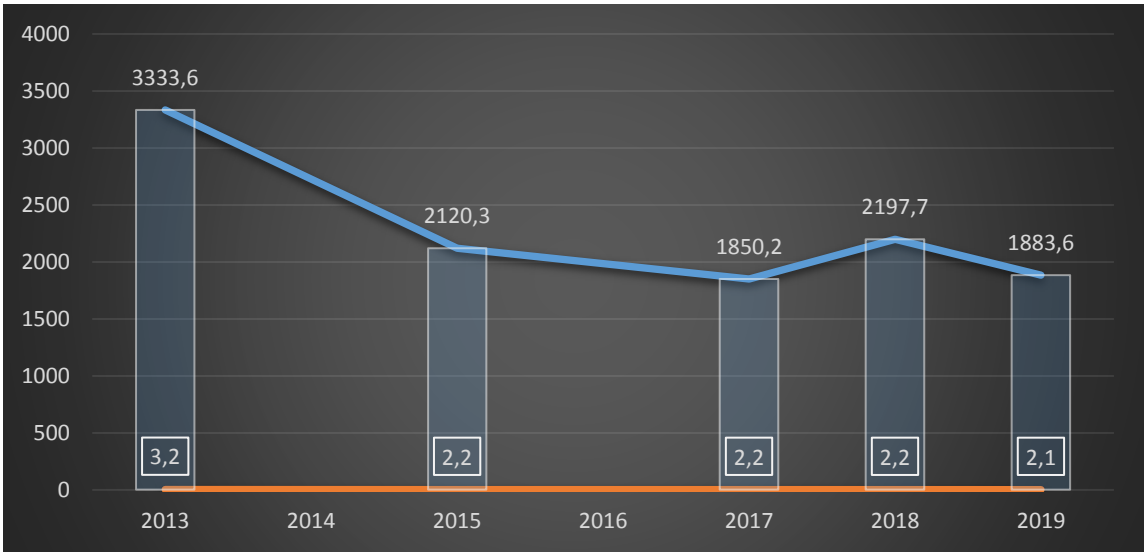

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على الإحصائيات الواردة في الكتاب السنوي لإحصائيات التجارة الإفريقية لسنة 2020

انعكس ضعف الأداء التجاري للجزائر في إفريقيا على حجم تجارتها مع دول الساحل الإفريقي بشكل كبير إذ تشير الإحصائيات الرسمية الصادرة عن الجمارك الجزائرية من خلال تقريرها حول "إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر" لسنة 2020، إلى أرقام ضئيلة جدا تكاد تكون شبه منعدمة كونها لم تتجاوز عتبة 1% من حجم التجارة الكلية للجزائر مع العالم الخارجي (انظر الرسمين البيانيين رقم 18 و19 أدناه).

رسم بياني رقم 18: يوضح توزيع الصادرات الجزائرية حسب مناطق العالم لسنة 2020	رسم بياني رقم 19: يوضح توزيع الواردات الجزائرية حسب مناطق العالم لسنة 2020
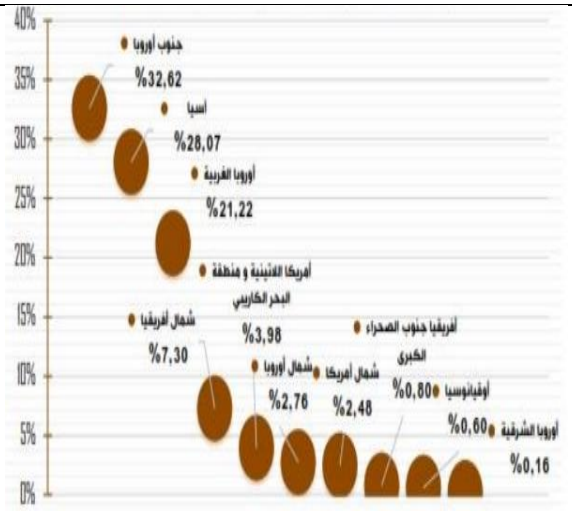	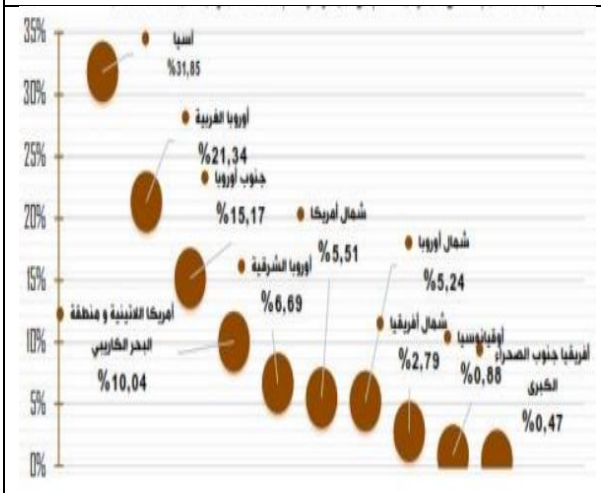

المصدر: مديرية الدراسات والإستشراف التابعة للجمارك الجزائرية، تقرير حول "*إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020*" (الجزائر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2021)، ص.40.

نرصد من خلال هاذين الشكلين بأن جل المبادلات التجارية للجزائر مع الشريك التقليدي الأول وهي الدول الأوروبية بنسبة تفوق 51% تليها دول آسيا وأوقيانوسيا بنسبة تفوق 31% فيما تأتي بقية المبادلات الأخرى موزعة على بقية مناطق العالم لتتذيل إفريقيا الترتيب، فيما سجلت المبادلات التجارية للجزائر مع دول الساحل الإفريقي جنوب الصحراء ما يقارب 0،80% من الصادرات نحو هذه المنطقة و0،88% من الواردات حسب نفس السنة 2020؛ وهذه الأرقام تعكس حقيقة ضعف الإندماج الجزائري في الاقتصاد الإفريقي وتركيز كل التعاملات الاقتصادية والتجارية مع الشريك الأوربي وبعض المناطق الأخرى بالرغم من أن كل الظروف مهيئة أمام المتعاملين الإقتصادين الجزائريين لولوج هذه الأسواق الواعدة.

جدول رقم 9: يوضح حجم الصادرات الجزائرية نحو دول الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا لسنتي 2019-2020 (الوحدة بالمليون دولار)

الدولة	صادرات 2019	صادرات2020
السنغال	19,25	19,03
الصومال	0,02	0,04
المغرب	437,3	460,57
النيجر	2,54	6,67
بوركينافاصو	0,02	4,14
تشاد		0,82
تونس	1350,82	1032,74
غامبيا	9,05	1,91
غانا	15,8	10,15
كوت ديفوار	22,54	19,82
ليبيا	28,57	52,93
مالي	2,28	1,62
موريتانيا	24,54	27,89
نيجيريا	0,41	10,79

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الجمارك الجزائرية

جدول رقم 10: يوضح حجم الواردات الجزائرية نحو دول الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا لسنتي 2019-2020 (الوحدة بالمليون دولار)

الدولة	واردات 2019	واردات 2020
السنغال	0,55	0,99
الصومال	0,15	0,07
المغرب	191,69	160,96
النيجر	0,17	2,57
بوركينافاصو	0,68	1,36
تشاد	0,19	0,31
تونس	331,82	228,2
غامبيا		0
غانا	14,13	13,74
كوت ديفوار	86,25	78,66
ليبيا	29,5	5,49
مالي	0	0
موريتانيا	0,44	0,73
نيجيريا	4,08	4,19

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على إحصائيات الجمارك الجزائرية

رسم بياني رقم 20: يوضح تطور حجم الصادرات الجزائرية نحو بلدان الساحل الإفريقي 2019-2020

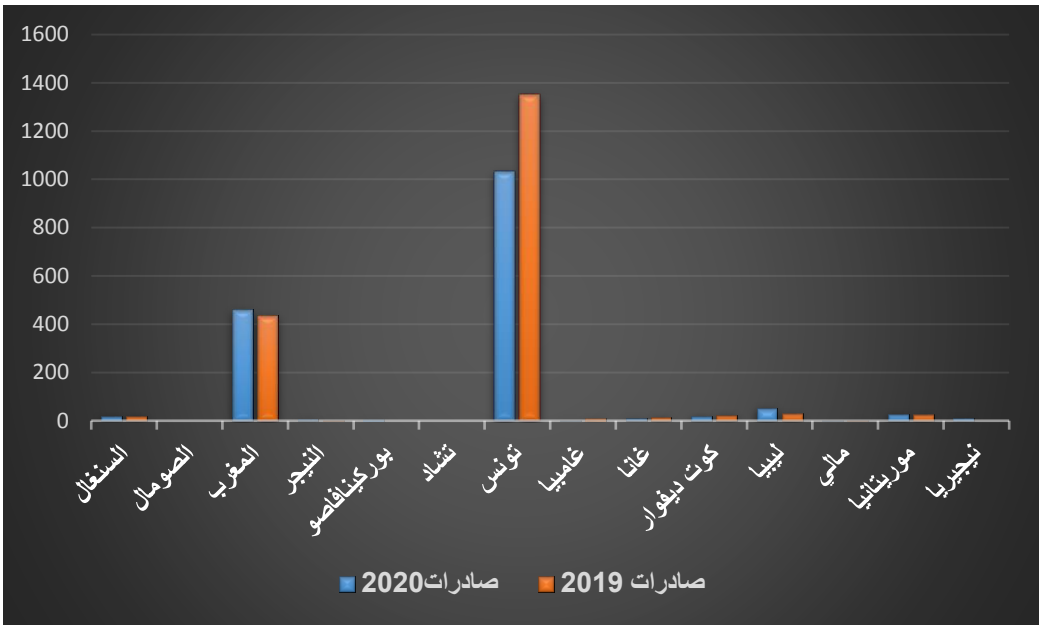

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات الواردة في الجدول رقم 11.

رسم بياني رقم 21: يوضح تطور حجم الواردات الجزائرية نحو بلدان الساحل الإفريقي 2019-2020

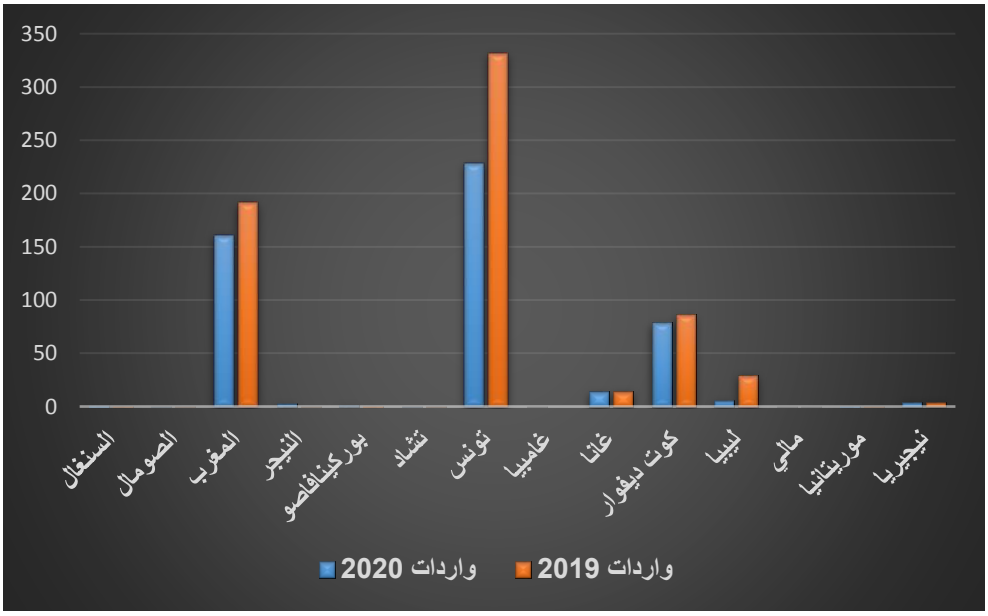

المصدر: من إعداد الطالب بناءا على المعطيات الواردة في الجدول رقم 12.

يبدو جليا من خلال تحليل الجدولين 9 و10 والرسمين البيانيين 20 و21 بأن المبادلات التجارية للجزائر مع دول الساحل الإفريقي تبدو شبه منعدمة، بالأخص الدول المتاخمة للجزائر جنوب الصحراء على غرار مالي، النيجر، تشاد التي لم تتجاوز فيها نسبة المبادلات في أحسن الأحوال 2 مليون دولار عدا سنة 2020 أين فاقت الصادرات الجزائرية نحو النيجر 6 مليون دولار، وكذا موريتانيا من خلال بلوغ نسبة صادرات تقدر بـ أكثر من 27 مليون دولار، فيما صنعت تونس والمغرب الإستثناء من خلال وصول الصادرات الجزائرية لما يفوق 1،35 مليار دولار بالنسبة لتونس وهذا راجع بدرجة أكبر لاتفاق التعاون التجاري الثنائي بين الطرفين، و400 مليون دولار بالنسبة للمغرب لتكونا أكبر دولتين يستقطبان الصادرات الجزائرية في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي. من جهة أخرى، وبغض النظر عن تدني مستويات التجارة بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي، نرصد من خلال الجدول 09 بأن هناك تحسن طفيف في حجم الصادرات الجزائرية نحو دول هذه المنطقة بالمقارنة بين مؤشرات 2019 و2020. أما من حيث الواردات فلا يبدو هناك تغير كبير من حيث المؤشرات الواردة في الجدول 10، حيث تبقى النسب جد ضعيفة إلى منعدمة أحيانا أخرى خاصة بالنسبة للواردات الآتية من السنغال، تشاد، مالي، موريتانيا، النيجر، فيما حافظت كل تونس والمغرب على الريادة كأكبر دولتين موردتين للجزائر في منطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، تليهما كوت ديفوار وليبيا.

نستنتج من خلال هذا بأنه من الصعب الحديث عن مبادلات تجارية حقيقة للجزائر مع دول الساحل الإفريقي خاصة إذا أخذنا بعين الإعتبار النسبة الإجمالية للمبادلات مع إفريقيا ككل (55 دولة) والتي لا تتجاوز 3% فقط، ومن هذه النسبة الضئيلة شكلت المبادلات مع دول الساحل نسبة لا تتجاوز 1% لكن هذا لا ينفي وجود تجارة غير رسمية لم تغطيها الإحصائيات خصوصا مع المناطق الحدودية مع النجير ومالي، ورغم أن هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ضعف الأداء التجاري للجزائر داخل إفريقيا عموما وتجاه دول الساحل على وجه الخصوص، إلا أنه يمكننا أن نحدد سببين رئيسين ربما يقدمان تفسيرا منطقيا لهذا الأداء:

- السبب الأول وهو ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات وضعف مستويات التصنيع مما أدى إلى تركيز كل الصادرات الوطنية نحو الدائرة الأوربية ممثلة في السلع الطاقوية (نفط وغاز) الخام مقابل استيراد المواد المصنعة وشبه المصنعة الموجهة للإستهلاك المباشر.

- السبب الثاني متعلق بضعف الإندماج في الاقتصاد الإفريقي، كون أن الجزائر أولت اهتماما كبيرا لاتفاقية الشراكة الأورو–جزائرية وعدد من الإتفاقيات الأخرى المكملة، في مقابل ذلك نجد أنها أغفلت الجانب المتعلق بالدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية القائمة على الإنخراط في مختلف الإتفاقيات الاقتصادية والتجارية في محيطها الإفريقي، حيث نلاحظ من خلال الشكل رقم 18 أدناه بأن الجزائر هي عضو في اتحاد المغرب العربي فقط دون أن يكون لها حضور في التجمعات الاقتصادية الإقليمية الرسمية السبعة المتبقية (تجمع دول الساحل والصحراء (CEN–SAD)، السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (COMESA)، مجموعة شرق أفريقيا (EAC)، المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا (ECCAS)، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، الهيئة الحكومية للتنمية (IGAD)، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC)) وكذا الترتيبات دون الإقليمية الأخرى على غرار (الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)، الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية (SACU)، الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMOA)).

شكل رقم 18: يوضح تموقع الجزائر ضمن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا

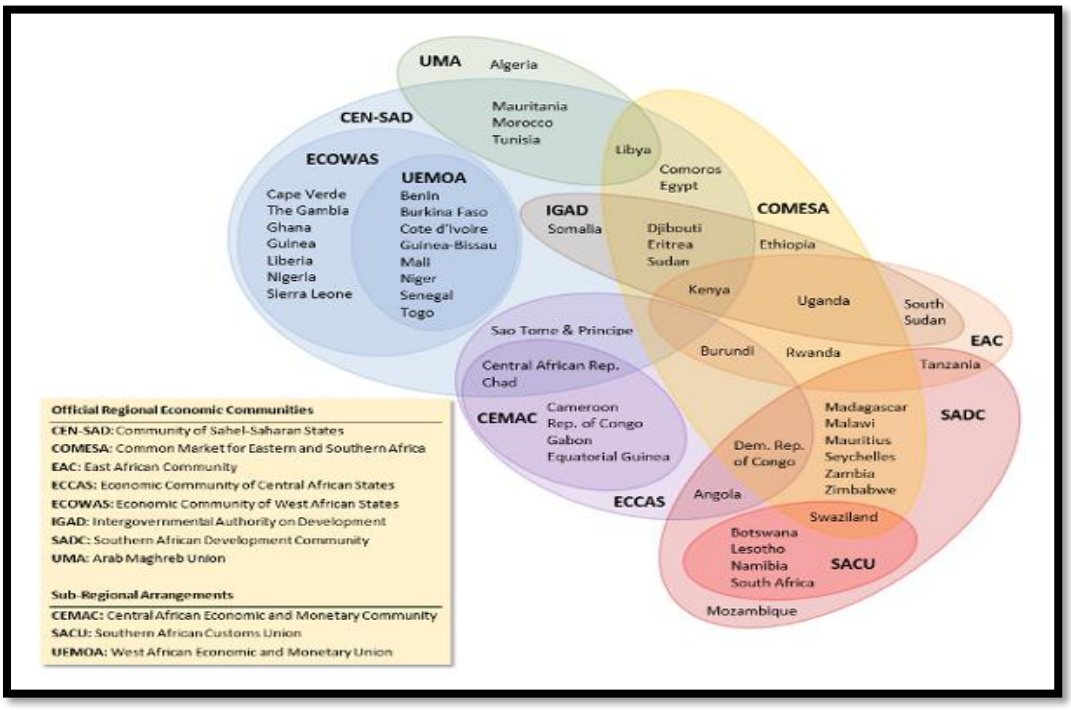

المصدر : Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique, Rapport ‘ ***’la Zone de libre-échange continentale (ZLEC) en Afrique, vue sous l’angle des droits de l’homme***’’, Op.cit, p.24.

إن انضمام الجزائر إلى أكثر من تجمع اقتصادي داخل القارة خصوصا بعض التجمعات القريبة من مجالها الجغرافي كتجمع دول الساحل والصحراء والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا من شأنه أن يساعد على الإندماج السلس في الاقتصاد الإفريقي والإستفادة من مختلف المزايا التوي توفرها هذه الفضاءات على المستوى الاقتصادي والتجاري، سواء تعلق بالجانب الإستثماري داخل هذه الفضاءات الإقليمية، أو تسهيل عملية اختراق أسواق هذه الدول من خلال تكوين معرفة عن طبيعتها، وهو ما أكد عليه وزير الخارجية "رمطان لعمامرة" بمناسبة انعقاد المنتدى الإفريقي الأول للاستثمار والأعمال (FAIA) بالجزائر سنة 2016 على مسألة تكامل انفتاح الاقتصاد الوطني على الاقتصاد الإفريقي، مؤكدا على ضرورة تعزيز العلاقات الاقتصادية الجزائرية مع مختلف المجموعات الاقتصادية في القارة مثل المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والسوق المشتركة لشرق إفريقيا والجنوب الإفريقي الذين أكدوا أنه لا يوجد سبب يدعو الجزائر لعدم الإنضمام.[1] لكن مع دخول اتفاقية التجارة الإفريقية حيز الخدمة، عملت الجزائر على تدارك هذا النقص واستغلال الفرصة من خلال انخراطها في مساعي التصديق الفعلي على هذه الإتفاقية والسعي لتحقيق الأهداف العامة التي حملتها من أجل الإستفادة من الديناميكية التي توفرها.

المطلب الثاني: مسعى الجزائر من الإنخراط في المنطقة الحرة الإفريقية: فحص للآثار المترتبة من منظور التكامل الإقليمي لـ "بيلا بلاسا"

لا يمكن المبالغة في تحجيم الأهمية الكبرى التي تكتسيها منطقة التجارة الحرة بالنسبة للإقتصاد الجزائري فنحن أمام أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم بعد منظمة التجارة العالمية، وتلعب دورا حاسما في تعزيز المبادلات التجارية لجميع أنواع البضائع والخدمات، وتدعم الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية

[1] Guesmia El Hadi, Abrika Bélaid, Chegrouche Lagha, “***Contribution à l’analyse de la diplomatie économique de l’Algérie en Afrique Subsaharienne***’’ Revue recherche économique contemporaine 05, N°: 02 (2022) : p.548.

المستدامة، ولا يمكن بغير حال من الأحوال تحقيق أجندة الاتحاد الإفريقي 2063 بمعزل عن هذه المنطقة الحرة الإفريقية وما تحمله من آمال واعدة في الدفع بمسارات التكامل الإقليمي على مستوى القارة ككل.

في هذا السياق، أكدت الجزائر عزمها على ضرورة مرافقة هذا المشروع، وهو ما تجسد من خلال موقفها الرسمي عبر صفحة الويب الخاصة بوزارة الخارجية والجالية الوطنية بالخارج حيث جاء فيه: " **إيمانا بأهمية التكامل الاقتصادي الإفريقي، قررت الجزائر بتاريخ 21 مارس 2018، بكيغالي رواندا، التوقيع على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، إضافة إلى البروتوكولات الثلاث المتعلقة بتجارة السلع، وتجارة الخدمات وفض النزاعات**". وباشرت الجزائر بشكل رسمي في إجراءات التصديق على هذه الاتفاقية القارية بتاريخ 28 فيفري 2020، لتصدر بعد ذلك بتاريخ 29 ديسمبر 2020 قانونا متعلقا بالتصديق على الاتفاقية المنشئة لهذه المنطقة الحرة ورد في الجريدة الرسمية.[1]

وبالحديث عن المساعي الكبرى لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية يمكننا مقاربة هذا التوجه من خلال ما جاء بيه الاقتصادي المجري بيلا بلاسا Bela Balassa حول مراحل التكامل الإقتصادي الإقليمي، حيث شكل كتابه بعنوان "نظرية التكامل الإقتصادي" " The Theory of Economic Integration" سنة 1961 الأساس الذي قامت عليه كل دراسات التكامل الإقليمي فيما بعد سواء ما تعلق بالجوانب النظرية أو تنفيذ السياسات، بحيث يمكن التمييز بين عدد من المراحل التي تمر بها عملية التكامل الإقليمي مما يعني أنها عملية تطورية؛ إذ تنطوي كل مرحلة متقدمة فيها على عناصر المرحلة الأدنى منها مع العناصر الجديدة التي تعمل على توسيع نطاق ومحتوى المسار التكاملي وتشكل هذه المراحل خطوات عملية تقود في النهاية (حسب رغبة الدول الأعضاء) إلى تحقيق الهدف الرئيسي وهو التكامل التام المتعلق بالسياسات النقدية والاجتماعية والاقتصادية المشتركة والمؤسسات فوق الوطنية التي تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي: [2]

[1] وزارة الشؤون الخارجية، " ***مناطق التبادل الحر***"، الموقع الرسمي للوزارة، تم الإطلاع على الموقع يوم 30 سبتمبر 2023، الساعة: 05:03. https://linksshortcut.com/VBREQ

[2] Eduard Marinov, '' ***Economic Determinants of Regional Integration in Developing Counties***'' in Proceedings of the 2 nd Economics & Finance Conference 03 – 06 June 2014 (Czech Republic, Prague – Vokovice: International Institute of Social and Economic Sciences, 2014), pp.365-369.

1- **اتفاقية التجارة التفضيلية (PTA):** ويعد أدنى شكل من أشكال التكامل، وهو عبارة عن اتفاقية بين بلدين أو أكثر يتم فيها فرض حواجز تجارية أقل على السلع المنتجة داخل الاتحاد مقارنة بالسلع المنتجة خارج الاتحاد.

2- **منطقة التجارة الحرة (FTA):** وهي منطقة للتجارة التفضيلية تشكل سوقا موحدة تسمح بحرية انتقال السلع من خلال إلغاء الرسوم الجمركية وغير الجمركية (القيود الكمية، الإجراءات الإدارية، وكافة القيود الأخرى) بما يوسع حيز انتشار هذه السلع داخل هذا الفضاء ويحفز عمليات انتاجها، فيما تحتفظ كل دولة من الأعضاء داخل هذه المنطقة برسومها الجمركية الخاصة وقيودها الكمية وإجراءاتها الإدارية مع الدول الأخرى التي ليست أعضاء، ويشار إلى هذا عادة باسم "التكامل التجاري" "trade integration" وقد عُرِّفَت منطقة التجارة الحرة في الفقرة 8 من المادة 24 من الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية (الجات) على النحو التالي: " **يتعين فهم منطقة التجارة الحرة على أنها مجموعة تضم اثنين أو أكثر من الأقاليم الجمركية، حيث يتم إلغاء الرسوم واللوائح الأخرى المقيدة للتجارة على نطاق واسع في معظم المبادلات التجاري المرتبة بالسلع داخل هذا الإقليم**".

3- **الإتحاد الجمركي (CU):** درجة أعلى من منطقة التجارة الحرة، وبالإضافة إلى إزالة الرسوم الجمركية وغير الجمركية يتم تطبيق تعريفة جمركية خارجية مشتركة على السلع المستوردة من خارج هذه الدول، وهذه التعريفة الجمركية الخارجية المشتركة يمكن أن تختلف من سلعة إلى أخرى ولكنها تكون موحدة بين دول الإتحاد.

4- **السوق المشتركة (CM):** هي امتداد للاتحاد الجمركي مع السماح كذلك بحرية تنقل العمالة ورأس المال بين دول الأعضاء، ولتحقيق هذا المستوى من التكامل من الضروري أن تقوم الدول الأعضاء بإزالة جميع حواجز التجارة (بما في ذلك القيود غير الجمركية)، وأن يكون هناك مستوى معين من التنسيق بين بعض السياسات الاقتصادية، ويُشار إلى ذلك عادة باسم "تكامل العوامل" "factor integration".

5- **الإتحاد الإقتصادي (EcU):** هو شكل أكثر عمقًا من التكامل حيث يتم تنسيق وتوحيد السياسات النقدية والمالية لكل دولة على حدة، وعلى أساس السوق المشتركة يتم دمج السياسات الاقتصادية في مختلف المجالات ويتم تشكيل مناهج مشتركة وتوفير التمويل المنسق، ويرتبط القضاء على التمييز بدرجة معينة من التنسيق بين السياسات الاقتصادية الوطنية من أجل إزالة الاختلافات بينها، وغالبا ما تسمى هذه المرحلة

بـ "تكامل السياسات" "integration of policies"، والهدف النهائي للاتحاد الاقتصادي هو الوصول إلى الاتحاد الاقتصادي والنقدي (EMU) من خلال إنشاء آلية مشتركة لسعر الصرف والتي تنمو لتصبح عملة مشتركة تعمل في السوق المشتركة، وتكون هناك سياسة نقدية مشتركة وتنسيق لسياسات الاقتصاد الكلي للدول الأعضاء.

6- **التكامل الاقتصادي الكامل (FEI):** والذي يتضمن توحيد السياسات النقدية والمالية والاجتماعية ومكافحة التقلبات الدورية ويتطلب إنشاء كيانات فوق وطنية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء، وهنا تكون صياغة وتنفيذ السياسة الاقتصادية اختصاصًا حصريًا لمؤسسات التكامل الجديدة.

من خلال عرض هذه المراحل المهمة كما تصورها بيلا بلاسا، يمكننا أن نصنف منطقة التجارة الحرة الإفريقية ضمن المستوى الثاني (FTA)، ما يعني أن توجه الجزائر نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية يندرج ضمن مساعيها الرامية إلى تعزيز التجارة الإقليمية مع دول الساحل الإفريقي خصوصا وإفريقيا على مستوى عام، عبر إنشاء سوق حرة للسلع والخدمات من خلال العمل على إلغاء الحواجز الجمركية وغير الجمركية والإستفادة من مختلف المعابر الحدودية في الجنوب (انظر الشكل رقم 19).

شكل رقم 19: يوضح مستويات التكامل الإقليمي وموقع منطقة التجارة الحرة الإفريقية

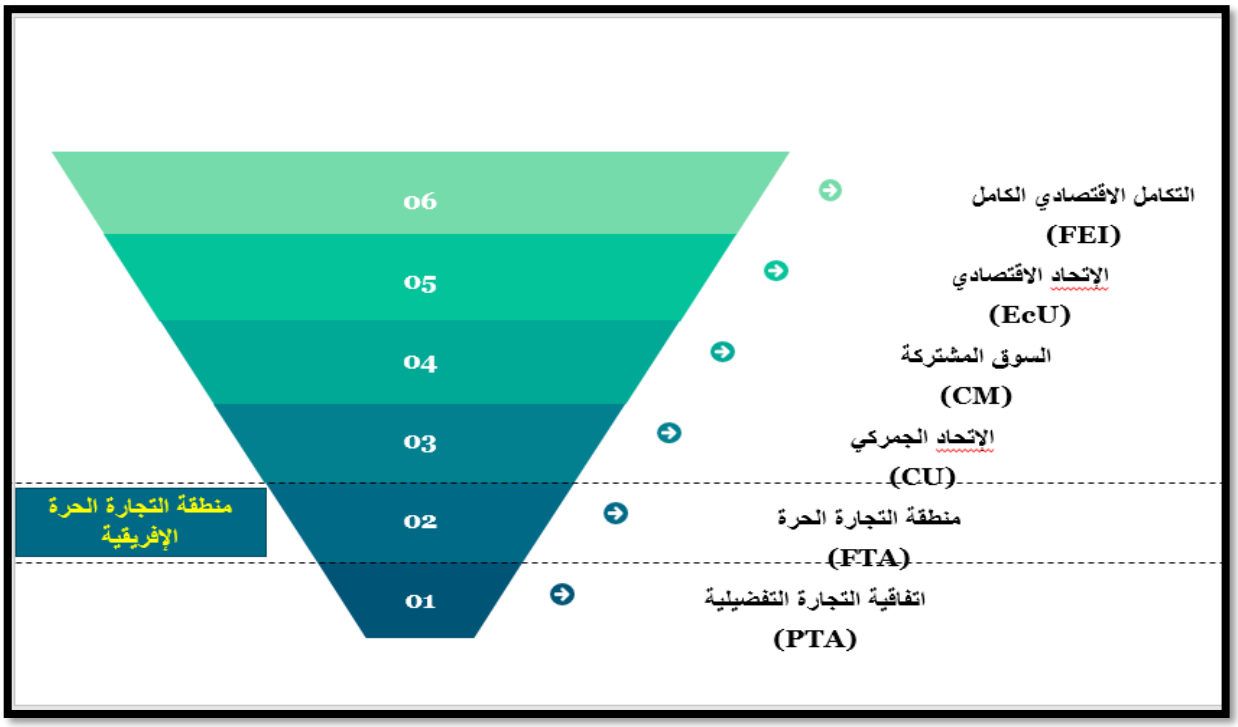

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على نموذج بلا بلاسا

بعد أن صادقت الجزائر على الاتفاق المؤسس أضحت رسميا عضوا في منطقة التجارة الحرة، لتصبح قواعد الإتفاقية الآن جزءا لا يتجزأ من التشريع الاقتصادي والتجاري الجزائري والتي ربما تكشف عن آثار بعيدة المدى على النظام القانوني والتنظيمي الذي يحكم التجارة الخارجية للبلد، لكن هل تم حقيقة قياس هذه الآثار من قبل المؤسسات المركزية لصنع القرار قبل الإنخراط الفعلي في هذا التوجه الجديد؟ تشير أحد التحليلات إلى أن عملية التصديق الفعلي على الاتفاقية لم تثر أي جدل أو ردود أفعال معينة، ففي رأي العديد من المحللين الوطنيين وبلا شك أيضا المسؤولين عن المؤسسات الاقتصادية، فإن مستوى تنمية الاقتصادات الإفريقية لا يزال منخفضًا للغاية ولا تشكل أي تهديد واضح للجزائر (بعد فتح المجال أمام الواردات الإفريقية)، على العكس من ذلك يتم تقديم هذ الفضاء التجاري الحر كفرصة لتنمية الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات وهذا ما يفسر عدم إجراء أي تقييم عام أو دراسة جدية التأثير قبل التوقيع على الاتفاقية أو التصديق عليها؛ هذا الفهم البسيط والتقريبي الذي ينبع من قراءة سطحية للاتفاق يُظهر في المقام الأول نقصًا عميقًا في المعرفة بنظام القواعد التي تحكم التجارة العالمية وهذا النظام مكون من حوالي 20 اتفاقية متعددة الأطراف تشرف عليها منظمة التجارة العالمية، وعلى عكس الغالبية العظمى من الدول الإفريقية (43 دولة إفريقية من أصل 54 عضوًا في الاتحاد الإفريقي هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية) كانت الجزائر منقطعة بشكل تام عن هذا النظام خلال العقدين الماضيين، والواقع هو أن هذا الاتفاق يمثل ما يُشير إليه الخبراء بكونه "اتفاقًا تجاريًا من الجيل الجديد" " un accord commercial de nouvelle génération" بمعنى أنه لا يقتصر على التزامات خفض الرسوم الجمركية أو إعفائها فقط، بل يشمل أيضًا العديد من الجوانب الأخرى المتعلقة بتجارة الخدمات، المنافسة، الاستثمار، حقوق الملكية الفكرية، وحتى التجارة الإلكترونية. والأهم من ذلك، أن هذا الاتفاق يميز بشكل خاص بنقطتين ذات أهمية كبيرة بالنسبة لمستقبل السياسة التجارية الخارجية للجزائر: أولًا، أن منطقة التجارة الحرة ليست إلا خطوة أولى في طريق بناء مجتمع اقتصادي إفريقي، وهذا هو الهدف الذي تم تسجيله بالفعل في اتفاقية أبوجا لعام 1991، ولكنه الآن من المفترض أن يتم تنفيذه في إطار نظام قواعد منظمة التجارة العالمية حيث ينص الاتفاق بوضوح على أن تحرير تجارة السلع والخدمات سيتم تنفيذه وفقًا لاتفاقيات هذه المنظمة المتعددة الأطراف. ثانيا يعتمد تنفيذ هذا الاتفاق على "بروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات" وفق

نفس النموذج الذي يعمل به ضمن منظمة التجارة العالمية، وهنا تجدر الإشارة إلى أن أكبر نقص في اتفاقيات التجارة بين البلدان النامية مرتبط أساسا بتنفيذها الفعلي على أرض الواقع ومن المرجح أن إنشاء آلية لتسوية المنازعات في هذه المعاهدة القارية يمكن أن يساعد في التغلب بشكل فعال على هذا النوع من القيود، وبالتالي فإنه يقدم إصلاحًا كبيرًا من شأنه أن يغير بشكل عميق الوضع الحقيقي لهذا الاتفاق القاري والنهج السياسي المستقبلي الذي يجب أن تتبعه الدول الإفريقية فيما يتعلق به.[1]

وفي إطار هذا المسعى الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو تحقيق الإندماج الفعلي في المنطقة التجارية الحرة، ستشكل المشاريع الإستثمارية التي عملت على تجسيدها حافزا ودافعا مهما يمكن الاعتماد عليها لخلق تلك الدينامية التجارية في إفريقيا جنوب الصحراء، وبالأخص الطريق العابر للصحراء وكذا المعابر الحدودية الأخرى التي تساهم في تعزيز حركية التبادل التجاري مع الدول المتاخمة للشريط الحدودي، وفيما يلي عرض لأهم هذه الطرق والمعابر:

1. **المعبر الحدودي بين تونس والجزائر:** يشكل الاتفاق التجاري التفاضلي بين تونس والجزائر الذي تم توقيعه سنة 2008 ودخل حيز التنفيذ سنة 2014 أساس التعاملات التجارية بين الطرفين، حيث يسعى كل طرف لتوسيع نطاق الإستثمارات أين بلغ عدد المتعاملين الإقتصاديين التونسيين في الجزائر ما يقارب 600 متعامل وتشمل بالأساس شركات صغيرة وأخرى متوسطة، في حين وصل العدد بالنسبة إلى الطرف الجزائري ما مجموعه 60 شركة في مجال الصناعات النسيجية والجلدية، وأشار البنك الدولي في إحدى تقاريره سنة 2019 إلى إمكانية تعميق حجم ونوع المبادلات التجارية بين الطرفين خصوصا فيما يتعلق فيما يتعلق بخدمات النقل، الغذاء المعادن والكيماويات.

2. **معبر الدبداب – غدامس الجزائري الليبي:** شكّل إعادة فتح هذا المعبر بعد عودة الاستقرار إلى ليبيا فرصة هامة لكل من البلدين لتنمية المناطق الحدودية وزيادة مستويات التبادل التجاري حسب ما أورد أغلب المراقبين، وفي هذا الصدد يشير المختص الاقتصادي "علي قابوسة" أن فتح هذا الممر الحدودي سيمكن المصدرين الجزائريين من نقل سلعهم عبر هذا المعبر الليبي الجزائري مباشرة على غرار الفلاحين

[1] Cercle d'Action et de Réflexion autour de l'Entreprise, '' ***Quelles implications légales prévisibles à l'entrée de l'Algérie dans la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAF) ?***'' (Algérie : CARE, 2021), pp.3-4.

المنتجين لمادة البطاطا في ولاية "واد سوف" على سبيل المثال دون الحاجة إلى الإستعانة بالمعبر التونسي كما كان قبل ذلك، مؤكدا على أن هذا الأمر يسهل إجراءات التعامل والمرور بين الجانبين وتجنب العراقيل المرتبطة باستخدام أراضي أخرى للنقل.

3. **المعبر الحدودي بين الجزائر وموريتانيا (تندوف، الزويرات):** يشير هذا المعبر إلى كونه "طريق حرير إفريقي" بالنظر لما يوفره من حجم تبادلات كبيرة بين الجزائر وموريتانيا لتمتد نحو دول غرب إفريقيا وبالنظر إلى أن المنطقة الجنوبية الغربية للبلاد غنية بالمنتجات الزراعية؛ فبإمكان أن يشكل هذا المعبر شريان حيوي لتزويد موريتانيا بمختلف السلع الغذائية والخضر والفواكه وغيرها، فيما تشير الأرقام إلى تزايد حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال السنوات الأخيرة، ليرتفع من 38 مليون دولار نحو 53 مليون دولار في الفترة من 2016 – 2017 وتتمثل الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا في المواد الغذائية والتقنية المعاد تحويلها وكذا المواد واسعة الإستهلاك، وقد بلغ حجم الصادرات الجزائرية نحو موريتانيا ما قيمته 8.7 مليون دولار خلال الثلاثي الأخير من 2020 حسبما أوردته إحصائيات الجمارك الموريتانية، لتحتل الجزائر بذلك المرتبة الثاني كأكبر مورد للسلع نحو نواكشط.[1]

تدعّمت هذه المساعي أيضا بتركيز الدبلوماسية الاقتصادية على ما يعرف بـ "تجارة الحدود" أو "تجارة المقايضة" مع دولتي مالي والنيجر، وهذا النوع من التجارة يتم فيه تصدير سلعة مقابل استيراد بنفس القيمة إلا أنها لا تخضع للإجراءات المصرفية (دون نقود) وهي تجارة تمارس عبر المحطات الجمركية فقط، فهي نشاط اقتصادي يقوم على تبادل السلع بين منطقتين حدوديتين تقعان في دولتين مختلفتين، ويكون الفاصل بينها حدود دولية معترف بها، كما تكون خاضعة كل واحدة منها لنظم إدارية مستقلة ولها عدد من المميزات الأخرى على غرار:

1. تقوم على سجل خاص يتم استخراجه من الولاية المعينة ثم يتم إكمال باقي الإجراءات بوزارة التجارة في الدولة الأخرى.

2. هي من اختصاص المتعاملين الإقتصاديين الحاملين لسجل تجاري من تجار وشركات صغيرة، وقاطنين بولاية حدودية.

[1] إيمان سعودي، "***دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر***" مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة 02 (2022): ص ص.138-139.

3. تكون أسعار السلع المتبادلة في هذه المناطق منخفضة عنها في مناطق أخرى بسبب انخفاض تكاليف النقل.

4. تساوي قيمة الصادرات مع قيمة الواردات من خلال اتباع أسلوب المقايضة واعتبار الدولار معيار لتقييم السلع.

5. تناسب حجم التبادل التجاري مع المتطلبات الأساسية لسكان المنطقة الحدودية بالإعتماد على احتياجاتها الأساسية وكذا الإتفاقية الموقعة بين الولاية ووزارة التجارة الخارجية.[1]

وقد أوضح القرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة ووزارة المالية المؤرخ في 2 جويلية 2020 مختلف الشروط والكيفيات لممارسة تجارة المقايضة الحدودية مع مالي والنيجر، مؤكدا على أنها تكتسي طابعا استثنائيا، وأن الهدف منها هو تمويل سكان المناطق الحدودية وذكر أربع ولايات فقط هي: أدرار إليزي، تمنراست وتندوف دون سواها من الولايات الحدودية الأخرى، كما وضح القرار قائمة المنتجات المسموحة للتبادل بالنسبة للطرف الجزائري والطرف المالي والنيجيري.

جدول رقم 11: يوضح أهم المنتجات المسموحة للتبادل في إطار تجارة المقايضة بين الجزائر ومالي والنيجر

المنتوجات الجزائرية نحو مالي والنيجر	المنتوجات القادمة من مالي والنيجر
التمور الجافة ومشتقاتها باستثناء الأنواع الأخرى من تمور دقلة نور	**– الماشية الحية "من فصيلة الأبقار والأغنام والماعز والجمال، وفقا للحالة الصحية السائدة في البلدان المصدرة.**
– الملح الخام والمنزلي	**– الحناء، الشاي الأخضر، التوابل**
– الأشياء المنزلية المصنوعة من البلاستيك والألومنيوم والزهر والحديد والفولاذ	**– قماش العمائم وقماش تاري**

[1] محمد يوسفي، ***تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر*** " مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 04 (2018): ص.25.

– البطانيات	– الذرة البيضاء، المانجو
– منتوجات الصناعة الحرفية التقليدية والفنية	– الخشب الأحمر
– الألبسة الجاهزة	– العسل، أغذية الأنعام
– الصابون ومسحوق الصابون	– الألبسة ذات الطابع التارقي
– زيت الزيتون، الزيتون، العسل	– العطور والمراهم الجلدي، الصمغ العربي.
– الصناعات (الأواني) البلاستيكية	– الملح الخشن والمنزلي.
– مواد التنظيف	– كل منتوجات الصناعة التقليدية والحرف
– مواد التجميل والنظافة الجسدية	– السجاد
	– الأسماك، طحين الأسماك
	المكسرات بأنواعها.
	–الفواكه الإفريقية، طحين الذرة.
	– أكواب وأباريق الشاي.

المصدر: من إعداد الطالب بالإعتماد على القرار الوزاري المشترك بين وزارة التجارة ووزارة المالية المؤرخ في 2 جويلية 2020. بتصرف

تشير الأرقام إلى أن تجارة المقايضة قد عرفت انتعاشا خلال سنة 2021 من خلال زيادة حجم التبادل التجاري مع هذه الدول الإفريقية الذي عرف ارتفاعا ملحوظا مقارنة بما تحقيقه سنة 2020، أين تجاوزت قيمة الصادرات ما قيمته 336 مليون دينار جزائري من المنتجات الجزائرية نحو إفريقيا، مقابل 171 مليون دينار خلال سنة 2020 وفقا للإحصائيات الصادرة عن مفتشية الجمارك بأدرار، فيما بلغت حجم الواردات في نفس الفترة حوالي 298 مليون دينار جزائري مقابل 115 مليون دينار جزائري من المواد المستوردة خلال سنة 2020؛ وقد تمثلت المواد المصدرة نحو إفريقيا في مجموعة من المواد على غرار التمر الجاف بقيمة 17083 طن والصابون 67616 طن، في حين تمثلت الواردات في الشاي والزنجبيل وأغذية الحيوانات، وأيضا المكسرات بقيمة 800 طن، إلى جانب 1200 رأس من الأغنام و48 رأس من الإبل، وفقا لما أشار إليه "أحمد دراس" ممثل المفتشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية بأقسام الجمارك. أما بالنسبة لنشاط الصادرات العادي، فقد بلغت قيمة المواد المصدرة في نفس الفترة أكثر من 448 مليون دينار جزائري، احتل فيها منتوج الإسمنت الصدارة بأزيد من 54600 طن، والتمر الجاف 95 طن، والتمر الطازج 170 طن، والطماطم المصبرة 2325 طن، بالإضافة إلى معدات أخرى تمثلت في الأجهزة الكهرومنزلية والأفرشة والحلويات، وفق ذات المصدر.[1]

خريطة رقم 12: توضح أهم الممرات الحدودية التجارية للجزائر مع دول الساحل الإفريقي

[1] أفريكا نيوز ***أقبال المتعاملين على تجارة المقايضة***"، جريدة أفريكا نيوز، 27 ديسمبر، 2023، القسم المحلي، ص.06.

المصدر: من إعداد الطالب بالإستناد إلى خدمة خرائط "قوقل"

تندرج كل هذه المساعي في محاولة الجزائر للعودة إلى الحاضنة الإفريقية ودعم مسار التكامل الإفريقي كأحد أولويات سياستها الخارجية، وارتأت في ذلك الإنطلاق من أدنى مستوى ضمن مستويات التكامل الإقليمي كما صورها بيلا بلاسا عن طريق الإنخراط في منطقة التجارة الحرة الإفريقية لتدعيم حركية تجارتها جنوبا والرفع من قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتشكل هذه المنطقة فضاءا تجاريا واعدا وإطار مستحدث لعمل لدبلوماسية الاقتصادية كونها أداة جيدة لتنمية التبادلات التجارية مع إفريقيا وتسهيل ولوج المنتجات الوطنية إلى مختلف الأسواق داخل القارة.

المطلب الثالث: الأهداف المحورية للجزائر في المنطقة الحرة الإفريقية: نحو هندسة شمولية للأولويات

في مختلف الأدبيات يتم تقديم منطقة التجارة الحرة الإفريقية على أنها مبادرة إفريقية رائدة تهدف إلى إحداث تغيير عاجل في مسار التكامل الإقليمي وتنمية القارة الذي دام قرونا من الزمن، وأنها تمثل فرصة هامة لمعالجة مختلف نقاط الضعف في الاقتصاديات الإفريقية ومواجهة التحدي الأكبر في القارة المتمثل في تحقيق التنمية في عالم يتسم بالعولمة الشاملة، وهي نتاج شعور الدول الإفريقية العازمة على الخروج من دائرة الإنغلاق الاقتصادي، والحاجة الماسة إلى تجاوز إطار سيادتها الوطنية من أجل مواجهة مختلف القضايا الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بطريقة منسقة، خاصة ما تعلق منها بالتحديات الاستراتيجية التي فرضتها النظام العالمي الجديد المعولم، وهو ما ينبغي لهذه الاتفاقية التجارية أن تكون عاملا محفزا للنمو الاقتصادي والتصنيع وتحسين وتطوير البنية التحتية وتنويع الأنشطة، كونها أكبر اتفاقية تجارة حرة منذ إنشاء منظمة التجارة العالمية.[1] ولعل أهم أولوية يسعى هذا المشروع إلى تحقيقها هي توسيع المجال الاقتصادي والسوق، بينما تشتمل الأولويات الأخرى على إزالة القيود التي تعيق جانب العرض وانخفاض القدرة الإنتاجية ومشاكل البنية التحتية، ويرى الكثيرون أن منطقة التجارة الحرة الإفريقية أكثر من مجرد اتفاقية تجارة حرة فهي تُقدم نفسها كهيئة قادرة على تسهيل التحول الهيكلي الشامل للبلدان الإفريقية وبالتالي المساهمة في الفكرة الرئيسية لأجندة 2063 ومساعدة إفريقيا على التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية

[1] Hajer Gueldich, '' ***Accord Portant Creation De La Zone De Libre Echange Continentale Africaine***'' (Genève : Centre d'Etudes Juridiques Africaines, 2019), pp.02-03.

المستدامة، وإذا تم تصميم هذه المنطقة بشكل جيد، فإنها ستكون فرصة فريدة لجلب فوائد النمو والفرص الموسعة لملايين الأفارقة.[1]

في هذا الإطار، سعت الجزائر لتعظيم مكاسبها الإقليمية عبر هذا الفضاء التجاري المفتوح من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية كأداة هامة لهيكلة أهدافها الرئيسية الرامية إلى تحقيقها، ومما لا شك فيه أن هذه الأداة تعد ملائمة جدا بالنظر إلى المكونات التي تنطوي عليها منطقة التجارة الحرة كونها لا تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط بقدر ما ترتبط كذلك بالمصالح السياسية والإستراتيجية للدولة، وهو ما تجلى واضحا من خلال مناقشات الأطر المفاهيمية والنظرية للدبلوماسية الاقتصادية*، وعلى هذا الأساس فإن توجه الجزائر نحو هذا الفضاء الحر لا يحمل أبعاد اقتصادية أو تجارية حصرا، بقدر ما يعد خيارا استراتيجيا يشتمل على مجموعة من الأولويات التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها، ويمكن تقسيمها بناءا على هذا إلى ثلاث أهداف كبرى:

I. أهداف اقتصادية وتجارية

تنتمي هذه الأهداف إلى المدرسة التي ترى بأن الدبلوماسية الاقتصادية هي ممارسة التجارة من أجل التجارة "business for business"؛ ففي سياق المنافسة الاقتصادية والدولية تعمل جميع الدول على ضرورة الدفاع مصالحها الاقتصادية الوطنية وتعزيزها، وبتركيز هذه الفكرة على تحليل الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، فإن أهدافها في هذا الصدد تقوم على تعزيز التبادل التجاري ودعم الفواعل الاقتصادية الوطنية وتمكينهم من استغلال جميع الفرص التنموية ومرافقتهم لضمان وصولهم الحر والدائم إلى الأسواق، ومن هذا المنظور فإن وظيفة الديبلوماسية كمجموعة من الأنشطة الرسمية –وأحيانا غير الرسمية– هي زيادة الصادرات وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في مختلف الفعاليات التي تركز على الاعتراف بالمصالح الاقتصادية للبلاد.[2]

[1] Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique, Rapport ‘’***la Zone de libre-échange continentale (ZLEC) en Afrique, vue sous l'angle des droits de l'homme***’’, Op.cit, p.21.

*راجع الفصل الأول من هذه الدراسة.

[2] Guesmia El Hadi, Abrika Bélaid, Chegrouche Lagha, Op.cit, pp. 581-582.

وعلى هذا الأساس يمكننا رصد الأهداف الاقتصادية والتجارية التي تعمل الجزائر على تحقيقها في إطار منطقة التجارة الحرة كالتالي:

1. **تنويع الاقتصاد الوطني وترقية الصادرات خارج المحروقات:** يؤكد المراقبون بأن هذا الفضاء التجاري سيوفر للجزائر فرصة سانحة في إطار سياستها الرامية إلى تطوير وإنعاش صادراتها خارج قطاع المحروقات، من خلال الإنفتاح التجاري على الأسواق الإفريقية التي بدورها ستنفتح على السوق الجزائرية. وفي ذات السياق، يؤكد آخرون على أن خصوصية منطقة التجارة الحرة تتماشى مع السياسة الاقتصادية للجزائر من خلال حجم الفوائد المتوقعة، خصوصا ما تعلق منها بتنويع الاقتصاد الوطني والرفع من قيمة الصادرات الجزائرية عن طريق البحث في الأسواق الإفريقية عن كيفية تصريف المنتجات الوطنية خصوصا وأنها قادرة على المنافسة داخل أسواق القارة.[1] وفي تقرير لمركز القانون التجاري* "Tralac" بعنوان "الجزائر ومنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية – الفرص والقيود" أكد بأنه يمكن للجزائر الاستفادة الكاملة من هذه المنطقة من خلال تنويع قاعدة صادراتها وزيادة إنتاجها من السلع المصنعة، ويشير إلى أن قطاع المحروقات يمثل سنة بعد سنة حوالي 38% من إيرادات الميزانية و20% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي 90% من إيرادات التصدير لهذا البلد في شمال إفريقيا، كما يوضح بأن الجزائر لا تستفيد بشكل جيد من الوصول التفضيلي إلى أسواق البلدان الإفريقية التي هي أعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (مصر وليبيا والمغرب والسودان وتونس وموريتانيا)، وبالتالي فإن تصديق الجزائر على الاتفاقية المنشئة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية يمنحها أفضلية الوصول إلى الأسواق الإفريقية ويتيح لها فرصا جديدة يمكنها اغتنامها بالكامل بشرط تنويع قاعدة صادراتها والخروج من التبعية للمحروقات ومضاعفة جهودها لخلق بيئة مواتية لتنمية قطاع التصنيع.[2]

2. **تنمية التجارة البينية مع الدول الإفريقية:** تسعى الجزائر إلى الرفع من قيمة صادراتها نحو البلدان الإفريقية من خلال استغلال الحوافز التي توفرها منطقة التجارة الحرة، وعلى الرغم من أن جل المبادلات

---

[1] عائشة عبد الحميد، "***دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر***" مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل 08 (2020): ص.290.

* مركز أبحاث مستقل لبناء القدرات، تأسس سنة 2001، وهو منظمة غير ربحية مسجلة في جنوب أفريقيا.

[2] Agence Ecofin, '' ***La Zlecaf peut offrir à l'Algérie l'opportunité de diversifier ses exportations (rapport)***'', AGENCE ECOFIN, consulté le : 10 octobre 2023, 22 :14.
https://linksshortcut.com/WGoDt

التجارية تتم مع شركاء من خارج القارة، إلا أن التصديق الفعلي على الإلتزام بمبادئ هذه المنطقة يؤكد عزم الجزائر على إعادة النظر في الفرص التي تحتويها الأسواق الإفريقية، وفي هذا الصدد صرح وزير التجارة الجزائري السابق "كمال رزيق" بأن الهدف الأساسي هو البحث عن أسواق جديدة في إفريقيا بناء على الرؤية الاقتصادية التي حددها رئيس الجمهورية "عبد المجيد تبون" بضرورة تحقيق قيمة صادرات تتجاوز 7 مليار دولار خارج قطاع المحروقات لسنة 2022، مؤكدا على أن التركيز الأهم سيكون حول القارة الإفريقية بالنظر إلى فرص المنافسة التي تحظى بها المنتجات الجزائرية داخل هذه الأسواق، موضحا بأن هناك مساعي من الحكومة لترقية المنتوج الوطني والترويج له للتقليل من الإستيراد وزيادة التنافسية والتوجه أكثر نحو التصدير.[1] وعلى هذا الأساس، تشكل هذه المنطقة الحرة فرصة سانحة للإقتصاد الوطني من أجل تكثيف المبادلات التجارية مع دول القارة والتي شهدت تراجعا ملحوظا في السنوات الأخيرة أين لم تتجاوز حجم التبادلات الإجمالية عتبة 3،5 مليار دولار حسب إحصائيات 2018، منها 1،3 مليار دولار تمثل حجم الواردات (3% من إجمالي الواردات الجزائرية) مقابل 2،2 حجم الصادرات (أي ما قيمته 5% من إجمالي ما تصدره الجزائر).[2]

3. **تنويع الشركاء التجاريين وتوسيع مجال استثمار الشركات الجزائرية:** تسعى الجزائر مؤخرا لقلب المعادلة الاقتصادية وإعادة التموضع من جديد من خلال الإنعتاق من منطق الشريك الواحد وتشجيع الإنفتاح التجاري والإقتصادي على مختلف المحاور الجيوسياسية، وأداتها في ذلك هي استخدام الدبلوماسية الاقتصادية، وتشكل إفريقيا فضاءا مواتيا للإقتصاد الجزائري من خلال وجود 54 دولة بمعنى آخر 54 سوق واعدة لتصريف المنتجات الجزائرية حتى ولو كانت هذه المنتجات أقل تنافسية في ظل ضعف الصناعات التحويلية داخل القارة، وبالنظر إلى الفرص الإستثمارية فإن جل القطاعات الإقتصادية لا تزال بدائية وخصبة؛ فالقطاع الفلاحي في إفريقيا لا يزال ضعيفا وهو ما يفتح الفرصة أما الإستثمارات الجزائرية في المجال الزراعي بتكاليف أقل ومردودية أكبر ونفس الأمر ينطبق على القطاع الصناعي أين يمكن الإعتماد على الشركات الوطنية من أجل تنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى في القارة التي تتطلب استثمارات

[1] أم كلثوم جبلون، "***هذا هو موعد إنضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحرة الأفريقية.. وهذه مكاسبنا***"، موقع جريدة المستثمر، تم الإطلاع على الموقع يوم: 12 أكتوبر 2023، الساعة 16:25.

https://linksshortcut.com/ByuVL

[2] عائشة عبد الحميد، مرجع سابق الذكر، ص.290.

مالية ضخمة وخبرات فنية عالية، كالصناعات البتروكيماوية من خلال شركة سونطراك، الصناعات الكهرومائية من خلال شركة سونلغاز، الصناعات الميكانيكية من خلال الشركة الوطنية للعربات الصناعية "SNVI" مما يجعل مجال الصناعات الثقيلة فرصة كذلك من أجل اقتحام السوق الإفريقية، في حين ستكون الصناعات الخفيفة والمتوسطة من نصيب شركات القطاع الخاص مع مرافقة وحماية من قبل الدولة، سواء تعلق الأمر بمسألة التمويل أو الحماية من مختلف الأخطار التي تهدد قدرات المصدرين الجزائريين، حيث أن السوق الإفريقية هي سوق استهلاكية بامتياز خاصة من ناحية الغذاء والدواء مما يجعل الإستثمار الجزائري في هذا المجال له عوائد كبيرة على الاقتصاد الوطني.[1] وهناك العديد من الأمثلة حول الشركات الوطنية التي استطاعت ولوج السوق الإفريقية، فعلى سبيل المثال حقق مجمع سيفيتال للصناعات الغذائية استثمارات كبيرة في كوديفوار والمغرب ودول أخرى، إلى جانب عدد من الشركات الأخرى التي تحاول إيجاد موطئ قدم لتعزيز استثماراتها في القارة على غرار مجمع "كوندور" و"إيريس" للصناعات التكنولوجية والكهرومنزلية.

وأشار رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين إلى المواد المصدرة نحو إفريقيا والتي بدأت تستفيد من الإمتيازات التي تضمنها منطقة التجارة الحرة، حيث يدخل في هذا كل من مادة الإسمنت، الحديد والصلب، العجلات، التجهيزات الإلكترونية والكهرومنزلية، السكر، الخضر والفواكه، العصائر والعجائن والمواد المصبرة، البسكويت والحلويات والمواد الغذائية، وقد أكد أن هذه المنتجات الوطنية لها الإمكانية للمنافسة في إفريقيا بسبب ضعف الإنتاج الإفريقي، مُنوّها بضرورة مرافقة هذه الجهود من خلال فتح خطوط طيران جديدة، وفتح فروع للبنوك الجزائرية في هذه الدول من أجل التمويل وتسهيل تحويل العملة.[2]

II. أهداف سياسية وأمنية

تندرج هذه الأهداف ضمن المقاربة التي ترى بأن الدبلوماسية الاقتصادية هي ممارسة السياسة بأدوات أخرى، بمعنى آخر تسخير الأدوات الاقتصادية لخدمة الأهداف السياسية حسب ما ذهب إليه "بالدوين"

[1] عبد الملك بلغربي وعلي مجالدي، "***الانتشار الدبلوماسي للجزائر.. آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية***"، موقع جريدة الشعب، تم الإطلاع على الموقع يوم: 12 أكتوبر 2023، الساعة 23:48.

https://linksshortcut.com/YWkcS

[2] عبد الحميد حمشة، "***واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية***" مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية 02 (2022)، ص.37.

حيث يجادل بأنه يمكن للدول استخدام العوامل الاقتصادية لتحقيق أهداف دبلوماسية وسياسية، من خلال استغلال الامتيازات التجارية والشراكات والمعاهدات للوصول إلى المكاسب السياسية.[1] وعلى هذا الأساس يمكننا القول بأن توجه الجزائر نحو منطقة التجارة الإفريقية لا يتعلق بالأهداف الاقتصادية والتجارية وحسب بل تشمل أيضا عدد من الإعتبارات الأخرى السياسية والأمنية، وهو ما أكد عليه الوزير الأول السابق "عبد العزيز جراد" معتبرا تصديق الجزائر على دخولها الرسمي إلى منطقة التجارة الحرة يعد "خيارا استراتيجيا يستوجب تضافر الجهود للمضي به قدما، خدمة لأهداف التنمية في قارتنا وفي دولنا، وكذا دعما لأهداف إحلال السلم والأمن التي تبقى حسبه مرتبطة ارتباطا وثيقا بمدى التقدم في مسيرة التنمية الاقتصادية".[2] بمعنى أن تحقيق الأمن والسلم يدخل في صميم المقاربة الجزائرية التي ترى بأن تنمية الدول الإفريقية يعد الأساس الأول لإرساء معالم الأمن والإستقرار؛ فالجزائر تدرك حجم المنافع الاقتصادية والتجارية التي توفرها من خلال فتح قنوات التجارة والإستثمار وتحفيز مسارات النمو والتنمية الاقتصادية داخل القارة، الأمر الذي يسهم بصفة كبيرة في التقليل من حجم التوترات والصراعات السياسية والأمنية على اعتبار أن أحد أبرز العوامل المسببة للنزاعات في إفريقيا هو ارتفاع معدلات الفقر، وبالتالي فإن الأولوية الكبرى وفقا لهذا المنظور هو جعل التجارة الإفريقية عاملا مؤسسا للإستقرار والأمن، وهذه الفكرة تتطابق بشكل واضح مع طروحات الليبراليين حول العلاقة بين التجارة والرفاه المحلي والتقليل من حدة النزاعات والصراعات الناشئة.

III. أهداف جيو-ستراتيجية متعلقة بالمكانة الإقليمية

تتعلق هذه الأهداف بالعودة إلى العمق الإفريقي ولعب دور الفاعل الإقليمي من خلال الإستفادة من الدينامية الإقتصادية التي توفرها منطقة التجارة الحرة، حيث تسعى الجزائر إلى تعزيز وجودها الاقتصادي في القارة ولها من المشاريع المشتركة مع البلدان الإفريقية ما يسمح لها بتحقيق هذه الرؤية على غرار الممرات الاقتصادية مع عدد من الدول بالإضافة إلى المشروع الأهم وهو الطريق العابر للصحراء، والتي تساهم جميعها في تنشيط التجارة البينية وتسهل من اختراق المنتجات الوطنية لأسواق مختلف الدول الإفريقية.

---

[1] Guesmia El Hadi, Abrika Belaid, Chegrouche Lagha, Op.cit, p.582.

[2] جريدة الموقف، " ***منطقة التجارة الحرة الإفريقية خيار استراتيجي للجزائر***"، الموقع الرسمي للجريدة، تم الإطلاع على الموقع يوم: 14 أكتوبر 2023، الساعة: 10:17.

https://linksshortcut.com/SiadS

فالجزائر تراهن بشدة على العودة إلى الفضاء الإفريقي عبر بوابة هذا الفضاء التجاري الحر حيث يؤكد أحد الباحثين بأن الجزائر هناك قدرة كبيرة على التأثير في منطقة التجارة الحرة الإفريقية كونها الحاضنة الكبرى لمشروع الطريق العابر للصحراء وطريق الوحدة الإفريقية الذي يربط تونس بنيجيريا، ومن شأن هذا الربط الإستراتيجي بين اقتصاديات شمال إفريقيا واقتصاديات غرب إفريقيا أو ما يعرف ككتلة بإقليم الإكواس أن يسهم بشكل جلي في فتح سوق للتداول تتجاوز قيمتها 1.1 ترليون دولار.[1] وفي هذا الصدد، يؤكد الباحث "عبد المجيد كدي" أن عودة الجزائر إلى فضائها الإفريقي أمر طبيعي بعد سياسة الإنكفاء لعدة سنوات مؤكدا بأن هذه العودة تعبر عن ثقلها الاقتصادي في القارة بسبب التموقع الجيوسياسي، الأمر الذي يحتم عليها البحث عن فضاءات اقتصادية من أجل المنافسة وفك الضغوطات التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني في ظل ارتباطه الوثيق باقتصاديات شمال المتوسط، وهو ما يعكس عزم الجزائر على التزامها بأطر الإتحاد الإفريقي وتوفير كل الوسائل والأدوات لضمان تجسيد مشاريعه على أرض الواقع، فضلا عن تحرير القرار الإفريقي واستقلاليته بعيدا عن سياسة المساومة بتقديم المساعدات الخارجية مقابل فرض قرارات ليست في صالح الدول الإفريقية، كما يجادل بأنه رغم تبني الجزائر قرار العودة للحاضنة الإفريقية كخيار استراتيجي لكنه في المقابل يبقى ضرورة قصوى تفرضها موجات التكامل في الاقتصاد العالمي المعاصر.[2]

استنادا لهذا، يمكننا أن نؤكد بأن أهداف الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر في هذا الإطار مكونة من مزيج من عناصر إقتصادية وسياسية واستراتيجية، وهو ما أضحت تقوم عليه العقيدة الجديدة للسياسة الخارجية التي أصبحت تقوم على الدمج بين الشواغل السياسية والأمنية والإقتصادية وتلك المتعلقة بإعادة الإنتشار إقليميا ودوليا؛ فتوجه الجزائر نحو إفريقيا عبر منطقة التجارة الحرة لا يمكن حصره في رغبة الجزائر في تنويع اقتصادها وتنمية صادراتها خارج المحروقات فقط رغم أن هذا الهدف يقع على رأس هرم الأولويات المعلنة، إنما تشمل كذلك مساعي الجزائر لقلب المعادلة الأمنية في صالح الدول الإفريقية بخلق قارة آمنة

[1] وكالة سبوتنيك، ***الجزائر تدفع نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية***"، الموقع الرسمي للوكالة، تم الإطلاع على الموقع يوم: 14 أكتوبر 2023، الساعة: 15:37.

https://linksshortcut.com/Edlif

[2] علي ياحي، ***الجزائر تسرع الخطى لدخول فضاء التجارة الأفريقي***"، موقع أندبندت عربية، تم الإطلاع على الموقع يوم: 15 أكتوبر 2023، الساعة: 07:11.

https://linksshortcut.com/FmpRN

ومسالمة استنادا لرؤية الإتحاد الإفريقي 2063 وكذا تدعيم الوحدة الإفريقية لبناء قرار سياسي إفريقي مشترك، بالإضافة إلى التأكيد على الدور الإقليمي الذي يجب أن تستعيده الجزائر في حيزها الجغرافي.

شكل رقم 20: يوضح خارطة أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية

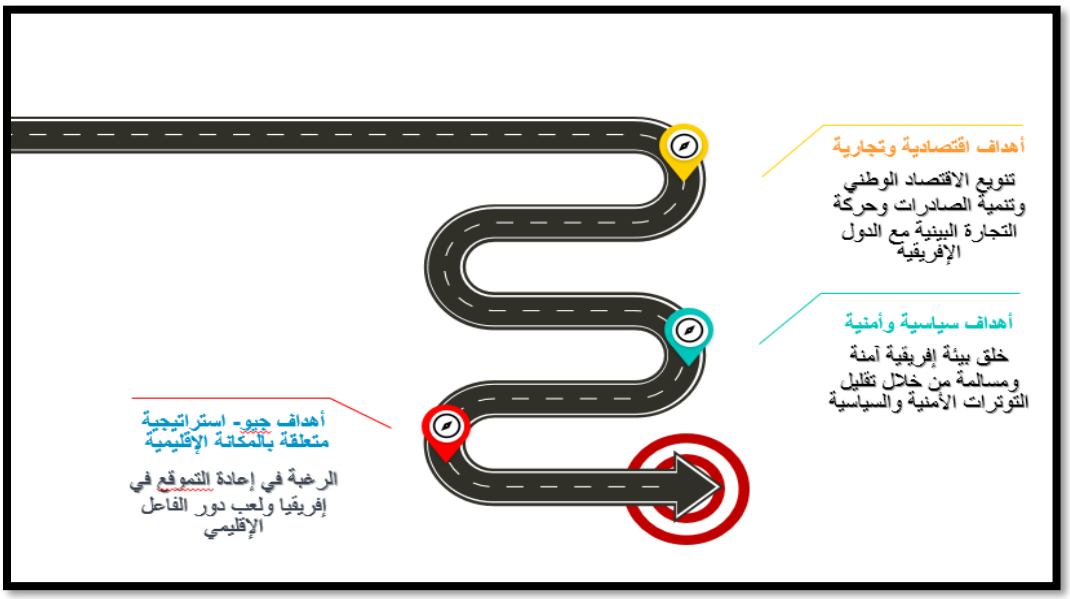

المصدر: من إعداد الطالب

المبحث الثالث: رهانات دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة الإفريقية

شكل انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية رهانا واضحا بضرورة الدفع بكل ثقلها الدبلوماسي والإقتصادي نحو هذا الفضاء التجاري الذي سيوفر فرص واعدة تمكن الاقتصاد الوطني من تنويع مصادره وتسهل اندماجه بشكل سلس في المنظومة الاقتصادية الإقليمية لإفريقيا، من جهة أخرى قد يصطدم هذا المسعى بالعديد من التحديات على مستويات مختلفة، قد يكون لها الأثر في تقويض الآثار المترتبة على الإندماج في هذه السوق الإقليمية، وسيعالج هذا المبحث تشخيص كل من الفرص والتحديات بالنسبة للطرف الجزائري.

المطلب الأول: الفرص المتاحة للجزائر

لا يختلف المراقبون والمحللون المهتمون بتحليل أداء الاقتصاد الجزائري بحجم الفرص والمزايا التي تحملها منطقة التجارة الحرة الإفريقية بالنظر إلى الآثار الاقتصادية الإيجابية التي تولدها حركة التجارة البينية مع دول القارة، وكذا تخفيف القيود الجمركية وغير الجمركية على الصادرات الوطنية نحو الأسواق الإفريقية مما سيسهم في تحقيق التنوع الاقتصادي وتعزيز مستويات النمو، من خلال إطلاق القدرات الإستثمارية للشركات الجزائرية والمتعاملين الإقتصاديين في هذا الفضاء التجاري، وبالرغم من أن الواقع يثبت بأن ميزان المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا يبقى ضعيفا، لكن هناك العديد من المؤشرات المحفزة التي توحي بأنه بإمكان الجزائر تحقيق أقصى استفادة من العوائد التي توفرها المنطقة الحرة إذا ما تم استغلال كافة الفرص المتاحة.

تشير التوقعات إلى منطقة التجارة الحرة ستغطي سوقا يضم 1.2 مليار شخص، مع ناتج محلي إجمالي (GDP) قدره 2.5 تريليون دولار في جميع الدول الأعضاء الـ 55 في الاتحاد الإفريقي، كما ستكون من حيث عدد الدول المشاركة أكبر منطقة للتجارة في العالم منذ تشكيل منظمة التجارة العالمية. وتعد كذلك سوق ديناميكية للغاية، إذ من المتوقع أن يصل عدد سكان إفريقيا إلى 2.5 مليار نسمة بحلول عام 2050 وعند ذلك الحين سيشكل هذا 26% من السكان الذين من المتوقع أن يكونوا في سن العمل في العالم، مع اقتصاد من المتوقع أن ينمو بمعدل مضاعف مقارنة بالعالم المتقدم، ومع متوسط تعريفات يبلغ 6.1% تواجه الشركات حاليا تعريفات أعلى عندما تصدر داخل إفريقيا مقارنة بالتصدير خارجها، لهذا ستعمل المنطقة الحرة على إلغاء التعريفات الجمركية على التجارة البينية الإفريقية بشكل تدريجي، مما يسهل على الشركات التجارة داخل القارة وتلبية احتياجات السوق المتنامية والاستفادة منها؛ فتوحيد الجهود في منطقة تجارية واحدة يوفر فرصًا عظيمة للمؤسسات التجارية والشركات والمستهلكين في إفريقيا ككل، وتوفر كذلك فرصة لدعم التنمية المستدامة في أقل مناطق العالم نموًا، وتقدر اللجنة الاقتصادية لإفريقيا أن هذه المنطقة لديها القدرة على تعزيز التجارة داخل القارة بنسبة 52.3% عن طريق إلغاء رسوم الاستيراد ومضاعفة هذه التجارة إذا تم تخفيض الحواجز غير الجمركية أيضا.[1] وهذا الأمر يوفر للجزائر فضاءا تجاريا واسعا لتصريف منتجاتها التي ستكون معفاة من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، حيث ستستهدف 54 سوقا

[1] African Trade Policy Centre, '' ***African Continental Free Trade Area – Questions and answers***'' (Ethiopia, Addis Ababa: United Nations Economic Commission for Africa, n.d), p.01.

إفريقيا يتزايد فيها عدد السكان بوتيرة متسارعة، مما يتعين على الشركات الجزائرية ومختلف المتعاملين الإقتصاديين التعجيل بدراسة السوق الإفريقية وإعداد استراتيجية وطنية لولوج هذه المنطقة الحرة بقوة من أجل دعم الصادرات الوطنية وخلق بيئة مواتية للمنافسة.

تسعى هذه المنطقة للعمل على إزالة 90% من الحواجز الجمركية، ومن أجل تحقيق تكافؤ الفرص من المتوقع أن تقوم البلدان التي صنفتها الأمم المتحدة كدول أقل نموا(LDCs) بتحرير التعريفات الجمركية على مدى عشر سنوات، في حين يتوقع من الدول الأخرى أن تفعل ذلك على مدى خمس سنوات، وسيتم إلغاء 7% إضافية من التعريفات الجمركية على المنتجات الحساسة على مدى 13 سنة بالنسبة لأقل البلدان نموا و 10 سنوات بالنسبة للبلدان الأخرى، وسيُسمح لجميع البلدان بالحفاظ على 3% من التعريفات الجمركية (مواد جد حساسة) التي تمثل ما يصل إلى 10% من التجارة البينية الإفريقية، كما سيتم تخفيض الحواجز غير الجمركية، مثل حظر الاستيراد، إعانات الصادرات، والتراخيص المقيدة، بنسبة 50% على أساس الدولة الأكثر رعاية (أي أن الدول ستوفر لشركائها التجاريين أفضل الشروط الممكنة).[1] وفي هذا الصدد قدمت الجزائر في المجلس التاسع عشر لمجلس الوزراء المكلفين بالتجارة في منطقة التجارة الحرة الذي عقد في أكرا (غانا) عروضها المتعلقة بالجداول المؤقتة للتعريفات الجمركية، وصرحت وزارة التجارة وترقية الصادرات بأنه قد تم قبول 29 عرض من أصل 46 عرض قد تم إيداعه لدى الأمانة المختصة ليتم دراسة مدى تطابقها مع القوانين المتفق عليها. فيما أشار مدير التجارة بالوزارة ذاتها "خالد بوشلاغم" إلى أنه من أجل الوصول إلى منطقة حرة يستوجب ذلك تفكيك 97% من التعريفة الجمركية على مدى 10 سنوات مؤكدا على ضرورة تعجيل مسار المفاوضات من أجل البدء الفعلي لتفكيك التعريفات الجمركية لضمان تبادل المواد الأولية بين الدول الإفريقية دون الخضوع للرسوم الجمركية، الأمر الذي قد يساهم في الرفع من تنافسية المنتوج الإفريقي. كما أشار إلى أن هذا المشروع يستهوي طيف واسع من المستثمرين والمتعاملين الإقتصاديين حول العالم بالسوق الإفريقية بالنظر إلى حجم الإمكانات التصديرية والقابلية للحصول على

[1] Albright Stonebridge Group, ASG Analysis "***Fundamentals of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA)***", (United State, Washington DC: ASG, 2021), p.02.

المواد الأولية بأسعار تنافسية، مشيرا في ذات السياق إلى القدرات الجزائرية وضرورة استغلالها لتسويق المنتوج الوطني في هذا السوق القاري.[1]

في سياق آخر، صدرت ورقة بحثية عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) تم فيها تحليل الفرص المتوقعة من التكامل الإقليمي الذي توفره منطقة التجارة الحرة الإفريقية على مستويين:[2]

1. **على المدى الطويل:** يؤكد العديد من صناع القرار على أن التكامل الإقليمي يمكن أن يساهم بقوة في تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا الرأي تدعمه النظريات الاقتصادية وكذا الأدلة الكمية، حيث ستستفيد الدول الإفريقية من المنطقة الحرة على المدى الطويل وعلى المستوى الإجمالي (انظر الرسم البياني رقم 22)، وبعد تحرير التجارة تتخصص البلدان في إنتاج السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية مقارنة بشركائها التجاريين، وغالبا ما يؤدي التخصص إلى زيادة الإنتاج لأن العملية تتيح استخداما أفضل وأكثر كفاءة للموارد الإنتاجية في الاقتصادات المنتجة، وبما أن تحرير التجارة يشمل إزالة الحواجز المفروضة على الواردات، فإنه يخفض كذلك من أسعار هذه الواردات وبالتالي انخفاض أسعار المستهلك، علاوة على ذلك يمكن للتجارة أيضا أن تسمح للمستهلكين بالوصول إلى مجموعة أكبر من المنتجات في الأسواق المحلية مما يؤدي إلى مكاسب رفاهية في شكل فوائض استهلاكية في البلدان المستوردة.

رسم بياني رقم 22: يوضح الرفاهية الناتجة عن التكامل الإقليمي في إفريقيا (مليون دولار أمريكي)

[1] أم كلثوم جبلون، مرجع سابق الذكر.

[2] Meysut Saygili, Ralph Peters, Christian Knebel, Research Paper "***African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions"***, (Geneva, Switzerland: United Nations Conference on Trade and Development, 2018), pp. 6-8.

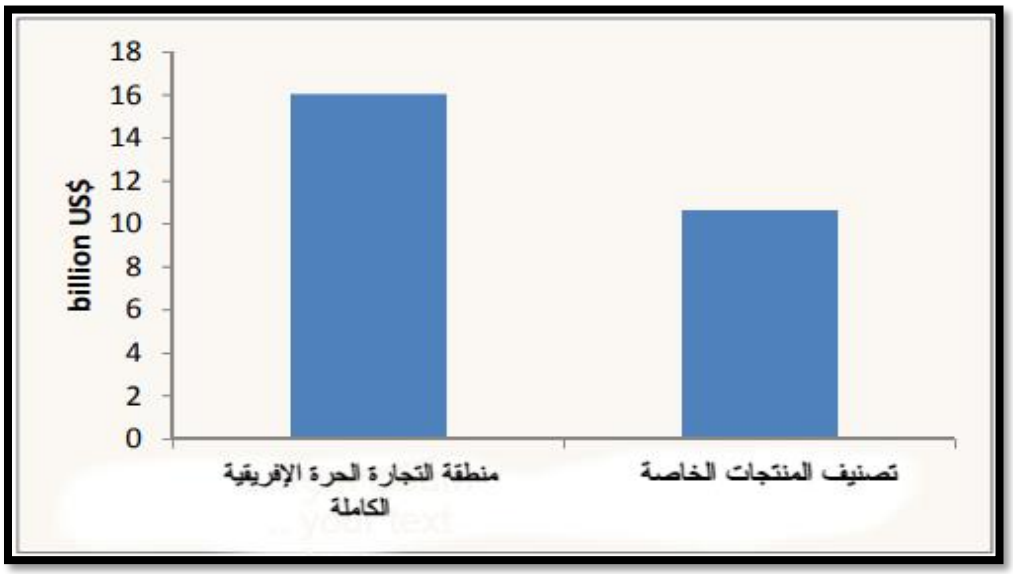

المصدر: Meysut Saygili, Ralph Peters, Christian Knebel, Ibid, p.06.

2. **على المدى القصير:** من أجل تحقيق الفوائد على المدى القصير يتوجب على البلدان الإفريقية أن تعيد تخصيص الموارد داخل القطاعات وفيما بينها، وتتحقق معظم الفوائد المحتملة لتحرير التجارة على المدى الطويل بعد انتقال الموارد الاقتصادية إلى استخداماتها الأكثر كفاءة، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذا التغيير الهيكلي يجلب معه تكاليف التكيف على المدى القصير*، لذلك ينبغي التمييز بين الآثار القصيرة الأجل والطويلة الأجل لاتفاقيات التجارة، فعلى الرغم من عدم وجود خط ملموس في التكرار يفصل بين البعد القصير والبعد الطويل، فإن الأول يتضمن تأثيرات انتقالية على الاقتصادات خلال فترة التكيف، بينما يقوم الأخير بتقييم توازن الحالة المستقر حيث يتم تعديل الموارد بالكامل إلى التوازن الجديد، عموما قد تواجه البلدان تكاليف التكيف خلال الفترة الانتقالية خاصة إذا لم تكن اقتصاداتها مرنة بما فيه الكفاية لكن على المدى الطويل من المتوقع أن تؤدي اتفاقيات التجارة الحرة إلى زيادة نمو الناتج المحلي ومكاسب الرفاهية الاجتماعية للدول المشاركة، وهو ما يُمكّن من تعويض الخسائر على المدى القصير.

بالإستناد إلى هذا الطرح، يمكن القول بأن منطقة التجارة الحرة توفر للجزائر فرص للتحول الاقتصادي داخل القارة على كل من المدى الطويل والقصير، حيث تبرز الفرص على المدى الطويل من خلال اكتساب

* على سبيل المثال، يشكل الانخفاض المحتمل في إيرادات التعريفات الجمركية تحديات أمام الحكومات، فقد تتقلص بعض القطاعات، وقد يواجه العمال بطالة مؤقتة، وتسمى هذه التكاليف المرتبطة بنقل الموارد من قطاع إلى آخر، والتي تحدث في الفترة التي تلي التحرير مباشرة، بـ "تكاليف التكيف" "adjustment costs".

السلع الجزائرية ميزة تنافسية في الأسواق بعد أن يتم تكوين خبرة حول طبيعة هذه الأخيرة وخصوصيتها والإحتياجات الهامة التي تتطلبها، ليتم بعد ذلك التخصص في إنتاج عدد من المواد على غرار المواد الغذائية المصنعة صناعات الحديد والصلب، الإسمنت، المواد الكهرو–منزلية... حيث تتمتع الجزائر بمقدرات إنتاجية كبيرة في هذه الصناعات تمكنها من أن تنافس تلك المنتجات الموجودة في دول إفريقية أخرى. أما على المدى القصير، فمن المتوقع أن تكون المكاسب محتشمة نوعا ما بالنظر إلى أن عملية التحول ربما تكون بطيئة في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بالدائرة الأوربية واعتماده على قطاع المحروقات بشكل كبير، كما أن التكيف مع هذا الوضع الجديد يفرض تكاليف قد تبطئ من مسار الإندماج الجديد في الاقتصاد الإفريقي.

وفي تقرير للبنك الدولي، توقع أن تشكل اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية فرصة كبيرة لدول القارة من أجل تعزيز نموها والحد من الفقر وتوسيع الشمول الاقتصادي، حيث أنه في حالة التنفيذ الكامل لبنود الاتفاقية التجارية قد يساهم ذلك في تنمية الدخل الإقليمي بنسبة 7% (450 مليار دولار) وكذا تسريع نمو أجور النساء، والمساهمة في انتشال 30 مليون شخص من الفقر المدقع بحلول عام 2035، وقد أكد التقرير أن التنفيذ الفعلي لمنطقة التجارة الحرة سيمكن من تجاوز الآثار العنيفة التي تركتها جائحة كوفيد 19 على اقتصاديات القارة، من خلال تنمية التجارة الإقليمية وسلاسل القيمة عن طريق خفض التكاليف المرتبطة بالتجارة، وستؤدي كذلك على المدى البعيد إلى المزيد من الإصلاحات التي تساعد على زيادة المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية مستقبلا. وتوقع "ألبرت زوفاك" أكبر الإقتصاديين المهتمين بإفريقيا على مستوى البنك بأنها توفر فرص واعدة فيما يتعلق بالشغل والدخل للعديد من الأفارقة، وأنه من المتوقع أن تنتشل هذه الاتفاقية حوالي 68 مليون شخص من الفقر المدقع وتوفير قدرات تنافسية أكبر للدول الإفريقية. تجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير قد جاء في سياق توقعات الضرر الاقتصادي الناجم عن جائحة فيروس كورونا، والتي من الممكن أن تسبب خسائر في الإنتاج تصل إلى 79 مليار دولار في إفريقيا سنة 2020.[1]

[1] البنك الدولي، ***"اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن تعزز دخل القارة بمقدار 450 مليار دولار"***، الموقع الرسمي للأمم المتحدة، تم تصفح الموقع يوم: 19 أكتوبر 2023، الساعة: 06:51.

https://linksshortcut.com/NQlEr

من جهة أخرى تقدم هذه المنطقة وعودا لضمان استفادة كل دول القارة من الفرص المتاحة داخلها إذ أن الملاحظ هو وجود تشكيلات اقتصادية مختلفة بين دول كبيرة متقدمة نسبيا وأخرى صغيرة أقل نموا مما سيجعلها تتأثر بطرق مختلفة داخل هذه المنطقة. ومع ذلك، فإن الفوائد المترتبة ستكون واسعة النطاق؛ ففي حين أن البلدان الإفريقية الأكثر تصنيعا نسبيا ستكون في وضع جيد للاستفادة من الفرص المتاحة للسلع المصنعة، فإن البلدان الأقل تصنيعا يمكن أن تستفيد من الارتباط بسلاسل القيمة الإقليمية والتي تشمل صناعات أكبر تحصل على إمداداتها من الصناعات الأصغر عبر الحدود، وتعمل منطقة التجارة الحرة على تسهيل تشكيل هذه السلاسل من خلال خفض تكاليف التجارة وتسهيل عمليات الاستثمار. فعلى سبيل المثال، يمكن للبلدان الزراعية أن تستفيد من تلبية متطلبات الأمن الغذائي المتزايدة في إفريقيا، كما أن الطبيعة القابلة للتلف للعديد من المنتجات الغذائية والزراعية لا بد أن تستجيب بشكل خاص لمزايا التخليص الجمركي والخدمات اللوجستية المتوقعة من تنفيذ الإتفاقية، من جهة أخرى نجد مثلا أن غالبية الدول الإفريقية غنية بالموارد الطبيعية، كما أن التعريفات الجمركية على المواد الخام منخفضة بالفعل وبالتالي لا تستطيع منطقة التجارة الحرة أن تفعل الكثير لتعزيز هذه الصادرات، ومع ذلك يمكن تحقيق ذلك من خلال خفض التعريفات الجمركية على السلع الوسيطة والنهائية وستخلق هذه المنطقة فرصا إضافية لإضافة قيمة إلى الموارد الطبيعية ولتنويع مجالات الأعمال الجديدة.[1]

في هذا السياق، يمكننا تفحص القدرات التصديرية للجزائر من خلال أهم القطاعات المنتجة، حيث تساهم الزراعة –وهي مجال ذو إمكانات عالية جدا– بنسبة 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي (25 مليار دولار أمريكي) وتضمن أكثر من 2.5 مليون فرصة عمل مباشرة (9.7% من السكان النشطين) ومن أهم المحاصيل الرئيسية هي: القمح، الشعير، الشوفان، الحمضيات، عنب النبيذ، الزيتون، التبغ والتمر. وترتكز استراتيجية الحكومة على تنمية القطاعات الاستراتيجية مثل القمح اللين، الذرة، زراعة السكر والزيوت النباتية بهدف الحد من العجز الغذائي في البلاد (–10 مليار دولار أمريكي في عام 2020)، فيما يساهم القطاع الصناعي بنسبة 37.4% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل به 30.7% من السكان، وتمثل الصناعات الغذائية والمنسوجات والكيماويات والمعادن ومواد البناء، الأنشطة الرئيسية للقطاع الذي سجل تراجعا بنسبة 7% خلال النصف الأول من عام 2020، وفي نهاية مارس 2021 تم تصنيف صناعة

[1] Meysut Saygili, Ralph Peters, Christian Knebel, Op.cit, pp.06-10.

الأدوية ضمن القطاعات الاستراتيجية المحمية بقاعدة 51/49% وإحداث وزارة قطاعية في يونيو 2020 لتغطي حاليا 52% من احتياجات الدواء، أما فيما يتعلق بمادة الإسمنت فقد انتقلت الجزائر من مستورد إلى مصدر بينما يمثل قطاع النفط والغاز غالبية الإيرادات وجميع عائدات التصدير تقريبا.[1]

وقد أشار الوزير السابق للتجارة وترقية الصادرات "كمال رزيق" في سياق تقييمه للمكاسب المترتبة على انضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة، بأن انخراطها الفعلي سيكسبها مركز "الدولة المؤسسة" من خلال قدرتها على التأثير في صياغة القرارات ووضع الشروط، مشددا على أن عامل الوقت "مهم للغاية" لأنه يسمح للبلد بالانضمام بكفاءة ونفوذ كاملين خصوصا في ظل امتلاك الجزائر لسبعة معابر حدودية نحو إفريقيا، كما وضح بأن تسريع تنظيم الإجراءات القانونية ولوائح العضوية في هذه المنطقة القارية ستسمح بوصول سلس للسلع والخدمات الجزائرية نحو الدول الإفريقية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار وحماية الملكية الفكرية وغيرها من الامتيازات الهامة القادرة على إنعاش التجارة لا سيما مع دول جنوب الصحراء المجاورة، كما ستسمح هذه الإتفاقية بإنعاش حجم التجارة بين الدول الإفريقية بنسبة 52% مقارنة بحجمها الحالي و15% على المستوى الدولي، وأن الجزائر ستستفيد من الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا البالغ 2.5 مليار دولار وعائدات السوق الإفريقية بقيمة 3 تريليونات دولار، ضف إلى ذلك إحياء حركية التجارة البينية وخلق فرص عمل من أجل تحسين المستوى المعيشي لسكان المناطق الحدودية المرتبطين ببعضهم البعض بعلاقات حسن الجوار.[2]

فيما أكد رئيس الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين "علي ناصري" أنه لا بد من التفريق بين المواد المصدرة نحو إفريقيا وتلك التي تتم في إطار تجارة المقايضة الحدودية والتي تشمل 15 منتجا فقط، مؤكدا على دور المنطقة الحرة التي توقع أن تضخ 400 مليون دولار لسنة 2021 مقارنة بالسنوات الماضية أين لم تتجاوز عتبة 200 مليون دولار، وأن هناك عوائد إيجابية كبيرة ستنعكس على الاقتصاد الوطني في ظل القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية من ناحية الجودة والسعر الأمر الذي يمنح أفضلية واضحة، بينما هناك

[1] Djaber Beztouh, Mahdia Boulahouat, '' ***Etude Ex Ante De L'impact De La Zlecaf Sur Les Exportations De L'algérie Vers Les Pays Africains***'' Revue Forum d'études et de recherches économiques 07, N° :01(2023), p. 650.

[2] فارس قرة وطلال لموشي، " ***التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الحوافز والرهانات***" المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 01 (2023): ص ص.55-56.

عجز في الإنتاج بالنسبة للعديد من الدول الإفريقية وهو عامل إيجابي قد يحمي الجزائر من تكرار تجربة الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، من خلال عدم تكافئ القدرات التصنيعية بين الطرفين مما وَلّد عجزا في الميزان التجاري بسبب تدفق الصادرات الأوربية نحو الجزائر دون رسوم في ظل ضعف المنافسة من قبل المنتجات الجزائرية.[1]

تجدر الإشارة إلى أن الميزان التجاري للجزائر مع منطقة التجارة الحرة الإفريقية قد حقق رصيدا إيجابيا في الفترة الأخيرة من 2015 –2019، حيث ارتفعت قيمته من 598.2 مليون دولار سنة 2015 إلى 829.8 مليون دولار سنة 2019 وفقا للإحصائيات التي قدمتها مجلة "ألجكس".[2] (انظر الرسم البياني رقم 23)

رسم بياني رقم 23: يوضح حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية من 2015-2019 (الوحدة بالدولار الأمريكي)

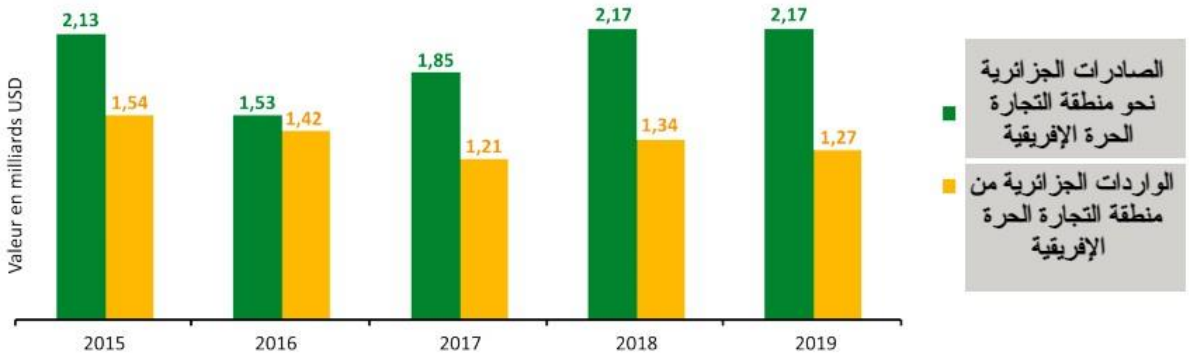

المصدر: Algex, '' ***Place de l'Algérie dans la Zone de Libre Echange Continentale Africaine (ZLECAF) à travers les échanges commerciaux africains 2019*** '' Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, N° :27 (2021), p.16.

[1] إيمان كيموش، "***قائمة منتجات "دي زاد" المصدّرة إلى إفريقيا من دون رسوم***"، الموقع الرسمي لجريدة الشروق، تم الإطلاع على الموقع يوم: 23 أكتوبر 2023، الساعة: 18:23.

https://linksshortcut.com/ilCdj

[2] Algex, Op.cit, p.16.

يوضح الرسم أعلاه حجم المبادلات التجارية من حيث الصادرات والواردات بين الجزائر ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية خلال الفترة من 2015 إلى 2019 حيث نرصد ارتفاع طفيف في معدلات الصادرات نحو هذه المنطقة الحرة من 2.13 مليار دولار سنة 2015 وصولا إلى 2.17 مليار دولار سنة 2019 مسجلة أدنى قيمة لها خلال سنة 2016 أين لم تتجاوز 1.53 مليار دولار. أما بالنسبة للواردات الآتية من هذه المنطقة الحرة نحو الجزائر فتبقى ضئيلة مقارنة بحجم الصادرات، حيث سجلت سنة 2015 رصيدا بقيمة 1.54 مليار دولار لتنخفض إلى 1.27 مليار دولار سنة 2019 الأمر الذي جعل الميزان التجاري الجزائري دائما إيجابيا مع هذا الفضاء التجاري الحر.

كما لا بد من التأكيد على أن الفرص التي توفرها لا تقتصر على القطاع العام فقط، بل تعد أيضا أداة هامة للمؤسسات الاقتصادية الخاصة في إفريقيا من خلال التركيز على ثلاث نقاط أساسية وهي: [1]

1. **التوعية (Awareness)**: تحتاج الشركات إلى توعية كاملة من قبل الحكومات بشأن الإمكانات التي تتوفر عليها منطقة التجارة الحرة، وعلى هذا الأساس يمكن لهذه الشركات إنشاء روابط تجارية جديدة أو دفع حكوماتهم للتفاوض من أجل هذه الفرص إذا لم تكن مشمولة بالفعل في جوهر الاتفاقية الذي تم التفاوض بشأنها.

2. **الشراكات (Partnerships)**: تعد الشراكة مع الحكومات من قبل قطاع الأعمال الخاص أمرا ضروريا لضمان وتسهيل الاستثمار في التدابير المصاحبة اللازمة لاستكمال منطقة التجارة الحرة، ويشمل ذلك البنية التحتية من أجل تسهيل حركية التجارة وتوفير المعلومات والخدمات اللوجستية لتمويلها، وستساعد هذه الأحكام الشركات على التعرف على الفرص التجارية المتاحة من خلال هذا الفضاء واستغلالها.

3. **إشراك القطاع الخاص (Private sector involvement)**: هناك حاجة إلى مشاركة أكثر فعالية للقطاع الخاص من حيث الدعوة إلى ضمان مشاركة مباشرة في مؤسسات التفاوض بشأن المنطقة التجارية الحرة لضمان تشكيلها، بحيث يساعد مجتمع الأعمال على توسيع التجارة على المستوى الإقليمي.

وفي ذات السياق، أكد كل من "بن عمير جمال الدين" و" قيرة عمر" على ضرورة إشراك المزيد من الفاعلين الإقتصاديين من القطاع الخاص في شراكات الجزائر مع شركائها الأفارقة في إطار المنطقة الحرة

[1] African Trade Policy Centre, Op.cit, pp.08-09.

الإفريقية وذلك من أجل دعم الجهود الهادفة إلى تطوير القدرات الإنتاجية وتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد نحو اقتصاد متنوع موجه نحو التصدير بصفة أكبر، وكذا تعزيز ودعم التكامل الإقليمي في إفريقيا عبر أطر وهياكل التعاون المختلفة؛ مؤكدين على أن الجزائر مدعوة إلى ضرورة الإندماج التام أكثر من أي وقت مضى ضمن هذا الفضاء في ظل الاهتمام المتزايد من قبل الدول الناشئة الرئيسية (الصين، الهند، تركيا والبرازيل) بالقارة الإفريقية ليس فقط من أجل الموارد الطبيعية، ولكن أيضا من أجل "آفاق النمو والتنمية "التي تقدمها هذه الاقتصادات الكبرى، وهنا لا بد على الدبلوماسية الجزائرية الإستفادة من هذه الدينامية وأن تحاول استغلال الفرص الموجودة على حدودها، حيث توجد عوامل كثيرة لنجاح نشاط التصدير، وكان للجزائر أن هيأت الأرضية لهذا النوع من التعاون على المستوى السياسي ليبقى فقط التركيز والعمل على تجسيد البعد الإقتصادي.[1] وقد كانت هناك دعوة صريحة من قبل وزير التجارة وترقية الصادرات "الطيب زيتوني" للمشاركة بصورة أكبر من قبل الفاعلين الإقتصاديين الجزائريين، والإستفادة من جميع الفرص التي توفرها القارة فيما يتعلق بالتجارة والإستثمار.

مما تقدم يتضح بأن فاعلية آلية الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر على هذا المستوى تقاس بمدى قدرتها على لعب دور الفاعل في منطقة التجارة الحرة، ولا يتأتى ذلك من خلال وجود معايير تنافسية في المنتجات الوطنية تمكنها من المنافسة التجارية داخل الأسواق فقط، بل تتعدى ذلك لتشمل مجموعة من العوامل تتعلق بالاستثمار، توفير الخدمات، سياسة المنافسة، ضمان التدفقات السلعية، حماية حقوق الملكية الفكرية... لتشكل في مجملها كلٌّ متكامل من شأنه خلق بيئة محفزة لإنعاش حركية التجارة من الجزائر نحو إفريقيا. وبالتالي، فلا بد من الإستفادة من المزايا والفوائد التي يقدمها هذا الفضاء التجاري بالنسبة للإقتصاد الجزائري عن طريق إيجاد الأرضية المناسبة وإعداد الترتيبات اللازمة على المستوى السياسي والإقتصادي من أجل إنخراط فعلي وواعد في هذه المنطقة الحرة، خصوصا وأن عوامل نجاح الدبلوماسية الاقتصادية ضمن هذا المنحى كبيرة جدا وبالتالي تحقيق العوائد المرجوة للإقصاد الوطني.

المطلب الثاني: التحديات الراهنة للدور الإقليمي للجزائر

[1] فارس قرة وطلال لموشي، مرجع سابق الذكر، ص. 55.

يشير العديد من المحللين إلى أن مكاسب الجزائر ضمن هذه المنطقة تبقى واعدة في خضم الإمكانيات والفرص التي تحتويها كما تمت الإشارة إليه، لكن بالرغم هذه حجم المكاسب المتوقع تحصيلها جراء اندماج الإقتصاد الجزائري في هذا الفضاء التجاري، إلا أن هناك بعض التحديات والعقبات التي من شأنها تثبيط المساعي الكبرى ضمن هذا المجال مما يستدعي ضرورة الوقوف على بعض هذه التحديات التي من شأنها تقويض القدرات التنافسية للجزائر في القارة الإفريقية.

I. تحديات مرتبطة بالإقتصاد الوطني

1. **عدم جاهزية الاقتصاد الوطني وضعف القدرات الإنتاجية:** تثير العديد من التصريحات ردود فعل حول مدى جاهزية الاقتصاد الجزائري للمنافسة في التصدير على مستوى هذه المنطقة الحرة، وهو ما ذهب إليه كل من وزير التجارة السابق " كمال رزيق" وكذا الوزير الأسبق "سعيد جلاب" – الذي شغل منصب رئيس المفاوضين لتأسيس منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية – حيث أشاروا إلى مشكلة عدم جاهزية المنتجات المحلية للمنافسة القارية وذلك راجع لاعتمادها على المواد الأولية وكذا استيراد قطع الغيار ما يجعل من إمكانية ضبط تكلفتها أمرا في غاية الصعوبة، ضف إلى ذلك ارتباط مشكلة التمويل بالعملة الصعبة الغير مستقرة وضعف الاقتصاد المبني على المحروقات، وكذا اعتماد الصناعة على المواد الأولية بشكل مفرط ما يصعب من مأمورية التنافسية في المحيط الإفريقي، كما أن فتح الحدود ضمن منطقة التجارة الحرة من شأنه أن يفتح المجال للمنافسة الأجنبية أمام الإنتاج الوطني على غرار دول كمصر، المغرب، نيجيريا، ما يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني.[1] خصوصا وأن أحد الأهداف الرئيسية التي تركز عليها المنطقة الحرة هي تحرير التجارة البينية دون أي قيود جمركية أو غير جمركية، وهذا الإنفتاح المفاجئ قد يؤدي إلى خلل في التوازنات الاقتصادية للجزائر على المدى المتوسط والبعيد في حالة عدم القدرة على التوجه بقوة نحو التصنيع.

2. **ضعف الأداء الإستثماري للشركات الجزائرية في إفريقيا:** رغم أن هناك إجراءات واسعة لتشجيع الشركات على تصدير المنتجات الوطنية خارج المحروقات، لكن ضعف المراقبة والمتابعة من قبل السلطات وغموض العلاقة بين الأنشطة الدبلوماسية وتطور الأنشطة الاقتصادية شكل دائما عقبة أمام تقييم مدى فعالية الدبلوماسية الاقتصادية؛ حيث هناك من يرى بأن طموحات الجزائر في إفريقيا جنوب الصحراء أبعد

[1] المرجع نفسه، ص.56.

ما تكون إلى النجاح بالرغم من الجهود الدبلوماسية المبذولة لأن حضورها الاقتصادي في إفريقيا يبدو باهتا ونادرا ما تظهر الاستثمارات الجزائرية هناك، ولم يتم استغلال أي فرص في هذا المجال بشكل جيد حتى بالنسبة لقطاع الطاقة حيث يتضح أن الإستفادة لم تكن بالشكل الكاف، ضف إلى ذلك فإن العروض الإستثمارية لشركات القطاع الخاص غالبا ما تقتصر على الإعلانات والتصريحات دون أي أثر في الواقع لأن المتعاملين الجزائريين ليس لديهم في كثير من الأحيان رؤية عالمية تدمج جهودهم في مجال توسيع أعمالهم على المستوى الإقليمي، وغالبا ما تقتصر على المشاركة في المعارض والمؤتمرات بدلا من إجراء مبادرات فردية للتصدير والاستثمار بحكم عدم إدراكهم تماما للفرص الاقتصادية التي توفرها الأسواق الإفريقية جنوب الصحراء، كما أن المصدريين الجزائريين غالبا ما ينتقدون الممثلين الدبلوماسيين لعدم دعمهم لهم في سعيهم لدخول السوق الإفريقية، كما يؤكد بعض رجال الأعمال بأنه ليس لكل السفارات أقسام اقتصادية وغالبا ما يتساءلون عن الدور المنوط بهذه المهام، وعليه فمن غير الممكن الحديث عما يسمى بـ "دبلوماسية الشركات" لعدة أسباب أهمها غياب استراتيجية واضحة لاختراق الأسواق الخارجية والإفتقار لرؤية متكاملة حول التصدير والإستثمار، كما أن العديد من أصحاب المشاريع يحجمون عن المخاطرة في هذه الأسواق في ظل عدم تشبع السوق الجزائرية بعدد من المنتجات، ضف إلى ذلك ضعف العلاقة بين المصدرين والأجهزة الدبلوماسية مما يُرْهِن حماية المصالح الاقتصادية والمالية للدولة على هذا المستوى. [1] وبالتالي فإن دراسة الفرص التي توفرها السوق الإفريقية وإرشاد المتعاملين الإقتصاديين نحوها، وتفعيل الأطر الاقتصادية للسفارات الجزائرية في الدول الإفريقية كلها عوامل من شأنها خلق ديناميكية للدبلوماسية التجارية للشركات الجزائرية في إفريقيا لتأكيد حضورها من خلال تنمية حجم الإستثمارات والمبيعات داخل هذه الأسواق.

3. **ضعف مؤسسات التمويل البنكية والمالية الخارجية نحو إفريقيا:** من أبرز نقاط ضعف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية هو غياب شبكة بنكية ومالية ترافق المستثمرين والشركات على المستوى الخارجي إذ لا يمكن تبني مقاربة للإنفتاح الاقتصادي والتجاري في ظل غياب ضمانات للمتعاملين الجزائريين فيما يتعلق بالإستثمارات والمعاملات التجارية، وهذه الضمانات توفرها البنوك الخارجية كعامل مهم في المرافقة والدفع بعمليات الإندماج في الاقتصاد الإقليمي والعالمي.

[1] Guesmia El Hadi, Abrika Belaid, Chegrouche Lagha, Op.cit, pp.586-587.

يشير العديد من المختصين إلى أن غياب مؤسسات بنكية جزائرية في الدول الإفريقية قد شكل عاملا مغذيا لزيادة المنافسة من قبل قوى إفريقية أخرى، وهو ما من شأنه عرقلة " نسق الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية". [1] وقد أدى هذا الوضع إلى عرقلة مسار الإستثمار في القارة، حيث أنه غالبا ما تكون إمكانية الاستثمار في الخارج خاضعة لترخيص من بنك الجزائر، وقد اشتكى العديد من المتعاملين (سيفيتال Cevital، مصنع التعليب الجزائري الجديد NCA...) من هذه المشاكل التي تمنع –وفقا لهم– الجزائر من الوصول إلى الدول الإفريقية بالرغم من تمتع الشركات الجزائرية بقدرات تنافسية كبيرة – مقارنة بالشركات الإفريقية– في قطاعات معينة (الإلكترونيات والكهروميكانيكية، الهواتف، الأغذية الزراعية، البناء والأشغال العمومية والهيدروليك، المنسوجات، النقل، الصيدلة، وما إلى ذلك) حيث يمكنها إحداث الفارق وتكون رائدة على المستوى الإقليمي.[2] تجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد افتتحت لأول مرة بنكين خارجيين وكذا معرضين تجاريين دائمين، ويتعلق الأمر بكل من بنك الإتحاد الجزائري (AUB) بنواكشط في دولة موريتانيا والبنك الجزائري السنغالي (ABS) بدكار في دولة السنغال مع معرضين دائميين في عاصمتي الدولتين كذلك وهو ما يفتح الطريق أمام مسعى الجزائر لولوج السوق الإفريقية من خلال مرافقة المؤسسات والشركات المصدرة لا سيما الصغيرة والمتوسطة لزيادة حجم الصادرات، مع تحديد فرص الإستثمار الحقيقي في هاذين الدولتين.[3] لكن تبقى هذه الجهود ضعيفة مقارنة بالأهداف والأوليات المسطرة، حيث لا يزال حضور القطاع المصرفي في إفريقيا ضئيلا جدا إذا ما قورن مع دول أخرى، ليبقى العمل على إرساء فروع للمؤسسات المالية للجزائر في الدول الإفريقية أحد العوامل الهامة في بعث الدبلوماسية الاقتصادية ودعم العلاقات التجارية خصوصا في ظل المزايا التي تقدمها منطقة التجارة الحرة الإفريقية.

II. تحديات مرتبطة بالبيئة الإفريقية

1. **القيود الأمنية:** أشار الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان سنة 2005 في تقريره للجمعية العامة للأمم المتحدة بأنه "**لا يمكن لأي دولة أن تقف بمفردها تماما في عالم اليوم، فنحن جميعا نتقاسم**

[1] محمد الطاهر عديلة وسليم جداي، ***السياسية الخارجية الجزائرية ومعايير الدبلوماسية الإقتصادية المحددات والأهداف***" ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ " السياسة الخارجية الجزائرية بين تفعيل الدبلوماسية السياسية والحاجة إلى إنعاش الدبلوماسية الإقتصادية فرص وعوائق جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يوم: 31 مارس 2021 ، (الجزائر: جامعة بومرداس، 2021)، ص.16.

[2] Guesmia El Hadi, Abrika Belaid, Chegrouche Lagha, Op.cit, p.588.

[3] جريدة الشعب، "***الجزائر– افريقيا.. العلاقات الاقتصادية برؤية استشرافية***"، جريدة الشعب، 23 سبتمبر، 2023، الحدث، ص.05

المسؤولية عن تنمية وأمن بعضنا البعض، وأن الاستراتيجيات الجماعية والمؤسسات الجماعية والإجراءات الجماعية لا غنى عنها في عالم اليوم". ومع دخول اتفاقية التجارة الإفريقية حيز التنفيذ بدأت جدلية قضية الأمن والتنمية تلوح في الأفق، حيث دائما ما شكلت إفريقيا "الجزء الأكثر عرضة للصراعات في العالم" ووفقا للبنك الدولي، فإن 21 دولة إفريقية تعاني من هشاشة مؤسسية واجتماعية عالية أو أنها في حالة صراع متوسط أو عالي الحدة، وكانت السنوات القليلة الماضية هي الأكثر سوءا على وجه الخصوص من حيث عدد الوفيات، حيث بلغ متوسط عدد الوفيات الناجمة عن الصراع 14 ألف شخص سنويا منذ سنة 2014 مقابل 2200 سنويا في عام 2010، وأدى تسارع الصراعات شديدة الحدة التي تحركها على نحو متزايد قوى فاعلة داخل الدول وفواعل أخرى عبر وطنية في سياق شبكات إرهابية متوسعة، إلى زيادة هائلة في الإنفاق العسكري للدول أكثر من ثلاثة أضعاف منذ بداية القرن؛ ففي سنة 2014 سجل الإنفاق الدفاعي لإفريقيا رقما قياسيا خلال عام واحد بلغ 45 مليار دولار في منطقة أدت فيها فجوات التمويل الكبيرة إلى تقييد برامج تطوير البنية التحتية التي تهدف إلى دفع النمو الاقتصادي والتجارة عبر الحدود.[1]

إن خطاب التنمية في إفريقيا يبقى مدفوع بشكل كبير بالطابع الأمني، حيث أن التكاليف السوسيو-اقتصادية لانعدام الأمن شكلت تاريخيا تحديا كبيرا أمام مسار النمو والتكامل الاقتصادي، ومن الممكن أن تظهر هذه المخاطر من جديد كمخاطر سلبية حادة في السعي إلى تحقيق" رابطة أمنية وإنمائية" أكثر استقرارا أثناء تنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية، وبالتالي فإن إعادة التوازن إلى العلاقة بين الأمن والتنمية في القارة لتحسين تخصيص الموارد النادرة، سوف تشكل أهمية بالغة في معالجة الفجوة الكبيرة في تمويل التجارة والبنية الأساسية في المنطقة، ومن شأن سد هذه الفجوة أن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتوسيع الإنتاج الصناعي والحد من الاعتماد على واردات السلع المصنعة، والتي كانت سببا رئيسيا في تغذية العجز الهيكلي في الحساب الجاري لاسيما عندما يتعلق الأمر بتدهور طويل الأجل في معدلات التبادل التجاري للسلع الأساسية. وعليه، فإن التنفيذ الناجح لاتفاقية التجارة الحرة وتعميق التكامل الاقتصادي يتوقف على ضرورة تهيئة الظروف المناسبة للأمن والسلام على المدى الطويل، فالسلام الدائم وحده الذي يضمن الرخاء الدائم.[2] وعلى غرار الصراعات داخل الدول التي لا تزال السمة البارزة في العديد من دول القارة خاصة دول الساحل

[1] Hippolyte Fofack, working paper about '' ***Making the AfCFTA work for 'The Africa We Want'*** (United State, WashingtonD.C: Africa Growth Initiative at Brookings, December 2020), pp.23-24.

[2] Ibid. p.24-25.

الإفريقي، تساهم كذلك التهديدات اللاتماثلية في تعميق تردي الأوضاع الأمنية، أين أصبحت الجريمة المنظمة والإرهاب الدولي والهجرة اللاشرعية وتدفقات الأسلحة الغير مشروعة تغذي بؤر التوتر والصراعات داخل دول النزاع، وهو ما يجعل من الصعب للغاية تحرير التبادل التجاري وتوسيع الإستثمارات عبر الحدود في ظل ارتفاع التكاليف والنفقات المتعلقة بحمايتها، وتأمين وصول الشحنات التجارية ومنع استهدافها من طرف الجماعات الإرهابية والإجرامية عند مرورها نحو دول أخرى، وبالتالي فإن السيناريو الأمثل لإنجاح منطقة التجارة الحرة يكون عبر خلق بيئة أمنية مواتية تمكن من تعميق عملية التكامل الإقليمي وتمنع نشوب الصراعات.

2. **العجز في هيكل البنية التحتية وإبطاء مسار التكامل:** تشكل البنى التحتية الأساس الذي يقوم عليه الاتصال ونمو الإنتاجية في العديد من مناطق العالم، مما يمكنها من الاستفادة الكاملة من ثرواتها ومواردها والاندماج بشكل أفضل في سلاسل التوريد وسلاسل القيمة الصناعية العالمية، وإلى حد كبير يعكس المستوى المنخفض للإنتاج الصناعي والتجارة عبر الحدود في إفريقيا حجم التحديات التي تواجهها الشركات الإفريقية، والتي تعاني من عجز كبير على مستوى البنية التحتية في جميع المجالات بما في ذلك شبكات النقل البري والسكك الحديدية والطاقة والري، والبحث والتطوير. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 97% من العجز في البنية الأساسية في القارة يكمن في البنية الداعمة للتجارة (في مجالات الطاقة والنقل والخدمات اللوجستية)، كما تشير كذلك إلى أن أوجه القصور في قطاع الطاقة وحده تستنزف ما بين 2% و4% من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان الإفريقية كل سنة، مما يعكس أهمية القطاع الطاقوي في تعزيز النمو على مستوى جميع قطاعات النشاط الاقتصادي، وبالتالي فإن سد العجز في البنية التحتية في هذه القطاعات الحيوية لن يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الصناعية فحسب بل سيضمن أيضا وجود قنوات توزيع تتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة لتسهيل تدفقات السلع والخدمات عبر منطقة التجارة الحرة الإفريقية، فدور البنية التحتية عبر الحدود أساسي بالفعل لربط المنتجين والمستهلكين الأفارقة داخل البلدان وفيما بينها، وداخل المجتمعات الاقتصادية الإقليمية وفيما بينها لتحقيق أقصى استفادة من وفورات الحجم، على الرغم من أن عملية التحول الرقمي الجارية تقلل من المسافات الاقتصادية بين الدول، إلا أن التجارة الثنائية لا تزال ذات ارتباط سلبي بالمسافة حتى بعد التحكم في مستويات الدخل وحجم الاقتصاد، وانتشار الإنترنت[1].

[1] Ibid.

قطعت إفريقيا شوطا لا بأس به في مجال تدعيم البنى التحتية من أجل توفير الأساس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، لكن تبقى جل المشاريع المنجزة ضعيفة ولا ترقى للمستوى المطلوب لاستيعاب التدفقات المتوقع بلوغها في هذا الإطار، فعلى سبيل المثال يشكل مشروع الطريق العابر للصحراء الرابط بين شمال إفريقيا (الجزائر) وغرب إفريقيا (نيجيريا) شريان تجاري داخل القارة، لكن لا تزال هناك العديد من التحديات المتعلقة بالتمويل والصيانة واستكمال مقاطع أخرى لم تنجز بعد في عدد من الدول، وعلى هذا الأساس تمت برمجة العديد من المشاريع المستقبلية واسعة النطاق التي يعد انجازها استثمارا حقيقيا لتحديث البنى التحتية على المستوى القاري وهي تلك الواردة في أجندة الإتحاد الإفريقي 2063، حيث ستوفر شبكات أكثر تكاملا تسهل عمليات النقل والإتصال والربط بين مختلف الدول، حيث تستهدف إفريقيا بناء شبكة قطارات متكاملة عالية السرعة بهدف ربط جميع المراكز التجارية الإفريقية، وخلق سوق موحد للنقل الجوي عبر كامل القارة، والإستثمار في مشروع سد إنجا الكبير بهدف الحصول على مصادر طاقة مستدامة وغيرها...

III. تحديات مرتبطة بالتنفيذ الفعال للإتفاقية

1. **تأثيرات وباء كوفيد 19 وانكماش الاقتصاد الإفريقي:** أدت جائحة كوفيد 19 إلى تعطيل نمو الاقتصاد العالمي وهددت بعكس المكاسب الاجتماعية والاقتصادية التي حققتها إفريقيا خلال ثماني سنوات من خطة تنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063، وعلى الرغم من أن القارة سجلت معدلات إصابة أقل مقارنة بمناطق العالم، إلا أن تأثيرات الوباء قد فرض ضغوطا شديدة على النظام الصحي الإفريقي وكان له تأثيرات سلبية شديدة على الاقتصادات الإفريقية ورفاهية الشعوب، ولعل من أبرز التداعيات التي خلفتها الجائحة انكماش الناتج الاقتصادي لإفريقيا بشكل واضح مما دفع عدد من البلدان للدخول في مرحلة ركود إقتصادي ويُعزى ذلك بشكل أساسي إلى مختلف التدابير التقييدية وعمليات إغلاق الحدود التي اتخذتها البلدان الإفريقية في مكافحة الجائحة، وكان من مخرجات تعطيل الأعمال التجارية انخفاض كبير في الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانقطاع سلاسل التوريد العالمية من وإلى إفريقيا، وكذا الانخفاض الكبير في مستويات النمو الاقتصادي، كما تأثرت سوق العمل والشركات الصغيرة والمتوسطة وكذا الفئات الضعيفة بشدة نتيجة لفقدان الدخل والارتفاع الكبير في معدلات البطالة.[1] وقد ساهمت هذه العوامل مجتمعة في تعميق حالة الإنكفاء

[1] African Union Development Agency – NEPAD, "***Second Continental REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 2063"***, Op.cit.64.

الاقتصادي والتجاري وكشف أوجه القصور في التجارة الإفريقية، وخلقت جو من عدم اليقين بشأن التنفيذ الفعال لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية خصوصا لدى الدول الأكثر فقرا، حيث لم يكن متوقع أن يتم إطلاق هذه المنطقة في سياق اقتصادي عالمي يتميز بالركود والإنكماش ليتأخر إطلاق المرحلة التشغيلية لعدة مرات، ولعل من بين نقاط الضعف التي جعلت تنفيذ اتفاقية التجارة الحرة موضع شك هو اعتماد الإقتصاديات الإفريقية بشكل مفرط على الأسواق الأجنبية، وبالتالي فإن تعطل سلاسل الإمداد العالمية كشفت عن حجم التبعية للعالم الخارجي وجعلت العديد ممن يشككون في الطموح الذي تسعى هذه الإتفاقية لتحقيقه بتعميق حجم التجارة البينية الإفريقية إلى ما يقارب 50% بحلول 2030 في حين أنها لا تتجاوز 20% في الوقت الراهن، لكن مع دخول العديد من الدول مرحلة التعافي لا يزال بإمكان تجسيد هذه الوعود من خلال تعزيز سلاسل القيمة الإقليمية داخل القارة ودعم المنتوج الإفريقي.

2. **الفوارق الاقتصادية والتنموية بين الدول الإفريقية:** تشكل اتفاقية التجارة الحرة خطوة حاسمة للدفع بعملية التكامل على مستوى الاتحاد الإفريقي، إلا أن السؤال العملي الأثر إلحاحا يتمثل في مدى إمكانية تنفيذ هذا المشروع، وفي الواقع فإن التكامل الإفريقي يتطلب مستوى متقدم جدا من القيم والمبادئ المشتركة بين الأفارقة، وماض مشترك ورغبة في العيش معًا، وتناغمًا معيّنًا بين التشريعات الوطنية للدول الأعضاء، وكذا مستوى من التقارب الثقافي واللغوي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي، لكن المؤشرات على الواقع تثبت عكس ذلك تماما؛ فحتى التكامل الإقليمي على مستوى الجماعات الاقتصادية الإقليمية ليس متماثلا، بالإضافة إلى ذلك تمتلك الدول الإفريقية تكوينات اقتصادية مختلفة، وسوف يتم الشعور بآثار هذا الاتفاق بطرق مختلفة اعتمادا على مستوى التنمية والثروة في كل دولة طرف، ومن شأن هذه الفوارق في التنمية والتكامل وحتى التفاهم بين مختلف المناطق الفرعية وكذا الدول الإفريقية أن تؤدي إلى تعطيل تنفيذ هذا الاتفاق بشكل فعلي.[1] وبالتالي تبقى هذه الأخيرة غير محاطة بضمانات أكيدة لتنمية تلك الدول الأكثر فقرا في القارة من منطلق أن الآثار الاقتصادية ستختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة تنميتها لتعيد هذه الإتفاقية إنتاج نفس الروايات السابقة التي فشلت فشلا ذريعا في تحقيق التكامل الإقليمي، والسبب في هذا السياق يبقى متعلقا بعدم القدرة على إعداد دراسات شاملة تأخذ بعين الإعتبار كل المصالح الوطنية

[1] Hajer Gueldich, Op.cit, pp. 11-12.

على المستوى القاري، أو بمعنى آخر تهيئة الأرضية الأولى للانطلاق في عملية التكامل وهو ما يجب العمل عليه من أجل تعزيز حظوظ هذه الإتفاقية في التنفيذ الفعال.

3. **تعددية المبادرات الإقليمية وإشكالية تداخل المصالح والعضوية:** يثير التنفيذ الفعلي لاتفاقية التجارة الحرة إشكاليات هيكلية وظيفية متعلقة بكيفية تعاملها مع الترتيبات الاقتصادية الإقليمية (RECs) وعلى الرغم من أن الإتفاقية قد نصت على أن "**مناطق التجارة الحرة للمجموعات الاقتصادية الإقليمية بمثابة ركائز لإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية**"، إلا أن الدور المركزي للدول في عملية تطوير الاتفاقية بدءًا من صياغتها وحتى التصديق عليها تثير تساؤلات حول دور المجموعات الاقتصادية الإقليمية وعلى الرغم من كونها كذلك مفيدة لفهم أشكال تعددية الأطراف على المستوى دون الإقليمي، إلا أن أبرز ما يشوبها هو كثرة هذه المجموعات؛ حيث إن وجود عدد كبير منها وتعدد انتماء الدول إليها في نفس الوقت يترتب عليه تأثيرات على التكامل الإقليمي ومن المحتمل أن يؤدي إلى تجزئة السوق الإفريقية، مما يضيف إلى الأسواق الصغيرة العديد من التحديات التي تواجه قدرة الدول، على سبيل المثال تقديم مساهمات مالية إلزامية (حصة كل دولة) لكل من هذه الجماعات الاقتصادية الإقليمية، ولا يكون مبالغا إذا قلنا إن هناك عددا كبيرًا من هذه الجماعات يعادل عدد مستويات التكامل في إفريقيا، مما يضيف إليها التفاوتات الداخلية على مستوى كل واحدة منها.[1] وبالرغم من تعقد العلاقة بينها وبين اتفاقية التجارة الحرة، إلا أنها تبقى محرك أساسي لعملية التكامل الإقليمي داخل إفريقيا، حتى أن الاتفاقية نصت على ضرورة المحافظة على مستويات التكامل التي وصلت إليها بعض هذه المجموعات وفقا لنص المادة 19.

4. **فشل التجارب التكاملية السابقة:** لا تتمتع إفريقيا بسجل جيد في تنفيذ الاتفاقيات المبرمة في الماضي وهو ما يبرر مقاومة التغيير والخوف من المجهول، والافتقار إلى الكفاءة وانخفاض الثقة والطبيعة المزاجية التي طبعت المناقشات والمفاوضات حول اتفاقية التجارة الحرة، وفي الوقت الذي كافحت فيه العديد من البلدان للوصول إلى توازنها في إطار المجموعات الاقتصادية الإقليمية (RECs)، فقد فشل البعض الآخر بشكل كبير في القيام بذلك مثل اتحاد المغرب العربي (UMA) الذي كان يُنظر إليه في المقام الأول على أنه "استراتيجية اقتصادية" من شأنها الاستفادة من التدفقات داخل المنطقة وإعادة إطلاق المغرب

[1] Charlie Mballa, '' ***La ZLECAF et l'intégration africaine : une perspective d'analyse stratégique***'' VigieAfriques, N° 03 (2019): p.10.

العربي كمركز تجاري، لكنها فشلت بشكل مأساوي في القيام بذلك وظل الإتحاد في حالة سبات منذ القمة الأخيرة التي عقدت في تونس عام 1994 ولم يتم احترام سوى القليل من مبادئ المعاهدة؛ وتحاول العديد من المجموعات الاقتصادية الإقليمية تعظيم فعالية المعاهدات المتاحة لكن العوائق التي واجعت التجارب السابقة لا يجب أن يُسمح لها بإحباط الجهود الحالية لتنفيذ منطقة التجارة الحرة، ومن بين الأسباب الرئيسية التي تحول دون ذلك هو عدم رغبة الحكومات في التنازل عن جزء من سيادتها لصالح السياسات الاقتصادية الكلية، مما أعاق تقدم عملية التكامل، كما ترجع هذه الإخفاقات إلى مزيج من عدم كفاية القدرات الفنية المطلوبة وانعدام الإرادة السياسية والاقتصادية من جانب الحكومات والمشغلين غير الحكوميين في القطاعات المتضررة، ومن المحتمل أن تسبب الآثار القانونية الجديدة اضطراب في استقرار التعاملات التجارية ليس فقط بين أصحاب المصلحة الحكوميين ولكن بين الجهات الفاعلة الخاصة التي تعتبر المحرك الأساسي للإقتصاد، ولعل أبرز مثال مفيد لفهم المخاوف المشروعة والتحديات الميدانية التي تواجه منطقة التجارة الحرة هو تردد نيجيريا وتأخرها في الإنضمام؛ حيث كانت نيجيريا في البداية قلقة من أن تُعَرِّض متعامليها لمزيد من المنافسة وأشارت إلى عدم فعالية مخطط تحرير التجارة التابع للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) مشيرة إلى أن بوركينافاسو وبنين قد قيدتا بالفعل بعض الأنشطة التجارية النيجيرية وأن الصفقة قد تجبر بعض المتعاملين على إغلاق أعمالهم مما يتسبب في زيادة معدل البطالة، ومع ذلك بعد استشارات واسعة النطاق قبل التوقيع على الاتفاقية، دعمت نيجيريا الصفقة.[1]

[1] Raoudha Hidri, Op.cit, p.29-30.

خاتمة

يتضح أن الدبلوماسية الاقتصادية كشكل من أشكال العمل الدبلوماسي الحديث تتعامل في النهاية مع الاقتصاد كآلة للسياسة الخارجية، فهي تقوم على استخدام الموارد والمقدرات الإقتصادية من أجل تغيير قواعد اللعبة، وهي تتجه لتكون العنصر الأكثر تأثيرا في خضم تكثيف العلاقات العالمية والعولمة المتزايدة للإقتصاد الدولي، لتصبح أداه ملازمة لخدمة الاقتصاد الوطني، بالموازاة مع ذلك فهي تستهدف خدمة الأهداف الإستراتيجية للسياسات الخارجية للدول، ومن غير الممكن للنظر لها بشكل مستقل عن الترتيبات الدبلوماسية التقليدية؛ إذ أن هناك نوع من التكامل "الأداتي" لتكون بذلك الدبلوماسية الاقتصادية أكثر شمولية لكافة القضايا الاقتصادية والاستراتيجية ويتم التعبير عنها بأنها تسخير الإقتصاد للسياسة، كما أن شموليتها واحتوائها على قضايا مركبة من الشواغل الاقتصادية والسياسية جعل منها "لعبة تفاعلات معقدة" بينما تفعله الحكومات من جهة، والجهات الغير حكومية من جهة أخرى مما يجعلها تنتقل عبر مستويات مختلفة بين ما هو محلي، إقليمي، دولي وعالمي، وتستخدم أدوات إما تعاونية أو قسرية لتكون أداة أكثر "مرونة" عند اتباع منطق حسابات التكلفة والفوائد في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية.

إن فهم كيفية اشتغال الدبلوماسية الاقتصادية يقتضي على الباحثين في المقام الاول تجاوز الإشكالات المعرفية المتعلقة بمحدودية "الوعي النظري" التي تميز حقل الدراسات الدبلوماسية عامة، ويمكننا تجسير هذه الفجوة النظرية من خلال استعارة "أدوات" و"عدسات" تحليلية من حقول وتخصصات أخرى، وقدمت هذه الدراسة "مقاربة عبر تخصصية" لفحص وتحليل عمل الدبلوماسية الاقتصادية تأخذ بعين الإعتبار الحالة المدروسة – الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية– من خلال الاستعانة بالمقاربة الليبرالية في العلاقات الدولية، مقاربة الاقتصاد السياسي، ومقترب التحليل العقلاني، ليتم التأكيد على فكرة أن خصوبة وتعقيد الأجندة البحثية للدبلوماسية الاقتصادية تفرض ضرورة الإستناد إلى تفكير استراتيجي شامل يراعي كل المتغيرات والتفاعلات والعوامل المشكلة لهذه الظاهرة.

إن التأمل في مسارات الدبلوماسية الجزائرية يحيل إلى أن المكون الاقتصادي يبقى حاضرا في توجهات السياسة الخارجية وإن كانت الشواغل السياسية والأمنية هي محور تركيز صانع القرار، وهذا يعكس ضمنيا الطابع البراغماتي والرؤية المصلحية المستندة إلى المبادئ الثابتة التي تشكل عقيدة وهوية الدبلوماسية الجزائرية؛ فالنسق الجديد لهذه الأخيرة يقوم على المزاوجة بين الإعتبارات السياسية والاقتصادية مع العمل على تبني مقاربة إصلاحية شاملة على مستوى المؤسسات والهيئات وكذا القوانين والأنظمة المختلفة، هذا

التوجه هو محصله لعملية تفاعل بين متغيرات داخلية تعد بمثابة عناصر قوة تؤهلها للعب ورقة الدبلوماسية الاقتصادية، ويدخل ضمن هذا المتغير الجيوسياسي وموقع الجزائر الاستراتيجي، المكونات الاقتصادية الضخمة والموارد الطبيعية (البترول والغاز) وهنا تبرز الدبلوماسية الطاقوية كرافد لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية، مؤشرات التحديث الصناعي والميزة التنافسية التي تبقى ضعيفة بسبب محدودية الانتاج الصناعي وضعف تنافسية المنتجات، المورد البشري الذي يشكل عنصرا فاعلا في مراكمه رأس مال الدولة لكن هيمنه القطاع الخدمات على اليد العاملة في الجزائر على حساب القطاعات المنتجة (الزراعة والصناعة) يؤثر بشكل سلبي على تنويع الاقتصاد الوطني، فهذا العامل يجب أن يُستثمر في خلق الثروة وزيادة الإنتاج. لكن تبقى هذه المتغيرات رهينة عامل أساسي وهو الإرادة السياسية وتوجهات صانع القرار، لأن الدبلوماسية الاقتصادية في نهاية المطاف هي قرارات سياسية صادرة عن صناع القرار في البلد، واتضح من خلال البحث بأنها قد جاءت كأحد الإلتزامات الـ 54 للرئيس "عبد المجيد تبون" لتكون دبلوماسية هجومية في خدمه التنمية الوطنية والمؤسسات والخواص، وهذا العامل هو الذي يشكل الفارق في تحويل "عناصر القوة الكامنة" إلى "عناصر قدرة" لتفعيل هذا التوجه الجديد، فامتلاك القوة الاقتصادية والموارد والإمكانيات لا تعني بالضرورة أن تلك الدولة تتبنى نهج الدبلوماسية الاقتصادية إن لم تكن هناك إرادة سياسية بضرورة التوجه نحو الخارج.

فيما تؤكد هذه الدراسة بأن العوامل الخارجية لم تكن عناصر قوة لتفعيل أداة الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر بقدر ما شكلت إما عامل "ضغط وتهديد" أو عامل "محفز" بضرورة تبني هذا النهج، حيث حفزت التأثيرات المتواترة لتشظي وانتقال القوة العالمية وتنامي نزعه التكتلات العبر قومية، إلى تغيير ديناميكية السلوك الجزائري من خلال ضرورة إعادة التموضع وترتيب الأولويات عبر الاستعانة بورقة الدبلوماسية الاقتصادية كأساس لتنويع ورشات التكامل الإقليمي والعالمي. من جهة أخرى، شكلت الأزمة الصحية العالمية لجائحة كوفيد 19 والحرب الروسية الأوكرانية عوامل ضغط بسبب الآثار المتداخلة والمتراكبة التي أفرزتها كلا الأزمتين، فقد فرضت الجائحة قيود على الاقتصاد العالمي أدت الى انكماش الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض الطلب على النفط وما رافقه من عجز في الموازنة العامة؛ هذا الأمر شكل عاملا لضرورة توجه الحكومة نحو تنويع سله صادراتها خارج المحروقات متبنية سياسة أكثر انفتاحا. فيما جاءت الحرب الروسية الأوكرانية كصدمة عنيفة ثانية عمقت من تأثيرات كوفيد 19، بالنظر لمكانة الدولتين في أسواق الغذاء والطاقة العالمية، لتجد الجزائر نفسها أمام ارتدادات غير متوقعة ضمن ما يسمى معادله الطرف المزدوج "الغذاء والطاقة"، وخلصت الدراسة أن هذه التحولات فرضت نسقا مغايرا لعمل الدبلوماسية الجزائرية

لتنتقل من التركيز على الخطاب نحو دبلوماسية الفعل والتأثير، وذلك من خلال مراجعة الأهداف الكلاسيكية وإعطاء مكانة استراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية من أجل المساهمة في ترقية الاقتصاد الوطني، وتوسيع فرص الاستثمار الأجنبي، ودعم المتعاملين الإقتصاديين ومرافقتهم في الاسواق الدولية. إن تجسيد هذه الأهداف يقابلها بالضرورة امتداد وانتشار أفقي على المستوى الخارجي، مع القدرة على إعادة التموقع جيو-سياسيا على عدة محاور، وقد حاولت الجزائر تعزيز تواجدها في السنوات الأخيرة عن طريق رسم إحداثيات جيو-اقتصادية هامة، على المستوى المغربي، الإفريقي، العربي، المتوسطي، وحتى العالمي، ما يفسر استشعار صانع القرار لحجم التحولات الحاصلة في موازين القوى العالمية، وضرورة تنويع وتدوير الشركاء لضمان موقع آمن في نظام عالمي قيد التشكيل.

على هذا الأساس، بادرت الجزائر بالانخراط في المسار التنموي لإفريقيا عبر مبادرة النيباد، ليشكل هذا أحد أبرز التجليات الأولى لنشاط الدبلوماسية الاقتصادية كونها التزام مشترك بين الجزائر ومجموعة الدول الإفريقية من أجل تحقيق التنمية، والقضاء على الفقر، ووقف تهميش إفريقيا وإدماجها في الاقتصاد العالمي، لتصبح "الذراع الاقتصادي" للاتحاد الإفريقي وتكتسب زخما قويا – رغم وجود عديد المحاولات السابقة- لتكون أول مبادرة واسعة النطاق لتكامل السياسات الإقليمية في القارة، وتدعم هذا المسعى أكثر مع تبني أجندة الإتحاد الافريقي 2063، وإعطاء أولوية قصوى لمواضيع النمو والتنمية المستدامة والتكامل القاري والإقليمي عبر طيف واسع من المشاريع والبرامج المختلفة، وكان انخراط الجزائر ضمن هذا المسعى نموذجا حقيقيا لـ "الدبلوماسية الاقتصادية الإقليمية الجماعية" أين تبنت بالاشتراك مع الدول الأخرى" نموذجا تنمويا خاصا بإفريقيا" سعت من خلاله لتسويق مقاربتها "الأمن بالتنمية" بحكم أن تحقيق الأمن يبقى مرهون برفع مستويات التنمية، وعملت على تأكيد حضورها عبر ثلاث مستويات: دبلوماسية القمة من خلال مشاركتها واستضافتها قمم النيباد والإتحاد الافريقي، ربط الجزائر بالعمق الإفريقي عبر مختلف المشاريع الهيكلية ذات البعد التكاملي على غرار مشروع الطريق العابر للصحراء، أنبوب الغاز، وبرنامج الألياف البصرية، واستخدامها لـ "دبلوماسية المساعدات الإنسانية والمالية" عبر مسح الديون وتقديم الإعانات المالية والعينية. وإذا كان هذا الأمر من شأنه أن يسهم في تغيير الواقع الاقتصادي لدول الساحل من خلال استفادتها من الديناميكية الاقتصادية والتجارية التي تخلقها هذه المشاريع، فإنها بالمقابل تعد فرصة حقيقة للدبلوماسية الجزائرية من أجل إحداث تأثير عبر "نموذج الجاذبية" و"نظام الحوافز" الذي تقدمه هذه المشاريع لصالح دول الساحل الفقيرة، وكذا السعي لتطوير الشراكات ودعم الإستثمارات في هذه الدول بما يحقق المنفعة للإقتصاد الوطني وفق مقاربة رابح- رابح.

قدمت الجزائر أداءا قويّا في تنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي 2063، والأرقام التي قدمها وكالة تنمية الاتحاد الإفريقي تؤكد ذلك، وهذا دليل على رغبتها في تعميق مسار التكامل الاقليمي مع دول الساحل والرمي بثقل دبلوماسيتها الاقتصادية نحو إفريقيا، ومع دخول منطقة التجارة الحرة الإفريقية حيز التصديق اتجهت الجزائر لتكون من أولى الدول الموقعة على الإتفاقية المنشئة التي تشكل –حسب الخبراء– "علامة فارقة" في صيرورة التكامل من خلال تعزيز التجارة الإقليمية كرافد مهم لخلق سوق إفريقية موحدة، ودمج القارة ضمن سلاسل القيمة العالمية، لكن التقارير أكدت بأن هناك خلل واضح في مؤشر الأداء التجاري البيني داخل إفريقيا يضعها في وضع غير مريح، ولم يكن الأداء التجاري للجزائر داخل القارة استثناء على ذلك، حيث أثبتت الأرقام والمؤشرات ضعف حقيقي في حجم التبادلات التجارية التي لم تتجاوز عتبه 1% من حجم التجارة الخارجية للجزائر، لتبقى الأسباب الرئيسية واضحة والمتعلقة أساسا بضعف مستويات التصنيع والتنوع الاقتصادي، الإعتماد المفرط على مداخيل البترول والغاز، تبعية السوق الجزائرية للشركاء التقليديين، وكذا ضعف اندماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري والمالي الإفريقي. لكن يبقى انخراط الجزائر في هذا الفضاء الحر مهم لتحفيز المؤسسات والشركات الوطنية على تبني استراتيجيات لاختراق السوق الإفريقية خاصة فيما يتعلق بالمنتجات الغذائية، مواد البناء والصناعات الكهرومنزلية وغيرها... وقد تنشأ آثار اقتصادية إيجابية على المدى القصير والمتوسط تعمق من حجم التبادلات خاصة في ظل وجود عدة معابر حدودية مع دول الساحل تساعد على النفاذ دون عراقيل إلى أسواق هذه الدول وثمة نحو العمق الإفريقي.

وبالتالي، فإن منطقة التجارة الحرة الإفريقية تقدم من خلال هذا البحث على أنها "فضاء تجاري واعد" و"إطار مستحدث" يمكن للدبلوماسية الجزائرية أن تمارس من خلالها أدوارا هامة على المستويين الإقليمي والقاري، فهي أداة هامة تمكن عودة الجزائر للحاضنة الإفريقية عبر تبني "استراتيجية الانتشار" في كافة الأسواق والدول، وما دامت هذه المنطقة الحرة عاملا مهما لتغيير قواعد اللعبة داخل القارة، يعني ذلك أن الفرصة مواتية للجزائر في حالة استغلال الوعود والفرص التي توفرها، لتبقى "مقاربة التحليل العقلاني" هي الأسلوب الأمثل لضمان نجاعة هذا التوجه الاقتصادي، وبدلا من تبني دبلوماسية الحوافز، فإن الدفع بدبلوماسية هجومية تستغل كافة الفرص والمقدرات والموارد المتاحة لتعظيم مصلحة الاقتصاد وفرض هيمنتها الناعمة هو الأمر الذي سيحدث فارقا.

يتضح من خلال هذه النتائج بأن الدبلوماسية الاقتصادية للجزائر لا تزال في مراحلها الأولى بالنظر إلى النتائج المتواضعة التي تم تحقيقها على هذا المستوى، إذا ما قورنت بالإنجازات المحققة على مستوى الدبلوماسية الكلاسيكية المرتبطة بالأدوار التي مارستها الجزائر منذ الإستقلال من خلال نجاحها في تسوية العديد من النزاعات في إفريقيا عبر آليات الوساطة والمساعي الحميدة وغيرها، فالجزائر نجحت إلى حد كبير في تقديم نفسها كدولة راعية ومصدرة للسلم في إفريقيا والعالم، بينما لم يكن الأمر كذلك في الترويج لدبلوماسيتها الاقتصادية بالرغم من مقدرات القوة الاقتصادية الكامنة التي تحوز عليها، وهي مدعوة أكثر من أي وقت مضى بضرورة استغلال هذه المقدرات وإعادة هيكلة نشاطها الدبلوماسي بما يتماشى مع مقتضيات تفعيل هذه الأداة الجديدة.

بناءا على هذه النتائج المتوصل إليها، يمكن الإشارة إلى جملة من التوصيات التي من شأنها أن تمكن الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية من تجاوز التحديات والعقبات التي تحول دون نجاحها في تحقيق الأهداف المرجوة:

- تقوية الاقتصاد الوطني عن طريق تنويع مصادر الإنتاج وخلق الثروة وتعزيز الإنتاج في مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى (الزراعة والصناعة) بعيدا عن القطاع الهيدروكربوني، يُشكِّل حافزا أساسيا في بناء قدرات الدولة الاقتصادية، بما ينعكس على أداء الدبلوماسية الاقتصادية لتكون أداة فاعلة في التوجهات الجديدة للجزائر.
- امتلاك الجزائر لاحتياطات نفطية وغازية هامة يُمكنّها من استخدام ورقة الدبلوماسية الطاقوية كرافد لدبلوماسيتها الاقتصادية، من خلال تحويل الموارد المالية المُحصل عليها من هذه المداخيل نحو الإستثمار في الإنتاج والتصنيع داخليا لتحقيق الإقلاع الاقتصادي المرغوب.
- يشكل الإستثمار في العنصر البشري الشاب مع ما تمتلكه الجزائر من مقدرات اقتصادية كامنة عامل قوة في خلق الثروة الوطنية ودعم قدرات الاقتصاد من خلال دور الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذا اقتصاد المعرفة كمحركين للنمو.
- تقوية الحضور الاقتصادي للجزائر خارج حدودها مرهون بالعمل على ثلاث نقاط أساسية، تتعلق الأولى بتكوين مورد بشري متخصص على مستوى وزارة الخارجية مهمته الأساسية الترويج للدبلوماسية الاقتصادية للبلد في الخارج، أما الثانية فتتعلق ضرورة فتح مكاتب خاصة بهذا النمط من الدبلوماسية على مستوى السفارات والتمثيليات في الخارج، في حين ترتبط النقطة الثالثة بضرورة تكثيف وتشبيك العلاقات الاقتصادية على المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف خاصة التكتلات الاقتصادية الإقليمية منها.

- إن رهان الجزائر على خلق مسارات للتكامل الإقليمي مع جوارها الإفريقي من خلال سلسة المشاريع التنموية التي طورتها في إطار مبادرة النيباد يعد عنصرا ضروريا لاندماجها ضمن الاقتصاد الإفريقي، لكن يبقى نجاحها على هذا المستوى مرهون بقدرتها على الإستثمار في هاته المشاريع وضمان استمراريتها وتأمينها من مختلف التهديدات التي من شأنها عرقلة نشاط هذه المشاريع التنموية.
- إن اعتماد الجزائر على دبلوماسية المساعدات الاقتصادية تجاه إفريقيا تعد استراتيجية هامة لمرافقة الدول الفقيرة والعاجزة لإخراجها من دائرة الفقر ودفع عجلة التنمية بها وتعزيز مبدأ التضامن الإفريقي، ليبقى العنصر الأكثر أهمية بالنسبة للجزائر هو تضمين البعد المصلحي من خلال هذه الأدوات التعاونية عن طريق ربط علاقات استراتيجية مع الدول المستفيدة في إطار اتفاقيات تجارية واقتصادية تُمكِّن الجزائر من تنويع شركائها في القارة.
- إن نجاعة الإنفتاح الاقتصادي للجزائر على محيطها الإفريقي يبقى مرهون بقدرتها على المنافسة التجارية في الأسواق الإفريقية، وتكثيف حضورها عبر شبكة بنكية ومالية في عموم القارة توفر المرافقة والدعم للمستثمرين الجزائريين، مع تدعيم ذلك بزيادة الخطوط الجوية التي تربط الجزائر بمختلف عواصم الدول الإفريقية لضمان إمدادات النقل والشحن.

قائمة المصادر والمراجع

أولا. باللغة العربية

I. وثائق رسمية

1. دستور الجزائر لسنة 2020، المؤرخ في 2020/09/30، الجريدة الرسمية رقم 82، لسنة 2020.
2. المرسوم التنفيذي رقم 21-252 المؤرخ في 25 شوال 1442 الموافق لـ 06 جوان 2021 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة المالية، الجريدة الرسمية، العدد 47، 15 جوان 2021.
3. المرسوم رئاسي رقم 20-42 المؤرخ في 17 جمادى الثانية عام 1441 الموافق لـ 11 فيفري 2020 المتضمن إنشاء الوكالة الجزائرية للتعاون الدولي من أجل التضامن والتنمية. الجريدة الرسمية، رقم 07، 12 فيفري 2020.
4. المرسوم التنفيذي رقم 02-453 المؤرخ في 17 شوال عام 1423 الموافق 21 ديسمبر سنة 2002 المحدد لصلاحيات وزير التجارة. الجريدة الرسمية، رقم 85، 22 ديسمبر 2012.

II. كتب، فصل في كتاب

1. بلحبيب عبد الله، ***السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1922- 1997***. مصر: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.
2. بيسعود عمر، *"أثر الحرب الروسية –الأوكرانية على الجزائر: نحو نظام غذائي أكثر استدامة ومقاومة"، في: " الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على الغذاء في بلدان شمال أفريقيا"*. تحرير: علي أزناك وإيمان اللواتي. تونس: شبكة سيادة، 2022.
3. بيليس جون وسميث ستيف، "***عولمة السياسة العالمية***". تر: مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
4. جيبلين روبرت، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية***. تر: مركز الخليج للأبحاث. الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
5. دياموند لويس وماكدونالد جون، ***الدبلوماسية المتعددة المسارات، منهج منظوماتي للسلام***". تر: عبد الكريم ناصيف. سوريا، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2017.
6. سوتش بيتر وإلياس جوانيتا، ***أسس العلاقات الدولية***. تر: منير محمود بدوي السيد. السعودية، الرياض، النشر العلمي والمطابع، 2013.
7. الشامي علي حسين، " ***الدبلوماسية، نشأتها وتطورها وقواعدها ونظام الحصانات والإمتيازات الدبلوماسية***" .الأردن، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 2007.

8. كلاكش وسام، ***الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة***، ط.2. لبنان: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2021.

9. غراهام إيفانز وجيفري نوينهام، "قاموس بنغوين للعلاقات الدولية". الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.

III. مقالات علمية

1. أبو دست قاسم. "***سياسات العقوبات الاقتصادية الدولية ونتائج التطبيق على الحالة الإيرانية***". مجلة دراسات 02 (2013).
2. البرزنجي دانا على صالح وعارف يعقوب مهدي. "***دور الدبلوماسية الإقتصادية في مجال التعاون والصراع الدولِيين – دراسة نظرية***". مجلة الدراسات السياسية والأمنية 03 (2019).
3. بطاطاش أحمد. "***مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد": تحقيق التنمية أم تكريس التبعية***". المجلة الأكاديمية للبحث القانوني عدد خاص (2017).
4. بن جدو محمد الشريف. "***طريق الحرير الجديد وانضمام الجزائر للمبادرة***". مجلة الأصالة للدراسات والبحوث 01 (2019).
5. بن عنتر عبد النور. "***البعد الإفريقي للأمن القومي الجزائري***". المجلة الجزائرية للسياسة العامة 01 (2018).
6. بن عيشوبة رفيقة. " ***مساهمة الجزائر في الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي في ظل الحرب الروسية الأوكرانية*** ". مجلة أبحاث 02 (2022).
7. بن ملوكة خيراني وطيبي عيسى. ***المقاربة التنموية للجزائر في إفريقيا ودول الساحل***". المجلة الأكاديمية للبحث القانوني 02 (2022).
8. بوخيرة حسين. ***استخدام البنوك الجزائرية لوسائل الدفع في التجارة الخارجية***". المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والإقتصادية والسياسية 02 (2010).
9. الجمعي وسيم قطاب. ***العولمة وتأثيراتها على الدبلوماسية الاقتصادية***". مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 02 (2021).
10. حمشة عبد الحميد. "***واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات الجزائرية والتبادل التجاري في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية***" مجلة الدراسات القانونية والإقتصادية 02 (2022).
11. دالع وهيبة. ***المقاربة التنموية للجزائر في منطقة الساحل الإفريقي –النيباد كآلية للتنمية الشاملة–***". مجلة دراسات استراتيجية 08 (2013): ص.59.

12. زغوني رابح. ***أزمة السياسة الخارجية الجزائرية بين ميراث المبادئ :وحسابات المصالح: دراسة حالة "الربيع العربي"***. مجلة سياسات عربية (23).

13. زقاغ عادل ومنصوري سفيان. " ***الساحل الإفريقي والإستراتيجية الأمنية الفرنسية: نحو مقاربة جيوسياسية أمنية جديدة***". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 07 (2014).

14. زواويد لزهاري ومفاتيح يمينة. " ***المشاريع الإستثمارية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل***". مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية 05 (2020).

15. سعودي إيمان. " ***دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر***". مجلة التمويل والإستثمار والتنمية المستدامة 02 (2022).

16. صابة بوبكر وعبد الحسين ناجي. ***"دراسة تحليلية لجدوى انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"***. مجلة التكامل الاقتصادي 02 (2021).

17. صدقي يوسف. " ***إستراتيجية العمل الدبلوماسي الاقتصادي المغربي توسّع المجال وتعدّد الفاعلين***". مجلة سياسات عربية 12 (2015).

18. الطيب بروال وبن عبد العزيز خيرة. ***إستراتيجية الجزائر للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي***". المجلة الجزائرية للأمن الإنساني 01 (2020).

19. عبد الحميد عائشة." ***دخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حيز التنفيذ وأثره على الجانب السياسي والأمني في الجزائر***". مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل 08 (2020).

20. عمران عبد الحكيم. ***"واقع القطاع الصناعي الجزائري وتنافسيته على ضوء المؤشرات الإقليمية والدولية"***. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية 01 (2021).

21. غربي حمزة وخالدي عصام. ***الإستثمار والشراكة الجزائرية الإفريقية***". مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية 05 (2020).

22. قرة فارس ولموشي طلال. " ***التوجه الجديد للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية نحو منطقة التجارة الحرة الإفريقية: الحوافز والرهانات***". المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 01 (2023).

23. قلاع الضروس سمير. " ***منطقة الساحل الإفريقي وأهميتها الإستراتيجية في إفريقيا: دراسة جيوسياسية*** ". مجلة أكاديميا للعلوم السياسية 02 (2020).

24. القور الطاهر. " ***مقدمات حول مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية*** ". المجلة الدولية للإقتصاد، المناجمنت والبحوث القانونية 01 (2017).

25. مزياني فيروز . *"الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل التحولات الاقليمية والدولية"*. المجلة الجزائرية للأمن والتنمية 15 (2019).

26. يوسفي محمد. *"تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر"*. مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية 04 (2018).

IV. تقارير حكومية، منشورات دولية

1. الإتحاد الإفريقي. *" الإطار الإستراتيجي المشترك من أجل نمو شامل وتنمية مستدامة، خطة تنفيذ العشرية الأولى 2014-2023 من أجندة 2063"*. إثيوبيا، أديس أبابا: الإتحاد الإفريقي، 2015.
2. رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي. *" الإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"*. رواندا، كيغالي: الإتحاد الإفريقي، 2018.
3. رؤساء دول وحكومات الإتحاد الإفريقي. *" ملاحق الإتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية"*. رواندا، كيغالي: الإتحاد الإفريقي، 2018.
4. صندوق النقد الدولي. *"مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: أزمة لا مثيل لها، وتعافٍ غير مؤكد"* . متاح للتحميل على الموقع الرسمي للبنك الدولي.

https://linksshortcut.com/tjszS

5. المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا. *" فهم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: دليل مخصص للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم في منطقة المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا"*. نيجيريا: المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا، 2021.
6. محمد سي بشير. *"الإقتصاد الجزائري واتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي: مدخل تقييمي للسياسة العامة والأداء التفاوضي"*. قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2019.
7. محمد عيادي وآخرون. *" دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء"* . الجزائر: مركز الدراسات وإدارة المشاريع، 2009.
8. مديرية الدراسات والإستشراف التابعة للجمارك الجزائرية. *" إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر لسنة 2020."* الجزائر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، 2021.
9. منطقة التجارة الحرة الإفريقية. *" الحواجز غير الجمركية، آلية الإبلاغ والرصد والإزالة"*. غانا: الأمانة العامة لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية، 2019.

10. مؤتمر الاتحاد الإفريقي. ***تعزيز التجارة الأفريقية البينية" المسائل المؤثرة على التجارة الأفريقية البينية الإجراء المقترح لتعزيز التجارة الإفريقية البينية وإطار التعجيل بإنشاء منطقة تجارة قارية حرة***". إثيوبيا، أديس أبابا: الإتحاد الإفريقي، 2012.

11. الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية. ***دليل إجراءات التجارة الخارجية الجزائرية***". الجزائر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، 2008.

V. <u>ملتقيات علمية</u>

1. محمد الطاهر عديلة وسليم جداي. ***السياسية الخارجية الجزائرية ومعايير الدبلوماسية الإقتصادية المحددات والأهداف***." ضمن فعاليات الملتقى الوطني الموسوم بـ " السياسة الخارجية الجزائرية بين تفعيل الدبلوماسية السياسية والحاجة إلى إنعاش الدبلوماسية الإقتصادية فرص وعوائق جامعة بومرداس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، يوم: 31 مارس 2021. الجزائر: جامعة بومرداس، 2021.

VI. <u>مقال في جريدة</u>

1. أفريكا نيوز. ***اقبال المتعاملين على تجارة المقايضة***". جريدة أفريكا نيوز. 27 ديسمبر 2023. القسم المحلي.
2. جريدة الشعب. "***الجزائر–إفريقيا.. العلاقات الاقتصادية برؤية استشرافية***". جريدة الشعب 23 سبتمبر 2023. الحدث.

VII. <u>رسائل وأطروحات</u>

1. بن عاشور عائشة. "***إشكالية الأمن والتنمية في منطقة السهل الإفريقي***". أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة تلمسان، السنة الجامعية: 2021/2020.
2. بوزيد عائشة. "***هندسة السياسة الخارجية الجزائرية في ضوء الثوابت السيادية 'قضية الصحراء الغربية نموذجا'***". رسالة دكتوراه في العلوم السياسية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، السنة الجامعية: 2017/2016.
3. بوقليلة أحمد. "***الدبلوماسية الجزائرية ومبادرة الشراكة لتنمية إفريقيا (نيباد)***". رسالة ماجيستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2012/2011.
4. شويحنة سهى. "***الدبلوماسية الاقتصادية***". رسالة ماجيستير في القانون الدولي، قسم القانون الدولي، جامعة حلب – سوريا، 2013.

5. العايب سليم. ***الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الإتحاد الإفريقي***". مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة، 2010، 2011.

6. العايب سليم. *"**السياسة الخارجية الجزائرية: دراسة في تحول المنطلقات والأدوار**"*. رسالة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية: 2020/2019.

7. قلاع الضروس سمير. *"**المقاربة الجزائرية لبناء الأمن في منطقة الساحل الإفريقي**"*. رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2013/2012.

8. مياسي إكرام. "***موقع الدول النامية من التكتلات الاقتصادية الإقليمية حالة الجزائر***". أطروحة دكتوراه في النقود والمالية، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر 03، السنة الجامعية: 2016/2015.

VIII. <u>مواقع إلكترونية، مواقع حكومية رسمية</u>

1. بلغربي عبد الملك ومجالدي علي، ***"الانتشار الدبلوماسي للجزائر.. آلية جديدة في تعزيز نشاط الدبلوماسية الجزائرية***". موقع جريدة الشعب.

https://linksshortcut.com/YWkcS

2. بن قفه خالد عمر، *"**الدول العربية و"بريكس".. أي مستقبل مشترك؟**"*. مركز تريندز للبحوث والإستشارات.

https://linksshortcut.com/ANsIE

3. البنك الدولي، ***"اتفاقية التجارة الحرة القارية الأفريقية يمكن أن تعزز دخل القارة بمقدار 450 مليار دولار***". الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

https://linksshortcut.com/NQlEr

4. البنك الوطني الجزائري.

https://linksshortcut.com/yaaeT

5. بومدين عربي وقاسمي فوزية، " ***المقاربة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي: نحو تفعيل مبدأ الدبلوماسية الإنسانية***". الموقع الرسمي لمركز دراسات الوحدة العربية.

https://linksshortcut.com/qWQKW

6. جبلون أم كلتوم، "***هذا هو موعد إنضمام الجزائر لمنطقة التبادل الحرة الأفريقية.. وهذه مكاسبنا***". موقع جريدة المستثمر.

https://linksshortcut.com/ByuVL

7. جريدة الموقف، " ***منطقة التجارة الحرة الإفريقية خيار استراتيجي للجزائر***". الموقع الرسمي للجريدة.

https://linksshortcut.com/SiadS

8. حذاقة عبد الحكيم، "***خصّصت مليار دولار لتنمية أفريقيا.. ماذا تستفيد الجزائر وما أولوياتها؟***". موقع الجزيرة نت.

https://linksshortcut.com/cAjnJ

9. خشيب جلال، "***الجيوبوليتيك في القرن الحادي والعشرين: انتصار الجغرافيا وعودة عالم ثيوسيديدس***". موقع مركز دراسات الوحدة العربية.

https://linksshortcut.com/uthIU

10. الزعبي حسين، "***الجزائر الجندي الاحتياط في حرب الطاقة***". موقع فنك.

https://linksshortcut.com/drMKQ

11. علواش مريم، "***تونس والجزائر.. تطابق وتكامل نحو منطقة مغاربية أفضل***". موقع جريدة المستثمر.

https://linksshortcut.com/zWONr

12. علي عبد المنعم، "***حسابات دقيقة: الجزائر والحرب الروسية الأوكرانية***". المركز المصري للفكر والدراسات الإستراتيجية.

https://linksshortcut.com/elDKg

13. كامر ألفريد وآخرون، "***الحرب في أوكرانيا وأصداؤها عبر مختلف مناطق العالم يمثل الصراع ضربة قوية للاقتصاد العالمي ستضر بالنمو وترفع الأسعار***"، مدونات البنك العالمي.

https://linksshortcut.com/rzXzk

14. كيموش إيمان، "***قائمة منتجات "دي زاد" المصدّرة إلى إفريقيا من دون رسوم***". الموقع الرسمي لجريدة الشروق.

https://linksshortcut.com/ilCdj

15. المناوي أحمد محمد. *"تغير موازين القوى الاقتصادية.. العالم يتجه شرقا"* مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية.

https://linksshortcut.com/edjHN/

16. الموقع الرسمي للإذاعة الجزائرية.

https://linksshortcut.com/sepkE

17. الموقع الرسمي للأمم المتحدة.

https://linksshortcut.com/IDpXf

18. الموقع الرسمي لنظام الدفع والتسوية لعموم إفريقيا PAPSS.

https://linksshortcut.com/DJfpw

19. الموقع الرسمي لوزارة التجارة وترقية الصادرات.

https://linksshortcut.com/ceXWL

20. الموقع الرسمي لوزارة الخارجية الجزائرية.

https://linksshortcut.com/ksxwW

21. الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الجزائرية.

https://linksshortcut.com/UuhFI

22. نكومو ماورمو وآخرون، *"منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية: دور مهم للملكية الفكرية"*. موقع wipo.

https://linksshortcut.com/Ovlge

23. وكالة سبوتنيك، *"الجزائر تدفع نحو تفعيل منطقة التجارة الحرة الأفريقية"*. الموقع الرسمي للوكالة.

https://linksshortcut.com/Edlif

24. ياحي علي، *"الجزائر تسرع الخطى لدخول فضاء التجارة الأفريقي"*. موقع أندبندت عربية.

https://linksshortcut.com/FmpRN

ثانيا: باللغة الأجنبية

I. Books, chapter in book

1. Bergeijk Peter A.G. van and Selwyn J.V. Moons, "Introduction to the Research Handbook on Economic Diplomacy" in ***Research Handbook on Economic Diplomacy -Bilateral Relations in a Context of Geopolitical Change-***, ed. Bergeijk Peter A.G. van and Moons Selwyn. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 2018.
2. Balzacq Thierry, Charillon Frédéric and Ramel Frédéric, "Introduction: History and Theories of Diplomacy" in, ***Global Diplomacy: An Introduction to Theory and Practice***, ed. Balzacq Thierry, Charillon Frédéric and Ramel Frédéric. Switzerland: Palgrave Macmillan, 2020.
3. Skhiereli Mikheil, ***Economic Diplomacy in Georgia: Existing Practice and Future Prospects.*** Tbilisi, Georgia: Policy and Management Consulting Group, 2019.
4. Chatterjee Charles, ***Economic Diplomacy and Foreign Policy-making.*** Switzerland: Palgrave Macmillan Cham, 2020.
5. lancaster Carol, ***Foreign Aid Diplomacy, Development, Domestic Politics.*** Chicago: University of Chicago Press, 2007.
6. Rana Kishan and Chatterjee Bipul, "***Economic Diplomacy: India's Experience***". India: CUTS International, 2011.
7. Bayne Nicholas and Woolcock Stephen, ***THE NEW ECONOMIC DIPLOMACY Decision-making and negotiation in international economic relations.*** London: Routledge, 4th Edition, 2017.
8. Blanchard Jean-Marc F. and Ripsman Norrin M, "***Economic Statecraft and Foreign Policy Sanctions, incentives, and target state calculations***". London: Routledge, First Edition, 2013.
9. Lancaster Carol, *"**Foreign Aid Diplomacy, Development, Domestic Politics**"*. Chicago: The University of Chicago Press, 2007.
10. Jönsson Christer and Hall Martin, ***Essence of Diplomacy.*** United States: PALGRAVE MACMILLAN, 2005.
11. Kegley Charles William and Blanton Shannon Lindsey "***World Politics Trend and Transformation***". United States, Wadsworth: Cengage Learning, 2011.
12. SMITH MICHAEL JOSEPH, "LIBERALISM AND INTERNATIONAL REFORM "In, ***TRADITIONS OF INTERNATIONAL ETHICS,*** ed. Nardin Terry and Mapel David R. United Kingdom: Cambridge University Press, 1992.
13. Keohane Robert O. and Nye Joseph S, "***Power and interdependence".*** Pearson Longman: United States, 2011.
14. Chernoff Fred, "***Theory and Metatheory in International Relations Concepts and Contending Accounts".*** PALGRAVE MACMILLAN: United States, 2007.

15. Benton Tim G. and others, ***"The Ukraine war and threats to food and energy security. Cascading risks from rising prices and supply disruptions''.*** London: Royal Institute of International Affairs, 2022.

16. United Nations, **'' Global Impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems''.** Geneva, Switzerland: UNCTAD, 2022.

17. United Nations, Economic Commission for Africa, "***The new partnership for Africa's development (NEPAD)***". Addis Ababa: UN. ECA, 2001.

18. African Union, ***''The New Partnership for Africa's Development (NEPAD)''.*** NIGERIA: African Union, 2001.

19. Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement, '' ***Le Corridor De La Route Transsaharienne Vers un corridor économique : Commercialisation et gestion de la route transsaharienne***''. Genéve : CNUCED, 2022.

20. African Union, '' ***African Union Handbook, a guide for those working with and within the african union***". Ethiopia, Addis Ababa: African Union Commission, 2021.

21. African Union, "***African Trade Statistics –Yearbook-***". Ethiopia: African Union Commission, 2020.

II. <u>Journals and periodics</u>

1. ABRAHAM GARTH. "***Africa, the tragedy; Africa, the challenge, NEPAD and the new humanitarian agenda***". International Review of the Red Cross 85, No: 852 (2003)

2. Algex. '' ***Place de l'Algérie dans la Zone de Libre Echange Continentale Africaine (ZLECAF) à travers les échanges commerciaux africains 2019***''. Revue de l'Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur, N° :27 (2021)

3. Belaaze Khayreddine and Khouni Rabah. ***"Algerian Economy and Multilateral Trading System: Why Is It So Hard to Join the WTO".*** Œconomica 04 (2014).

4. Beztouh Djaber et Boulahouat Mahdia. '' ***Etude Ex Ante De L'impact De La Zlecaf Sur Les Exportations De L'algérie Vers Les Pays Africains***''. Revue Forum d'études et de recherches économiques 07, N° :01(2023).

5. Boukhars Anouar***. "Algerian Foreign Policy in the Context of the Arab Spring".*** CTC SENTINEL, No.01 (2013).

6. BRODIN Claire. '' ***Le NEPAD, une initiative politique de l'Afrique***''. Questions africaines, n.d (2004).

7. DE WAAL ALEX. ***"What's new in the 'New Partnership for Africa's Development".*** International Affairs Review, No: 78 (2002).

8. Ewa Szatlach Maria. "***The importance of economic diplomacy in the era of globalization (the case of China)***". Świat Idei i Polityki, no. 14 (2015).

9. Førland Tor Egil. "***Economic Warfare' and 'Strategic Goods': A Conceptual Framework for Analyzing COCOM***". Journal of Peace Research 28, No: 02 (1991).

10. Griffiths Steven. *"**Energy diplomacy in a time of energy transition".*** Energy Strategy Reviews, no: 26 (2019).

11. Guesmia El Hadi, Abrika Bélaid, Chegrouche Lagha. "***Contribution à l'analyse de la diplomatie économique de l'Algérie en Afrique Subsaharienne***''. Revue recherche économique contemporaine 05, N°: 02 (2022).

12.H.N Vidya. "***Innovative Approaches in International Relations: Promotion of Economic Diplomacy as an Instrument of Economic Development: An Analysis***". International Journal of Academic Research 1, No: 01 (2014).

13. Hidri Raoudha. '' ***The Implications of the African Continental Free Trade Agreement***''. VigieAfriques, N° 03 (2019).

14. Kateb Alexandre. "***La diplomatie économique des nouvelles puissances***". Géoéconomie n° 56 (2011).

15. Lee Donna and Hudson David. "***The old and new significance of political economy in diplomacy***". Review of International Studies 30, No: 03 (2004).

16. Mballa Charlie. '' ***La ZLECAF et l'intégration africaine : une perspective d'analyse stratégique***''. VigieAfriques, N° 03 (2019).

17. Molendowski Edward. ***"The economic diplomacy of Poland– the origin and evolution of the organizational model and tasks during the transformation period".*** International Business and Global Economy, no. 37 (2018).

18. Nguyen Thi Anh Nhu. ***"Financial Development, Human Resources, and Economic Growth in Transition Countries".*** *Economies* 10 (2022).

19. Okano-Heijmans Maaike. "***Conceptualizing Economic Diplomacy: The Crossroads of International Relations, Economics, IPE and Diplomatic Studies***". The Hague Journal of Diplomacy 6, no. 1-2 (2011).

20. Porgès Laurence. ***''Le NEPAD : présentation et résumé du texte de référence''.*** Revue Afrique contemporaine, N° 204 (2002).

21. Rinaldi Augusto Leal and Pecequilo Cristina Soreanu. ***"The Contemporary World Order, BRICS and the R2P Principle: the Cases of Brazil and China (2005/2017)".*** *Colombia Internacional* 01.

22. Ronald Hope Kempe. ***'' Prospects and Challenges for the New Partnership for Africa's Development: Addressing Capacity Deficits''.*** Journal of Contemporary African Studies 24, No: 02 (2006).

23. Ruffin Pierre-Bruno. "***International Trade and Foreign Affairs – Some Reflections on Economic Diplomacy***''. JOURNAL OF INTERNATIONAL LOGISTICS AND TRADE 14, No: 01 (2016).

24. SOLTANI Mohamed Reda and DEHEGANI Ayoub. "***Algerian diplomacy in regional environment turbulence: role challenges and lead opportunities***". THE ARABIC JOURNAL OF HUMAN AND SOCIAL SCIENCES, No. Special Issue (2021).

25. ZAGARE FRANK C. "***THE CARROT AND STICK APPROACH TO COERCIVE DIPLOMACY***". International Journal of Development and Conflict, no: 10 (2020).

26. Zaghlami Laeed. "***PUBLIC DIPLOMACY AND SOFT POWER IN ALGERIA'S FOREIGN POLICY***". Algerian Journal of Human and Social Sciences, no.02 (2021).

III. Raports, Government agency publication

1. African Continental Free Trade Area. "***A New Era of Trade in Africa-accelerating Afcfta implementation***". Ghana, Accra: AfCFTA Secretariat, 2023.

2. African Continental Free Trade Area. "***Rules of Origin***". Ghana, Accra: AfCFTA Secretariat, 2022.

3. African Development Bank. ***'' Trans-Sahara Optic Fibre Backbone Project (TSB)''.*** Ivory Coast: African Development Bank, n.d.

4. African Trade Policy Centre. '' ***African Continental Free Trade Area - Questions and answers***''. Ethiopia, Addis Ababa: United Nations Economic Commission for Africa, n.d.

5. African Union Development Agency – NEPAD. "***AUDA-NEPAD Annual Report***". South Africa, Johannesburg: African Union Development Agency, 2019.

6. African Union Development Agency – NEPAD. "***First Continental Report on the Implementation of Agenda 2063***". South Africa, Johannesburg: African Union Development Agency, 2020.

7. AFRICAN UNION DEVELOPMENT AGENCY – NEPAD. "***Second Continental REPORT ON THE IMPLEMENTATION OF AGENDA 2063".*** South Africa, Johannesburg: African Union Development Agency, 2022.

8. African Union. ''***Agenda 2036 the Africa We Want***". Ethiopia, Addis Ababa: African Union Commission, 2015.

9. Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. ***'' Evaluation de l'impact de l'accord de libre échange sur le commerce extérieur de l'Algérie avec: LA GRANDE ZONE ARABE DE LIBRE ECHANGE DURANT LE PREMIER SEMESTRE 2015''.*** Algerie : ALGEX, 2015.

10. Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. ***'' Le potentiel algérien à l'exportation vers les pays de l'UMA ''***. Algerie : ALGEX, 2018.

11. Agence Nationale de Promotion du Commerce Extérieur. ***''Guide Signaletique De L'exportateur''***. Algerie : ALGEX, 2022.

12. Bernard Sitt and others. "***Rapport about Sanctions and Weapons of Mass Destruction in International Relations***". Geneva: Geneva Centre for Security Policy, 2010.

13. Cercle d'Action et de Réflexion autour de l'Entreprise. '' ***Quelles implications légales prévisibles à l'entrée de l'Algérie dans la Zone de libre-échange continentale africaine (ZLECAF) ?***''. Algérie: CARE, 2021.

14. Congressional Research Service. '' ***New Partnership for Africa's Development (NEPAD)***''. CRS Report prepared for members and committtees of Congress, United Nations, 2003.

15. European Parliament. "***EU Economic Diplomacy Strategy".*** By BOUYALA IMBERT Florence. European Union: European Parliament's online database. Think tank, 2017.

16. La Banque mondiale. ***''Algérie Bulletin de conjoncture Accélérer le rythme des réformes pour protéger l'économie algérienne''.*** Washington, DC: La Banque mondiale, 2021.

17. Ministère de l'Énergie et des Mines. ***"BILAN ÉNERGÉTIQUE NATIONAL 2021".*** Algerie: BAOSEM, 2022.

18. Ministry of foreign affairs and international cooperation of Cambodia. "***ECONOMIC DIPLOMACY STRATEGY 2021-2023***". Cambodia: Ministry of foreign affairs, 2021.

19. Nations Unies, Commission Economique pour l'Afrique. ***''la Zone de libre-échange continentale (ZLEC) en Afrique, vue sous l'angle des droits de l'homme***''. Ethiopie, Addis Abeba: NU. CEA, 2017.

20. United Nations, United Nations Conference on Trade and Development. "***The New Partnership for Africa's Development: Performance, challenges, and the role of UNCTAD***". Geneva: UNCTAD secretariat, 2012.

21. World Trade Organization. "***World Trade Statistical Review 2021***". Switzerland: World Trade Organization, 2021.

IV. Working and discussion papers

1. Albright Stonebridge Group, ASG Analysis. "***Fundamentals of the African Continental Free Trade Area (AfCFTA)***". United State, Washington DC: ASG 2021.

2. Arystankulova Gulsara. "***Economic Diplomacy-Important Component of Foreign Policy of Modern State***" The Turkish Online Journal of Design, Art and Communication. *Special Edition*; 2018.

3. Fofack Hippolyte. '' ***Making the AfCFTA work for 'The Africa We Want'***'' working paper. United State, Washington D.C: Africa Growth Initiative at Brookings, December 2020.

4. Funke Norbert and Nsouli Saleh. '' ***the New Partnership for Africa's Development (NEPAD) Opportunities and Challenges***''. Working paper. United State: International Monetary Fund working paper, April 2003.

5. Gueldich Hajer. '' ***Accord Portant Creation De La Zone De Libre Echange Continentale Africaine***''. Genève: Centre d'Etudes Juridiques Africaines, 2019.

6. Manasserian Tatoul. '' ***Economic diplomacy: from theory to real life***'' Discussion papers in diplomacy. Research Center ALTERNATIVE, 2017.

7. Melber Henning and others. "***The New Partnership for Africa's Development (NEPAD) – African Perspectives***'' Discussion papers. Sweden: the Swedish International Development Cooperation Agency, 2002.

8. Miesner Uwe."***Contributions of quality infrastructure to regional economic integration: Insights and experiences gained from Technical Cooperation of PTB".*** Discussion Paper. Germany: Physikalisch-Technische Bundesanstalt, 2009.

9. Ottosen Halfdan Lynge. ***"NEPAD's Contribution to Democracy and Good Governance in Africa''*** working paper. Sweden: International Institute for Democracy and Electoral Assistance, 2010.

10. Rashid Harun ur. ***"Economic Diplomacy in South Asia"*** working paper Address to the Indian Economy & Business Update, 18 August 2005.

11. Saner Raymond and Yiu Lichia. "***International Economic Diplomacy: Mutations in Post-modern Times***". Discussion papers in diplomacy. No: 84. Netherlands Institute of International Relations Clingendael, 2003.

12. Sascha Lohmann. "***Understanding Diplomacy in the 21st Century***" Working Paper Project "Diplomacy in the 21st Century". German Institute for International and Security Affairs, 2017.

13. Saygili Meysut. Peters Ralph and Knebel Christian, "***African Continental Free Trade Area: Challenges and Opportunities of Tariff Reductions".*** Research Paper. Geneva, Switzerland: United Nations Conference on Trade and Development, 2018.

14. Scholvin Sören. ***"Geopoliticsan Overview of Concepts and Empirical Examples from International Relations".*** FIIA Working Paper. The Finnish Institute of International Affairs, 2016.

V. Conferences

1. Ugwu Chukwuka E. and Odo Fidelis. '' ***the New Partnership for African Development (Nepad) Initiative of Socio-Economic Development in Africa: Achievements and Challenges***'' in Proceedings 5th European Conference on African Studies ''African Dynamics in a Multipolar World''. Portugal, Lisbon: The **Centre** of International Studies CEI, 2013.

2. Ayadi Mohamed. '' ***How About the Project of the Trans-Saharan Road***''. in Proceedings Conference of Choice for Sustainable Development. Pre-Proceedings of the 23rd PIARRC World Road Congress. France: World Road Association (PIARC), 2007.
3. Luqman SAKA and Zekeri Momoh. ***"New Partnership for Africa's Development (Nepad) And Development in Africa".*** in Proceedings of The International Academic Conference for Sub-Sahara African Transformation & Development. Nigeria: University of Ilorin, 2015.
4. Marinov Eduard. '' ***Economic Determinants of Regional Integration in Developing Counties***''. in Proceedings of the 2nd Economics & Finance Conference 03 - 06 June 2014. Czech Republic, Prague – Vokovice: International Institute of Social and Economic Sciences, 2014.

VI. Theses

1. Ahmed Saleh Ali. "***Examination of economic diplomacy in promoting investments: the case of Tanzania, Oman and United Arab Emirates***". PhD thesis, the open university of TANZANIA, 2015.
2. Carolissen Monita. '' ***IMPLEMENTING THE NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT (NEPAD): A STUDY OF THE ECONOMIC AND CORPORATE GOVERNANCE INITIATIVE (ECGI)***''. A mini-thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of Magister Political Studies, University of the Western Cape, South Africa, 2004.
3. Maţeika Povilas. "***ECONOMIC DIPLOMACY OF GERMANY, POLAND AND LITHUANIA***". Master Thesis, VYTAUTAS MAGNUS UNIVERSITY, D DEPARTMENT OF POLITICAL SCIENCE, Kaunas, Lithuania, 2016.
4. Nguendi Ikome Francis. '' ***FROM THE LAGOS PLAN OF ACTION (LPA) TO THE NEW PARTNERSHIP FOR AFRICA'S DEVELOPMENT (NEPAD): THE POLITICAL ECONOMY OF AFRICAN REGIONAL INITIATIVES***". PhD thesis in International relations, University of the Witwatersrand, South Africa, 2004.
5. Stuart Murray. "***Reordering diplomatic theory for the twenty-first century: a tripartite approach***". PhD thesis, Bond University, Department of International Relations and Diplomacy, Australia, 2006.

VII. Scientific blog, Encyclopedia and online papers

1. Baranay Pavol. "**Modern Economic Diplomacy**". Diplomatic Economic Club.

   https://linksshortcut.com/LyVmf

2. Zirovcic Dubravko Duby. ***"Theoretical Principles of Economic Diplomacy".*** Social Science Research Network.

https://linksshortcut.com/XcwpZ

3. Lee Donna and Hocking Brian. "**Economic Diplomacy".** Oxford Research Encyclopedia of International Studies.

https://linksshortcut.com/MXBsE

4. Chohan Usman W. "***Economic Diplomacy: A Review***". Social Science Research Network.

https://linksshortcut.com/qopUM

5. Chikhaoui Arslan. "***The Non-Alignment Posture of Algeria's Foreign Policy***". Near East South Asia Center.

https://linksshortcut.com/MkEMY

6. Abouzzohour Yasmina and Ben Mimoune Nejla. "***Algeria must prioritize economic change amidst COVID-19 and political crisis".*** The Brookings Institution.

https://linksshortcut.com/toIjU

7. Vasilenko Anastasia and Lukyanov Grigory. "International Organizations in Algeria's Foreign Policy". Russian International Affairs Council, Accessed on June 25, 2023, at 01:56.

https://linksshortcut.com/HFQgu

8. Agence Ecofin. '' ***La Zlecaf peut offrir à l'Algérie l'opportunité de diversifier ses exportations (rapport)***''. AGENCE ECOFIN.

https://linksshortcut.com/WGoDt

9. Pinto Teresa Nogueira. '' ***The EU strives to avoid another Afghanistan***''. Geopolitical Intelligence Services.

https://linksshortcut.com/XtcIL

Website, government agency website

1. Nielsen Jakob Skaarup, ***"The power of economic diplomacy"*** Communication Director.

https://linksshortcut.com/BgUfU

2. Benteboula Mohamed-Salah, ‘’***L’ALDEC, une approche novatrice pour la coopération régionale dans l’Océan Indien***’’. Salama Magazine.

https://linksshortcut.com/eQUWA

3. Compagnie Algérienne d’Assurance et de Garantie des Exportations, ‘’ ***Historique, MISSIONS ET ACTIVITES PRINCIPALES***’’. CAGEX site web.

https://linksshortcut.com/mGFao

4. African Development Bank.

https://linksshortcut.com/tnTVs

5. United Nations Industrial Development Organization.

https://linksshortcut.com/lxIjz

6. Jaisar Jahangir Irshad, ***“Human Resource: A Competitive Edge in Global Market”***. Modern diplomacy.

https://linksshortcut.com/BGjXu

7. Dana Smillie, ***“Regional Trade Agreements”***. WORLD BANK website.

https://linksshortcut.com/DFjvQ

8. Maghreb arabe.

https://linksshortcut.com/lMkjp

9. Mestek Yahia Mohamed Lamine, ‘’ ***Algerian-European Relations: Between Partnership and Servitude***’’. Manara magazine.

https://linksshortcut.com/VeGCI

10. Rahmouni Zahra, ‘’ ***Is Algeria Ready to Join BRICS?***’’. BRICS INFORMATION PORTAL.

https://linksshortcut.com/PhfvJ

11. African Union.

https://linksshortcut.com/Sftad

12. Attar Abdelmajid, '' ***Le gazoduc Nigéria-Europe (TSGP) : Un projet intégrateur ou un mirage ?***'', Energy Magazine Website.

https://linksshortcut.com/mLSKH

13. Adepoju Paul, '' ***Algeria, Nigeria eager to complete trans-Saharan fibre project".*** Itweb Africa.

https://linksshortcut.com/rLbTu

14. African Union Development Agency.

https://linksshortcut.com/vQYDO

15. Elitcha Koffi Aseye Makafui and others, '' ***Deepening the AfCFTA: celebrating the adoption of new protocols on investment, intellectual property rights and competition policy***'', United Nations, Economic Commission for Africa.

https://linksshortcut.com/SfDsa

16. African Trade Observatory.

https://linksshortcut.com/STDbm

17. European Council on Foreign Relations.

https://linksshortcut.com/BLKCW

18. Organisation for EconomicCo-operation and Development, '' ***The Trans-Saharan Gas Pipeline''.*** West Africa brief.

https://linksshortcut.com/slhgV

فهرس المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدبلوماسية الاقتصادية 13

المبحث الأول: أنطولوجيا الديبلوماسية الاقتصادية 13

المطلب الأول: مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية *14*

المطلب الثاني: نشأة وتطور ظاهرة الدبلوماسية الاقتصادية *22*

المطلب الثالث: الدبلوماسية الاقتصادية: الأهمية والأهداف *28*

المبحث الثاني: فواعل، مستويات وأدوات الدبلوماسية الإقتصادية 31

المطلب الأول: الجهات الفاعلة: جدلية المنظورات الدولاتية وغير الدولاتية *31*

المطلب الثاني: تصنيفات مستويات النشاط الدبلوماسي الاقتصادي *34*

المطلب الثالث: استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية: بين الغايات تجارية والسياسية *36*

المبحث الثالث: الإطار النظري لتحليل الدبلوماسية الاقتصادية: نحو مقاربة عبر تخصصية..... 45

المطلب الأول: التنظير في حقل الدراسات الدبلوماسية وإشكالية المقاومة للنظرية *45*

المطلب الثاني: المقاربة اللبيرالية الجديدة *50*

المطلب الثالث: مقاربة الاقتصاد السياسي الدولي *55*

المطلب الرابع: مقترب التحليل العقلاني..... *59*

الفصل الثاني: المقاربة الاقتصادية الجديدة للدبلوماسية الجزائرية: توظيف عناصر القوة الناعمة وإعادة رسم إحداثيات التموقع العالمي.....62

المبحث الأول: المكون الاقتصادي وتعددية مسارات العمل الدبلوماسي..... 62

المطلب الأول: الأسس التاريخية للدبلوماسية الجزائرية وتجليات البعد الإقتصادي..... *63*

المطلب الثاني: تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية كأداة جديدة لتنفيذ السياسة الخارجية الجزائرية ... *68*

المطلب الثالث: الهياكل المؤسساتية لتفعيل وإدارة الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية *71*

المبحث الثاني: الأداء الاقتصادي للدبلوماسية الجزائرية: بين التصورات النظرية ومقومات القوة 78

المطلب الأول: المقومات الداخلية *78*

المطلب الثاني: المقومات الإقليمية والدولية *96*

المبحث الثالث: أهداف المقاربة الاقتصادية للدبلوماسية الجزائرية وإعادة ترتيب الأولويات 110

المطلب الأول: الأولويات الإقتصادية الكبرى ومراجعة الأهداف الكلاسيكية *110*

المطلب الثاني: مسارات دبلوماسية الإنفتاح والإنتشار العالميين: نحو إعادة هندسة مصفوفة الشراكات الإقتصادية الدولية *112*

الفصل الثالث: الدور الإقتصادي للدبلوماسية الجزائرية في إطار مبادرة النيباد: مساعي تنموية ذات أبعاد تكاملية 125

المبحث الأول: مشروع الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد): الدلالات والمضامين 125

المطلب الأول: ماهية الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا *126*

المطلب الثاني: أهداف ومبادئ الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا *135*

المطلب الثالث: الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا كآلية لتنفيذ أجندة الإتحاد الإفريقي 2063 ..... *146*

المبحث الثاني: الدبلوماسية الجزائرية ومشروع النيباد: نحو تفعيل النموذج التنموي الجديد في منطقة الساحل الإفريقي 158

المطلب الأول: دوافع التوجه الدبلوماسي الجزائري نحو الساحل الإفريقي (مقاربة الأمن بالتنمية) *158*

المطلب الثاني: الجهود التنموية للجزائر تجاه الساحل الإفريقي: قراءة في المشاريع هيكلية *165*

المطلب الثالث: تموضع الجزائر ضمن الرؤية الجديدة "أودا-النيباد": تحليل وتقييم لأداء دبلوماسيتها الإقتصادية *177*

المبحث الثالث: تقييم الدور التنموي للدبلوماسية الجزائرية في إطار مشروع النيباد: تحليل الآثار الإقتصادية والتحديات المواجهة 183

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية المترتبة والفوائد المتوقعة *184*

المطلب الثاني: التحديات المواجهة لأدوار الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية *188*

الفصل الرابع: التوجه الجديد للدبلوماسية الإقتصادية في إطار مشروع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: من المقاربة التنموية نحو الإندماج التجاري في السوق الإفريقية الموحدة 197

المبحث الأول: مشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية ومسار التكامل الإفريقي 197

المطلب الأول: التعريف بمشروع منطقة التجارة الحرة الإفريقية *197*

المطلب الثاني: تحليل مضمون الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية 205

المطلب الثالث: سبل تفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية 217

المبحث الثاني: المقاربة الجزائرية والآليات الموظفة في دفع مشروع التكامل الإقليمي في إطار منطقة التجارة الحرة 224

المطلب الأول: واقع المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الساحل الإفريقي: بين وفرة الإمكانيات وضعف المؤشرات 224

المطلب الثاني: مسعى الجزائر من الإنخراط في المنطقة الحرة الإفريقية: فحص للآثار المترتبة من منظور التكامل الإقليمي لـ "بيلا بلاسا" 236

المطلب الثالث: الأهداف المحورية للجزائر في المنطقة الحرة الإفريقية: نحو هندسة شمولية للأولويات 246

المبحث الثالث: رهانات دخول الجزائر منطقة التجارة الحرة الإفريقية 253

المطلب الأول: الفرص المتاحة للجزائر 253

المطلب الثاني: التحديات الراهنة للدور الإقليمي للجزائر 263

خاتمة 273

فهرس الأشكال، الجداول والخرائط

شكل رقم 01: الفرق بين الدبلوماسي الاقتصادي والدبلوماسي التجاري 20

رسم بياني رقم 01: معدلات الإنتاج السنوية لعدد المراجع العلمية التي تتناول الدبلوماسية الاقتصادية (1950-2016) 27

رسم بياني رقم 02: تطور عدد الدراسات النوعية والكمية حول الدبلوماسية الاقتصادية (1986-2015) 28

جدول رقم 01: تعددية فواعل الدبلوماسية الاقتصادية 33

شكل رقم 02: مستويات الدبلوماسية الاقتصادية 36

شكل رقم 03: مسارات الدبلوماسية الاقتصادية 37

رسم بياني رقم 03: حجم التجارة العالمية في السلع والخدمات للفترة من 2016- 2020 41

شكل رقم 04: الإطار التحليل لدراسة الدبلوماسية الإقتصادية.....48

شكل رقم 05: المبادئ الكبرى للسياسة الخارجية الجزائرية.....63

شكل رقم 06: رسم توضيحي لأهم الهياكل الرسمية لتعزيز الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية 77

جدول رقم 02: التوزيع العام للأراضي الزراعية في الجزائر.....80

خريطة رقم 01: توضح تموقع الجزائر جيوسياسيا 81

جدول رقم 03: يوضح إنتاج الطاقة الأولية التجارية لسنتي 2020 و2021. 82

رسم بياني رقم 04 و05 يوضحان ن م إ الحقيقي ومعدل التضخم 2021-2024 85

رسم بياني رقم 06 و07 يوضحان عجز الموازنة المالية والحساب الجاري الخارجي 2021-2024 86

خريطة رقم 02: توضح تصنيف الجزائر ضمن مؤشر الأداء الصناعي التنافسي العالمي 89

رسم بياني رقم 08: يوضح درجة الأداء التنافسي الصناعي لدول المغرب العربي.....91

جدول رقم 05: يوضح بعض مؤشرات القوة الديموغرافية للجزائر في الفترة من 2017- 2021 ..94

منحنى بياني رقم 06: يوضح تطور عدد اتفاقيات التجارة الإقليمية في الفترة من 1990- 2017. 98

خريطة رقم 03: توضح أهم التكتلات الإقتصادية الإقليمية في العالم 99

شكل رقم 07: توقعات النمو الاقتصادي لسنوات 2019، 2020، 2021 وفقا لتقرير آفاق الاقتصاد العالمي 102

رسم بياني رقم 09: يوضح ارتفاع وتقلب أسعار القمح والذرة (السعر بالدولار الأمريكي) منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية 105

رسم بياني رقم 10: يوضح تقلب أسعار النفط والغاز في أسواق الطاقة منذ بداية الحرب الروسية الأوكرانية 106

خريطة رقم 04: توضح إمدادات أنابيب الغاز الجزائري نحو أوروبا 108

رسم بياني رقم 10: يوضح مصادر واردات القمح اللين نحو الجزائر SIGNET ERREUR ! NON DEFINI.

شكل رقم 08: يوضح الأهداف الكبرى للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية 112

خريطة رقم 05: توضح الدول المنظمة لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى 115

شكل رقم 09: يوضح الرؤية الموحدة لميلاد النيباد 130

خريطة رقم 06: توضح الدول المؤسسة لمبادرة النيباد 131

شكل رقم 10: يوضح آلية عمل خطة النيباد 141

شكل رقم 11: يوضح الأهداف الإنمائية للألفية التابع للأمم المتحدة 145

شكل رقم 11: رقم يوضح تطور دورة حياة النيباد 149

شكل رقم 12: يوضح تطلعات أجندة 2063 152

شكل رقم 13: يوضح أداء دول الإتحاد الإفريقي في تنفيذ تطلعات أجندة 2023 155

شكل رقم 14: يوضح تموقع النيباد ضمن مختلف الهياكل الإفريقية 157

خريطة رقم 07: توضح شريط دول الساحل الإفريقي 159

خريطة رقم 08: توضح الدول الأعضاء في تجمع دول الساحل والصحراء 161

جدول رقم 06: يوضح البرنامج الإفريقي لشبكة الطرق 169

خريطة رقم 09: توضح الطريق العابر للصحراء والأجزاء التي يمسها 170

خريطة رقم 10: توضح أنبوب الغاز العابر للصحراء نحو أوروبا 172

شكل رقم 15: يوضح مردودية الأداء الجزائري في تحقيق تطلعات أجندة 2063 179

رسم بياني رقم 13: توضح مسارات الأداء الجزائري في تحقيق تطلعات أجندة 2063 179

رسم بياني رقم 14: توضح مدى التقدم الذي أحرزته الجزائر في تحقيق الأهداف 20 لأجندة 2063 181

خريطة رقم 12: توضح وضعية التصديق على منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية إلى غاية سبتمبر 2021..... 201

جدول رقم 07: يوضح العناصر الأساسية لاتفاقية التجارة الحرة الإفريقية 216

شكل رقم 16: يوضح كيفية عمل خدمة الدفع الفوري في نظام PAPSS 222

شكل رقم 17: يوضح مكونات مرصد التجارة الإفريقي 223

رسم بياني رقم 15: توضح نسبة التجارة البينية من إجمالي المبادلات التجارية (%) 225

جدول رقم 07: يمثل حجم التجارة العالمية من الواردات موزعة حسب القارات (بالمليار دولار) .. 226

جدول رقم 08: يمثل حجم التجارة العالمية من الصادرات موزعة حسب القارات (بالمليار دولار) . 227

رسم بياني رقم 16: يوضح حجم الأداء التجاري للجزائر داخل الإتحاد الإفريقي من حيث الواردات للفترة من 2013-2019 228

رسم بياني رقم 17: يوضح حجم الأداء التجاري للجزائر داخل الإتحاد الإفريقي من حيث الصادرات للفترة من 2013-2019 230

رسم بياني رقم 18: يوضح توزيع الصادرات الجزائرية حسب مناطق العالم لسنة 2020..... 231

رسم بياني رقم 19: يوضح توزيع الواردات الجزائرية حسب مناطق العالم لسنة 2020..... 231

جدول رقم 9: يوضح حجم الصادرات الجزائرية نحو دول الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا لسنتي 2019-2020 (الوحدة بالمليون دولار)..... 231

جدول رقم 10: يوضح حجم الواردات الجزائرية نحو دول الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا لسنتي 2019-2020 (الوحدة بالمليون دولار) 232

رسم بياني رقم 20: يوضح تطور حجم الصادرات الجزائرية نحو بلدان الساحل الإفريقي 2019-2020 233

رسم بياني رقم 21: يوضح تطور حجم الواردات الجزائرية نحو بلدان الساحل الإفريقي 2019-2020 233

شكل رقم 18: يوضح تموقع الجزائر ضمن الترتيبات الاقتصادية الإقليمية في إفريقيا 235

شكل رقم 19: يوضح مستويات التكامل الإقليمي وموقع منطقة التجارة الحرة الإفريقية 239

جدول رقم 11: يوضح أهم المنتجات المسموحة للتبادل في إطار تجارة المقايضة بين الجزائر ومالي والنيجر 243

خريطة رقم 12: توضح أهم الممرات الحدودية التجارية للجزائر مع دول الساحل الإفريقي 245

شكل رقم 20: يوضح خارطة أهداف الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في ظل منطقة التجارة الحرة الإفريقية 253

رسم بياني رقم 22: يوضح الرفاهية الناتجة عن التكامل الإقليمي في إفريقيا (مليون دولار أمريكي) 256

رسم بياني رقم 23: يوضح حجم المبادلات التجارية بين الجزائر ومنطقة التجارة الحرة الإفريقية من 2015-2019 (الوحدة بالدولار الأمريكي) 261